

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية



ريتشارد هيجوت

نظرية التنمية السياسية

ترجمة :

أ. د. محمد عبد الرحمن

د. محمد عبد الحميد

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

ريتشارد هيجوت

نظرية التنمية السياسية

ترجمة :
أ. د. حمدي عبد الرحمن
د. محمد عبد الحميد



المركز الأكاديمي لدراسات السياسة
The Academic Centre for Political Studies

المركز العلمي للدراسات السياسية
ص.ب: ٢٣٥١ عمان، ١١٩٥٣ الأردن .
فاكس: ٥٥١٩١٠٧ .
البريد الإلكتروني: acps@acps.edu.jo

الطبعة الأولى مارس ٢٠٠١

مطبعة الجامعة الأردنية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٠/٣/٨٦٢)

جميع الحقوق محفوظة : لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شيء من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

Richard A. Higgott

Political Development Theory

The CONTEMPORARY DEBATE

ROUTLEDGE International Series
in Social and Political Thought

ROUTLEDGE, London, reprinted 1989 .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
* توطئة الترجمة العربية : د . حمدي عبد الرحمن	٧
* مقدمة	١٥
* الفصل الأول : العلوم الاجتماعية والتنمية : نموذج مقترح للتحليل	٢١
* الفصل الثاني : من نظرية التحديث إلى السياسة العامة : التغير والاستمرار في حقل التنمية السياسية	٤١
* الفصل الثالث : نحو تجاوز علم اجتماع التخلف : نظرية التبعية ، الماركسية ، الدولة	٨٩
* الفصل الرابع : البحث عن أرضية مشتركة : السياسة العامة والدولة في العالم الثالث	١٣١
* خاتمة المؤلف	١٦١
* الفصل الخامس : نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة تأليف : د . نصر محمد عارف	١٧٧
* قائمة المصطلحات : د . حمدي عبد الرحمن	٢٢١
* المراجع	٢٨١

توطئة الترجمة العربية

ليس بخاف أن حقل التنمية السياسية قد نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة. وحُمِّل مفهوم التنمية السياسية منذ البداية بدلالة قيمية وأيديولوجية حيث استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث. ليس بمستغرب إذن أن ينظر إلى التنمية السياسية كما حددها روبرت باكنهام، باعتبارها "مشروعاً مناهضاً للشيوعية وموالياً لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي".

ونظراً لأن المفهوم استخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية فإنه عانى من الغموض وعدم التحديد حتى أضحي تعريف التنمية السياسية يمثل إحدى الإشكالات المنهاجية الكبرى التي تعترض الباحث في هذا الحقل المعرفي. وليس أدل على ما نقول من أن لوشيان باي، و هو من أبرز رواد حقل التنمية السياسية في ثقاليده الأمريكية، قد أحصى تعريفات عشرة متميزة لنفس المفهوم وذلك على النحو التالي:

- أنها تمثل مطلباً سياسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- تبني سياسة المجتمعات الصناعية.

- التحديث السياسي.

- فعالية الدولة القومية.

- التنمية الإدارية والقانونية.

- المشاركة والتعبئة الجماهيرية.

- بناء الديمقراطية.

- الاستقرار والتغير المنضبط.

- التعبئة والقوة.

- أنها تمثل أحد أبعاد عملية التغير الاجتماعي.

وفي مرحلة لاحقة نادى البعض بالتخلي عن مفهوم التنمية السياسية وطرحه جانباً واستخدام بديل أكثر حياداً. حيث أقترح صمويل هنتجتون مفهوم التغير السياسي. وقد انتقد هنتجتون الاستخدامات المختلفة والمتعددة لمفهوم التنمية السياسية باعتبارها تفرغ المفهوم من مضمونه وتجعله غير وظيفي.

ومن الملفت للنظر حقاً أن حقل التنمية السياسية لم يستطع أن يتخلص من هذه الأزمة المفاهيمية رغم الانتقادات التي وجهت إليه بهذا الخصوص. لقد أحصى البروفيسور رجز Riggs من خلال مراجعته لمفهوم التنمية السياسية ما لا يقل عن خمسة وستين استخداماً له.

إن الأزمة المعرفية الحقيقية التي عانى منها هذا الحقل تتمثل في أن كلمة التنمية أصبحت بمثابة قوة سحرية في حد ذاتها Power Word حيث يأتي تعريفها في مرتبة ثالثة من حيث الأهمية لاستخدامها كشعار أو مجرد لافتة.

وإذا تجاوزنا إشكالية التعريف فإن القراءة الواعية لأدبيات التنمية الغربية تفصح بجلاء عن وجود التزام أيديولوجي، تعبر عنه منظومة من القيم المحورية التي تتطوي عليها نظرية التنمية السياسية، تجاه الرأسمالية سواء على الصعيد الدولي أو بحسبانها أنموذجاً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي ينبغي على الدول النامية أن تحتذيه. أما الديمقراطية وإن كانت تمثل في أدبيات التنمية السياسية ضرورة إلا أنها تبدو في الوقت نفسه بالنسبة للكثير من منظري هذا الحقل مستحيلة. وللتأكيد على ما نقول يكفي الاستدلال بما كتبه أحد الرواد الأوائل في حقل التنمية السياسية وهو جوزيف لابلومبارا حيث يقول: "ينبغي التفكير في القول باستحالة أن تحتل المطالب الخاصة بإقامة تنمية سياسية وديمقراطية نفس مكانة التغير الاقتصادي.

إننا ينبغي أن نعطي اهتماماً أقل للخطط الكبرى الخاصة بالتنمية الاقتصادية في نفس الوقت الذي نولي فيه التنمية المحلية اهتماماً أكبر وهو الأمر الذي يدفع بقوى المشاركة السياسية المحلية إلى ساحة العمل. يعني ذلك أيضاً أن تكون أداة لتشجيع تطور نمط من القطاع الاقتصادي الخاص، والذي يعمل بدوره على تشكيل طبقة

وسطى وليدة تُوازن بشكل تدريجي قوة البيروقراطية المركزية. إنني أؤمن يقيناً أنه ليس من قبيل الصدف التاريخية أن تسبق الليبرالية الاقتصادية ظهور الليبرالية السياسية في الغرب. وعليه ينبغي تشجيع نفس هذا النمط من التطور في الدول النامية".

ويظهر التحليل الأبستمولوجي لنظرية التنمية السياسية أنها ركزت بشكل أساسي على مقولات وافتراضات نظرية التحديث. لقد عول كتاب التنمية الأوائل في سعيهم لتجاوز مشكلات التنمية السياسية في الدول النامية على مفهوم التحديث بإعتباره عملية طويلة الأمد من الرشادة والعلمنة والتمايز البنائي. وقد انطوى هذا الفهم على ثنائية حدية تميز بين النظم السياسية الغربية والنظم السياسية غير الغربية، وبين ما هو "تقليدي" وما هو حديث. ومفهوم التحديث يعني من منظور تاريخي طبقاً لأيزنستادت "عملية التغير صوب تلك الأنماط من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر وحتى القرنين التاسع عشر والعشرين".

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها حقل التنمية السياسية سواء من جانب بعض الكتاب الليبراليين أو من جانب ما أطلق عليه إجمالاً أسم النظرية الراديكالية التي اشتملت على المدارس الماركسية الجديدة وفكر التبعية بتنوعاته المختلفة إلا أنها تعبر جميعاً عن قواسم مشتركة للمشروع الحداثي الغربي بشقيه الليبرالي والراديكالي. ويقوم هذا المشروع، كما هو معلوم، على فكرة الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية بالغرب. وقد ظهر ذلك جلياً عندما انتهت الظروف الدولية والإقليمية التي دفعت إلى طرح المشروع التنموي. إن الذي تغير هو المسمى لكن المبادئ والأهداف ظلت في مجملها باقية.

وإذا كان النسق المعرفي الغربي يتسم في عمومته بالتحول فإن ذلك لايعني التخلي عن منطلقاته وأركانه، يعني ذلك أن التحول إلى ما بعد الحداثة أو ما بعد السلوكية أو حتى ما بعد البعديات على حد تعريف نصر عارف إنما يهدف إلى إقامة مجتمع

ما بعد رأسمالي غير اشتراكي يتم من خلاله تجاوز منظومة الدولة القومية ذات السيادة بمعناها التقليدي.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه التحولات المعرفية من حولنا يتعلق بموقع العرب والمسلمين وبما لديهم من نسق معرفي حضاري يرتكز على الوحي (قرآنًا وسنة) ويسعى إلى تحقيق رفاهية الإنسان وعبوديته في آن واحد؟ إن فهم الآخر يعد شرطاً لازماً للتعامل معه. وفي هذا السياق تأتي أهمية كتاب هيجوت، الذي نقدم له، عن نظرية التنمية السياسية نظراً لأنه ينطلق من مدخل علم اجتماع المعرفة. فالكتاب يعرض في سياق من التاريخ الفكري والنقدي لأهم مدرستين في أدبيات التنمية والتخلف، وهما مدرسة التحديث والمدرسة الراديكالية. ونظراً لأن الكتاب يعتمد على الأسلوب الأبستمولوجي التحليلي فإنه يفترض، وباعتراف الكاتب نفسه، معرفة مسبقة بأدبيات التنمية. وهنا تكمن أهمية الكتاب الذي نقدمه للقارئ بلغة الضاد، إذ أنه يسعى وبحق إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الفكر الاجتماعي الوضعي الذي أرسى تقاليده أوجست كونت والفكر الاجتماعي الماركسي الذي يستند على كتابات كارل ماركس. أضف إلى ذلك فقد حاول هيجوت متأثراً بمفهوم النموذج المعرفي Paradigm كما قدمه توماس كون أن يعالج عبر صفحات الكتاب المراحل الزمنية التي تطور من خلالها فكر التنمية Developmentalism. فعملية التحول نحو النموذج المعرفي التنموي بدأت أولاً برفض مجموعة الأفكار التي كانت تمثل رؤية قديمة. ثم ثانياً قبول الأفكار الجديدة وتأثيرها. وأخيراً إخضاع هذه الأفكار الجديدة للتقويم النقدي.

ويطرح الفصل الأول من الكتاب نموذجاً بديلاً للتحليل حيث يقترح اعتبار دراسة التنمية والتخلف نقطة التقاء للعلوم الاجتماعية وكذلك النظر إلى المدرستين الفكريتين، موضوع النقاش، باعتبارها برامج بحثية لدراسة الاقتصاد السياسي للتنمية.

أما الفصل الثاني فإنه يطرح بشكل نقدي الأدبيات الحديثة في حقل التنمية السياسية منذ مرحلة السلوكية، أي منذ منتصف الخمسينات وطيلة أعوام الستينات، وحتى مرحلة ما بعد السلوكية والتي يؤرخ لها هيجوت تحديداً بعام ١٩٧١. على أن أهمية هذا الفصل تكمن في طرحه ومن منظور نقدي لأهم الانتقادات المنهجية التي أظهرها التراث السياسي الخاص بالعالم الثالث.

وقد خصص الفصل الثالث لمناقشة ما أسماه الكاتب النظرية الراديكالية للتنمية بوصفها برنامجاً بحثياً. وعلى الرغم من أن منهج التحليل لا يختلف عن الفصلين السابقين فإنه ركز على الجوانب السسيولوجية لعلم اجتماع التخلف موضحاً جوانب القصور التي عانت منها مقتربات الدولة والتبعية والماركسية.

ويحاول هيجوت في الفصل الرابع ، وكما يظهر من عنوانه، البحث عن أرضية مشتركة تجمع بين اتجاه السياسة العامة في التنمية والنظرية الراديكالية. حيث يخلص إلى القول بأن التعويل على أي منهما لا يكفي في حد ذاته وإنما ينبغي أن يؤخذ كل منهما بعين الاعتبار.

وتحقيقاً للهدف المرجو من وراء ترجمة هذا الكتاب فقد أضفنا إليه فصلاً خامساً عن نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة كتبه الدكتور نصر عارف. وهو بلحت مجد معني بإشكاليات النهضة في مجتمعاتنا استناداً إلى ما تمتلكه من مقومات وركائز تقوم في عمومها على النسق الحضاري المعرفي الإسلامي.

وهو يطرح رؤية "الآخر" المستهدف سواء في مرحلة المشروع الحداثي أو ما بعد الحداثي. وهو يرى بأن نظرية التنمية في طورها الحديث - ما بعد الحداثة - تستبطن نفس الالتزام الأيديولوجي وتقوم على كثير من ركائز ودعائم النسق المعرفي الغربي. فهل يعني إيماننا بخصوصيتنا الحضارية رفض الآخر وعدم الاعتراف به؟.

لا أعتقد أن ذلك هو غاية التحليل والدراسة التي ندعو إليها. إنما نسعى إلى تحقيق القدرة على الفهم، وهي عملية مستقلة ينبغي أن تسبق أي قرار وإع يهدف إلى التعامل مع الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أننا ارتأينا، تعميماً للفائدة وتسهيلاً على القارئ، أن نضمّن الكتاب ثبناً بأهم المصطلحات والمفاهيم التي وردت في النص الإنجليزي. واعتمدت في ذلك على عدد من الموسوعات والمؤلفات العربية والأجنبية المعتمدة في هذا المجال.

ونأمل أن يحقق هذا الكتاب الهدف المرجو منه بحيث يمثل إضافة، ولو متواضعة، للمكتبة العربية في مجال العلوم السياسية.

والله الموفق

د. حمدي عبد الرحمن
أستاذ العلوم السياسية
بجامعة القاهرة

تمهيد

تبدو كتابة التاريخ الفكري، أو حتى التحليل التاريخي المتواضع، نوعاً من النشاط المغامر والطموح. وربما يحسن بالمرء أن ينجز هذا النوع من النشاط في المراحل المتقدمة من حياته الأكاديمية. والواقع أنني عندما بدأت هذا المشروع، لم أكن أنوي أن يخرج في شكل كتاب. وعندما بدأت، منذ خمس سنوات مضت* في تدريس مقررات التنمية السياسية، واجهتني صعوبة بالغة في مساعدة الطلاب على اجتياز الفجوة الواسعة بين أكبر منظورين فكريين سائدين**، حول التغيير السياسي والاجتماعي، داخل بلدان العالم الثالث. وكان من المربك حقاً، أن أحاول تفسير الأسباب التي تدفع الباحثين في المجالات البحثية الواحدة، إلى تبني مواقف وصفية وإرشادية مختلفة. وبلغ فضول معظم الطلاب، وحبهم للبحث، حداً جعلهم لا يلقون بالاً إلى الرأي الذي يذهب إلى أن هذه المواقف تعد مجرد "أيديولوجيات" بديلة أو "رؤى للعالم" - على الرغم من أن ذلك يعد جزءاً من الإجابة. ولم أكن مهياً لأن أقوم بتدريس ما أظنه أنا "حقيقة" وأن أنحي جانباً بقية المنظورات الفكرية الأخرى بوصفها "أيديولوجيا". لأن الإقدام على ذلك يعد نوعاً من عدم الأمانة الفكرية. وبعيداً عن ذلك، فإن قناعتي بأن فضيلة منظور فكري ما، أو مدخل نظري بعينه، لا تكفي مبرراً لرفض المداخل أو المنظورات الأخرى

* أي في النصف الثاني من السبعينيات، حيث صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام

١٩٨٣ - المترجمان. (سيشار إلى المترجمين في بقية حواشي الكتاب بالحرف "م").

** يقصد المؤلف منظور مدرسة التحديث، ومنظور المدرسة الراديكالية، والذي يحاول جاهداً في هذا الكتاب أن يصل إلى الأرضية المشتركة التي تجمع بينهما. انظر وراجع الملحق الوارد في نهاية الكتاب بأهم المصطلحات والمفاهيم "م".

كافة. وربما لأنني لم أحل المشكلة بأن أقترح على الطلاب أن "الحقيقة" توجد في مكان ما بين نمطي التفكير السائدين، فقد كنت في وضع لا أحسد عليه.

بناءً على ذلك شرعت في كتابة سلسلة من المحاضرات حول التطور التاريخي لكل مدرسة فكرية. ومع توافر كم هائل من الأدبيات الثانوية، لم يكن صعباً أن نؤطر كل مدرسة فكرية داخل منظور اجتماعي-تاريخي ما بعينه؛ لكي نعرض بالتفصيل تنوع المفكرين المعاصرين، وتنوع أفكارهم، وتأثيرهم في دراسة التنمية السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، بدا أن توضيح مكونات كل مدرسة فكرية غير كافٍ. حيث يظل أننا لم نفسر أسباب تطور هذه المدارس الفكرية، بالطريقة التي آلت إليها، هذا من ناحية. وعلى المرء أن يتجاوز، من ناحية أخرى، مجرد السرد البسيط، ويقدم بعض الافتراضات الخاصة باستشراف مستقبل هذا التطور.

ومن هنا كان هذا الكتاب، الذي يبدو محاولة مختصرة، قابلة للتطور، في تفسير الطبيعة المتشعبة لدراسة التنمية السياسية. كما أنه محاولة وإن كانت لا تطمح إلى اقتراح إطار نظري تركيبي (Synthesis) يجمع بين المنظورين الفكريين السائدين، فإنها تطمح، وبشكل أكثر تواضعاً، إلى التفكير في المناطق (الفكرية) التي تشكل أرضية مشتركة، يمكن أن تفيد هذين المنظورين الفكريين محل الاهتمام.

مقدمة

تبدو دراسة الدول النامية، بطرائق مختلفة، بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها النظرية الاجتماعية والسياسية Political and Social Theory، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويصدق ذلك، بشكل خاص، إذا ما وافقنا على وجهة النظر التي ترى أن البحث والتدريس في العلوم السياسية يعكس الأولويات والمصالح السائدة داخل المجتمع الأوسع. بناءً على ذلك، وعلى العكس من التوقعات المبكرة، فإن خيبة الأمل التي نتجت عن أداء بلدان العالم الثالث تزايدت بحدة بعد فترة التفاؤل المفرط التي سادت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وخلال العقد الأول من تطور الأمم المتحدة، تزايدت التوقعات المرتبطة بقدرة العالم الاجتماعي "حلّ العقد" على التخطيط لرخاء بلدان العالم الثالث، والقول بأن معظم المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان تعد مشكلات تقنية بالأساس.

وإذا كان غالبية الناس يتفقون، في الوقت الحالي، على مظاهر التخلف؛ فإن القلة منهم تتفق على أسباب هذه الظاهرة. وبدأ هذا الخلاف بالتبلور التدريجي، خلال الخمسينيات والستينيات، حول مدرستين فكريتين. وبسبب نزعتيهما الأيديولوجية الواضحة، فإن ثمة ميلاً إلى تصور أن إحداها يمكن أن تحل محل الأخرى. وقد أفضى التحديد الواسع وغير المحدد لهاتين المدرستين اللتين يمكن أن نطلق عليهما (في هذه المرحلة من البحث): مدرسة التحديث Modernization والمدرسة الراديكالية Radical (١). أقول أن التحديد الواسع وغير المحدد لهاتين المدرستين أفضى إلى مزيد من الصعوبة في دراسة التنمية والتخلف، أو في الدراسات اللاحقة التي اهتمت بهاتين القضيتين.

أضف إلى ذلك، أن التركيز على "المنظورات الأيديولوجية المتنافسة" أو "النماذج التحليلية المتنافسة" أو المدارس البرجوازية في مقابل المدارس

الراديكالية ... إلخ كان يعني توجيه قليل من الجهود نحو النظر إلى هاتين المدرستين من منظور تكاملي. والواقع أن الميل إلى افتراض أن إحدى هاتين المدرستين (الفكريتين) يمكن أن تحل محل الأخرى، وأن على المرء، من ثم، أن يتبنى إحدهما، أو أن ينحاز إلى هذا المعسكر (الفكري) أو ذاك، يعتمد على الميول الأيديولوجية والفكرية والمنهجية.

وبالطبع، يمكن لإحدى هاتين المدرستين أن تحل محل المدرسة الأخرى. لكنهما - وهذا ما سنوضحه عبر صفحات هذا الكتاب - تنطويان على العديد من الملامح المشتركة. خاصة إذا تأملنا أصولهما الفكرية. وربما يقتضي ذلك تقديم إطار فكري يجمع بينهما. لكن ذلك ليس مقصد هذا الكتاب، كما أن هذا المسعى لن يفضي إلا إلى ما سماه بعض الباحثين "التأمل الذي ليس له معنى". (سارتوري Sartori ١٩٧٠: ١٠٥٢). لذا يسعى هذا الكتاب إلى تقديم تفسير لتطور دراسة التخلف والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار أننا لن نركز على أشكال التباين بين الفلسفات المتعارف عليها، والاختلافات التي يمكن أن توجد بين هذه الفلسفات فقط؛ بل سنحاول، في الوقت نفسه، إبراز أوجه الاتفاق أو التشابه التي تجمع بين هاتين المدرستين الفكريتين، اللتين هيمنتا على دراسات التنمية حتى الوقت الحالي. ومن هذا المنطلق نميل إلى القول بأن دراسة التنمية قد أصبحت، بدءاً من الثمانينات، أكثر تعقيداً من أي وقت مضى؛ وذلك على عكس ما كان يشاع خلال الفترة السابقة.

ولا شك أن إنجاز هذا الهدف، الذي يسعى إليه هذا الكتاب، يمكن أن يتم بشكل أفضل في سياق من التاريخ الفكري الذي يستند إلى منهج قوي ينطلق من علم اجتماع المعرفة. ذلك لأن هذا الكتاب ليس محاولة في تحليل مشكلات التنمية والتخلف بحد ذاتها، بل هو محاولة تطمح لأن تكون إسهاماً في تطور النظرية السياسية والاجتماعية الغربية الحديثة. ونحن نستخدم مفهوم "النظرية" هنا بأوسع

معانيه. فليس ثمة نظرية في التنمية تحتوي على "فرضيات Hypotheses" بالمعنى السائد، يمكن التحقق من صدقها بطريقة منظمة، عن طريق البحث الإمبريقي. علاوة على ذلك، فإن هذا الكتاب يحتوي على مناقشات للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة داخل بلدان العالم الثالث، في الوقت الحالي. لذا فإن فهم طبيعة التوصيفات، المترتبة على هذه المناقشات، كما أن القراءة الواعية لهذا الكتاب، تفترض وجود معرفة أصيلة بدراسات التنمية.

ثمة تراث معرفي حول التغير الاجتماعي والسياسي، يمكن النظر إليه بشكل مناسب، من الناحية التاريخية، بوصفه أفكارا تتعلق بالتقدم Progress، والتنمية Development، والتطور Evolution. وهذه الأفكار تعد، بشكل أو بآخر، جزءا من الفكر السياسي والاجتماعي الغربي. غير أن محاولة تتبع جذور هذه الأفكار تخرج عن نطاق اهتمامنا، فضلا عن أن هذا التتبع يلزمنا بالدخول في مناقشة كل أشكال الفكر بدءا من عصر الإغريق والرومان، حتى الوقت الحالي (٢). بناء على ذلك يهتم هذا الكتاب بالأفكار التي سادت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطبيق هذه الأفكار على دراسة الدول النامية. من ثم تكفي الإشارة هنا إلى تأثير هذه الفترة -فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- بالتراث المعرفي الخاص بالفكر السياسي والاجتماعي الذي بدأ منذ الثورة الصناعية في أوروبا، وانتقال التفكير من طور التفكير الديني -الميتافيزيقي- في تفسير "الطريقة التي يسير بها العلم". إلى التصور القائم على أهمية العلم والتكنولوجيا والعقلانية. فقد شهدت هذه الفترة، التي أعقبت الثورة الصناعية، نموا "للعلم الاجتماعي"، ذلك العلم الذي كان بمثابة نتيجة منطقية للثورة العلمية والتكنولوجية، إذ أنه بدأ معها وواكبها.

ويظل لهذا الرأي حججه، حتى إذا ما وافقنا على الرأي المقنع الذي يذهب إليه ألفن جولدنر Alvin Gouldner، والقائل بوجود انقسام ثنائي داخل الفكر

الاجتماعي الغربي، منذ منتصف القرن العشرين، بين الماركسية، وما تفرع عنها من ناحية، والعلم الاجتماعي "الوضعي Positivist"، الذي ينتسب إلى أوجست كونت Auguste Comte، من ناحية أخرى (انظر جولدنر Gouldner ١٩٧٠). ذلك لأن "المنهج العلمي" يبدو أساسيا بالنسبة "للوضعيين"، على حد سواء. لكن كوننا مدافعين عن الاشتراكية العلمية أو عن الرأسمالية، ملنا بسبب مواقفهما الفكرية المتباينة- إلى تجاهل التشابهات الأبستمولوجية بين العلم الاجتماعي الماركسي والعلم الاجتماعي الوضعي. (انظر: هايدن Hyden ١٩٨٠: ٢٤٥).

وإذا ما وافقنا على أهمية هذه البدايات الفكرية لنظرية التحديث ونظرية التنمية الراديكالية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإن هذا الكتاب سوف يوضح أوجه الشبه التي توجد بين الأصول الأبستمولوجية لكل من هاتين النظريتين، والتي تمثل دفاعا عن رؤاهما الفكرية ضد العدو الفكري المشترك. أعني نظرية التبعية، التي ظهرت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

وباختصار، يحاول هذا الكتاب أن يقدم تفسيراً لنظريات التنمية كما تجلت داخل التراث الأكاديمي الواسع، خلال العقدين الماضيين. ومن ثم فهو يهتم -بشكل ثانوي فقط، أي بالقدر الذي يخدم التحليل- بمناقشة نجاح أو فشل عملية التنمية في بلدان العالم الثالث. ويهمني في هذا الصدد أن أوضح نقطتين أساسيتين: الأولى؛ أن الدراسة الأكاديمية للتنمية والتخلف في الغرب محكومة إلى حد كبير بالاهتمامات النظرية. وذلك للأسباب التي أوضحتها في الفصل الأول من الكتاب. أما النقطة الثانية؛ فهي أن المعرفة النظرية الفاعلة داخل بلدان العالم الثالث، لا زالت -شئنا أم أبينا- وكما أوضح بول ستريتن Paul Streeten (١٩٧٤) معرفة وافدة من الخارج. ويهتم الفصل الأول من الكتاب بكون الدور الأساسي الذي تلعبه النظرية في دراسة العالم الثالث يتمثل في وصف الحقيقة وليس التوجه صوب دعم الأوضاع بالصورة التي هي عليه . "

من المحتمل أن نكون في تلك المرحلة الحاسمة من مراحل التاريخ السياسي والفكري التي تستجير بذلك المبدع النظري العبقرى الذى يمتلك موهبة الإبداع النظري الخلاق.

إننا فى وقت أكثر ملاءمة لتجاوز الأيديولوجيات والنماذج المعرفية الصارمة، وتأسيس نماذج وأيديولوجيات أكثر إقناعاً وثناءً. إنه لو عادت الحياة مودة أخرى إلى أى من هوبز Hobbes أو لوك Locke أو روسو Rousseau أو ماركس Marx، واختبأ فى أحد أزقة التاريخ فلن يكتشفه أحد. ولما كان ذلك المبدع النظري الخلاق لم يأت بعد، فعلىنا أن نتصرف فى ضوء الحقائق الجزئية التقريبية". (باكينهام Pakenham ١٩٧٣ : ٣٥٧).

الفصل الأول

العلوم الاجتماعية والتنمية:

نموذج مقترح للتحليل

يمكن القول أن التنظير المعني بالتنمية السياسية، منذ الحرب العالمية الثانية، سواء كان ماركسياً Marxist أم وضعياً Positivist، قد ركز، بطرائق مختلفة، على الفكر وذلك على حساب الحياة المادية. حيث تم النظر إلى الأفكار بوصفها خالقة أو محددة لمجرى التاريخ الذي حدث في بلدان العالم الثالث. وساد اعتقاد مؤداه أن مشكلات العالم الثالث يمكن حلها من خلال التطبيق المباشر للمكونات النظرية المستمدة من التطور التاريخي للغرب. وعندما تحول اهتمام المنظرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين، في الغرب، إلى الاهتمام بمشكلات العالم النامي، الساعي إلى التحرر، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعوقها، سواء ما يتعلق بالمستويات الأعلى من الإنتاجية الاقتصادية، أو المرتبطة بالعقلانية أو العلمانية، تم النظر إليها بوصفها ناتجة عن معرفتنا المتزايدة والسريعة عن العالم، سواء كان العالم الفيزيقي أو العالم الاجتماعي (انظر: بلاك Black ١٩٦٧: ٧، إيزنستادت Eisenstadt ١٩٧٣: ٢٣١، بولدنج Boulding ١٩٦٥: ٢٧-٥٣).

وإذا ما اعتبرنا أن الاهتمامات النظرية الأساسية "لدراسات التنمية"، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتركز بشكل عام، حول "النمو"، و"التحديث"، و"التقدم"، و"التنمية"؛ فإنه يمكن القول -في النهاية- أن الدراسات الأكاديمية قد أحرزت تقدماً يفوق التقدم الذي أحرزه الموضوع المدروس ذاته، أعني البلدان

النامية ذاتها. فلو كان التقدم، والنمو، المتزايد في عدد الباحثين الذين اهتموا بدراسة العالم الثالث (خلال الستينيات خصوصاً) يعبر عن تقدم بلدان العالم الثالث، لكانت هذه البلدان أكثر تقدماً.

لذا فلا يجب أن نفسر الإخفاق المعاصر لدراسات التنمية في ضوء عدم قدرة هذه الدراسات على الاستقلال، بل يجب أن نفسر، هذا الإخفاق، في ضوء الإنجازات المحدودة لنظرية التنمية ذاتها، سواء على المستوى العملي أو المستوى النظري.

وإذا افترضنا عجز نظرية التنمية، فإن هذا الافتراض لا يمكن التدليل عليه من خلال التناقض في حجم التراث المعني بقضايا التنمية؛ بل من خلال انعدام أي فائدة جوهرية يقدمها هذا التراث للقضية التي يهتم بدراستها. ويبدو أننا في مرحلة تتسم بالتشاؤم، يبدو فيها أي نوع من التركيب أو التأليف (النظوي) Synthesis، يتجاوز ما تم إحرازه خلال العقدين الماضيين، أمراً بعيد المنال. ومن الصعب، إذن، أن تنمو الأفكار الجديدة الخلاقة. كما أن التطورات التي حدثت في مجال التنظير خلال العقدين الماضيين تعد، إلى حد كبير، إما نتاجاً للانكفاء على نظريات قديمة تم تجريبها كثيراً -أو تنويعات على هذا المصدر. وتبرز في هذا الصدد تلك المحاولات التي تبنت، مرة أخرى، النظريات الكلاسيكية، الماركسية والليبرالية، في دراسة المشكلات المطروحة. إن العجز الكائن في دراسات التنمية يرتد في جزء كبير منه، إلى القبول المتزايد للقول بأن "الحلول" شبه المؤكدة لمشاكلنا تبدو بعيدة المنال. فالعديد من الحلول الإصلاحية الجزئية لا يتم الموافقة عليها أو قبولها في ظل مناخ سياسي واقتصادي دولي، ذي طابع عدائي لا يرحم، وتنمو فيه النزعة المحافظة بشكل مطرد.

ليس قصدي من ذلك أن أنفي وجود تقدم في بناء نظرية خلال العقد الأخير. لقد حدث تقدم بالفعل، لكنه تقدم يعود بنا إلى نقطة البداية الأولى. فنحن

ندرك الآن أن المشكلات تبدو أكثر تعقيداً بشكل يفوق بكثير ذلك التعقيد الذي كانت تبدو عليه حينما حاولنا حلها للمرة الأولى، خلال الخمسينيات وبداية الستينيات -تلك الفترة التي كان يملأها التفاؤل في عملية التحرر من المستعمر- بدءاً من عقد التنمية الذي تولته الأمم المتحدة. ولم تكن فرضياتنا النظرية الأولية انعكاساً لواقع العالم الثالث سواء على المستوى المحلي أو على مستوى وضع العالم الثالث في السياق السياسي والاقتصادي العالمي. وربما يكون الشيء الجيد الذي فعلناه هو أننا ركزنا على فهم واقع العالم الثالث من الناحية الوصفية. لكن نقطة الخل الأساسية، في ذلك، تمثلت في أنه نتيجة لهذا الوصف، ذي الطابع العام، فإننا أصبحنا أكثر تأخراً عما كنا عليه حينما بدأنا التنظير حول التنمية بعد الحرب العالمية الثانية. إن إدراكنا لمدى تعقيد ظاهرة التنمية والتخلف يعني أننا أصبحنا أقل بصيرة. كما أن معرفتنا بأن العديد من الأسئلة أصبحت ذات طابع شائك ومعقد -جعلتنا نسأل الآن، أسئلة أقل طموحاً، تأتي على هوى صانع السياسة.

وعلى الرغم من أن دراسات التنمية تتسم بالتنوع الشديد، وتتقاطع عبر تخصصات علمية متنوعة، فإنها كانت محملة بنزعة التفاؤل -ذاتها- التي سادت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك النزعة التي تؤكد على طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما تؤكد على إمكانية نقل المعرفة من العالم الأول (المتقدم) إلى العالم الثاني (المتخلف). وأن نظام الدعم الأيديولوجي هذا لن يعطي مبرراً لعملية التحرر السياسي فقط، بل يعطي، في الوقت نفسه، مبرراً لملاءمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتكنولوجيا الغربية.

الواقع أنني على ثقة من أن القارئ لن يعتبر أنه من قبيل التشاؤم أن نقر بتعقد هذه المشكلة، والوهن الحقيقي في أسلحتنا النظرية الكفيلة بالتغلب عليها. ومن ثم فإن النزعة الغيرية Altruism التي نلمحها (في القول بالمنفعة المتبادلة

بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، وملاءمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتقنية الغربية ... إلخ) لم تكن نزعة أصيلة أو حقيقية.

لقد بزغت دراسات التنمية في فترة إعادة بناء نصف الكرة الشمالي، خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية ولم تكن فترة أزمة اقتصادية مستفحلة مصحوبة باعتقاد في عدم حيادية وعدم الاعتماد المتبادل، للعلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، داخل النظام العالمي الذي ساد خلال المناخ الحالي منذ أوائل الثمانينات. وثمة تحول واضح في ذلك القسم الذي كان مختلاً خلال المراحل الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقام بتنميته رواد تأثروا بنموذج التنمية الكينزي Keynesian (نسبة إلى كنز Keynes)، كما أن لدينا، في قسم آخر، الاتجاه الكلاسيكي الجديد Neo-classical، الذي يمكن التعبير عنه، بشكل مختصر، في نقد السياسات التدخلية والذي قام به بعض المؤلفين مثل بيتر بوير Peter Bauer (١٩٧٦ و ١٩٨١)، وعند أصحاب النزعة التحليلية الذين أطلق عليهم روبرت كوكس Robert Cox أصحاب "المنظور المؤسسي Establishment Analysis" (كوكس Cox ١٩٧٩).

أما فيما يختص باليسار، فلدينا تحليل ماركسي نشيط. لكن ثمة مفارقة أساسية، تتمثل في أن الاتجاهات النقدية التي طورها الباحثون من أنصار الاتجاه المؤسسي أو الباحثون الماركسيون ذوو النزعة البنائية الراديكالية، و منظرو مدرسة التبعية الذين اهتموا بظاهرة التخلف، تبدو في جوهرها اتجاهات واحدة، على الرغم من اختلاف منظوراتها الأيديولوجية.

بعض القضايا المنهجية

ثمة حقيقة أساسية أصبحت واضحة خلال العقدين المنصرمين، مفادها أن ليس ثمة نموذج للأقطار النامية تجسده دولة بعينها. لذا يجب علينا، من الناحية المنهجية، أن نكون في غاية الحذر عند جمع البيانات، أو فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالعالم الثالث. إن الدراسات التي تمت خلال الخمسينيات والستينيات افترضت تجانسا بين بلدان العالم الثالث، وهو ما أفضى إلى تعميم أدى إلى تشويه الواقع. وظهر ذلك داخل معظم المدارس الفكرية المختلفة. وتمثل مدرسة التحديث المثال الأوضح في هذا الصدد، حيث كانت هذه المدرسة، مولعة بثنائية التقليدي/الحديث. (انظر برايس Price ١٩٧٥).

ولا شك أن بناء النظرية يجب أن يهتم اهتماما كبيرا بالمشكلات المرتبطة بإمكانية التعميم الخاص بالظروف والاحتمالات المستقبلية، أو الاختلاف بين الدول مثل البرازيل، والأرجنتين، وتايوان أو نيكاراغوا من ناحية، ودول أخرى، مثل بنغلادش أو دول غرب إفريقيا، مثل مالي، بوركينا فاسو^{*}، أو تشاد، من ناحية أخرى.

لقد كان بناء النظرية يركز في الماضي على فرضيات ذات طابع ثنائي سواء كانت هذه الثنائيات تتمثل في الأنماط المثالية الغيرية أو المحاولات الراديكالية التي تحاول تقديم تفسير للتخلف يستند إلى التعميم الذي صاغه أندريه جندر فرانك Andre Gunder Frank حول الاستقطاب، الذي يحدث في كل زمان ومكان، بين المركز والأطراف- لكن ذلك يعني إغفال التفاوتات أو الاختلافات الإقليمية والزمانية. وخطورة مثل هذا التحليل الثنائي يتمثل في أنه

* أوردها المؤلف في المتن باسم فولتا العليا ولكننا أثّرنا أن نكتب الاسم الرسمي المعمول به حاليا وهو: بوركينا فاسو "م".

يجعل الواقع خاضعا للنظرية. ويمكن القول من ناحية أخرى ، وكما يذهب سكارو Scarrow (١٩٦٩: ٣٣)، أن التعميمات تعد ميزة لكل محاولة علمية، وأنه يجب أن نصل لمثل هذه التعميمات. من ثم يجب على هذا الكتاب -الذي يحاول أن يقدم مراجعة للتاريخ الفكري لنظرية التنمية- أن يسمح لنا بمثل هذا المنحى التعميمي.

لكننا نوافق على أن المفاهيم السوسيولوجية الكبرى تخفي الكثير من جوانب الواقع السوسيواقتصادي للعالم الثالث، مثلما يخفي جمع البيانات والإحصاءات الفشل الحقيقي لنظرية التنمية في تحسين أحوال البشر داخل بلدان العالم الثالث، ومثلما يفضي التركيز على المستوى القومي أو حتى الإقليمي، إلى تجاهل العديد من جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم على مستوى الوحدات الأصغر.

إن ثمة مشكلات منهجية أساسية في دراسة العلماء الاجتماعيين لمشكلة التخلف، بحاجة لأن تثار في هذه المرحلة بالذات. تتمثل المشكلة الأولى في الميل نحو التخصص. فعلى الرغم من أهمية التراث الأكاديمي الخاص بعالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، لكن هذا التراث غير كاف بحد ذاته. وينطبق الأمر نفسه، بالطبع، على المادة المتخصصة التي يقدمها عالم الاقتصاد أو عالم السياسة.

إن الوقائع المرتبطة بالتنوع الأكاديمي، وما يترتب على ذلك من تنافس يتصل بهذا التخصص أو ذاك، يجب ألا يجعلنا نتجاهل أهمية المدخل متعدد التخصصات. ذلك لأن تجاهل هذا المدخل يؤدي إلى ظهور مشكلة أساسية تتمثل في أننا نتعامل مع الموقف بشكل يؤدي إلى صعوبة أن تكون الحلول منبثقة عن تفاعل جملة التخصصات العلمية المتنوعة من العلوم الاجتماعية:

"تتمثل المشكلة الجوهرية في أن العلوم الاجتماعية لا ترتبط فيما بينها من خلال نظرية واحدة مشتركة، بقدر ارتباطها من خلال تناولها لموضوع مشترك. فإذا كانت التخصصات العلمية تتناول قضايا مختلفة أو مجالات

مختلفة، لكنها ترتبط فيما بينها بأساس نظري مشترك (مثل الكيمياء العضوية والهندسة الميكانيكية واعتمادها على مجموعة من أفكار مشتركة تتصل ببنية الذرة والجزيئات الذرية) تصبح مشكلة التطبيق المشترك أكثر سهولة عما إذا كانت التخصصات العلمية تتناول موضوعا واحدا لكن من زوايا وأسس فكرية متنوعة (مثل الكيمياء العضوية والتحليل النفسي على سبيل المثال)" (كومبر ١٩٧٣ : ٢٤٨).

وتتصل المشكلة الثانية بالعلاقة بين العلوم الاجتماعية والمجتمع. فعلى عكس التخصصات العلمية الأخرى، تبدو العلوم الاجتماعية بوصفها انعكاسا للظروف التي أفضت إلى نشأتها، فإذا كان المجتمع هو موضوع الدراسة، فإن هذه العلوم تحدد، في الوقت نفسه، طبيعة واتجاه القضايا التي تثار. وإذا ما وافقنا على هذا الافتراض، فإننا سنفترض، على طول صفحات هذا الكتاب، أن التطورات المختلفة في دراسات التنمية تعكس، إلى حد كبير، مراحل التفاؤل والتشاؤم، الاستسلام والسخرية، التي وسمت مراحل بعينها في دراسة ظاهرة التخلف.

وإذا ما حاولنا كتابة هذا التاريخ الفكري، يجب أن يكون واضحا في أذهاننا أن الأفكار الجديدة في نظرية التنمية (وربما الأفكار الجديدة بشكل عام) تمر عبر ثلاث مراحل: الأولى، تتمثل في المقاومة والعداء المنظم لمجموعة من الأفكار تبدو بمثابة رؤية قديمة تتحداها هذه الأفكار الجديدة. الثانية، قبول هذه الأفكار الجديدة وتأييدها. الثالثة، إخضاع هذه الأفكار للتقويم النقدي، من الناحية الفكرية والعملية. وسوف يوضح الفصل الثاني والثالث، من هذا الكتاب، كيف تعاقبت هذه الفترات داخل نظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد اتسمت المرحلة الأولى بتزايد معدل النقد الذي وجه إلى نظرية التحديث، لأن روح التفاؤل التي سادت، داخل هذه النظرية، خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، بدأت تنقلب. واتسمت المرحلة الثانية، التي بدأت منذ أواخر

الستينيات حتى أوائل السبعينيات، ببداية بزوغ بديل راديكالي غير ناضج، في أعمال منظري التبعية من بلدان أمريكا اللاتينية، وقبوله في العديد من البلدان. أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت منذ عام ١٩٧٤ بإعادة التقويم النقدي لأفكار نظرية التبعية من اليمين واليسار على السواء. وأسفر ذلك عن تزايد الجدل حول طبيعة وأسباب التخلف. واتخذ هذا الجدل مظهرين: تمثل أولهما في إثارة الأفكار الماركسية الجديدة حول طبيعة التكوين الطبقي في دولة ما بعد الاستعمار، والدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الدولة، في بلدان العالم الثالث. وهذه القضية هي موضوع الفصل الثالث. أما المظهر الثاني فقد تمثل في إعادة إحياء النظرية الليبرالية، كما هو الحال في نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الإجماع.

إن جدية هذه المراجعة لا تكمن في أصالتها فقط، بل تكمن، في الوقت نفسه، في تناول التاريخ الفكري الحديث لنظرية التنمية بشكل شمولي. بالطبع ثمة دراسات فردية للنظرية الراديكالية والنظرية المتمزمتة (الأرثوذكسية). لكن نادرة هي الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين هاتين النظريتين عبر المراحل المختلفة لتطور الفكر.

بيد أن الحديث عن مراحل التطور هذه لا يعني أن ننظر إلى هذا التحقيب بوصفه نوعاً من تغيير النموذج الكوهني (نسبة إلى توماس كوهن T. Kuhn). فعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين مدارس الفكر المتنافسة، فثمة تطور "داخلي" يتم داخل كل مدرسة بمعزل عن تأثرها بالمدارس الأخرى. لذا يفترض الفصل الأول، على سبيل المثال، أن الاستجابة للأزمة التي حدثت داخل نظرية التحديث لم تكن وقوعاً في البديل الثوري الذي قدمته الماركسية الجديدة، بل كانت إعادة بناء لنظرية التحديث ذاتها. لذا وجدنا أن علماء السياسة، على سبيل المثال، الذين حافظوا على تراثهم الفكري، وأخذوا في اعتبارهم عيوب النظرية السلوكية، قد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على الاقتصاد السياسي، ليس الاقتصاد السياسي كما

تطرحه الماركسية الجديدة، بل الاقتصاد السياسي الذي يستخدم نماذج الاختيار الرشيد، ومناهج اتخاذ القرار ومناهج التحليل السياسي، في دراسة السلوك السياسي داخل بلدان العالم الثالث. وهذا يشبه إلى حد كبير ما حدث داخل النظرية الراديكالية، وسوف نوضح ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. حيث ظهر، داخل هذه النظرية، جدل حول مدى صحة المداخل المتنوعة التي نمت داخل التحليل الماركسي الجديد. ويبدو أن كل المدارس الفكرية تتطور عبر خطوط متوازية، ولا تؤثر في بعضها إلا بقدر يسير.

لذا من المهم أن نلقي نظرة مختصرة، في هذه المقدمة، على ذلك المنحى الذي يحاول أن يطبق "أفكار" توماس كوهن T. Kuhn، المتعلقة بتطور النظرية، على دراسة ظاهرة التخلف. وظهر هذا المنحى لدى العديد من المؤلفين خلال الفترة الأخيرة.

ونستخدم كلمة "أفكار" هنا بشكل فضفاض، نظرا لأن هؤلاء المؤلفين يمثلون نسبة ضئيلة من العلماء، داخل العلوم الاجتماعية، الذين يشايعون أفكار توماس كوهن، ويعملون على نشرها كي يبرروا تزايد استخدام النماذج المعرفية Paradigms* داخل العلوم الاجتماعية. (بيري Perry ١٩٧٧) حيث حاولت سوزان بونديمر Susanne Bodenheimer (١٩٧١)، على سبيل المثال، أن تطور نقداً أيديولوجياً لنظرية التحديث، سمته "النموذج الأمريكي البديل لدراسات أمريكا اللاتينية American Paradigm Surrogate for Latin America Studies". كما استعان فوستر كارتر Aidan Foster-Carter (١٩٧٦) بأفكار كوهن في بحثه المعنون "من روستو إلى جندر فرائك: النماذج المتصارعة في

* يعني النموذج المعرفي طبقاً لاستخدام توماس كوهن وجود مجموعة من القيم والمعتقدات والنظريات والقوانين والأدوات التي يؤمن بها أعضاء مجتمع علمي ما وتمثل تقليداً بحثياً عاماً أو مرشداً ودليلاً للباحثين في حقل معرفي معين - "م".

تحليل ظاهرة التخلف From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment. ويرى ريموند دوفال Raymond Duvall (١٩٧٨) أن المفاهيم الخاصة بالتبعية والتخلف تعبر عن نماذج نظرية، ذلك لأنها تمثل رؤية تصورية متميزة، كما تمثل أسسا منهجية. ويوضح هذا العمل انتشار أفكار كوهن بين دراسات التنمية والتخلف، ويرى أن ثمة حاجة ملحة، في هذه المرحلة، لتوضيح مدى ملائمة، أو عدم ملائمة، هذه الأفكار لدراسة التنمية.

وربما تعد القضية الأولى الجديرة بالتأمل، والتي لاقت انتشارا، هي تصور كوهن الذي يرى أن العلوم الاجتماعية توجد في مرحلة ما قبل النموذج. من ثم فإن دراسة التنمية أو التخلف لن تؤسس، بناء على هذا التصور، علما بالمعنى الكوهني؛ كما أن مدارس الفكر التي تهتم بهذه القضية (التنمية والتخلف) لن تؤسس شيوعا يفضي إلى تأسيس علم صحيح وأصيل.

ومن الأفكار الأكثر ارتباطا بهذا النوع من التحليل التاريخي، والتي نقدمها في هذا الكتاب، فكرة لاکاتوش Imre Lakatos عن "برنامج البحث Research Programme" (لاكاتوش وموسيريف Lakatos and Musgrave ١٩٧٠)، في مقابل النموذج الكوهني الأكثر انتشارا. فهذا المفهوم، كما يرى مؤلف آخر في سياق مختلف، يتيح لنا "أن نتخذ موقعا وسطا بين مطرقة نسبية كوهن وسندان الوضعية الشكلانية" (بول Ball ١٩٧٦: ١٥٢). إن جدوى أفكار كوهن ولاكاتوش، حينما نؤلف بينهما، هي أنها تساعدنا على رؤية التغيرات التي تحدث داخل النماذج النظرية وداخل النظريات التي لم تصل بعد إلى مرحلة النماذج، وبرامج الأبحاث، بوصفها عمليات سوسيولوجية ومنهجية.

وإذا ما استعنا بأفكار لاکاتوش لاختبار تماسك كل من نظرية التحديث وما يسمى بشكل عام النظرية الماركسية، فإن هذا الكتاب يرى أن أيا من هذين

المقترَبين النظريين لم يقض نحبه بعد، (أو لم يثبت زيفه). وإذا ما نظرنا إليهما بوصفهما برنامجين بحثيين لتحليل البلدان النامية، فإن الماركسية ونظرية التحديث يبدوان وكأنهما يقفان على أرضية صلبة. إنهما أشبه "بسباحين ملهزين" تمكنا من البقاء على قيد الحياة وسط محيط متلاطم من الغياهب. إن كليهما بوصفه برنامجاً للبحث قد مر بأوقات صعبة كادت أن تفضي إلى تفسخه أو انحسار أفكاره (بول ١٩٧٦: ١٦٥)، ولا سيما في تلك الأوقات التي شهدت ذروة انتشار نظرية التبعية، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ومع ذلك فقد أظهرت السنوات الأخيرة، كما سنوضح في هذا الكتاب، مدى قدرة هاتين النظريتين على الاستمرار. إنهما لن تختفيا من دراسات التنمية في المستقبل المنظور. وربما يعزى ذلك إلى أنهما تطرحان برنامجين للبحث على قدر كبير من المصادقية وليس لمجرد استعداد كل منهما للقبول بالآخر، أو مجرد القول بمثل هذه التفسيرات التي طرحها بول في دراسته لعلم السلوك السياسي، حيث يقول:

"إنه بغض النظر عن تسرب الماء إليه فمن المفترض أن لا يغرق هذا البرنامج البحثي، وأن لا يتخلى عنه حتى يأتي برنامج آخر أكثر قدرة على المقاومة من البرنامج القديم". (بول ١٩٦٧: ١٦٥-١٦٦).

وعلى الرغم من أن نظرية التحديث، وكذا النظرية الماركسية، قد تعرضتا لنقد مرير، بوصفهما برنامجين للبحث، فإن أيّاً منهما لم يخب نجمه حينما ظهرت نظرية التبعية. فقد ظل كل منهما، بطرائق مختلفة، قوياً. ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى رؤيتهما المشتركة، بغض النظر عن المواقف المعيارية المتصارعة للطبيعة التقدمية للرأسمالية في بلدان العالم النامي. هذه الرؤية المشتركة، حافظت عليهما بعيداً عن مختلف البدع والأهواء سريعة الزوال. وهذا التشابه والقوة في الرؤية المشتركة تجعلنا بحاجة إلى تجاوز ما سماه لكاتوش "نزعة التشويه الدوجماتي Dogmatic Falsificationism".

يوضح التحليل التاريخي التماسك الأساسي للاتجاهات في نظرية التحديث والاتجاهات الماركسية ويدعو إلى الحاجة لمزيد من التسامح حول القضايا النظرية. (بول ١٩٧٦: ١٧١) وبدون التورط في نزعة التشويه الدوجماتي. فنحن بحاجة إلى أفق أكثر حرية لبرنامج البحث في موضوع ما زال غصاً، هو موضوع دراسات التنمية. ربما يجب، كما سأحاول أن أؤكد على ذلك في خاتمة هذا الكتاب، على هاتين النظريتين المتناقضتين (نظرية التحديث والنظرية الماركسية) أن لا تزدرى كل منهما الأخرى بشكل "ميكانكي"، كما كان يحدث في الماضي.

إن التحليل التاريخي، بوصفه عملية من إعادة البناء، يمكننا أيضاً، من تفسير أنواع التكيف التي حدثت في المحيط الوقائي للأساس النظري الداخلي للنظريتين.

وتمثل التعديلات التي جرت على نظرية لينين Lenin حول الإمبريالية، والتي قام بها منظرو نظرية التبعية أمثال فرانك A.G. Frank، وبول باران Paul Baran ومنظرو نظرية النظام العالمي أمثال إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein، وسمير أمين، تمثل دراسة حالة نموذجية لهذا الشكل من التحليل. وقد تناولت هذه العملية بصورة مفصلة في الفصل الثالث. كما أن التحليل التاريخي لنظرية التحديث، في الفصل الثاني، يمكننا من إبراز التعديلات التي جرت على برنامج البحث الذي طرحه هذه النظرية. ويؤدي هذا النهج في التحليل إلى تضيق الفجوة، غير الحقيقية، التي ظهرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بين المكون المعياري للنظرية الاجتماعية والسياسية ومكونهما الإمبريقي. فقد اتضح أن المحاولات التي بذلت لتقليل المكون المعياري لم تعد ذات جدوى كما لم تلق، خلال فترة الثمانينيات، القبول نفسه الذي كانت تتمتع به في أوج المحاولات التي سعت إلى تأسيس علم اجتماعي متحرر من القيم، خلال أوائل الستينيات.

إن النتيجة الأساسية التي تنشأ عن التحليل التاريخي لدراسة الأقطار النامية هي: أنه على الرغم من أشكال النقد التي تنطوي عليها كل نظرية، فإن مفاهيم بعينها، مثل التحديث والإمبريالية تعد مفاهيم جوهرية، لا غنى عنها لأي تحليل يسعى لأن يكون تحليلاً ذا معنى. ومثل هذه النتيجة تمكننا من القول بأن برنامج البحث الذي يطرحه كل من هاتين النظريتين يعد ذا أساس متين. فلا يمكن لأي نظرية اجتماعية أو سياسية أن تنتشر أو تلقى قبولاً وتأيداً دون أن تحتوي على عنصر ما من عناصر الصدق. لذا من المستحيل أن تختفي كل النظريات الاجتماعية المهمة (انظر: جرو Grew ١٩٨٠). كما أن جوهر النظرية الذي "يبدو حقيقياً" يميل إلى الظهور في شكل أو في صياغة جديدة، وهذا هو الاقتراح الذي أنوي أن أتناول بناء عليه نظرية التحديث والتنوعات المختلفة داخل نظرية "الإمبريالية".

ولا شك أن التحليل التاريخي يعد مكوناً أساسياً من مكونات علم اجتماع المعرفة. وإذا ما انطلقنا من هذا المدخل، مدخل علم اجتماع المعرفة، وليس من منظور وضعي بوبري (نسبة إلى كارل بوبر K. Popper)، كطريقة لفهم نظرية التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك يمكننا من إعطاء وزن أكبر لتأثير عوامل البيئة الخارجية على وجهة نظر فكرية معينة في وقت معين، خصوصاً الرؤية الفكرية السائدة خلال الفترة التاريخية موضع التحليل. وكما كتب شلدان فولن Sheldon Wolin "لقد ظهرت العديد من النظريات، في الماضي، استجابة لأزمة في العالم، وليس استجابة لأزمة داخل مجتمع المنظرين. فالأزمة هي التي دفعت أفلاطون بأن يلزم نفسه بالواقع المعاش *Bios Thereotikos*. إنها أزمة الدولة الأثينية ... والأمثلة على هذا الأمر أكثر من أن تحصى. إن النماذج النظرية التي صاغها مكيافلي Machiavelli، وبودان Bodin، وهوبز Hobbes، ولوك Locke، وتوكفيل Tocqueville، وماركس Marx جاءت نتيجة اعتقاد جازم،

لدى هؤلاء المنظرين، بأن العالم أصبح أكثر تشوشاً. (فولن Wolin ١٩٦٨ : ١٤٧-١٤٨).

إن دراسة ظاهرة التنمية والتخلف تحتاج إلى النظر إليها من منظور سوسيولوجي، حيث نجد على سبيل المثال أن نظرية التنمية التي ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات (وهي نظرية التحديث)، تطورت بوصفها أملاً مثالياً يسعى لمواجهة العالم الجديد. وانطوى هذا الأمل على اعتقاد مفاده أن التكنولوجيا والنظام العالمي الكريم لا يهدف سوى إلى إفادة بلدان العالم الثالث. لذا يجب نقل المؤسسات السياسية اللازمة للديمقراطية الليبرالية إلى هذه البلدان.

على العكس من ذلك نجد أن النظرية الراديكالية، التي نمت أواخر الستينيات، قد اكتسبت مصداقية وفاعلية في ظل أزمة الليبرالية الأمريكية. تلك الأزمة التي اتسمت بنزعة التشاؤم. حيث شهدت فترة أواخر الستينيات اعترافاً بفشل مجتمعات العالم النامي في تحقيق ما كان متوقعاً لها على المستوى النظري.

وعندما تضافر ذلك مع التدخل الأمريكي في فيتنام، بدت هذه الروح التشاؤمية تمثل تحدياً صارماً لنظرية التحديث، كما بدت تمثل تحدياً لشباب العلماء العلميين والسياسيين. فقد كانت معارضة الحرب بداية تحول أساسي وصعب في توجهه الفكري المتمثل في زيادة عدم القناعة بالعجز العلمي وكذا التصورات الأيديولوجية لنظرية التنمية الليبرالية. (بيرمان Berman ١٩٧٨ : ٢٠٨).

ويبدو أن كلمات بيرمان تعج بفكرة التحول (كوهن ١٩٧٠ : ١٥١) التي تواكب رفض نموذج معرفي ما. حتى لو استطاع النموذج المعرفي الجديد إثبات أنه أفضل من النموذج القديم. وسوف أحاول أن أقدم في الفصل الثالث، اقتراحاً مفاده أن النموذج المعرفي الجديد، بالمعنى الكوهني، لم يكن موجوداً في الكتابات المبكرة لمنظري النظرية الراديكالية الذين تأثروا بأطروحات جندر فرانك.

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من تنامي التأييد المستمر "للبديل الراديكالي"، بديلاً عن نظرية التحديث، لم يترتب على ذلك تحول الباحثين جملةً من المدرسة الأرثوذكسية، إلى المدرسة الراديكالية لنظرية التبعية.

بناءً على ذلك، فإن الفكرة المثيرة للنقاش التي يقدمها هذا الكتاب تتمثل في أنه من الصعوبة بمكان أن ننظر إلى الأطروحات الحالية داخل نظرية التنمية بوصفها تحولاً في النموذج النظري. لا بسبب الردة التي حدثت لبعض الليبراليين فقط، بل بالإضافة إلى ذلك، بسبب وجود مشكلات هائلة تحول دون الاعتراف بنموذج نظري ماركسي جديد (New-Marxist Paradigm)، هذا على الرغم من أن فوستر - كارتر يرى عكس ذلك. (١٩٧٦ و ١٩٧٣).

وعلى الرغم من الأصول الفكرية المشتركة، ذات الطابع الغربي، بين المدرستين الفكريتين اللتين نهتم بهما، وعلى الرغم أيضاً من تأثير كل منهما بشكل ثانوي في الأخرى، فإننا يجب أن نتناول كل مدرسة منهما، بشكل مستقل. لأن التراث الفكري الغربي انشغل بالمشكلات الخاصة بهاتين المدرستين، كما انشغل بالحوار الداخلي بينهما. وثمة خطر إضافي يظهر من جراء هذا الوضع، يجب أن نضعه في الاعتبار وهو: أن تناول نظرية التنمية بناءً على فكرة النموذج (برنامج البحث) يقضي إلى اختزال التعقد والتشعب الهائلين داخل هاتين المدرستين. ويجب علينا أن نحرص على إيضاح الطبيعة المتقطعة للتطور العلمي، وعدم الوقوع في شرك التقليل من شأن عناصر التشعب أو عناصر الاستمرارية الموجودة داخل أو بين المدارس المتنافسة.

إن التحليل التاريخي الذي نتبناه في هذا الكتاب. يمكننا من التحديد الواضح لعناصر الاتصال والانفصال في تطور نظرية التنمية. وإذا ما التزمنا بفكرة "برنامج البحث" أو النموذج كإطار للعمل يوجهنا ويحدد لنا مجال البحث؛ فإن هذه الفكرة تصبح ذات جدوى في فهم نظرية التنمية. والواقع أن التأريخ الفكري من

هذا النوع يجب أن يضع في اعتباره: "أنه لا يوجد عالم يهتم بأفكار كيفما اتفق، إن العالم يجب أن يستوعب هذه الأفكار، وإذا افترضنا فعلاً أن هذا العالم اهتم بأفكار كوهن ولم يقرأ كتابه، فإنه يستخدم هذه الأفكار دون أن يكون واعياً بما يترتب على هذه الأفكار" (ريتشي Ricci ١٩٧٧: ٢٢).

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الأعمال المبكرة لبودنهيمر (١٩٧١)، وباكينهام (١٩٧٣)، في أنها توضح لنا الطابع الجمعي لـ "أيديولوجيا النزعة التنموية Ideology of Developmentalism" التي شكلت أساس نظرية التحديث. كما توضح لنا أن الوعي بالدوافع الأيديولوجية للنظرية الراديكالية يجعلنا على وعي بطبيعة الاختلاف بين هذه الدوافع والدوافع الخاصة بأيديولوجيا النزعة التنموية. إننا نجد داخل الاتجاه الحديث الذي يطلق عليه جولدنر (١٩٧٠) "علم الاجتماع الأكاديمي Academic Sociology"، إن علم اجتماع المعرفة المرتبط بالنظرية الراديكالية يعد أكثر إحكاماً ويصح نفسه باستمرار أكثر من علم اجتماع المعرفة الأكاديمي المنغلق.

وتبقى قضيتان منهجيتان ذواتا علاقة بالدور العام للنظرية بحاجة إلى مناقشة.

القضية الأولى؛ يقدم التحليل التاريخي لنا رؤية تقليدية في بناء النظرية، توى أن الأفكار يتم تبسيطها واختبارها من دون أساس يمكننا من فهم هذه الأفكار. ومن الملائم أن ننظر إلى نمو نظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوصفه "تعاظماً" تدريجياً للأفكار، أي عملية من تعاظم المعرفة خضع فيها المكون العلمي للمناخ السوسيولوجي السائد، كما خضع "للموضات" الفكرية والحاجات الأيديولوجية.

أما القضية الثانية؛ فتتصل بأننا يجب أن نكون على وعي بالخطر الكامن في أي دراسة لتاريخ الأفكار، محاولة تحقيق أعلى قدر من التماسك والتتابع للأفكار التي تهتم بها الدراسة.

ولهذا السبب يبدو أن مصطلح "التعاظم Accretion"، يعد أكثر ملاءمة لوصف عملية النمو Growth، أفضل من مصطلح "التطور Development". إن الحديث عن تطور نظرية التنمية يتضمن عملية من الاختيار والرفض الصريح لجوانب من هذه النظرية بناء على معيار منظم لا نجده في التحليل التاريخي. لذا فإن التصور الأفضل لنظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو ذلك التصور الذي ينظر إلى هذه النظرية بوصفها مجموعة من الاستجابات لسلسلة من المثريات، مثل انحسار موجة التفاؤل واتساع موجة التشاؤم خلال فترة ما بعد الستينيات، على سبيل المثال. حتى أن نظرية التحديث تعرضت لانتقادات ليس فقط بسبب عدم مصداقيتها - إذ نجد أن "الوقائع" التي تتم داخل العالم النامي أو المتخلف بعيدة كل البعد عن معيارية ووضعية نظرية التحديث - بل بسبب فشل بعض الاتجاهات التي توهمت، في أواخر الستينيات أن الجهود التي بذلتها العلوم الاجتماعية أفضت إلى الانتقال من مجال "الميتافيزيقي" إلى مجال "التحرر من القيمة". من ناحية أخرى، نجد أن الشعبية المتزايدة للنظرية "الراديكالية" في صورتها الأولية، كما تجلت في نظرية التبعية، يجب أن نفهمها بوصفها تحولاً من التوجه الفكري الذي لم يرتبط فقط بعدم الكفاءة العلمية للنظرية التي سادت خلال الفترة السابقة، بل بسبب الاعتراف بعدم قبول أو رفض هذه النظرية، والاعتراف بافتراضاتها المعيارية. وفي ضوء ذلك، يحاول الفصل الثاني والثالث من هذا الكتاب أن يتناول نظرية "التحديث" والنظرية "الراديكالية" بطريقة مقارنة. وسوف نركز على التحولات التي طرأت على هاتين النظريتين عبر الوقت، والتأثيرات الفكرية التي تركت بصماتها عليهما أثناء ذلك، وأشكال الإبداع أو التجديد النظري الذي حدث داخلهما خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر أن هذه الفصول لا تهتم بطبيعة التنمية والتخلف بحد ذاتهما، بل تهتم بقضية طبيعة وجذور الأفكار والنظريات المرتبطة بالتنمية والتخلف.

ويقتصر الفصل الثاني على عرض نظرية التحديث. وعلى الرغم من إدراكنا بأن نظرية التحديث تجمع بين تخصصات العلوم الاجتماعية - خاصة علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة - فإن هذا الفصل يركز على علم السياسة، وأن هذا التركيز تم لعدد من الأسباب أولاً: أن علم السياسة المعني بدراسة التنمية السياسية يستطيع بمفرده أن يمدنا بالخلفية الضرورية التي تمكننا من دراسة الأصول الفكرية الأوسع والأسس الأيديولوجية لنظرية التحديث بشكل عام:

ثانياً؛ إن علم السياسة يقدم لنا طائفة من المفكرين، كما يقدم لنا تراثاً واضحاً استطاع أن يكسب الطابع المؤسسي بجهود لجنة السياسة المقارنة داخل المجلس الأمريكي للبحوث الاجتماعية American Social Science Research Council Committee on Comparative Politics.

ويمكن السبب الثالث في أن التغيرات التي تعرض لها هذا العلم تعكس إلى حد كبير الاتجاه العام الذي ظهر داخل العلوم الاجتماعية خلال العقد الأخير، وهو إعادة اكتشاف أهمية علم الاقتصاد.

تسهم دراسة التنمية والتخلف كنقطة التقاء للعلوم الاجتماعية، إلى حد كبير في تعظيم الاستفادة من الاقتصاد السياسي. ليس الاقتصاد السياسي الذي ينجذب إلى منظري التنمية المتزمتين، بل الذي يقدم نوعاً من البديل التكاملي للعلوم الاجتماعية السابقة.

ويمكننا القول إن مشكلات العالم النامي حفزت العودة الأكاديمية لنوع من الاقتصاد السياسي الذي ساد خلال القرن التاسع عشر -يسبق بدايات عملية تقسيم العلم الاجتماعي إلى تخصصات متعددة، تلك العملية التي يرى جولدنر أنها حدثت منذ عدد من السنين. (جولدنر Gouldner ١٩٧١؛ وجارسون Garson ١٩٧٨: ٢٠٤). فلا يوجد تخصص من التخصصات التي تهتم بدراسة البلدان النامية لا ينظر إلى الاقتصاد السياسي بوصفه علماً مستقلاً يجب تحليله بمعزل عن غيره من المتغيرات الاجتماعية-السياسية أو الثقافية. وعلى الرغم من أن "الكل أصبح عالم اقتصاد سياسي" فإن الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو توضيح أن علماء الاقتصاد السياسي ليسوا كتلة متجانسة. ومن ثم يجب، أولاً، ألا ننظر إلى مجمل الاقتصاد السياسي بوصفه متعارضاً بالضرورة مع نظرية التنمية الليبرالية بشكل خاص، ولا مع النظرية الليبرالية بشكل عام. علاوة على ذلك فإن الاقتصاد السياسي الراديكالي لا يعد النقيض للعلم الاجتماعي الليبرالي، لذا فإن تحليل التشنجات التي حدثت بين "التنوعات" داخل علم الاقتصاد السياسي يعد أمراً حيوياً لفهم تنامي شيوع هذا العلم. ولا شك أن الأصول الفكرية للاقتصاد السياسي المتزمت والراديكالي تتداخل إلى حد كبير، لكن التجديدات النظرية الحديثة تقدم الأرضية الأساسية للتفرقة بينهما.

وكما يوضح الفصلان الثاني والثالث، فإنه من المبرر أن نفترض بأن المدرستين الأساسيتين اللتين نهتم بهما هنا في هذا الكتاب، تمثلان "برامج بحث" في الاقتصاد السياسي للتنمية، هذا على الرغم من أنهما ينشغلان بفرضيات مختلفة إلى حد كبير. (٣)

الفصل الثاني

من نظرية التحديث إلى السياسة العامة: الاستمرار والتغير في حقل التنمية السياسية

ذكرنا في الفصل الأول أن دراسة التخلّف قد اتخذت طابعاً استقطابياً بين مدرستين فكريتين كبيرتين. وعلى الرغم من وعينا بطبيعة الضعف الذي يسم مثل هذا التقسيم الثنائي، فإن هذا المدخل، في التقسيم، يمكننا من مناقشة أشكال الحوار الموجودة بين هاتين المدرستين، كما يمكننا في الوقت نفسه من مناقشة أشكال الحوار الموجودة داخل كل منهما، ومناقشة، وهذا هو الأهم، أشكال التحول التي خبرتها كل مدرسة من هاتين المدرستين عبر الوقت.

بناء على ذلك يركز هذا الفصل على عرض ونقد للتراث الحديث غير الماركسي الخاص بسياسات التنمية. في محاولة لتوضيح أشكال الارتباط الموجودة بين نظرية التحديث التي ظهرت خلال فترة الستينيات وتلك الأعمال التي ظهرت خلال فترة السبعينيات، والتي حاولت أن تركز على الاتجاه العام والتحليل السياسي من منطلق السياق الأوسع "للعلم الاقتصاد السياسي الجديد". واتساقاً مع شكل التحليل الذي أوضحته في الفصل الأول يمكن القول: ١- إن الأعمال أو الأبحاث التي ظهرت خلال فترة السبعينيات تعكس شكلاً كبيراً من أشكال الاستمرار (سواء على المستوى المفاهيمي أو المنهجي) مع الأعمال التي سبقتها، ٢- إن الجهود التي سعت إلى تعديل أو تطوير العيوب التي ظهرت داخل نظرية التحديث لم تنجح في ذلك، ٣- إن الكثير من الدراسات الحديثة تكشف عن مشكلات تعاني منها هذه

الدراسات. وليس من الضروري هنا، ولا من الممكن، أن نستعرض نظرية التحديث بالتفصيل، حيث اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بتوضيح الملامح العامة لهذه المدرسة ونقدها، ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال (بيرنشتاين Bernstein ١٩٧١؛ وفرانك Frank ١٩٧١؛ وتبس Tipps ١٩٧٣؛ وهيغوت Higgott ١٩٧٨).

لذا فإننا سنهتم باستعراض التراث الحديث، الذي ظهر داخل علم السياسة في شمال القارة الأمريكية واهتم بالتنمية السياسية، بغض النظر عن تحديده لهذا المفهوم. لأن هذا التركيز سيمكننا من تحديد معالم النقد، وكذا ردود الأفعال والتحويلات التي تعرضت لها نظرية التحديث خلال العقدين الأخيرين.

بناء على ذلك يحاول القسم الأول من هذا الفصل أن يؤسس استناداً إلى أعمال روبرت باكينهام (١٩٧٣) ورونالد روجوفسكي Ronald Rogowski (١٩٧٨) تصنيفاً ثلاثياً بسيطاً لعلم السياسة وهو: علم السياسة القانوني الشكلي Legal Formalism وعلم السياسة السلوكي Behaviouralism وعلم السياسة في مرحلة ما بعد السلوكية Post-Behaviouralism. وسيكون تركيزنا على المرحلة الثانية وطبيعة التحويلات التي أسهمت في الانتقال إلى المرحلة الثالثة. ومن المحتمل أن نحتاج، لأغراض المناقشة، إلى تقسيمات إضافية.

فالتراث المعني بالتنمية السياسية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من علم السياسة السلوكي، ينقسم إلى قسمين هنا: التراث الذي ظهر بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، والتراث الذي ظهر بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات.

ويركز القسم الثاني في هذا الفصل على مرحلة ما بعد عام ١٩٧١، وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها "مرحلة ما بعد السلوكية". وكانت هذه المرحلة نتاجاً جديلاً للعداء بين النزعة المؤسسية والنزعة السلوكية. حيث بدأ علم السياسة

في التركيز بشكل أكبر على التصور التجريبي والاقتصادي للتنمية السياسية، كما حاول أن يضبط مصطلحاته الخاصة بدراسة السياسات التي شاعت بشكل فج وغير ناضج داخل العلوم السياسية، في محاولة لتأسيس ما أسماه "السياسة العامة للتنمية Public Policy of Development".

أما القسم الثالث من أقسام هذا الفصل فيحاول أن يستعرض أهم الانتقادات الأولية التي شابت هذه السياسة العامة للتنمية. ومن ذلك يمكن التركيز على جوانب بعينها منها: فشل البحوث ذات التوجه السياسي في إيضاح جوانب الغموض التي أصابت "علم السياسة" و"التحليل السياسي" و"الدراسات السياسية" التي ركزت على نماذج الاختيار المتاحة لمتخذي القرار داخل العالم الثالث بوصفها أداة لتركز القوة والمحافظة على النظام (بغض النظر عن طبيعة هذا النظام)، وعدم الوعي المنهجي بطبيعة التراث السياسي الخاص بالعالم الثالث، ونقل أشكال التحليل التي تطورت في سياق المجتمع الصناعي الغربي، إلى سياق مختلف، والجدوى المحدودة لقيمة صنع القرار بشكل خاص؛ وميل الاتجاهات السياسية إلى لعب دور التبعية البنائية Structural dependence في المناخ الاقتصادي العالمي بوصفها عاملاً أساسياً في الاقتصاد السياسي للدول الجديدة.

علم السياسة: التحديث والتنمية السياسية ١٩٥٤-١٩٦٤

اتسمت دراسة التنمية السياسية خلال تلك الفترة بهيمنة أعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية تحت رئاسة جبرائيل ألmond Gabriel Almond في الفترة من ١٩٤٥-١٩٦٣. وشاع تأثير هذه اللجنة على نطاق واسع (هولت و Turner Holt and Turner ١٩٧٥؛ وملني Milne ١٩٧٢)، كما لاحظ ذلك روبرت باكينهام، أضف إلى ذلك فقد حاولت بعض الجماعات الأكاديمية الرسمية وضع نظام للتدريس في العلوم الاجتماعية مثلما فعلت هذه اللجنة. (باكينهام ١٩٧٣: ٢٢٥).

وكان تأسيس اللجنة انعكاساً لحالة التفاؤل التي سادت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وترى بأن نمو العلم الاجتماعي "العلمي" سوف يشكل أساساً للممارسة العقلانية (الرشيده) للهندسة الاجتماعية. وبحلول الخمسينيات ساد شعور داخل أوساط العلم الاجتماعي بأن أغلب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الصناعي، هي مشكلات تحت السيطرة: حيث تناقصت معدلات الفقر المطلق والنسبي، وانخفضت معدلات البطالة، وأدى التعليم والرفاهية إلى تقليل حدة الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الصناعي (انظر على سبيل المثال سيرز Seers ١٩٧٢). أما المشكلات التي لم يتم التغلب عليها، فقد اعتبرت مشكلات يمكن أن تحل من خلال تنامي الخبرة التقنية. ولم يتم النظر إليها بوصفها مشكلات لها جوانبها المعيارية والفلسفية. واتجهت العلوم الاجتماعية إلى محاولة تحسين تقنياتها المنهجية.

لكن هذا النجاح بحاجة إلى أن ننظر إليه في سياق النجاح الذي حققته الديمقراطية الليبرالية في مقابل الفشل الذي منيت به الفاشية في الحرب، وخيبة الأمل التي أصابت الماركسية نتيجة لفشل النموذج الستاليني. وتم النظر إلى المجتمع الصناعي بوصفه مجتمعاً مثالياً يمكن للبلدان المستعمرة (بفتح الميم) أن تحذو حذوه. ومثلت هذه الخلفية خلفية أساسية في تنامي دراسة البلدان النامية. بناء على ذلك تم النظر إلى عملية التحديث بوصفها:

"عملية انتقال نحو الأنماط أو النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكا بدءاً من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، وانتشرت داخل الأقطار الأوروبية الأخرى، ثم انتقلت، خلال القرون التاسع عشر والعشرين إلى قارات أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا. (إيزنستادت Eisenstadt ١٩٦٦: ١).

تقع كلمات إيزنستات في القلب من المدخل الثنائي، ذلك المدخل الذي هيمن على كل أعمال منظري التحديث. وتأسيساً على أعمال منظري نظرية التطور، صاغ منظرو نظرية التحديث مخططاً يعتمد على مقارنات ترتبط بمتغيرات النمط المثالي للتقليدية والحداثة (٤). وكان هذا هو حال علم السياسة الذي يوضحه ألموند:

"إن نظريتنا تؤسس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط عبر الاستفادة من أعمال ماكس فيبر Max Weber، وفيرديناند تونيز Ferdinand Tonnies، وتالكوت بارسونز Talcott Parsons ... وغيرهم من علماء الاجتماع المجددين... في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة". (ألموند وآخرون Almond et al. ١٩٧٣ : ١).

باختصار يفصح هذا الموقف عن نمو جوهري للمدخل الثنائي في دراسة التنمية السياسية، ذلك المدخل الذي تأسس بناء على أعمال منظري نظرية التطور خلال القرن التاسع عشر، حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية / الحداثة. وهنا يمكن الحديث عن أهمية "النظرية الكبرى Grand Theory" في علم الاجتماع (ألموند ١٩٧٠ : ٢٧٤-٢٧٥) بالنسبة لأعمال لجنة السياسة المقارنة. وثمة شكلان من أشكال التأثير خبرهما تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة الأولى. التأثير الأول، وهو الذي أطلق عليه باكينهام (١٩٧٣) "أيديولوجيا الليبرالية الأمريكية American Liberal Ideology". والتأثير الثاني هو ما أطلقت عليه بودينهيمر (١٩٧١) "أيديولوجيا النزعة التنموية Ideology of Developmentalism".

وأدى هذا الاتساع الحاصل في الخلفية الفكرية إلى نمو حجم الدراسات المعنية بالتنمية السياسية، خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، بتأثير مباشر أو بتحفيز، من لجنة السياسة المقارنة. وكانت هناك ثلاثة أنواع من الدراسات:

١- دراسة الحالة ذات التوجه النظري، ومن أمثلها الدراسات التي أجراها أبتر Apter على غانا (١٩٥٧)، وكولمان Coleman على نيجيريا (١٩٥٨)، وباي Pye على بورما (١٩٦٢).

٢- المجلدات التي نشرتها مطبعة جامعة برنستون Princeton University Press، التي أنجزتها لجنة السياسة المقارنة فيما يتصل بالتنمية السياسية والتي ألفها:

كولمان 1965 Coleman؛ وارد ورستو Ward and Rustow 1963؛
لبالومبارا 1963 Lapalombara؛ باي 1963 Pye؛ Pye and Verba 1965 باي
وفيربا؛ 1966 Lapalombava and Weiner لبالومبارا و وينر.

وأخر مجلد في هذه السلسلة ألفه بايندر وآخرون Binder et al. (1971)

٣- الأعمال النظرية التي نشرت في سلسلة Little Brown، ومن أهمها أعمال باي
1966 Pye، الموند وبارل Almond and powel 1966، الموند وفيربا
Almond and Verba 1966،

وشكلت هذه الأعمال انقطاعاً عن الأعمال التي أطلق عليها باكينهام وغيره
"النزعة القانونية الشكلية". حيث مثلت الأعمال التي قدمتها المدرسة السلوكية تحولاً
في المنهج، بمعنى التحول من التركيز على المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى
التركيز على المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية (باكينهام 1973:

* انظر بيان هذه الدراسات بشكل مفصل في قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الكتاب. "م"

٢٠٠). لذا يمكن النظر إلى تطور نظرية التحديث خلال الفترة الأولى من المرحلة السلوكية بوصفه وسيلة من وسائل تسهيل إرساء معالم الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة.

لكن تركيز علم السياسة على الانتقال صوب الديمقراطية الليبرالية لا يمثل سوى جانب واحد من جوانب نظرية التحديث. فالتقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي / حديث) يتأسس في واقع الأمر بناء على التصور الفيبيري Weberian View للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع "ما قبل الصناعة" أو "ما قبل العقلانية" أو مجتمع "ما قبل الدولة". وتعرضت هذه الرؤية للنقد حتى قبل أن تختبر على أرض الواقع. فالاعتقاد، الذي كان وليد مرحلة التفاؤل خلال الخمسينيات، بأن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة يعد مشكلة تقنية، لم تثبت مصداقيته، بل إنه اختفى بناء على الأداء الهزيل للدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وخلال منتصف الستينيات تم الاعتراف بأن المحاولات التبسيطية التي صنفت المجتمعات بناء على متغيرات نمطية بعينها، لم تعد تمثل شكلاً مقبولاً من أشكال التحليل. وعلى نفس الشاكلة تم رفض الافتراض الخاص بالانتقال من التقليدية إلى الحداثة باعتبارها مجرد عملية تعاقب خطي.

وتعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة، خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني (القاصر) لهذه العملية. (كوثاري Kothari ١٩٦٨؛ وجوسفيلد Gusfield ١٩٦٧؛ وبندكس Bendix ١٩٦٧). ويعد إسهام صموئيل هانتنجتون Samuel Huntington (١٩٦٥) من أهم الإسهامات. وسوف تشكل معالم النقد التي قدمها هانتنجتون هادياً لي في مناقشتي التي سأقدمها للتراث المعني بالتنمية السياسية خلال فترة الستينيات. حيث كان للتراث الذي ظهر بعد منتصف الستينيات، اهتمامات فكرية مختلفة عن ذلك التراث الذي ساد خلال الفترة الأولى.

الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٧١

وجه هانتنجتون نقده الأساسي خلال النصف الثاني من الستينيات إلى الفكرة التي سادت داخل نظرية التحديث والخاصة بالتصور الخطي لعملية التحديث، وركز في هذا النقد على الدور المحدود للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل، خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث. وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي، وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع. نظر هانتنجتون إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية. ويعد هانتنجتون من أوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت خلال منتصف الستينيات إلى الانتقال من التركيز على "الديمقراطية" إلى التركيز على "النظام Order". ذلك التحول الذي تجلّى أيضاً عند أوبريان O'Brien (١٩٧٢) في مناقشته التقليدية للتنمية السياسية خلال فترة الستينيات. فقد حلول أوبريان أن يقدم مناقشات مستفيضة للتحول من "الديمقراطية" إلى "النظام"، وكيف يعد هذا التحول بمثابة تحول معياري للتراث المعني بالتنمية السياسية. ورأى أن هذا التحول قد انعكس على عضوية لجنة السياسة المقارنة، خاصة تعيين لوسيان باي Lucien Pye في منصب الرئيس عام ١٩٦٣، وهانتنجتون Huntington و زولبرج A. Zolberg أعضاء في اللجنة عام ١٩٦٧. وكان لوسيان باي وهانتنجتون من أهم المنظرين الذين حاولوا تقديم تقنيات بحثية جديدة، كما كانت أعمال هانتنجتون (١٩٦٨) و زولبرج (١٩٦٦) من أهم الأعمال التي ركزت على النظام السياسي في الدول الجديدة.

وعلى الرغم من الرؤى المشتتة التي سادت دراسات التنمية السياسية خلال النصف الثاني من الستينيات، فإن مفهوم "النظام" أصبح مفهوماً محورياً داخل هذه الدراسات خلال تلك الفترة. ويوضح لنا دو صولا بول Ithiel de Sola Pool هذا

النوع من الدراسات بقوله: "من الواضح أن النظام يعتمد إلى حد ما على فرض فئة أكثر تعبئة تحاول التخلص من جوانب السلبية والانهازمية التي ظهرت خلال عملية التحديث. وتحتاج المحافظة على النظام، على الأقل بشكل مؤقت، إلى تقليل التوقعات المستجدة وتقليل مستويات النشاط السياسي" (بول Pool ١٩٦٧: ٢٦).

ويمكننا أن نعثر على مناقشات مشابهة للعلاقة بين النظام والتنمية السياسية عند أبتير Apter (١٩٦٥: ٦٧)، وهالبرن Halpern (١٩٦٥)، وفاينر Weiner (١٩٦٧: ٢)، وهانتنجتون Huntington (١٩٦٨: ٥-٥٥).

وعلى أية حال، فإن الدراسات التي ارتكزت على مفهوم النظام قد جسدت الواقع السياسي المتغير خلال عقد التنمية الذي قادتته الأمم المتحدة، كما جسدت التعارض بين نزعة التفاؤل التي سيطرت على الباحثين الأوائل مثل ألموند، والمشاركة المتشائمة لمن جاؤوا بعده. (أوبريان ١٩٧٢: ٣٥٧).

وظهر الإنجاز البارز خلال المرحلة الثانية، في المجلد الأخير الذي نشرته لجنة السياسة المقارنة، وحمل عنوان "أزمة التنمية السياسية وتبعاتها Crisis and Sequences in Political Development" (بايندر وآخرون Binder et al. ١٩٧١).

وتبدو أهمية هذا العمل في أنه يعكس الدفع الفكري لهذه اللجنة، كما يقدم الدليل على أشكال الارتباط بين المرحلة الثانية (المرحلة السلوكية) والمرحلة الثالثة (مابعد السلوكية). وتبدو الرابطة بينه وبين المرحلة الثانية في التركيز على مفهوم النظام، كما تبدو الرابطة بينه وبين المرحلة الثالثة في تركيزه على قدرة الحكومة على الاستجابة لمطالب بعينها أو قمع هذه المطالب. وتم النظر إلى التنمية السياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل/ أو التكيف مع خمس مشكلات أساسية هي: الشرعية، والهوية، والمشاركة، والقدرة على التغلغل penetration والتوزيع distribution. (بايندر وآخرون ١٩٧١: ٦٥).

وتشير المقدرة الحكومية هنا إلى النخب الحكومية بشكل خاص، كما أن هذه الأزمات يتم النظر إليها من منظور مدى تهديدها ووضع هذه النخب وأهميتها في المحافظة على النظام. وتتضح هذه القضايا في الفصول التي كتبها لوسيان بلي عن الشرعية، وفاينر عن المشاركة السياسية، ولابالومبارا LaPalombara عن المقدرة الحكومية والتغلغل (انظر: بايندر وآخرون ١٩٧١: ١٤١-٢٧٣).

ويمكن للاستراتيجيات التي يقدمها هذا الكتاب، أن تستخدم من جانب نخب يمينية أو نخب يسارية، فهذه مسألة ثانوية. لكن الأكثر أهمية، وكما لاحظ أحد المعلقين "أن مصلحة النخب العليا في المحافظة على النظام لها أولوية منطقية على مصلحة النخب الدنيا في العدالة الاجتماعية". (ساندبروك Sandbrook ١٩٧٦: ٨٠-١٨١).

ويجسد كتاب "أزمة التنمية وتبعاتها" العديد من الأفكار التي صاغها هانت-نجلتون (١٩٦٨) والمتصلة بقدرة النخب الحاكمة على استمرارية النظام والمحافظة عليه، خاصة عندما نقارن أفكاره مع أفكار بايندر الخاصة بأزمة الإدارة. ويعكس كل من هذين الرأيين تغييراً في تراث علم الاجتماع الأمريكي الأكثر تقليدية، الذي ينظر إلى النظام السياسي بناء على الرؤية البارسونزية الخاصة بالإجماع القيمي "Parsonian Value Consensus". وحسبما أشار كيسلمان Kesselman (١٩٧٣)، في عرضه لعمل بايندر وزملائه، فإن الرغبة في المحافظة على وضع النخب الحاكمة، أدت إلى أن ميل الدراسات المعنية بالتنمية السياسية إلى تأييد الرؤية المناصرة للنظام بوصفه غاية، وليس وسيلة من وسائل إرساء مجتمع جيد، الأمر الذي أفضى إلى عدم التفات نظرية التحديث إلى التبعات التي تقتضيها المحافظة على النظام.

باختصار، تعرضت نظرية التحديث بشكل عام، ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص، إلى نقد مثير بسبب طابعها الأيديولوجي وتركزها حول الذات

الأوروبية (برنشتاين Bernstein ١٩٧١)، هذا بالإضافة إلى مدخلها القائم على "التصنيف الوظيفي Functional Category" وتركيزها على المفهوم البارسونزي للنظام القائم على فكرة الإجماع القيمي. وثمة جانبان من النقد غاية في الأهمية لا بد من التركيز عليهما نظراً لأهميتهما في تحقيق أهداف هذا الفصل. أولهما: أن نظرية التحديث، خلال الستينيات، لم تأخذ في اعتبارها أن مشكلات التنمية تحتاج إلى تضافر العديد من التخصصات، ومال العديد من علماء الاجتماع والسياسة إلى التحليل اللاتاريخي (كون Kon ١٩٧٥: ٦٤-٦٥)، وتزامن مع ذلك ميلهم إلى تجاهل علم الاقتصاد بوصفه متغيراً أساسياً في قضية التنمية:

"إن العواقب الوخيمة لجهل علماء الاجتماع بمبادئ التحليل الاقتصادي لم تظهر في أي مجال من مجالات البحث الاجتماعي مثلما ظهرت في علم اجتماع التنمية. فقد عانى هؤلاء من ضيق أفق إزاء القضايا التي يهتم بها علم الاقتصاد علاوة على ازديادهم الشديد للتاريخ. لقد وقعوا تحت إغراء تشبيه والت روستو Rostow للاقتصاد المتخلف بوصفه أشبه بطائرة تستعد "للإقلاع"، ذلك التشبيه الذي يقدم مبرراً للنزعة التاريخية غير المترابطة، التي ميزت الدراسات التي تهتم بالعامل الاجتماعي في النمو الاقتصادي (أوكسال وآخرون Oxaal et al. ١٩٧٥)

ثانياً: فشلت نظرية التحديث في فهم التوزيع غير المتكافئ للثروة بين من "يملكون" ومن "لا يملكون". بمعنى أن هذه النظرية لم تستطع تفسير النمو المطرد للفجوة بين الأقطار الصناعية المتقدمة في الغرب وغالبية الدول (الجديدة) من بلدان العالم الثالث. (برات Pratt ١٩٧٣: ٨٨ ف ف).

وعبر السنوات التالية التي سادت فيها نزعة التشاؤم خلال عقد التنمية الأول، تم النظر إلى نظرية التحديث بوصفها نظرية محملة بالأيديولوجيا، وتعاني من قصور منهجي، وغير فعالة من الناحية السياسية.

وفي أواخر الستينيات تعاضمت حدة النقد "الراديكالي" الذي وجّه لدراسات التنمية، وتبدو الانتقادات التي قدمها ماكلياند (McClelland) (١٩٦١)، وهاجين (Hagen) (١٩٦٢) وتركيزهما على دوافع الإنجاز Achievement Motivation، وهانتنجتون وتركيزه على مستويات التطور المؤسسي Institutionalization، وبايندر وتركيزه على قدرة الحكومة والبيروقراطية، تبدو هذه الانتقادات هامشية إذا ما قورنت بطبيعة علاقات التبعية العالمية والنظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان بإمكاننا أن نتحدث عن "دراسات التنمية" بشكل عام، فإن نظرية التحديث احتلت خلال تلك الفترة وضعا متدينا بالقياس إلى النمو والقبول المتزايد الذي حققته الدراسات الماركسية الجديدة التي تزعّمها باران Baran، وفرانك Frank، وسمير أمين، والرشتاين Wallerstein، وكاي Kay، وليز Leys، وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم.

لذا سنخصص الجزء الثاني من هذا الفصل لمناقشة قضية أساسية مفادها أن نظرية التنمية "الراديكالية" كانت ذات تأثير محدود على نظرية التنمية السياسية التي ظهرت داخل التيار الأساسي لعلم السياسة الأمريكي. حيث نجد أن الاستجابة للنقد خاصة حول قضايا المنهج قُبعت داخل الاستجابات الأوسع للعيوب التي شابَت النزعة السلوكية، ولم تستطع هذه الاستجابات، في رأيي، أن تعبر عن نفسها بشكل واضح، بل جاءت خليطاً من التحليل السياسي والسياسة ذات الطابع الرشيد Rationalist Politics، والسياسة العامة، بحيث يمكننا أن نضعها، لأغراض التصنيف، تحت عنوان "الاقتصاد السياسي الجديد".

التنمية السياسية خلال فترة السبعينيات: من نظرية التحديث إلى

السياسة العامة

فشل علم السياسة خلال الستينيات في تأسيس "نظرية كبرى" في التحديث، تستطيع أن تتعامل بكفاءة مع مشكلات العالم الثالث سواء على مستوى الوصف أو التحليل، أو على المستوى السياسي. وليس من الغريب، من ثم، أن يفضي ذلك إلى بداية محاولات سعت إلى تأسيس نظرية أكثر امبريقية Empirical، وأكثر بعداً عن التجرد. وأثمر ذلك عن تأثير ذي طابع مزدوج. أولاً، مال علماء السياسة إلى الاهتمام بقضايا سياسية تتسق مع أعمالهم. وقد عبر عن ذلك بشكل واضح ديفيد إيستون David Easton، في خطابه الرئاسي أمام الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٦٩ (١٩٦٩: ١٠٥٦-١٠٥٧). ثانياً، أدى ذلك، فيما يتصل بالمنهج، إلى إعادة اكتشاف أهمية التحليل الاقتصادي: ذلك التحليل الذي يرى جولدنر على سبيل المثال (١٩٧١: ٩٢-٩٤) أنه تحليل متميز عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى من مائة وخمسين عاماً.

وبشكل عام فإن إعادة اكتشاف علماء السياسة للاقتصاد أدى إلى النمو المتزايد لأهمية نظرية السلوك الرشيد. كما أدى، على مستوى السياق الأضيق، إلى نمو "الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية"، الذي ساد أوائل السبعينيات، وتطور إلى مدخل السياسة العامة في أواخر السبعينيات.

لقد افترضت، في النصف الأول من هذا الفصل، أن التنمية السياسية تحتاج أن ننظر إليها في سياق الاتجاهات المهيمنة داخل علم السياسة بشكل عام، وإذا صح ذلك، فإن هذا الاتجاه أصبح واضحاً خلال فترة السبعينيات. حيث شهدت هذه الفترة استخداماً متزايداً لنماذج السلوك الرشيد في تحليل السلوك السياسي. لقد

كانت فترة السبعينيات هي الفترة التي أطلق عليها أحد الباحثين "الثورة الرابعة الكبرى داخل علم السياسة" (روجوفسكي Rogowski ١٩٧٨: ٢٩٦)، كما اعتبرها باحث آخر "المنتج النهائي للنظرية السوسيولوجية" (بلوندل Blondel ١٩٧٨: ١١٩-١٢٦).

ومع الأخذ بالاعتبار استمرار القضايا الأساسية داخل علم السياسة، تلك القضايا التي من نوع "من يكسب ماذا، وعلى حساب من" فمن الصعوبة أن نتصور أن مدخلاً يركز على المفاضلة والاختيار يمكن أن يكتسب شعبية في فترة تتسم بالتحول من السوسيولوجي إلى الاقتصادي. ويهتم روجوفسكي Rogowski بهذا التحول، كما يهتم بما سماه "التحول الحاسم" داخل التخصص. ويرى أن منظري نظرية السلوك الرشيد، أمثال داونز Downs، وأولسون Olson، وأرو Arrow، وشيلنج Schelling، وبولدنج Boulding، وغيرهم "إن لم يكونوا قد أحاطوا بالحقيقة كاملة ... [فإنهم] ... قد شكلوا، على الأقل، تحدياً لا يمكن لأي باحث جاد أن يتجاهله" (روجوفسكي ١٩٧٨: ٢٩٧-٢٩٨). وعلى نحو مشابه يهتم وليم جينكنز William Jenkins (١٩٧٨) في عمله الذي يعد امتداداً لرؤى إلكن Elkin (١٩٧٤)، وميتشل Mitchell (١٩٦٩)، بقضية الاستخدام المتزايد للمفاهيم الاقتصادية من جانب علماء السياسة. والأكثر أهمية من ذلك، حسبما يرى جينكنز، هو الغزو الذي حدث لنظرية السياسة العامة من جانب نظرية الاختيار العام. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه جانباً من جوانب نمو "الاقتصاد السياسي الجديد" حيث حاول بعض المؤلفين، أمثال وادي وكيري Wade and Curry، في كتابهما "منطق السياسة العامة Logic of Public Policy" (١٩٧٠) أن يطورا "نظرية معيارية للسياسة العامة A Normative Theory of Public Policy" (جينكنز ١٩٧٨: ١٣٨).

لكن ما يدافع عنه، وادي وكيري، لا يقل في درجة أهميته عما يرفضانه، أعني مدى اقتناعهما بالجدوى التحليلية للمقولات السوسيولوجية والتاريخية:

"إن تقييم الاقتصاد السياسي المعاصر يحتاج إلى التخلي التدريجي عن مثل هذه المقولات ... والالتزام الصارم بالمنطق" (واد وكيري Wade and Cury ١٩٧٠: ٣).

إن رفض التركيز على المقولات السوسيولوجية بحاجة إلى فهمه في سياقه الأوسع، الخاص بنمو روح الكراهية بين علماء السياسة، خلال فترة ما بعد السبعينيات، للنظرية السوسيولوجية الكبرى. لكن كراهية التحليل التاريخي تحتاج إلى تفسير مختلف. "فالاقتصاد السياسي الجديد" مثله في ذلك مثل المرحلة السلوكية خلال الستينيات، لم يعتمد على التاريخ بوصفه متغيراً تفسيرياً. وهذا هو الفارق الأساسي بين هذا النوع من الاقتصاد السياسي، والاقتصاد السياسي الذي نما داخل المدرسة الراديكالية. حيث ركزت هذه المدرسة على التاريخ، خاصة في سياق التخلف الذي لعبت فيه المرحلة الاستعمارية الدور البارز.

وعلى الرغم من الدعاوى التي يطلقها البعض، أمثال ألموند، حول ضرورة الاهتمام بالمعالجة التاريخية، فإن الدراسات غير الماركسية، في التنمية السياسية، لم تهتم بالتحليل التاريخي. وتوضح المقالات التي جمعها ألموند مع اثنين من الباحثين الشبان (ألموند Almond، وموند Mundt، وفلاناجان Flanagan ١٩٧٣)، في مؤلف بعنوان: "الأزمة، والاختيار، والتغير: دراسات تاريخية في التنمية السياسية Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development". توضح هذه المقالات، خاصة مقالتي ألموند ومنند، احتفاءهما بأهمية القبول المتزايد لنظريات الاختيار الرشيد داخل علم السياسة. إن جوهر هذا العمل الذي تم عرضه من وجهة نظر مناوئة (انظر على سبيل المثال: باري ١٩٧٧) يبدو أقل أهمية في هذه المناقشة. لكن الأهم هو وضعه داخل الصورة

العامة داخل دراسة التنمية السياسية. إن أالموند الذي كان في مقدمة من يدافعون عن ضرورة اتساع أفق الدراسات السياسية المقارنة كي تأخذ في اعتبارها التصورات والمفاهيم الأنثربولوجية والسوسيولوجية، خلال أوائل الستينيات، أصبح في مقدمة المدافعين عن ضرورة تضمين المفاهيم والتصورات الخاصة بنظرية الاختيار الرشيد، داخل الدراسات السياسية.

وتبدو أهمية هذا العمل، بالنسبة للدراسات التي نناقشها في الصفحات التالية، في أنه يمثل شكلاً من أشكال الانقطاع مثلما يمثل في الوقت نفسه، شكلاً من أشكال الاستمرارية لأعمال نظرية التحديث التي ظهرت قبل ذلك. حيث لعب أالموند وغيره من أمثال ديفيد أبتير David Apter، لعبوا دور القوابل (Midwives) في مرحلة الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة.

وتعد الصرامة المتزايدة في نماذج السلوك الرشيد التي يستخدمها علماء الاقتصاد، من أهم الأسباب الأساسية الكامنة وراء تزايد الانجذاب نحو علماء السياسة (روجوفسكي ١٩٧٨ : ٢٩٨). لكن الوجه الآخر من العملة يوضح أن علماء الاقتصاد أعادوا النظر، بشكل جديد، في أعمال علماء السياسة. حيث أدى تعاظم دور الدولة في التخطيط، وفي أشكال التدخل الأخرى في السوق، إلى تعطيل الجذري للإمكانات التنبؤية للنظرية الاقتصادية التقليدية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب على ذلك من تداخل بين الاقتصاد والسياسة وبين السياسة والاقتصاد:

"فكلما تزايد اهتمام علماء الاقتصاد بالقضايا ذات الطابع السياسي، أصبحوا أقل تأثراً بالقواعد المنهجية العلمية" (أالموند وجينكو Almond and Genco ١٩٧٧ : ٥١٦).

وبشكل عام يمكن النظر إلى الاقتصاد السياسي الجديد، الذي ظهر في أوائل السبعينيات، بوصفه مرحلة وسطى من مراحل الانتقال من نظرية التحديث إلى نظرية السياسة العامة.

الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية

يجب أن نكون على وعي، في البداية، بأنه ليس ثمة علاقة بين هذا الاقتصاد السياسي الجديد وبين "الاقتصاد السياسي للتخلف". حيث ظهر هذا الأخير من واقع الاتجاه البنيوي الراديكالي الذي تزعمه اقتصاديو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية "إكلا" ECLA*، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تطور من واقع أعمال منظري نظرية التبعية، الذين طوروا، بدورهم، ونقحوا من المدخل الذي حكم توجه اقتصادي إكلا، ومن واقع دراسة أغلب الماركسيين المتزمتين.

أما الاقتصاد السياسي الجديد في التنمية، الذي نركز عليه هنا، فهو الاقتصاد السياسي الذي جاء نتاجاً لاعتراف علماء السياسة بحاجتهم الجوهرية إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (ألموند ١٩٧٠: ٢٨٧). لكن لا يجب تصنيف هذا الاقتصاد السياسي بوصفه نظرية ما بعد الليبرالية لسبب بسيط مؤداه أنه ظهر استجابة لنواحي القصور التي شابت النظرية الليبرالية والنظرية السلوكية. والقضية المحورية التي تركز عليها هذه المناقشة هي أن هذا الشكل من الاقتصاد السياسي يقع في القلب من الاتجاه الفكري الليبرالي. حيث تردت أصوله الفكرية إلى ريكاردو Ricardo، وسميث Smith، وميل Mill ومارشال Marshall، في مقابل ماركس وأتباعه. وجاء توجهه السياسي، بشكل مباشر، من الإسهامات المبكرة في دراسة التنمية السياسية.

* Economic Commission for Latin America. 'م'

ويبدو من المفيد لكي نوضح الحاجة إلى نمو، وطبيعة تطور الاقتصاد السياسي الجديد، أن نستعرض بعض الأعمال الدالة على ذلك. فهناك العديد من الكتب والمقالات التي ظهرت خلال فترة التحول الحرج، أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، لا توضح أشكال الاستمرار داخل نظرية التحديث فقط، بل توضح في الوقت نفسه أشكال التغير التي خبرتها هذه النظرية.

ويعد كل من وارن أبهوف Warren Uphoff ونورمان الخملن Norman Ilchman اللذين كتبا "الاقتصاد السياسي للتغير The Political Economy of Change" عام ١٩٦٥، وقاما بتحرير كتاب "الاقتصاد السياسي للتنمية The Political Economy of Development"، عام ١٩٧٣، من علماء السياسة وليس الاقتصاد.

أضف إلى ذلك فقد أصابتهم خيبة الأمل في وضع علم السياسة. لذا نجد أنهما يصفان عملهما الأول بأنه:

"احتجاج ضد الوضع الحالي للعلم الذي يهتم بدراسة الأقطار النامية، وضد الاختيارات السياسية السائدة داخل هذه الأقطار... إنه احتجاج ضد فشل الباحثين داخل العلوم الاجتماعية غير الاقتصادية في تجاوز أشكال التحليل القائمة... إنه احتجاج أيضا ضد فشل علماء الاقتصاد في فهم موضوعهم في سياقه السياسي".

(الخمان وأبهوف Ilchman and Uphoff ١٩٦٩: Vii - Viii) ويعكس هذا العمل اعتقاداً متزايداً في عدم جدوى نظرية التحديث من الناحية السياسية، هذا من ناحية، كما يعكس، من ناحية أخرى، الاعتقاد بعدم جدوى النمذجة الشكلية التي يستخدمها علماء الاقتصاد المهتمين بالعالم الثالث، مثل روستو Rostow (١٩٦٠)، وكيندل برجر Kindleberger (١٩٥٨).

إن ما يريد أن يؤكد عليه كل من الخمان وأبهوف هو أن نظرية التحديث، بوصفها نظرية عامة، أو نظرية في علم السياسة، على وجه الخصوص، عجزت عن حل المشكلات كما عجزت عن توجيه السياسة لأنها تبنت "منظوراً يبعد عن عملية الاختيار أو عن تشعب النشاط السياسي المتعين. ذلك لأن المداخل التحليلية الكلية Macro التي تنظر إلى المجتمع من منظور كلي، لا تستطيع الإحاطة بالاختيارات المتاحة لرجال الدولة وغيرهم من النشطاء السياسيين". (الخمان وأبهوف ١٩٦٩: ٨).

ويمكن القول بأن العديد من الاعتراضات التي يسوقها هذان الباحثان تماثل تلك التي وجهت إلى النزعة السلوكية داخل علم السياسة الأمريكي.

ويمكننا أن نلاحظ في عمل هذين الباحثين، طبيعة التغير الذي طرأ على لغة السياسة في مرحلة التحول. حيث توارت مفاهيم كانت شائعة، مثل "النسق"، و "الوظيفة"، وغيرها من المصطلحات البارسونزية القائمة على الثنائيات، توارت هذه المفاهيم، لتحل محلها مفاهيم أخرى، مثل "السياسة" و "القرارات" و "الاختيار"...

الخ.

وكرر فعل لما حدث خلال فترة الستينيات كان الخمان وأبهوف في مقدمة الباحثين الذين نظروا إلى الاقتصاد بوصفه علم الاختيار "كما نظروا إلى الاقتصاد السياسي بوصفه تحليلاً". التأثير السياسي للقرارات الاقتصادية (الخمان وأبهوف ١٩٧٣: ٢-٣). لكن ظهور قضية الاختيار بوصفها قضية محورية داخل الاقتصاد السياسي الجديد، ليس بغريب، وذلك في ضوء التأثير المبكر لمنظري نظرية التحديث. حيث استخدم هذا المفهوم داخل الدراسات التي ظهرت في منتصف الستينيات، من دون أي توضيح، أو حتى قبل أن يستقر كمفهوم. ففي عام ١٩٦٥ أشار ديفيد أبتير في كتابه "سياسات التحديث Politics of Modernization" إلى الحاجة إلى ضرورة "تحسين ظروف الاختيار، وانتقاء أفضل الآليات الملائمة

للاختيار (أبتر ١٩٦٥: ٩-١١) كما حاول ألموند (١٩٦٦) أن يبحث عما سماه "نماذج الاختيار الرشيد للنمو السياسي.. التي تجعل النظرية السياسية أكثر صلة بالسياسة العامة" (ألموند ١٩٦٦: ٨٧٧).

ويمثل عمل أبتر أهم رابطة تربط بين المرحلة الثانية والثالثة، ففي كتابه الذي ظهر عام ١٩٧١، بعنوان "الاختيار وسياسات التخصيص Choice and the Politics of Allocation ربط (أبتر) بين أهم فكرتين وهما النظام والاختيار. وكان هدف الكتاب، "تحديد أنساق النظام كي لا تعوق التنمية واتجاه التنمية التي لا تعوق النظام... إن نقطة انطلاقنا هي الاختيار (أبتر ١٩٧١: ٦). ومن خلال السؤال حول كيفية استمرارية النظام في الوقت الذي تتسع فيه فرصة الاختيار، قدم أبتر تزاوجاً بين نظرية التحديث المتمركزة حول مفهوم النظام، والاقتصاد السياسي المتمركز حول مفهوم الاختيار. لقد أسهم أبتر، مثله مثل الخمان وأبهوف، في تطور السياسة العامة للتنمية في النصف الأخير من السبعينيات - خاصة في تحديد ومناقشة الأولويات (بالمعنى الواسع) التي تضعها حكومات الدول الجديدة.

السياسة العامة والتنمية

لا شك أن ثمة غموضاً يحيط بمصطلح تحليل السياسات (أندرسون Anderson ١٩٧٥: ٢١٩)، مثلما يحيط بالكثير من المفاهيم التي ناقشناها خلال هذا الفصل. فالمنظرون المعنيون بالتنمية السياسية يستخدمون المفاهيم بشكل احتفالي، دون أن يحددوا المقصود بمفاهيم علم السياسة، والدراسات السياسية، والتحليل السياسي، والعملية السياسية أو السياسة العامة. ويُستخدم مفهوم "السياسة" عند دراسة الدول النامية بالمعنى الواسع، أي بالمعنى الذي يشير إلى القيم والنتائج الاجتماعية، كما يشير إلى العمليات والاختيارات. علاوة على استخدامه بشكل

يرادف "أداء الدولة" (فيلدمان Feldman ١٩٧٨ : ٢٨٨-٢٨٩) وأدى ذلك إلى أن أصبح لهذا المفهوم جاذبية لدى من يهتمون بتحليل الدول الجديدة، نظراً للدور البارز الذي تقوم به الدولة داخل أغلب هذه المجتمعات.

وتبدو أهمية مدخل تحليل السياسة العامة، بالنسبة للاقتصاد السياسي الجديد، في أنه يمثل النقيض للمدخل السلوكي الذي ساد داخل علم السياسة خلال فترة الستينيات. حيث ركزت المرحلة التي اتسمت بسيادة النزعة القانونية الشكلية على أهمية دور الدولة والمؤسسات، كما ركزت المرحلة التي اتسمت بسيادة النزعة السلوكية على النظام السياسي ومدخلاته، مثل التنشئة السياسية، والثقافة السياسية وأنساق المعتقدات - أي ركزت على المحيط السوسيو-سيكولوجي Socio-Psychological للنظام السياسي (هيكلو Heclo ١٩٧٢ : ٨٧). أما تزايد انتشار وشعبية مدخل السياسة العامة فيرتد إلى كونه الناتج الجدلي لنزعات العداء بين النزعة المؤسسية والنزعة السلوكية، داخل علم السياسة.

ويمثل تحليل السياسات تحولاً جذرياً في تركيز علماء السياسة، ذلك التحول الذي اتخذ مظهرين: الأول؛ هو الانتقال من التركيز على مدخلات النظام، الذي ساد خلال الستينيات، إلى التركيز على مخرجات النظام؛ أما المظهر الثاني فإنه يتمثل في التحول من التركيز على السياسة ذات الطابع الكلي Macro إلى نوع من التحليل السياسي الجزئي Micro ذي الطابع التجريبي والمحدد السياق (أندرسون ١٩٧٥ : ٢٢٢). إنه انتقال من التركيز على النظام الذي تمارس فيه السياسة، إلى التركيز على استراتيجية للنشاط السياسي. ويقضي التركيز على الاستراتيجية ضرورة النظر إلى السياسة العامة في سياق حل المشكلات وفي سياق الاختيار العام، وذلك على النقيض من المدخل الذي ينظر إليها بوصفها نتاجاً لنظام سياسي بعينه. وعلى الرغم من هذا التحول المبرر، في أنماط التفكير؛ فإنه يمكن القول أن كثيراً من الإرهاصات الدالة على هذا التحول كانت موجودة في

الأعمال المبكرة التي اهتمت بالتنمية السياسية. فإذا نظرنا إلى أفكار هارولد لاسويل Harold Lasswell الخاصة بإمكانيات علم السياسة (٥)، نجد أنه على الرغم من أن هذه الأفكار لم تتضح، في سياق دراسات التنمية بشكل جلي، فإنها توجد في المقدمة التي كتبها ألموند عام ١٩٦٠ لكتاب "السياسة في المناطق النامية The Politics of Developing Areas".

ولا شك أن اقتراب علماء السياسة من أشكال التحليل الاقتصادي وكذا تنامي أهمية التحليل السياسي تعد بحق عملية مترابطة، إذ أن انشغال علماء الاقتصاد بشكل مستمر بالتحليل السياسي ساعد على النظر إلى علم الاقتصاد بوصفه أكثر العلوم الاجتماعية استقراراً وتقدماً، فيما يتصل بنظرية التنمية السياسية. ويرى بعض الباحثين من أمثال الخمان وأبهوف، أن الدقة والتركيز على قضايا السياسة والاختيار، من منظور أكثر تحديداً يجب أن تستبدل بنزعة التجريد التي سادت خلال مرحلة الستينيات. فالنظرية الكبرى التي سادت خلال الستينيات كانت تهتم بتغطية عدد كبير من الحالات على حساب قوتها التفسيرية؛ أما المداخل ذات التوجه السياسي المستجد، التي ظهرت خلال السبعينيات، فكانت بمثابة محاولة لتقديم شكل من أشكال التحليل يحاول أن يهتم بحالات أقل، بحيث يكون قادراً على تفسيرها بشكل أفضل. وهذا ما حاوله أبهوف والخمان، حيث مهدا الطريق، فيما يتصل بدراسة الأقطار النامية، لتبني أهداف محدودة على أمل الوصول إلى معدل أعلى من الإنجاز لم يستطع أن يحققه من سبقوهم، "إن العلم الاجتماعي ذا التوجه السياسي يتبنى أنواعاً ومستويات من التفسير يستطيع أن يختبرها ويتحقق من مصداقيتها على محك الاختيار العام" (أبهوف والخمان ١٩٧٢: ١٢). وليس هذا مقام التدقيق في مثل هذه الرؤية. لكن القضية التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار هنا هي كيف أن هذه المداخل تمثل استجابة واضحة للفرضيات المنهجية لنظرية التحديث.

إننا نتحدث هنا عن نمو الدراسات السياسية بشكل عام فقط. لكني أريد أن أوضح هنا أن استخدام هذه الدراسات، فضلاً عن تطورها داخل الأقطار النامية متأخر جداً عن استخدامها داخل المجتمعات الصناعية. مع ملاحظة أنني أعلق هنا على علم السياسة في هذه المرحلة، لا على إمكانية التطبيق الناجح للعلوم السياسية على بلدان العالم الثالث. فهذه قضية أخرى، يمكن أن نناقشها بعد ذلك.

لقد ذكرت فيما سبق أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد ماهية المؤلفين الذين يدخلون في عداد محلي السياسات. فثمة خلاف حول تحديد معالم تحليل السياسات والمسار الذي يتوقع أن يتطور عبره، كما أن هناك خلافاً في الرؤى التي حاولت التأريخ لتحليل السياسات (هيكلو ١٩٧٢؛ روز Rose ١٩٧٣؛ فيلدمان ١٩٧٨) لذا فإن محاولة توضيح تأثيره على دراسة التنمية والتخلف، ستكون محاولة غير محمودة العواقب. وقد أوضح أحد دارسي السياسة العامة المشكلات المحتملة التي تحدث في مجال التنمية السياسية حيث يقول:

(فيما يتعلق بطبيعة الأحكام النظرية فإن المرء يشك في إمكانية تحقيق هذا الهدف، فكلما كان العمل الذي يتم إنجازه عملاً جيداً، بدا المجال أكثر انفتاحاً من الناحية النظرية. وهذه ليست خبرة جديدة بالنسبة للعلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوعات السياسية والبيروقراطية). إن محاولة الوصول إلى نظرية للتنمية السياسية، من زاوية السياسة المقارنة ثبت أنها غير ذات جدوى. وطالما أن مجال الدراسات السياسية يشبه مجال الدراسات السياسية المقارنة، فلا بد أن نكون على وعي بأهمية هذه الخبرة. (سميث Smith ١٩٧٧: ٢٥٩).

باختصار ثمة تشابه بين نوعية المشكلات التي واجهت الباحثين خلال فترة السبعينيات والمشكلات التي واجهتهم خلال فترة الخمسينيات والستينيات. فالدراسات السياسية تعد دراسات مفتوحة النهاية إلى حد كبير. ويرى البرت

هيرشمان A. Hirschman، الذي يمكن اعتباره واحداً من رواد تحليل السياسات في بلدان العالم الثالث، أن دراسة السياسة العامة تعد، في الواقع، طريقة أخرى من طرق التركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسة (هيرشمان Hirschman ١٩٧٥) وهي رؤية أدمعها بقوة في الفصل الرابع.

استناداً إلى ما سبق فإنني أرى أن التحول من نظرية التحديث خلال الستينيات إلى الاستخدام المتزايد لمداخل السياسة العامة في دراسة دول العالم الثالث يتأسس على أدلة قوية. وتنقسم هذه الأدلة إلى نوعين: الأول، عبارة عن قضايا عامة حول التحول في دراسة علم السياسة في عمومها. والثاني، قضايا خاصة حول انصهار الاقتصاد والسياسة في بوتقة ما سماه الخمان وأبهوف، الاقتصاد السياسي الجديد. وسأحاول فيما تبقى من هذا الفصل أن أناقش بشكل جوهري النمو الفعلي لتحليل السياسات في بلدان العالم الثالث، وسيكون دليلي في ذلك بعض الأعمال المهمة التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً؛ فإن خلافي الأساسي يتركز حول إمكانية تنامي هذا النوع من التحليل في السنوات القليلة القادمة. وسأحاول أن أستجمع جوهر هذا الخلاف في نقطتين: الأولى؛ توضيح جوانب الاتصال والاستمرارية بين التراث الحديث والتراث الخاص بنظرية التحديث. وتكمن النقطة الثانية في إثارة بعض الأسئلة حول جدوى تطبيق هذا النوع من التحليل على مجتمع غير صناعي.

وربما يعد العمل الذي قدمه جبرائيل أالموند G. Almond وبينجهام باول B. Powell، حول "السياسة المقارنة" (١٩٧٨) Comparative Politics من أفضل الأعمال التي توضح أشكال الاتصال والانفصال، أو الاستمرارية والتغير التي نعنيها هنا. فقد كان العنوان الفرعي لهذا العمل في طبعته الأولى (١٩٦٦) هو: مدخل تنموي Approach A Developmental؛ لكن الطبعة الثانية جاء عنوانها الفرعي دالاً، هو: النظام، العملية، والسياسة System, Process and

Policy؛ أضيف إلى ذلك أن هذه الطبعة الثانية (المنقحة) احتوت على جزء جديد، في نهاية الكتاب حمل عنوان "السياسة العامة"، كما احتوى هذا الجزء على فصل كبير بعنوان "الاقتصاد السياسي للتنمية". وهذه التغيرات التي تجلت في واحد من أهم الأعمال في علم السياسة خلال فترة الستينيات، عبر عنها المؤلفان بنفسيهما، حيث يقولان:

"لقد ركزنا في الطبعة الأولى على اتجاه التحليل السوسيولوجي والانثروبولوجي والسيكولوجي. لكن نظراً للتطورات الفكرية التي حدثت، حاولنا في الطبعة الثانية أن نهتم بشكل أوسع بالسياسة العامة. وقادنا هذا الاهتمام بالسياسة العامة، وما يترتب عليها، إلى تبني مدخل الاقتصاد السياسي (ألموند وباول Almond and Powell ١٩٧٨ :vi).

وثمة أعمال أخرى تفيدنا في سياق المناقشة التي يبلورها هذا الفصل، ومنها ذلك العمل الذي نشره دونالد روتشيلد Donald Rothchild بعنوان "الندرة، والسياسة العامة والاختيار في إفريقيا الوسطى" (Scarcity, Choice and Public Policy in Middle Africa).

كما يعد دونالد روتشيلد واحداً من علماء السياسة الذين لهم خبرة بإفريقيا. كما قدم روبرت كوري Robert L. Curry، عالم الاقتصاد الذي تعرضنا له بالمناقشة فيما سبق، إسهاماً واسعاً في مجال نظرية السياسة العامة (وادي وكوري ١٩٧٠).

ويمثل هذا العمل واحداً من المحاولات التي سعت إلى تطبيق مدخل السياسة العامة على تحليل السلوك السياسي في بلدان العالم الثالث. حيث يرى المؤلفان أن الاقتصاد السياسي الجديد يمدنا عبر تركيزه على قضية الاختيار في علاقتها بالموارد الاقتصادية والسياسية، بأفكار تحليلية حول تعبئة الموارد وتوزيعها.

ويحدد هذان المؤلفان جوهر "الاقتصاد السياسي الجديد" بشكل جيد في مقدمة الكتاب. حيث ينظران إلى هذا المدخل بوصفه: "أداة تحليلية ملائمة للتعامل مع ديناميات التغيير الاجتماعي التي تحتاج إلى صياغة وترتيب للأولويات، كما تحتاج إلى تطوير وتطبيق للبدائل السياسية. إن تحليل السياسات يجمع بين تخصصين جوهريين بالنسبة لعملية التحول الحاصلة عبر قارة إفريقيا في هذه الآونة وهما علم السياسة والاقتصاد" (روتشيلد وكوري Rothchild and Curry ١٩٧٨: ٤-٥).

إن التأكيد على اقتراب السياسة في المجتمعات غير الصناعية يرتبط أساساً بحل المشكلات والإدارة والمحافظة على النظام، بيد أن ذلك الاستخدام يتم في سياق محدود. ويعكس ذلك تفاؤلاً زائفاً ساد أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وعلى الرغم من التأكيد على قضية الملاءمة، والتي باتت واضحة أنها تتناقض تماماً مع أعمال عقد الستينيات، فإن هناك درجة عالية من الاستمرارية داخل أدبيات نظرية التحديث. وينبغي أن يؤثر ذلك على الطريقة التي نفهم اقترابات السياسة العامة الجديدة الخاصة بالدول النامية.

منتجات قديمة ومسميات جديدة؟

يمكن توضيح طبيعة العلاقة بين نظرية التحديث ومدخل السياسة العامة بشكل جيد من خلال عمل روتشيلد وكوري. أولاً: إن هذين المؤلفين يعتمدان إلى حد كبير على عمل بايندر الذي أنجزه ضمن سلسلة لجنة السياسة المقارنة، والذي تعرضنا له بالمناقشة فيما سبق. ويتضح اعتمادهما على هذا العمل، بشكل خاص، في القضية المرتبطة بتحديد ستة أزمات للتنمية السياسية "لا بد لأي مجتمع أن يتعامل معها بشكل ناجح كي يصبح دولة قومية حديثة". وعلى الرغم من جوانب القصور التي شابت نظرية التحديث، من حيث نواقصها المنهجية وتمركزها حول الذات الأوروبية؛ وهي العيوب التي أشرنا إليها فيما سبق، نقول على الرغم من

هذه العيوب، فإن روتشيلد وكوري يؤكدان على أن "نظرية التحديث تمثل نبراساً لمحاولتنا وضع أهداف النظام" في أغلب البلدان الإفريقية (روتشيلد وكوري ١٩٧٨: ٩٥).

لكن روتشيلد وكوري لم يأخذا في اعتبارهما، عند مناقشة العوامل الخارجية للتخلف، لا من قريب ولا من بعيد، التراث "الراديكالي" الخاص بعلاقات التبعية الدولية. ذلك التراث الذي نما في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. لكنهما، بدلاً من ذلك استندا إلى عمل ذلك النفر من داخل علم السياسة الأمريكي، الذي حاول من منطلق سلوكي صياغة مدخل علمي لدراسة السياسة الدولية، خاصة عمل جيمس روزنو James Rosenau، وفكرته الخاصة "بالنظام السياسي القادر على التغلغل Penetrated Political System" (روزنو Rosenau ١٩٧١).

وعلى الرغم من عملية التحول العاصف، فإن روتشيلد وكوري، اختزلا أزمة التنمية السياسية في ستة أهداف أساسية أو "مهام جمعية Collective Tasks" للنظام، تبدو مهمة لمتخذي القرار وهي: ضمان البقاء أو الاستمرار؛ تأسيس هوية قومية؛ تكامل المجتمع؛ تأسيس نظام معقول للسلطة؛ تعبئة وتوزيع الموارد؛ الحفاظ على الحرية من أي اعتداء خارجي. وبناءً على هذه الأهداف الستة صاغ روتشيلد وكوري ثلاث استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف هما: المواءمة أو التكيف، وإعادة التنظيم، والتحول.

والجدير بالذكر أنني ركزت على المدخل الذي تزعمه روتشيلد وكوري، بشيء من التفصيل لأنني مقتنع بأن هذا المدخل لا يعد مدخلاً جديداً، بل يمكننا أن نعثر على ما يشبهه من أعمال المنظرين الأوائل داخل نظرية التحديث.

فالاستراتيجية الخاصة بالتكيف وإعادة التنظيم من ناحية، والاستراتيجية الخاصة بالتحول من ناحية أخرى، تتشابه إلى حد كبير مع تصنيف "أبتر" الخاص بـ: تعبئة النظام/ قدرة النظام على التكيف (أبتر، ١٩٦٥، الفصلين ١٠-١١) وبما تشبه تصنيف كولمان Coleman و روزبرج Rosberg الذي يركز على النظام التعددي البرجماتي Pragmatic-Pluralist في مقابل النظام الثوري المركزي Revolutionary-Centralising. و (كولمان وروزبرج ١٩٦٦، وروزبرج ١٩٦٣) وترتبط القضايا التي طرحها روزبرج Rosberg عام ١٩٦٣، فيما يتصل بالفرقة بين التعبئة و التكيف، ترتبط بثلاث خصائص للدولة هي: (١) طبيعة ونمط السلطة الشرعية؛ (٢) طبيعة توزيع القوة داخل المجتمع (خاصة الحزب الحاكم)؛ (٣) قيم النظام وأهدافه وقدرته على حل المشكلات خاصة الفجوة بين الطموحات اللازمة لعملية التحديث السريع، وندرة الموارد المتاحة لإنجاز عملية التحديث (روزبرج ١٩٦٣).

ولا شك أن الأسئلة التي طرحها روتشيلد وكوري عام ١٩٧٨، تشبه إلى حد كبير تلك الأسئلة التي طرحها روزبرج عام ١٩٦٣. ويمكننا أن نعثر على وضع مشابه فيما يتصل بطبيعة الإجابات التي قدمت لهذه الأسئلة على مستوى النظرية. حيث قدم لنا روزبرج (١٩٦٣: ٣٢-٤٥) مجموعة من الخصائص التي تسم النظم القادرة على التعبئة والنظم القادرة على المواءمة. وفرضت هذه التصنيفات نفسها على العمل الذي قام به روتشيلد وكوري عام ١٩٧٨ (انظر روتشيلد وكوري ١٩٧٨: ١٤). وما يهمنا في هذا الصدد هو طبيعة الارتباط (أو الاستمرار) بين الأعمال التي ظهرت في كلتا هاتين الفترتين (فترة الستينيات وفترة السبعينيات).

ولكي نكون موضوعيين، فإن تصنيف روتشيلد وكوري لا يعد نسخة "كربونية" من التصنيفات السابقة عليهما، لكنه استفاد من مختلف الاختيارات

المتاحة أمام متخذي القرار. وحسبما يرى روتشيلد وكوري فإن القرارات تصاغ بشكل يتجاوز كل المواطنين، أي لا تكون لصالح فئة بعينها، حتى لو كانت هذه الفئة هي النخبة الحاكمة، أو الصفوة التي تتخذ هذه القرارات (روتشيلد وكوري ١٩٧٨: ١٤٦).

ومع أن هذا الافتراض مثير للجدل، فإنه يوضح لنا أساس الارتباط الثنائي بين نظرية التحديث والمداخل الجديدة داخل السياسة العامة. فالتركيز على النظام وعلى النخب يشكل قاسماً مشتركاً بين كلا النوعين من التحليل (التحليل الذي تقدمه نظرية التحديث، والتحليل الذي تقدمه مداخل السياسة العامة). فالتعديل على الدور الأساسي للنخب التي تتخذ القرار، يعد شكلاً من أشكال التركيز على، أو الدفاع عن النظام، سواء على المستوى الداخلي (العلاقة بين النخب داخل المجتمع)، أو على المستوى الخارجي (العلاقة بين النخب داخل المجتمع وغيرها من النخب على المستوى الدولي). وفي هذا السياق تتشابه رؤية روتشيلد وكوري مع الرؤية التي يطرحها روبرت روزشتاين Robert Rothstein في كتابه: "الضعيف في عالم القوة: الأقطار النامية والنظام العالمي The Weak in the World of the Strong: Developing Countries and the International System (١٩٧٧).

وعلى الرغم من أن كتاب روزشتاين يتناول داخل بلدان العالم الثالث مشكلات تختلف عن تلك التي يتناولها كتاب روتشيلد وكوري، فإن هذين الكتابين يتشابهان في المنهج: فكلاهما يهتم بمناقشة وتحليل اتخاذ القرار والسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث، كما أن كليهما يؤكد على أهمية النظام وأهمية دور النخب الحاكمة في عملية السياسة العامة. لذا فكلاهما يتشابه إلى حد كبير مع أغلب التراث المعني بالسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث. ويهتم روزشتاين بكيف يمكن لمتخذي القرار في بلدان العالم الثالث أن يحصلوا على

أفضل ما في النظام الاقتصادي العالمي الموجود من دون أن يترتب على ذلك تبديل جوهري للسياق الذي يحدث فيه اتخاذ القرار. ويركز هذا الكتاب، بشكل جوهري، على قدرة بلدان العالم الثالث على التصرف، أو تحسين الوضع التفاوضي لهذه البلدان، خصوصاً في ظل دول ذات طابع فردي، في مقابل الدول ذات الطابع الجمعي. ويمكن حل هذه المشكلات عن طريق تحسين القدرة على اتخاذ القرار وتحسين كفاءة النخب، داخل هذه البلدان، في تنفيذ السياسات. ويرى روزشتاين أنه كلما استمرت هذه النخب في وضع آمن نسبياً، وكلما كان لديها منظور (استراتيجي) طويل المدى، كانت أكثر قدرة على تنفيذ برامج ذات نفع على المدى البعيد. (روزشتاين ١٩٧٧: ٣٣).

ولا شك أن تركيز التراث الخاص بمدخل السياسة العامة في التنمية على استقرار النخبة، بهذا الشكل، يفضي إلى التركيز على ضرورة الحاجة إلى حكومات على درجة عالية من المركزية. وفي هذا السياق كان لمجهود هانتنجتون Huntington الخاص بالتطور المؤسسي Institutionalisation داخل الدول الجديدة أثر فعال في هذا الصدد خلال فترة السبعينيات، حيث يرى هانتنجتون أن المعيار الأساسي للحكومة يتوقف على قدرتها (أو عدم قدرتها) على تنفيذ السياسة (هانتنجتون ١٩٦٨: ١-٢) وتم استخدام هذه التفرقة من جانب العديد من محلي السياسة العامة خلال فترة السبعينيات، من أمثال جويل ميكال Joel Migdal.

ويستلزم المدخل الذي انطلق منه ميكال Migdal في دراسة العالم الثالث، تركيزاً للقوة. لقد هيمن على دراسة السياسة العامة ما سماه أحد الباحثين "وهم الإيمان المطلق بالبيروقراطية والتكنوقراطية" (ليهمان Lehmann ١٩٧٤: ١٨).

وبالطبع فإن هذا الوهم غير شائع داخل دراسات التنمية. لكن دفاع الدراسات التي تتبنى منحى سياسياً في دراسة بلدان العالم الثالث عن ضرورة

المركزية البيروقراطية أصبح منتشرا، هذا على الرغم من المشكلات المعترف بها التي صاحبت هذه المركزية البيروقراطية داخل البلدان الصناعية. أضف إلى ذلك اعتراف العديد من الباحثين بطبيعة المشكلات المترتبة على المركزية البيروقراطية، التي تواجه أغلب بلدان العالم الثالث، تلك المشكلات التي أوضحها العديد من الباحثين أمثال روث فيرست Ruth First (١٩٧١: ١٠٥-١١١) وعيسى شفعي Issa Shivji (١٩٧٦: ٦٣-٩٩).

ولكننا نجد أن ميك달، بعد أن أوضح سلسلة الإخفاقات السياسية التي علنت منها العديد من بلدان العالم الثالث يرى أن هذه الإخفاقات تعزى إلى "فشل الجهود الرامية إلى تحقيق مركزية سياسية" (ميك달 ١٩٧٧: ٢٤٥).

ولكي تكون المركزية ناجحة يرى ميك달 أنه لا بد من تدخل الدول الواسع في مجال الاقتصاد والسياسة؛ لكن التدخل الزائد عن الحد يؤدي إلى الفشل. ويمكن الحيلولة دون وقوع هذا الشكل من التحكم، حسبما يرى ميك달، عن طريق ثلاثة عوامل: التنافس بين النخب القومية، ذلك التنافس الذي يكبح قدرات النخبة الحاكمة (المحلية) متخذة القرار؛ والتنافس بين النخب المحلية، التي لم تنجح النخبة الحاكمة، متخذة القرار في إدماجها تحت سيطرتها؛ والمقاومة السلبية النابعة من الجوانب التقليدية، التي تؤدي إلى مشاركة الجمهور وانخراطهم داخل مؤسسات الدولة (ميك달 ١٩٧٧: ٢٤٥). وهذه المقاومة لأفعال الحكومة على المستوى المحلي، سواء كانت موقفا إيجابيا من النخب أو سلبية جماهيرية، هي التي تؤدي إلى صعوبة التطبيق الناجح للسياسة.

والواقع أنني لا أسعى هنا إلى توضيح كيف أن ميك달 قد جانبه الصواب، في تحليله هذا، فثمة جوانب للصدق في بعض ما قال. لكن تبقى قضيتان أساسيتان بحاجة إلى توضيح. الأولى أنه لم يتخلص من القصور السلبي لنظرية التحديث، فيما يتصل بتصورها للتقليدي Tradition وقد حاول في أعماله التي

ظهرت عام ١٩٧٣، أن يتناسى كل ما كتبه خلال السنوات العشرة السابقة، واهتم بجوانب القصور الكائنة في الثنائية التي أسستها نظرية التحديث الخاصة بـ التقليدي /في مقابل/ الحديث. ويرى أن أي محاولة لتحسين السياق المحيط بصنع القرار لا بد أن تنأسس على تحطيم المؤسسات الاجتماعية والثقافية التقليدية، لأنها هي التي تجسد التقليدية. وثمة تمرکز حول الذات نلحظه هنا، في الرؤية التي تنظر إلى عملية تحسين صنع القرار بوصفها نموا متزايدا للتمرکز البيروقراطي والتحكم التكنولوجي. فهذه قضية يجب أن تؤخذ بنظره شمولية لا تنظر لأهمية مثل هذه العوامل بوصفها نتاجا لطبيعة سياسة بعينها أو أن نقيض السياسة يجب أن يتأسس بشكل عقلاني باعتباره نقيضا نابعا من التأيد الأعمى للتقليدي.

لكن إلى أي حد اهتمت الدراسات المعنية بالسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث، بقدرة الممرکز على ممارسة القوة والتحكم السياسي والإداري، وربما بشكل تعسفي على الهوامش (الأطراف). ليس ثمة اهتمام بهذه القضية داخل نظرية التحديث التي تنطلق من مفهوم النظام، ويبدو أن الفرق بين الدراسات التي تمت خلال الستينيات، وتلك التي تمت خلال السبعينيات، يتمثل في أن منظري نظرية التحديث مالوا خلال المرحلة الأولى، إلى القول بوجود قوة مركزية، وهو ما لا نجده عند منظري مرحلة السبعينيات، الذين استندوا إلى حد كبير، على أعمال هانتنجتون وبايندر.

وفي سياق التركيز المتزايد على مفهوم النظام والمركزية خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ليس من الغريب بعد ذلك أن نجد تركيزا موازيا على مداخل اتخاذ القرار، ومداخل صنع السياسة، على العكس من التركيز على التخطيط طويل الأجل. ويوضح روزشتاين كيف أن التركيز على الاختيارات المشوهة للنخبة التي تميل نحو المشروعات قصيرة الأجل، يهدف إلى المحافظة على النظام

(روزشتاين ١٩٧٧: ١٨٤). لكن الدليل على أن النخب الأمانة لديها فرصة أكبر من النخب غير الأمانة، في دعم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، يعد دليلاً غامضاً، حسبما أقر روزشتاين (١٩٧٧: ١٩٧) فثمة ميلٌ للمحافظة على استمرارية النخبة كأولوية أولى. على الرغم من أن الغموض يحيط بتاريخها الحديث، نتيجة لنزعة التشاؤم التي غمرت نظرية التنمية السياسية خلال السبعينيات. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، حدث إخصاء ثوري للجيل الثاني من النخب، بالإضافة إلى أن هذه النخب أدركت بناءً على خبرات من سبقوها، مدى تعاضم مشكلات التنمية. إن النخبة في إفريقيا اليوم لا تملك أدوات رمزية أو روحية، كتلك التي كانت تحت تصرف النخب السابقة، والتي مكنتهم من تعبئة النظام أثناء فترة التفاؤل والنشاط التي أعقبت رحيل الاستعمار.

لذا فإن هذا الجيل الثاني كان يعمل في ظروف مختلفة عن تلك الظروف التي كان يعمل فيها الجيل الأول. ويمكننا أن نعثر على مواقف مشابهة إذا ما قارنا النظرية بالممارسة، حيث نجد أن فترة أوائل الستينيات اتسمت بسيادة نظرية تستحوذ عليها أفكار تعبئة النظم والسلطة الكارزمية. في مقابل ذلك، اتسمت فترة السبعينيات بسيادة أفكار أكثر محافظة وأكثر واقعية، تركز على سياسة الآلة والسلطة المرتكزة على نظم فاسدة ذات طابع أبوي (٦). ويرى هنري بينين H. Bienen أن إفريقيا أصبحت تشبه إلى حد كبير الوضع الموجود في أمريكا اللاتينية، حيث تقف نخبتها الحاكمة ضد الشعب، في شكل من النظم الفاسدة (والتي تعمل في ظل موارد جد محدودة).

ومع التسليم بأن النخب، في بلدان العالم الثالث، ليست كلها متشائمة إزاء مستقبل بلدانها؛ يرى روزشتاين، مثله مثل منظري نظرية التحديث الأوائل مثل هانتنغتون وفاينر وبول Huntington, Weiner, Pool، أن السلبية والاعتدال أو المعدلات الأدنى من التقدم الاجتماعي والاقتصادي تعد مطلباً ضرورياً للحفاظ

على النظام واستمرارية النخبة. لقد أدى إحساس نخب العالم الثالث بالعبث إلى تشجيعهم على نهب المال والهرب (تخطف وتجري!) - أو ينهبون المال ثم يحتمون بالجيش أو بالشرطة. (روزشتاين ١٩٧٧: ١٩٩). لذا يؤكد روزشتاين على ضرورة ابتكار أنظمة لصنع السياسة لبلدان العالم الثالث لا تهدد أمن الأنظمة الموجودة بل تسمح بالاستفادة على المدى الطويل. وأدى هذا التركيز إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المؤشرات المرتبطة بمكانة النخبة، والنخبة الفرعية في بلدان العالم الثالث: بمعنى وضع متميز لجماعة يُشار إليها بوصفها "شبه برجوازية" Pseudo Bourgeoisie (سمير أمين ١٩٧٣: ٦٣) و "الطبقة المرتقبة" Intendant Class (كوهين ١٩٧٢: ٢٤٩)، أو يشار إليها بشكل عام بوصفها "البرجوازية الكمبرادور Comprador Bourgeoisie" (ايك ١٩٧٦: ٧). وتم النظر بشكل عام إلى هذه الجماعة بوصفها تحتل الدور الأساسي في عملية صنع القرار داخل المجتمع. وتصيغه بشكل يخدم مصلحتها الداخلية والخارجية.

وإذا ما نظرنا إلى تحليل السياسات بوصفه دراسة الطريقة التي تحاول من خلالها هذه الجماعات أن تحسن من الوضع الموجود (أو أن تبذل قصارى جهدها) سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك من واقع هيمنتها على مؤسسات الدولة والمؤسسات التي توجد على هامش الدولة؛ فإن التركيز على كيفية تغير دور هذه الجماعات داخل مجتمع ما يصبح أمراً ثانوياً. إن تركيز الدراسات ذات التوجه السياسي على القرارات واتخاذ القرارات أدى إلى فشلها في الإحاطة بأهم المشكلات الجوهرية المثارة حديثاً داخل السياسة في الدول الجديدة. أعني دور الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار Post-Colonial State . فمداخل السياسات تهتم بالدولة بشكل مجرد، من دون أن تنظر لهذه الدولة داخل إطار تحليلي أوسع. وسوف أحاول خلال الفصل الرابع، من هذا الكتاب، أن أوضح كيف يمكن تلافى هذا القصور.

إن السلطة السياسية - الإدارية هي الوسيلة الرئيسية للوصول إلى السلطة الاقتصادية والثروة الشخصية داخل بلدان العالم الثالث. من ثم فإن التحليل السياسي يمكنه عبر طرائق عديدة، أن يمثل أداة مساعدة للنخبة الحاكمة في تحسين وضعها. ويصدق ذلك بشكل خاص من ارتباطه بالسياق الخارجي. إذ العملية السياسية داخل الدول الجديدة مخترقة من جانب المصالح الخارجية، وربما ينكر ذلك عدد محدود من الناس سواء كانت هذه المصالح مرتبطة بالعلاقات الاستعمارية السابقة، أو مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة. وفي وضع كهذا يصبح الهدف الأساسي لمعظم النخب هو محاولة لتحسين والحفاظ على وضعها ضد العناصر الدخيلة، كما تحاول الإبقاء على الأبنية الموجودة. وفي هذا السياق يمكن فهم الحاجة إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إذ تُلقِي معظم نخب العالم الثالث باللائمة على بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، غير العادلة، الموجودة خارج السياق المحلي. فهي السبب - حسبما يتصورون - في معظم المشكلات والعلل التي تعلنها مجتمعاتهم. وإذا كنا لا نستطيع أن "نلوم" تحليل السياسات؛ فإننا نلوم التركيز على قواعد اللعبة، على حساب اللعبة ذاتها.

ولما كنا نناقش جوانب القوة وجوانب الضعف الموجودة في نظرية التبعية، أو نماذج التبعية البنوية، في الفصل التالي، يكفي أن نؤكد هنا على أن الاتجاهات السياسية داخل بلدان العالم الثالث لم تستفد من هذا التراث. ويمكن أن يعزى تجاهل المحللين السياسيين لوضع التبعية البنوية لبلدان العالم الثالث إلى الأصول الفكرية ذات الطابع الغربي. وطالما أن التحليل السياسي تطور للاستخدام داخل الأقطار الغربية، خاصة شمال أمريكا، فلا يهم التركيز على العوامل الخارجية. فتأثير الميراث الاستعماري، والمساعدات الخارجية (سواء في شكل نقود أو مساعدات شخصية) والتأثير الطاعني للعلاقات الدولية متعددة القومية Multinational، كل هذه عوامل تنفرد بها بلدان العالم الثالث. لكن الدراسات

ذات التوجه السياسي لا تُلقَى بالألّا إلى الطريقة التي تَتمّ بها عملية اتخاذ القرار داخل بلدان العالم الثالث، وكيف أن هذه العملية ما زالت محكومة باستمرار الهيمنة الثقافية للسلطة الاستعمارية السابقة. بل إن بعض الباحثين، أمثال ألموند وغيره، حاولوا، أوائل الستينيات، نشر مفاهيم من قبيل الثقافة السياسية الدولية" التي نشأت عن طريق انتقال الأفكار والقيم والمؤسسات الغربية. وعلى النخب في بلدان العالم الثالث أن تتشرب العديد من جوانب الثقافة السياسية الغربية، لأنها "ثقافة التنظيمات التي يحكمها البيروقراط الذين يؤمنون بقيمة النظام والقدرة على التنبؤ والتفكير العقلاني الرشيد" (بيرمان ١٩٧٤: ١٠).

وعلى الرغم من سيادة الاعتقاد بأن عملية الانتشار الثقافي هذه ستمتد تدريجياً، إلى جموع السكان من بلدان العالم الثالث، فإن نزعة التشاؤم التي سادت خلال فترة الستينيات، والتركيز على النظام، الذي حل محل التركيز على الديمقراطية كقيمة مهيمنة، أدى إلى أن تصبح هذه العملية محدودة القيمة. كما أصبح إرساء دعائم النخب الحاكمة أمراً كافياً. ويمكن القول، في هذا السياق، أن التركيز على استمرارية النخب داخل الدراسات الحديثة المعنية بالسياسة العامة، يعد ابناً شرعياً لنظرية التحديث.

السياسة العامة للتنمية: نقد منهجي

لما كان الفصل الرابع من هذا الكتاب يناقش المشكلات العامة لمدخل السياسة العامة، وعلاقته بغيره من المدارس الفكرية؛ فمن الملائم أن ننهي هذا الفصل بإثارة بعض المشكلات المنهجية المحددة، قبل أن ندخل في مناقشة ذات طابع عام (في الفصل الرابع). وأول هذه المشكلات، التي تحتاج إلى مناقشة، حيث إنها مشكلة متواترة داخل دراسة العالم الثالث، هي: مشكلة نقل مناهج التحليل التي نمت داخل المجتمع الصناعي الغربي إلى مجتمع غير صناعي (غير غربي). لقد أزعجت هذه المشكلات علم السياسة خلال الخمسينيات والستينيات، ويبدو أنه

لا يوجد سبب يفسر اختفاءها المحير خلال السبعينيات والثمانينات. وليس قصدي هنا أن أقول باستحالة نقل مناهج صنع السياسة إلى بلدان العالم الثالث؛ بل أقول أنه نظراً لخبية الأمل خلال فترة الستينيات، فالأمر بحاجة إلى التحذير من تبعات التطبيق و التي تتجلى في الرغبة المحمومة لدى نخب العالم الثالث في "استيراد الحلول" من الغرب الرأسمالي الصناعي المتقدم (هيرشمان ١٩٧٥: ٣٩٥). لكن ثمة عوامل متنوعة، تحد من إمكانية النقل، وهذه العوامل بحاجة إلى الملاحظة. أولاً: إن التحليل السياسي للأسس الفكرية التي يقدمها نموذج إيستون Easton، لا تتلاءم مع النظم داخل بلدان العالم الثالث، تلك النظم التي تتسم بالوهن، سواء وهن المؤسسات أو وهن الأبنية أو وهن الحكومات. لقد تم التركيز في الغرب على مدخلات النظام (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، ووظائف تجميع وتكثيف المصالح Articulation and Aggregation Functions) وذلك على حساب مخرجات النظام. لكن الوضع مختلف، في بلدان العالم الثالث، حيث يصعب تحديد الوظائف التجميعية، كما يستحيل أن نحدد مدخلات النظام بشكل واضح (سميث ١٩٧٣: ٢٤٥).

أما المشكلة الثانية المهمة، التي تحد من إمكانية التطبيق الناجح للاتجاه ذي التوجه السياسي على المجتمعات غير الصناعية، فتنبع من اتساع المدخل بشكل فضفاض، ذلك الاتساع الذي يرتبط بالطابع التعددي لعلم السياسة. وثمة رؤية تقع في القلب من هذه الاتجاهات، مفادها أن السياسة تم صياغتها بناء على عملية من التفاوض السياسي كما تمثل مواءمة بين مطالب الجماعة المتنافسة والضغط. ويترتب على مثل هذه الرؤية الاعتقاد بأن السياسة لا يتم التعجيل بها، كما لا يمكن تغييرها تغييراً جذرياً، لكن يمكن تعديلها فقط. وتم تأطير هذه الفكرة مفهوماً داخل علم السياسة، حيث نظر إليها (ليندبلوم Lindblom ١٩٥٩) بوصفها "نزعة تدرجية Incrementalism". لكن هذه الفكرة لا تمثل فكرة

محورية داخل عموم التحليل السياسي حيث حاول Dror (١٩٦٨) على سبيل المثال، أن يطور نموذجا للتحليل السياسي كان له تأثير على نظرية الإدارة، لكنه - أي هذا النموذج - لم يعتمد بشكل جوهري على فكرة التدرج (٧). وليس بخاف أن التركيز على هذه الفكرة يحتاج إلى أن نفهمه بوصفه انعكاسا لدورها داخل الدراسات المعنية بصنع السياسة داخل بلدان العالم الثالث.

ولا شك أن فكرة التدرج تستكمل مع فكرة التخطيط. حيث كان التخطيط صنوا لأية محاولة تسعى للإمساك بمشكلات التنمية، وكان هذا واضحا خلال عقد التنمية الأول الذي تزعمته الأمم المتحدة؛ وكان لكل دولة من دول العالم الثالث "خطتها التنموية" بغض النظر عن كونها خططا واسعة جدا، وذات طابع سياسي. هذا الولع بالتخطيط ميز المراحل الأولى من دراسات التنمية عندما ساد الاعتقاد بفاعلية التخطيط، عبر سيطرة النظرية الكبرى، وتوقع التغيير الاجتماعي والاقتصادي الشامل والسريع. عندئذ ساد الاعتقاد بأن التخطيط يجب أن يكون شاملا ويجب كذلك أن يكون تدريجيا، ولأنه يعول على المفاضلة والاختيار بين مصالح الجماعات المختلفة، فلا حيلة له بالمستقبل سوى الالتزام الإشكالي Problematic Commitment بهذا المستقبل.

لكن أمورا كثيرة قد تغيرت خلال العقد الأخير. وثمة ميل إلى القول بأن التخطيط والتدرج لا يتكاملان داخل السياسة في بلدان العالم الثالث. لقد تبنى روتشيلد وكوري وروزشتاين موقفا مشجعا نحو فكرة الإصلاح التدريجي Utility of Incrementalism، وعلى الرغم من أن هذا الوضع يختلف عن الوضع الذي كان موجودا خلال مرحلة الستينيات، فإنه يتشابه مع نزعة التشاؤم "والحس الواقعي" الذي ساد داخل معظم دراسات التنمية خلال السبعينيات. لقد استمر وجود الالتزام بالتخطيط، لكنه أصبح أكثر محدودية في مجاله وفي التوقعات المحتملة له، بشكل يختلف عن الوضع الذي كان خلال الستينيات. حيث

يرى روزشتاين، على سبيل المثال، أن التخطيط لا يعد مجرد ظاهرة تقنية، لكنه يعد جزءا من عملية سياسية. لذا يجب أن يكون مرتبطا بقضايا النخبة والمحافظة على النظام (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١٠-٢١٢). ويمكن للقرار الذي تم اتخاذه للأجل القصير أن يتحول إلى شكل من أشكال التخطيط "المساعد" طويل الأجل - أي ذي طابع غير مباشر لكنه مؤثر في تحديد الأهداف العامة (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١١). لكن استخدام فكرة الإصلاح التدريجي داخل بلدان العالم الثالث يشوبها الغموض، ويحتاج الأمر إلى مناقشة عدة قضايا وأخذها بعين الاعتبار.

وتأتي المشكلات المرتبطة بالنسبية الثقافية على رأس أية مناقشة، خاصة في ضوء الأصول التعددية، التي أشرنا إليها فيما سبق. لقد تعرضت التعددية بشكل عام، ونزعة الإصلاح التدريجي بشكل خاص، إلى نقد شديد من أمريكا الشمالية خلال العقد الأخير. فعلى النقيض من الاعتقادات السابقة في الصراع المحدود الذي يتم من إطار اتفاقي (إجماعي) ويصون مختلف الجماعات داخل المجتمع، ساد اعتقاد بأن الأقليات لا يتم تمثيلها بشكل ملائم أو مناسب. فإلى أي حد تتلاءم النظرية السياسية وهذه التعددية، التي تمثل أساسا للنزعة الإصلاحية؛ بمعنى إلى أي حد تعد (هذه النظرية) أداة تحليلية مناسبة لدراسة البلدان الصناعية؛ ناهيك عن دراسة البلدان النامية؟

إن النقد الأساسي الذي وجه للنظرية التعددية خلال العقد الأخير، هو تركيزها على السلوك السياسي المباشر (الذي يمكن ملاحظته) ولم تأخذ في اعتبارها القضايا الأساسية المولدة للصراع مثل قضية "تعبئة التحيز Mobilization of Bais و "اللاقرارات No-Decisions" (باشراش وباراتز ١٩٧٠).

فإذا كان فهم صناعة السياسة داخل المجتمع الصناعي يأخذ في اعتباره "اللاقرارات" جنباً إلى جنب مع قضية "القرارات"، فإن هذا الموقف أكثر ملاءمة لبلدان العالم الثالث.

وإني على اقتناع بأن قضية "تعبئة التحيز" و "اللاقرارات" ظهرت في دراسات العلاقات الدولية بين دول العالم الثالث، كما ظهرت داخل دراسات أخرى مثل دراسة كرينسون Crenson حول سياسة تلوث الهواء في المدن الأمريكية (١٩٧١)، أو دراسة باشراش وباراتز Bachrach and Baratz (١٩٧٠)، حول العلاقة بين الفقر والسلالة في بالتيمور Study of Race and Poverty in Baltimore، كما أوضحت تريزا هايتر Teresa Hayter (١٩٧١) كيف يتم "تعبئة التحيز" عن طريق التأثير المؤسسي وذلك عندما اهتمت بدراسة عمليات النفوذ التي يستخدمها صندوق النقد الدولي مع غيره من الهيئات الدولية عندما تتعامل مع بلدان العالم الثالث. فالنخب الحاكمة، في بلدان العالم الثالث، عادة ما تميل إلى التصرف بشكل يهدف إلى الاستفادة، سواء كانت تتعامل مع مؤسسات دولية أو مع القوى الاستعمارية القديمة. من ثم يجب أن نلتفت إلى العوامل التي تؤدي إلى القصور وعدم الفاعلية، داخل العلوم السياسية. ولا يستطيع أي دارس من دارسي السياسة العامة للتنمية أن يتجاهل الانتقادات التي تطورت داخل التيار العام لهذا العلم. حيث أكدت الدراسات الحديثة، على خلاف ما ذهب إلى إليه أعمال كرينسون وباشراش وباراتز داخل الولايات المتحدة، على ضرورة أن يرتبط فهمنا لقضية "اللاقرار" بمفهوم نقدي قابل للتطبيق داخل الدراسات السياسية لبلدان العالم الثالث. وتبدو أهمية ذلك في أنه يفضي بالمحلل السياسي المهتم بدول العالم الثالث إلى عدم النظر إلى النظام، سواء كان نظاماً محلياً أو عالمياً، بوصفه حقيقة معطاة. لذا يجب على مدخل السياسة العامة أن يهتم بالتغيرات التي توجد داخل السياق المحيط بالنظام، ذلك السياق الذي يمكن النخب

- متخذة القرار - من تحقيق أقصى فائدة في ظل الظروف الموجودة. كما يجب الاهتمام بالاختلافات السياسية وصنع السياسة، داخل بلدان العالم الثالث، من سياق خضوع هذه البلدان لعوامل خارجية. وإذا لم يستطع التحليل السياسي المعني ببلدان العالم الثالث أن يتجاوز القضية المرتبطة بفاعلية الحكومة، التي تقاس بالمركزية والمحافظة على النظام، فسوف يتحول (هذا التحليل) إلى شكل من أشكال التحليل "النفعي والتكنوقراطي" (لوي Lowi ١٩٧٠ : ٣١٨-٣١٩).

وتتمثل القضية الأساسية في أنه إذا تم الاستخفاف بالإجماع القيمي والوصول إلى اتخاذ القرار في سياق الشمال الأمريكي، فإنه سيكون من العبث أن نتوقع حدوث مثل ذلك في سياق بلدان العالم الثالث، خاصة عندما تصبح قضية الإجماع القيمي والقومي داخل هذا السياق، قضية أكثر إشكالية. إذ ليس ثمة اتفاق على القواعد التي تحكم عملية اللعبة السياسية داخل العديد من بلدان العالم الثالث، حيث يتم النظر إلى الممارسة السياسية Politics، من جانب الجماعات المتنافسة، بوصفها مباراة صفرية. كما أن الموارد بالمعنى العام جـد محدودة ولا تفي بالحاجات المتنافسة داخل الاقتصاد والسياسة، كما أن جماعات الصفوة التي تتخذ القرار هي التي تتحكم في النشاط السياسي داخل هذه البلدان، وذلك حسبما أوضح روزشتاين وروتشيلد وكوري. ويصبح من الغريب، من ثم، أن نتصور كما فعل روزشتاين وغيره (انظر على سبيل المثال: ملني Milne ١٩٧٢) أن النموذج التدريجي لصنع السياسة، القائم على التوفيق بين مصالح الجماعات المتنافسة، يصلح للاستخدام داخل بلدان العالم الثالث. فهل يصلح هذا النموذج داخل بلدان تحكمها نخبة واحدة؟. أعتقد أن هذا سؤال مهم، خاصة عندما ينظر المرء إلى تنامي التعددية داخل علم السياسة، بوصفه (أي هذا التنامي) تصورا نقيضا لنظريات القوة المرتكزة على مفهوم النخبة. وتدعيما للرؤية التدريجية من الإصلاح يؤسس روزشتاين دفاعه عن هذه الرؤية على أساس الطابع

التدرجي والتطوري لعملية التغير، من ثم تصلح هذه الرؤية بوصفها استراتيجية جيدة، قادرة على "التكيف" (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١٥-٢٢١). ونظرا لأن هذه الاستراتيجية تتسم بانخفاض مستوى التوقع، فإنها تحول دون ظهور التوقعات التي سادت خلال أوائل الستينيات.

لكن النزعة التدرجية قد تجدي في بعض الدول، ويعتمد ذلك على طبيعة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسلالية السائدة. حيث ترحب بها بعض النخب، في بعض الدول، خاصة عندما تكون النخبة الحاكمة غير متجانسة، من أجل التغلب على عوامل الفرقة والانقسام. وهنا تصبح المداخل ذات الطابع التدرجي Gradualist أساسية. وتقدم لنا نيجيريا، في ظل الحكم المدني خلال الثمانينات حالة جديرة بالنظر، في هذا الصدد. ولا شك أن نزعة الإصلاح التدرجي تكون صعبة داخل تلك الدول التي يمثل الالتزام بالأيديولوجيا الراديكالية مطلباً أساسياً - على الأقل على المستوى النظري، إن لم يكن على المستوى العملي - للتغير الاجتماعي والاقتصادي السريع. لذا فإن نزعة الإصلاح التدرجي تقع على سبيل المثال، على الطرف النقيض من النزعات الاشتراكية، المتنوعة داخل الدول الإفريقية، بوصفها أيديولوجيا للتنمية؟.

لكن ما الذي يحد من انتشار التحليل السياسي، ومن فاعلية المداخل ذات النزعة التدرجية والمداخل الخاصة باتخاذ القرار، بين علماء السياسة المهتمين بدول العالم الثالث؟

ثمة أسباب أخرى تكمن وراء ذلك، تضاف إلى الأسباب المتعلقة بأشكال الاتصال والانفصال داخل علم السياسة، والتي أوضحنا جانباً منها فيما سبق. وثمة سبب جدير بالمناقشة، وهو السبب المرتبط بالتوجه المتغير نحو القضايا المعيارية *Change Attitude Towards the Normative Questions* المحيطة بالتنمية. فلا يكفي أن نطرح هذه القضايا جانباً، مثلما حدث خلال فترة الستينيات.

فثمة خلاف، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، حول طبيعة القيم الملائمة للتنمية. حيث يمكن حل مشكلات التنمية، كما أوضح أبتز (١٩٧١: ١١) عن طريق "زيادة المخرجات"، لكننا ندرك الآن مدى صعوبة زيادة المخرجات، على عكس ما كان متصورا في بداية العقد الأول للتنمية. وفي هذا السياق تصبح قضايا "الاختيار" و "اتخاذ القرار"، بمثابة قضايا سياسية نسبية / متغيرة، بدلا من كونها قضايا مطلقة و/أو متغيرة (روزشتاين ١٩٧٧: ٣٢-٣٣). من ثم يصبح الوصول إلى اتفاق حول القواعد والمعايير قضية في منتهى الأهمية لبلدان العالم الثالث. فالارتقاء الإنساني يجب أن يكون حاضرا في القلب من التحليل السياسي، وإلا انتفى الغرض الأساس لمثل هذا النوع من التحليل.

على أن مفاهيم من قبيل "الارتقاء الإنساني Human Betterment"، أو الإنجاز الفردي Man's Fulfilment... الخ، تثير العديد من المشكلات المعقدة. فعلى الرغم من الوعي بأهمية المشكلات المعيارية، فمن الصعوبة بمكان أن نصل إلى حل سهل لهذه المشكلات ويمكن أن تفسر لنا هذه المعضلة جانبا من جوانب التغير الذي تعرضت له الدراسات خلال الستينيات، والسبعينيات، كما تفسر لنا تنامي أهمية تحليل السياسات. فخلال الستينيات اهتمت نظرية التحديث بالتنمية بوصفها مجموعة من الأهداف المنشود إنجازها، أما في فترة السبعينيات لم يعد ثمة تركيز على الناتج النهائي (العملية التنموية) حيث يتم النظر، الآن، إلى التنمية بوصفها سلسلة من العمليات.

ترتب على ذلك زيادة الميل نحو التفرقة بين القيم العليا للنظام، التي تتخذ طابعا شبه روحي ديني وبين الأهداف التي يمكن إنجازها على الأقل عبر مقياس ما، وحاول أبتز (١٩٦٥) أن يؤسس تفرقة بين ما سماه القيم "الكلية Consummatory" والقيم "الأدائية Instrumental"، أو قيم النظام ذات الطابع الأكثر تحديدا Lower-Order Values، والتي تتجسد بشكل أكثر وضوحا.

واستمرت هذه التفرقة، بشكل أكثر عملية، لدى المحللين السياسيين في أواخر السبعينيات حيث استمرت على سبيل المثال، في تحديد روزشتاين للإصلاح التدريجي الذي يتم إنجازه داخل السياق الأوسع، الذي يصعب تحديده، للتخطيط. ولا شك أن ثمة علاقة جدلية، غير مستقرة، بين المستويات المختلفة التي يهتم بها هذان التصوران. حيث يقبل المحللون بإمكانية إنجاز الهدف الأعلى للنظام، مثل الحفاظ على أمن النخبة، على حساب القيمة العليا للنظام، مثل تحقيق أكبر قدر من العدالة. ويرتبط هذا التفضيل بنزعة التشاؤم السائدة.

إن وضع حلول لمشكلات التنمية المعاصرة عملية تحتاج إلى كثير من التأهيل. فنحن نعيش في مرحلة يبدو فيها أن حل أي مشكلة داخل بلدان العالم الثالث عملية غاية في الصعوبة؛ لذا اتجه البحث إلى التركيز على أنماط التحليل Modes of Analysis التي يمكن تعميمها (من ثم بدت هذه الأنماط أكثر تخصصاً مما كانت عليه نظرية التبعية خلال فترة الستينيات). وفي سبيل تجاوز القضايا المعقدة المرتبطة بالقيم العليا للنظام في مقابل الأهداف الأكثر تحديداً، اتجهت الدراسات السياسية الحديثة المعنية ببلدان العالم الثالث، إلى التركيز على قضايا السياسة العامة وصنع السياسة.

وعلى الرغم من أن تحليل السياسات أكثر و أشد التزاماً بالسياسة من نظرية التحديث؛ فإن عمل محلل السياسات يميل إلى التعميمات. حيث جاء التركيز على طبيعة عملية صنع السياسة على حساب الفهم النوعي لخصائص هذه العملية، حسبما تجلت من واقع التاريخ والثقافة الإفريقية والآسيوية والأمريكية. لذا أعتقد أن هناك شكلاً من أشكال الاستمرارية توجد بين المنهجية الحديثة لتحليل السياسات ونظرية التحديث. فلا زال هذا التحليل يسعى إلى البرهنة على النظريات أو النماذج النظرية بناء على العوامل التاريخية والثقافية، بدلاً من استخدام البيانات المتاحة التي تؤدي إلى بناء هذه النظريات أو النماذج. إن

التحليل السياسي لبلدان العالم الثالث خلال السبعينيات، كان أكثر اهتماماً بالمشكلات، بشكل يفوق اهتمام نظرية التحديث خلال فترة السبعينيات، لكن هذا الاهتمام لا يختلف كثيراً عن الاهتمام الذي وجد داخل علم السياسة خلال المرحلة السلوكية. فما زلنا مغرمين بالتعميم على بلدان العالم الثالث، على الرغم من عدم وجود بيانات يمكن التعويل عليها، أكثر من اهتمامنا بهذه القضية داخل المجتمعات الصناعية، حيث تتوفر البيانات بشكل أفضل.

ملاحظات ختامية

ثمة فرضية ضمنية في هذا الفصل، تتصل بأهم جوانب الضعف التي تسم مدخل السياسة العامة، بغض النظر عن قصوره المنهجي على المستوى الداخلي، مفادها: أن هذا الاتجاه لم يهتم - خلال أوج تطوره في منتصف السبعينيات - بقضايا العلاقات الدولية بين من يملكون ومن لا يملكون داخل المجتمع العالمي. كما لم يهتم بطبيعة دور الدولة، وطبيعة التكوين الطبقي داخل بلدان العالم الثالث. ولما كنا سنناقش هذه القضايا في الفصل القادم، وسناقش قضية الإطار النظري الذي يجمع Synthesis بين المداخل المتنافسة خلال الفصل الرابع وفي الخاتمة؛ فسوف أحاول في هذه الخاتمة، أن أقدم تفسيراً لتجاهل مثل هذه القضايا الحيوية من جانب مدخل السياسة العامة في التنمية، خلال فترة السبعينيات.

وسوف أحيل القارئ هنا إلى المدخل التحليلي الذي اقترحت في الفصل الأول، خاصة فيما يتعلق بأهمية وجدوى استخدام علم اجتماع المعرفة والتحليل التاريخي، بوصفه مدخلا ملائماً لفهم تطور النظرية في العلوم الاجتماعية. واستناداً إلى هذا التحليل يمكننا فهم كيف أن علم السياسة المعني بالتنمية السياسية لم يستطع الخروج من معطف نظرية التحديث، أو أن يأخذ في اعتباره التراث الخاص بنظرية التنمية "الراдикаلية"، أو التراث الخاص بنظرية التخلف،

التي اكتسبت رواجاً وشعبية خلال السبعينيات. إن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية لم يشهد تحولاً في الولاء كالذي أوضحه كوهن (١٩٦٢: ١٥١) يفضي إلى "تحول" في النموذج المعرفي. وفي الوقت الذي شهدت فيه النظرية "الراдикаلية" مرحلة من النشاط والفاعلية، خلال السبعينيات، نجد أن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية، لم يستطع تجاوز تخوم المؤسسة الأكاديمية. وقد ألمح ريتشي Ricci إلى دور ما سماه "هوس التخصص Professional Image" لدى الأكاديميين. وأعتقد أن خلق هذا الهوس والمحافظة عليه داخل دراسات التنمية السياسية، أفضى إلى تبني اتجاهات شائعة داخل علم السياسة. ويعني هذا بحد ذاته تبني الاتجاهات المنهجية الأساسية التي سادت مرحلة ما بعد السلوكية داخل علم السياسة، وليس إلى تبني أي شكل من أشكال التحليل "الراдикаلي البديل"، وهي البدائل التي سنركز عليها في الفصل القادم.

ويمكن التأكيد هنا على إمكانية النظر إلى الاتجاهات التي تطورت داخل نظرية التنمية بوصفها اتجاهات ذرائعية (نفعية) Paradigmatic توهمت أن ثمة تكاملاً بين العلماء داخل العلوم الاجتماعية، يمكنهم من العمل سوياً داخل برنامج بحث، يمكن تحديده بشكل فضفاض، هذا على الرغم من الطابع الخاص والمتنوع لهذا البرنامج، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن الاعتراف بهذا الشكل من التحليل السوسيولوجي، في مقابل التحليل البوبري Popperian الأكثر وضعية، أدى إلى فهم تطور علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية بوصفه "تاريخاً معاصراً" لا بوصفه "علماً موضوعياً". ويرى ريتشي أن المثال الأوضح على هذه العملية، داخل علم السياسة بشكل عام، تجلّى في أعمال منظري التنمية داخل لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس البحوث الاجتماعية (ريتشي ١٩٧٧: ٢٩). حيث تحكم عجزهم عن الفكاك من برائن التحيز الثقافي و/أو المهني في سير برامج البحث. وهذا العمل لا يعد حسبما أوضح ريتشي عملاً علمياً، بالمعنى

١- بري، بل يعد عملا أيديولوجيا بالمعنى الكوهيني (نسبة إلى كوهين). لقد تحيزوا إلى النموذج الثقافي الليبرالي الأمريكي المتزمت. وقد أوضح روبرت باكينهام طبيعة القضايا الأساسية التي ينطلق منها هذا النموذج وهي:

١- إن التغير والتنمية عملية سهلة.

٢- إن الأشياء الجميلة تسير بغير انقطاع.

٣- إن الثورة والنزعات الراديكالية تعد أمورا غير مرغوب فيها.

٤- إن توزيع القوة أفضل من تركزها.

ولا شك أن هذه القضايا تعكس، كما أوضحت فيما سبق، التشاؤم الذي ساد المراحل الأولى داخل علم السياسة المعني بالتنمية السياسية.

إن الأمور تبدو متشابهة إلى حد كبير، منذ بدايات الستينيات وحتى الثمانينات. لذا فإن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية، بحاجة إلى أن ننظر إليه بوصفه نوعا من التزمت السوسيولوجي، لا بوصفه تخصصا فرعيا من علم السياسة يحاول أن يصل إلى قضايا قابلة للتحقق الإمبريقي. علاوة على أنه لا زال يرفض معظم الجهود التي تبذل خارج التخصص. ومع الأخذ في الاعتبار نزعة التشاؤم التي تزامنت مع الواقع السياسي المتغير داخل بلدان العالم الثالث، فإن القضية التي نحاول التأكيد عليها في هذا الفصل هي أننا بحاجة إلى تعديل القضايا الأربعة التي أوضحها باكينهام، التي تقوقع حولها علم السياسة المعني بالتنمية السياسية. وإني لعلّي اقتناع بأن علم السياسة المعاصر، المعني بقضية التنمية السياسية (السياسة العامة للتنمية) يجب أن يأخذ في اعتباره أن: التغير والتنمية ليسا عملية سهلة؛ فالأشياء الجميلة قد تسير بشكل منظم داخل التنمية الغربية، لكنها لا تسير بالشكل نفسه داخل بلدان العالم الثالث المعاصر. بل يمكن أن تكون على النقيض داخل هذه البلدان. فالثورة والنزعات

الراديكالية قد تكون أمورا غير مرغوب فيها؛ من ثم فإن تراكم القوة (للمحافظة على النظام، والذي يعتبر في الرؤية المعيارية بمثابة غياب للصراع) يصبح أكثر أهمية من توزيع القوة.

إن قبول هذه الفرضيات يؤدي إلى تحديد نوع الأسئلة التي تثار حول طبيعة التخلف. كما أن القضية الأولى والثالثة والرابعة (التي حددها باكينهام) تساعد على تحديد الخيارات الخاصة بحل المشكلات. ومن أمثلتها البرامج التنموية المناهضة للفقير التي يتولاها البنك الدولي. كما أن هذه القضايا تساعد على استقرار النخبة والمحافظة على النظام. كما تؤدي - في الوقت نفسه - إلى كسر حدة التساؤلات الجوهرية المتصلة بالعلاقات البنائية القائمة.

الفصل الثالث

نحو تجاوز علم اجتماع التخلف: نظرية التبعية، والماركسية، والدولة

افترضت في الفصل الثاني أن نظرية التحديث، أو علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية على وجه التحديد، قد شهد تحولاً فكرياً تم بمعزل عن نظرية التنمية "الراديكالية". لكني لا أستطيع أن أزعم، في هذا الفصل، أن تطور النظرية "الراديكالية"، خلال العقدين الماضيين، كان تطوراً مشابهاً. ذلك لأن الميراث الفكري الذي يحكم منطلقاتها الفكرية يختلف اختلافاً أساسياً عن ذلك الذي حكم نظرية التحديث. لأن النظرية "الراديكالية" تمثل إطاراً جمع بين التراث الفكري المستمد من علم الاجتماع الأكاديمي عند ألفن جولدنر Alvin Gouldner (١٩٧٠) من ناحية، والماركسية (بتنوعاتها المختلفة) من ناحية أخرى، ولهذا السبب فإنني أميل إلى استخدام المصطلح العام "النظرية الراديكالية" بدلاً من مصطلح "الماركسية الجديدة" (انظر فوستر كارتر Foster-Carter ١٩٧٣) ذلك

لأن معظم الاتجاهات التي تنضوي تحت النظرية الراديكالية لا تدخل في عداد الماركسية على الرغم من أنها تستعير بعض مصطلحاتها. كما أن النظرية "الراديكالية" لا تلتزم بأفكار واحدة، بل تعكس تنوعا كما سنرى في المداخل والاتجاهات، منها ما يرتبط بقضايا الصراع، ومنها ما يرتبط بقضايا الإجماع.

وتأسيسا على المناقشة التي أوضحناها في الفصول التمهيدية، سنحاول أن نركز هنا على جوانب القوة وجوانب الضعف في نظرية التنمية الراديكالية لنوضح إلى أي حد يمكن النظر إليها بوصفها برنامج بحث.

تحتوي هذه النظرية (الراديكالية) على تراث جوهري ينطلق من أساس فكري مختلف عن الأساس الذي تنطلق منه نظرية التحديث. حيث بدأ تأثير العلم الاجتماعي ذي النزعة السلوكية، يخبو لدى الجيل الأصغر من دارسي التنمية السياسية، وذلك على حساب تزايد التأثير بالنظرية "الراديكالية" التي ترى أنه "ثمة علاقة جدلية، لا انفصام لها، بين التنمية والتخلف، وبين التقليدية والحدثة، وبين كل الظواهر بشكل عام." (فoster كارتر ١٩٧٦: ١٧٤)

ويمكننا أن نؤكد أيضا، على الرغم من اللغة المختلفة التي تستخدمها النظرية "الراديكالية". فهذه اللغة المختلفة، التي سماها بوتر بيرجر Boter Berger "المفاهيم العنقودية" Clue Concepts (بـيرجر Berger ١٩٧٦: ٢٧)، تمثل طريقة مفيدة في التفرقة بين كلتا المدرستين (التحديث، والنظرية الراديكالية). والواقع أننا نلاحظ، في هذا الفصل، مفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي لاحظناها في الفصل السابق. مفاهيم الفئاض، والطبقة، والتبعية، والإمبريالية، وأنماط الإنتاج، كل هذه مفاهيم تختلف عن تلك المفاهيم التي تستخدمها نظرية التحديث (مثل مفاهيم بناء الدولة، تكامل النسق، الوظيفة، العملية.... الخ).

لكن هذه المفاهيم المشتركة والتي شاعت داخل النظرية الراديكالية وقبول فكرة العلاقة الجدلية بين التنمية والتخلف لا تكفي سببا للقول بأن، هذه المدرسة تمثل نموذجا معرفيا Paradigm ويقدم لنا كوهن Kuhn عام ١٩٨٧ تعديلا لرؤيته الإنسانية في تغير العلم. فالنموذج لا يستخدم حسبما يرى للإشارة إلى مجموع العناصر المشتركة داخل المدرسة الفكرية، والتي يتم التسليم بها وإقرارها بشكل غير خلافي. بل يشير النموذج إلى "المصفوفة النظامية Disciplinary Matrix" التي تتأسس من النماذج الفرعية. (كوهن ١٩٧٨: ٢٩٨). وعلى أية حال فإن النظرية الراديكالية لا تشبه طائرا صغيرا في مهب الريح، كما أنها ليست علما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فهي تحتوي على الكثير من جوانب التشوش. خاصة خلال منتصف السبعينيات (فoster كارتر ١٩٧٦: ١٧٥). وعلى الرغم من ذلك فمن المشروع أن ننظر إليها بوصفها برنامج بحث.

وتحتوي النظرية الراديكالية على اتجاهات متنوعة (اعترف بها foster كارتر عام ١٩٨٧) تنطلق فرضيتها الأساسية من أن مشكلات التخلف تعد جزءا لا يتجزأ من الاندماج في النظام الرأسمالي، ويجسد لنا التطور الفكري لفoster كارتر، عبر كتاباته خلال السبعينيات والمكانة التي اكتسبها بوصفه شارحا ومؤرخا للنموذج المعرفي الماركسي الجديد، طبيعة التنوع الحاصل داخل هذه المدرسة (انظر foster كارتر ١٩٧٤، و١٩٧٦، و١٩٧٨، وخصوصا ١٩٨٠) لذا يجب علينا أن نكون على وعي بالخطورة الكامنة في "خلق" مدرسة فكرية، حسبما يحذرنا تايلور Taylor (١٩٧٤: ١٧). لسبب بسيط مفاده أننا عندما نهتم بنصوص ذات اهتمام بقضايا متشابهة ونستخدم مصطلحات متشابهة، فإننا نستطيع أن نصل إلى نوع من التصنيف، حتى إذا لم يكن هدفنا تحديد مدى تجانس المدرسة الفكرية (الواحدة) فإننا نستطيع أن نقدم عرضا تاريخيا لتطور النظرية بشكل يوضح أشكال الاختلاف والتشابه بين النظريات الموجودة. وهذا هو المنهج الذي

اعتمدت عليه في الفصل الثاني، وسوف يكون هو نفسه، في هذا الفصل. لكن يبقى اختلاف وحيد، هو أنني ركزت على العرض التاريخي، لكنني أسعى، في هذا الفصل إلى التركيز على توضيح الاختلافات الفكرية بشكل أكبر مما تم في الفصل الثاني.

وتأسيساً على التصنيف الذي قدمه فوستر كارتير (١٩٧٤: ٦٩) يجب أن نفرق بين المنظرين والنشطاء السياسيين. لذا سوف نركز، في هذا الفصل على أعمال اندريه جندر فرانك A.G.Frank وبول باران P.Baran وأريجي ايمانويل A.Emmanuel وبيل وارن Bill Warren وسمير أمين وايمانويل والرشتاين I.Wallerstein وجوفري كاي G.Kay وكولن ليز C.Leys (وذلك بغض النظر عن كم التنوع في رؤى هؤلاء المفكرين). في مقابل ذلك لن نهتم، على الأقل بالقدر نفسه، بأعمال المنظرين النشطاء سياسياً أمثال فرانز فانون F.Fanon وريجس دو بريه R.Debray وتشى جيفارا Che Guevara وماوتسي تونج Mao tse Tung وأميلكار كابراي A.Cabral. فمثل هذا التحديد يمكننا من توضيح أشكال الاختلاف بين مختلف الباحثين وكيف تجلت أشكال الجدل التي واكبت هذا الخلاف عبر العقدين الماضيين. بناء على ذلك يسعى هذا الفصل عبر عملية التأريخ وإعادة البناء النظري، إلى تناول القضايا الثلاث التالية وهي:-

١- التطور التاريخي لنظرية التبعية، بدءاً من أصولها البنائية الراديكالية حتى إعادة إحياء الاهتمام بنظريات الإمبريالية القديمة.

٢- الجدل الذي نشأ كرد فعل للشعبية المتزايدة لتنظير جندر فرانك A. G. Frank ومشايحيه حول التنمية والتخلف.

٣- تطور الجدل خلال مرحلة السبعينيات حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار Post Colonial Society ، ذلك الجدل الذي ينبع من الوعي بجوانب الضعف داخل نظرية التبعية.

وتحاول المناقشة أن تقدم المفاهيم المختلفة بشكل تتابعي، وليس القصد من ذلك أن هذه المفاهيم غير معروفة مسبقا لمن يقرأها. لكن تقديمها بشكل متتابع، داخل المناقشة ينبع من كونها تؤرخ لأهميتها في تطور الجدل خلال فترة بعينها من الزمن. فليس القصد في هذا الفصل مثلا أن نهتم بدور التكوين الطبقي أو طبيعة مجتمعات ما بعد الاستعمار، بل إننا نهتم بهذه المفاهيم بوصفها انعكاسا للطريقة التي تطور من خلالها الجدل الذي ساد خلال فترة السبعينيات.

التطور الفكري المبكر لنظرية التنمية الراديكالية

نبع الدافع الأساسي لتطور نظرية التبعية، كما هو معروف الآن، من عدم الاقتناع المتزايد بالدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية (ECLA)، خاصة بعد فشلها، خلال العقد الأول للتنمية التي تزعمتها الأمم المتحدة، في فهم ما سماه راؤول بريش Raoul Prebisch، الوضع البنائي للتنمية الاقتصادية (بريش Prebisch ١٩٦٣؛ لف Love ١٩٨٠). وعلى الرغم من أن هذه القضية كانت واضحة منذ عام ١٩٥٠ (بريش ١٩٥٠)، أو قبل ذلك، كما يرى البعض، عام ١٩٤٥، في عمل ألبرت هيرشمان A. O. Hirschmann في عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٨، فإن هذه القضية لم تكتسب قبولا عاما إلا عندما ظهر عمل جندر فرانك في منتصف الستينيات. حيث كان فرانك أول من أرسى دعائم الرؤية التي مفادها أن دراسات التنمية، خلال الخمسينيات

والستينيّات، كانت لا تعدو كونها دراسات تدافع عن شكل الاستعمار الجديد Neo-Colonialism خاصة في تأكيدها على أن التخلف كان ظرفاً أصيلاً (نابعاً من طبيعة الأبنية التي تستم بها بلدان العالم الثالث، ولا دخل للاستعمار في هذا التخلف) وأنه يسبق الاستعمار الرأسمالي، ومن ثم فإن الاستعمار غير مسؤول عن هذا التخلف. وإلى جانب بول باران صاحب كتاب "الاقتصاد السياسي للنمو Political Economy of Growth" الذي لم يكن مؤثراً حتى منتصف الستينيّات، مع أنه منشور منذ عام ١٩٥٧، أرسى فرانك أسس الرؤية التي ترى أن الأبنية الإنتاجية الموروثة داخل بلدان العالم الثالث هي التي "أعاقت" التطور الرأسمالي.

ومنذ أواخر الستينيّات وأوائل السبعينيّات ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تفنيد الرؤية التي تنظر للتخلف بوصفه ظرفاً أصيلاً. وحاولت الدراسات التاريخية التي قدمها فرانك^(٨) وجريفيّن Griffin (١٩٦٩)، حول أمريكا اللاتينية، والدراسات التي قدمها وولتر رودني W. Rodney (١٩٧٢) وسمير أمين حول إفريقيا، حاولت هذه الدراسات أن توضح كيف أن الاختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف بلدان العالم الثالث. واكتسب التركيز على التاريخ جاذبية خاصة لدى الدراسات البنائية التي تمت داخل أمريكا اللاتينية واستطاعت أن تقدم هادياً منهجياً Methodological ومقارناً Comparative للدراسات التاريخية في المجالات الأخرى (انظر إهرينسافت Ehrensaft ١٩٧١)، خاصة عندما نقارن هذه الدراسات بتلك التي أنجزت داخل نظرية التحديث. ورأى البعض أن نظرية التبعية، خاصة في ثوبها المتمزمت، خلال السبعينيّات، ركزت بشكل مبالغ فيه على التاريخ (هوبكنز Hopkins ١٩٧٦). وكانت هذه الانتقادات إلى جانب أسلوبها الثوري (كاي ١٩٧٥: ١٠٣) سبباً أساسياً من أسباب تسمية نظرية التبعية بالنظرية الماركسية أو الماركسية الجديدة، على الرغم من أن رواد هذه المدرسة كانوا علماء اقتصاد راديكاليين، من داخل لجنة "إكلا" ECLA أمثال بريش

Prebisch (أوكسال وآخرون Oxall et.al. ١٩٧٥: ١١). وثمة سبب آخر يفسر أهمية فرانك، وهو أنه كان مسؤولاً عن امتداد نظرية التبعية والنقد البنائي إلى الدراسات التي تقع خارج مجال علم الاقتصاد (انظر على سبيل المثال نوف Nove ١٩٧٤).

لقد انتقد فرانك أشكال التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وصاغ -بناءً على ذلك - أطروحته الخاصة بـ "تنمية التخلف Development of Underdevelopment". وأوضح فرانك ومعاصروه (أمثال دوس سانتوس Dos Santos ١٩٧٣) كيف أن أمريكا اللاتينية كانت بلداً "متخلفاً" قبل الاختراق الرأسمالي (الغربي)؛ لكنها أصبحت أكثر تخلفاً بعد هذا الاختراق. وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطاً سببياً؛ فالتنمية التي تمت داخل الغرب الصناعي المتقدم كانت تتم على حساب تخلف بلدان العالم الثالث. والقضية الأساسية التي ركز عليها هؤلاء المنظرون هي أن التنمية التي تتم داخل بلدان العالم الثالث تعد تنمية تابعة، أو تخلفاً، وهذه التنمية التابعة تعد نتاجاً لتوسع الدول الاستعمارية وربط (وإخضاع) الاقتصاد المستعمر لحاجاتها، التي تكون في الغالب عكس حاجات الاقتصاد التابع. ويشبه فرانك هذه العلاقة بالعلاقة بين التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف (الهوامش)؛ حيث يحاول المركز (المتروبولي) أن يحافظ على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، تلك العلاقة التي تعني استنزاف الفائض من الهوامش لصالح المركز. ولم يكن هذا الوصف قاصراً على فرانك وحده، بل إنه يقع في القلب من نظرية التبعية^(٩).

ودون الدخول في تفاصيل حول الإسهامات الفكرية لباحثي أمريكا اللاتينية، في نظرية التبعية، يمكننا أن ننهي هذه المناقشة باستنتاج مفاده أنه بحلول أواخر الستينيات استطاع فرانك وغيره من الباحثين، من أمثاله، أن يفند وهم

التصور الذي يرى أنه ليس ثمة علاقة بين التنمية والتخلف، وهو التصور الذي ساد داخل نظرية التنمية حتى ذلك الحين.

ويذكرنا فرانك ومعاصروه بذلك الاتجاه الذي كان يعول كثيرا على أهمية الاقتصاد السياسي الذي أفاد -على الرغم من إدعاء نوف Nove بأنه اقتصاد سياسي فقير- الاتجاهات المختلفة التي كانت تنضوي بشكل عام، تحت نظرية التحديث خلال فترة الستينيات.

وإذا كانت المناقشة قد اقتضت على تطور نظرية التبعية؛ فإن الجدل الأساسي الذي ظهر خلال فترة الستينيات، اهتم بما إذا كان ماركس كان على وعي بطبيعة العلاقة بين "التنمية والتخلف" أم لا. ويرى فوستر كارتر (١٩٧٣)، و أفينيري Avineri (١٩٦٩)، على سبيل المثال، أن ماركس كان ينظر إلى المجتمعات "المتأخرة Backward" (حسب المصطلح الذي كان يستخدمه) بوصفها مجتمعات "غير نامية Undeveloped"، وليست مجتمعات "متخلفة Underdeveloped". لكن ثمة بعض الآراء الحديثة التي تحاول التأكيد على أن ماركس كان على وعي بفكرة "تنمية التخلف"، عندما أكد على الدور الذي لعبته الرأسمالية البريطانية داخل الهند. لكن البعض الآخر يرى أن هذه الرؤية رؤية تبسيطية، ويجب علينا من ثم أن نفرق بين مرحلتين أساسيتين في أعمال ماركس وهما: مرحلة الأربعينات (١٨٤٠) والخمسينيات (١٨٥٠)، من ناحية، ومرحلة ما بعد ١٨٦٠ من ناحية أخرى، خاصة كتاباته حول الهند وإيرلندا التي اتضح فيها إدراكه لعملية "تنمية التخلف" في إيرلندا. (موهري Mohri ١٩٧٩: ٣٧).

لكن ماركس لم يرس دعائم الأطروحة الخاصة بـ "تنمية التخلف" بشكل واضح، وحتى المنظرين الذين كان لهم الفضل في إرساء معالم هذه الأطروحة، مثل فرانك، لم يعولوا تعويلا أساسيا على عمل ماركس في تأسيسهم النظري لهذه

الأطروحة. لذا ينزعج بعض الماركسيين من أتباع ألتوسير Althusser، أمثال تايلور Taylor (١٩٧٩) أو الماركسيين المتزمتين أمثال كاي (١٩٧٥)، من مجرد التفكير بأن ماركس كان منظرا لهذه الأطروحة. وإذا كان عمل موهري Mohri مفيدا؛ فإن هذه الإفادة لا تنبع من كونه يمثل عملا يعطي صك البراءة لتوجهات ماركس نحو ظاهرة التخلف، بل إن جوانب النقد التي قدمها تذهب إلى أنه فشل في فهم الدور الذي قامت به التجارة البريطانية في تخلف ما أصبح يسمى بالعالم الثالث (انظر على سبيل المثال: باران Baran ١٩٥٧: ١٤٠؛ وكيرنان Kiernan ١٩٧٤: ١٩٨؛ وسوتكليف Sutcliffe ١٩٧٢: ١٨٠-١٨١؛ وبارات براون Barratt-Brown ١٩٧٠: xli). إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن عمل ماركس لم يكن ذا تأثير فاعل في تطور نظرية التبعية خلال الستينيات، باستثناء الاستخدام المجازي لبعض مصطلحات ماركس. والمهم بالنسبة لنا هنا هو فهم طبيعة التأثير الذي مارسه المفكرون الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية، أوائل القرن العشرين، أمثال لوكسمبرج Luxemburg (١٩١٣)، وهيلفردنج Hilferding (١٩١٠)، وبوخارين Bukharin (١٩١٧)، ولينين Lenin (١٩١٧)، وهوبسون Hobson (١٩٠٢). وكان لعمل لينين تأثيره المهم، على عكس التأثير الذي كان لعمل هوبسون (الليبرالي). وقد أوضح ماكفيرلين McFarlane (١٩٧٨)، إسهامات هؤلاء المفكرين في نظرية الإمبريالية.

لكن غالبية هذه الأعمال كانت تتسم بالتمركز حول الذات الأوروبية. فلينين Lenin، المثال البارز في هذا الصدد، لم يول أهمية تذكر لحل مشكلات الأقطار النامية.

حقيقة لقد اهتم لينين بفكرة أساسية مفادها أن الإمبريالية تؤدي إلى الصراع السياسي العسكري بين القوى الرأسمالية كلما خبت جوانب المنافسة الاقتصادية (انظر أريغي Arrighi ١٩٧٨: ١٤-١٥). بناء على ذلك يبدو دور لينين في

تطوير نظرية الامبريالية ملغزا فهو حقيقي وغير واقعي في ذات الوقت. وثمة تشوش، أو غموض، حول ما إذا كان الكتاب الماركسيون، عندما يتحدثون عن الإمبريالية، يهتمون بالنظام الرأسمالي العالمي في عمومته، أم أنهم يهتمون فقط بالتخلف، والأبعاد الدولية للرأسمالية (انظر أوين وسوتكليف Owen and Sutcliffe ١٩٧٢: ٣١٢-٣١٥). حقيقة أن هناك توظيفاً ما للنظرية الماركسية، داخل المناقشات الخاصة بظاهرة الإمبريالية، لكن ذلك لا يعني أنها نظرية ماركسية. وقد أوضح أريغي (١٩٧٨: ١٧)، على سبيل المثال، كيف اتضح ذلك في عمل ماكدوف Magdoff (١٩٦٩) و أوكنور O'Connor (١٩٧٠).

ومع الأخذ في الاعتبار هذا الغموض والتبجيل الذي حكم علاقة الكتاب الأوائل بالنظرية الماركسية؛ فإن السؤال الواجب طرحه، في هذا العرض التاريخي، هنا هو: هل تعتبر نظرية التبعية، التي أصبحت نظرية مهيمنة خلال أوائل السبعينيات، مدينة بأي دين فكري للكتابات الماركسية الأولى؟

لقد ركزت كتابات فرانك بشكل أساسي، على العلاقة بين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث، بينما اهتم المنظرون الماركسيون الأوائل بهذه القضية بشكل عام. فقضية الاستعمار كانت تمثل بالنسبة للينين أحد جوانب الإمبريالية. كما أن الإمبريالية كانت تعني عنده "رأس مال يسعى إلى الربح داخل المناطق المستعمرة". وهذا فارق أساسي بين الكتابات الأولى حول الإمبريالية وبين تراث نظرية التبعية الذي نما بعد الحروب العالمية الثانية (ماكفرلين McFarlane ١٩٧٨: ٢). كما أن عدم التفات فرانك وأتباعه إلى طبيعة الخلاف بين مختلف المنظرين الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية، يعطى مثالا يوضح هذه القضية. فلينين، على سبيل المثال، ينظر إلى المستعمرات بوصفها مكانا لاستثمار رأس المال من جانب الدول الاستعمارية. أما لوكسمبرج فتتنظر إلى المستعمرات بوصفها أسواقا لتصريف المنتجات المصنعة داخل هذه

الدول الاستعمارية^(١٠). وترى لوكسمبرج أن ذلك يؤدي إلى التصنيع والتطور الرأسمالي داخل البلدان المستعمرة، بغض النظر عن كونه تطورا غير متساو (لوكسمبرج ١٩٥١: ٤١٩). ولاشك أن أطروحة فرانك الخاصة بتنمية التخلف لا تتسق وهذه الرؤية لأن أطروحة تنمية التخلف ترى أن الاختراق الاستعماري (الرأسمالي) هو المسؤول عن التخلف. وعند هذه النقطة يتضح الخلاف الجذري بين النظرية الماركسية ونظرية التبعية. أضف إلى ذلك أن أطروحة "تنمية التخلف" لا تتسق مع تصور ماركس الذي يرى أن "البلد الأكثر تقدما يقدم صورة مستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه البلد الأقل تقدما". كما أن النظام الرأسمالي يعد بالنسبة لماركس ، على الرغم من أشكال اللامساواة المتولدة عنه، قوة تقدمية. كما أن نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تقدما من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية.

نخلص من ذلك إلى أن أطروحة فرانك الخاصة بتنمية التخلف تنطلق من رؤية على طرف نقيض، وهذا هو أهم فارق نظري بينه وبين الماركسية.

إن الشعبية الكاسحة التي اكتسبتها نظرية التبعية خلال الستينيات تدين بالفضل إلى علماء اقتصاديات التنمية الذين اهتموا بالجوانب العالمية للاستغلال الاقتصادي، ولا تدين بهذا الفضل إلى ماركس ولا إلى الكتاب الماركسيين الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية لدرجة أن البعض أمثال هوبكنز Hopkins (هوبكنز ١٩٧٦) يذهب إلى أن نظرية التبعية تعد نوعا من "الاقتصاد النيوكلاسيكي المعدل". "Neo-Classical Refinement".

ولا شك أن هذا التقديم الموجز للكتابات الماركسية الأولى حول التنمية لا يعد لغوا أو حشوا في هذه المناقشة، ذلك لأن كتابات ماركس والماركسيين حول الإمبريالية تحتل أهمية قصوى في تحليل أشكال النقد وأشكال الاستجابات التي تطورت داخل نظرية التبعية خلال فترة الستينيات، أكثر من أهميتها في فهم

تطور هذه النظرية. والواقع أن هذا التأثير سار في اتجاه معاكس، فنظرية التبعية شكلت بطرائق مختلفة، دافعا لتأسيس استجابة ماركسية واضحة. وشهدت فترة السبعينيات نهاية للعقم الذي ميز طابع الجدل حول قضية التنمية خلال الستينيات. ولم يكن هذا الجدل نزاعا بين الأيديولوجيا العقيمة من ناحية، وفرانك ومن تبعه من منظري نظرية التبعية، من ناحية أخرى، فيما يجب أن يفكروا فيه. بل إن الشعبية الكاسحة التي اكتسبتها أطروحة تنمية التخلف، وتأكيدهما على أن الرأسمالية أدت إلى ظاهرة التخلف، دفعت منظري التنمية الماركسيين، وأصحاب الأيديولوجيات العقيمة، إلى الالتفات إلى نظرية تتعارض مع الافتراضات العقيمة التي ينطلقون منها.

نظرية التبعية: رؤية من اليمين

ثمة تداخل بين أشكال النقد الراديكالي والنقد اليميني لنظرية التبعية، حيث نلاحظ تشابها في الانتقادات التي يقدمها كل منهما لنظرية التبعية. لكن هذه الانتقادات تنبع ويتم صياغتها من توجهين مختلفين، لذا آثرت أن أعرض لكل منهما بشكل منفصل.

فيما يتعلق بالنقد اليميني (المتزمت) نجد أن هذا النقد تركز حول الهجوم على الغموض والتعميم الذي حكم أطروحة تنمية التخلف. ويرى هذا النقد أن جوانب القوة أو الجاذبية في أطروحة فرانك الخاصة بثنائية المركز/الأطراف (أو الأفلاك/التوابع) تعد في الوقت نفسه أهم جوانب ضعفها. لأن هذه الثنائية - التي طورها فرانك - لا تختلف كثيرا عن الثنائية التي شاعت داخل نظرية التحديث الخاصة بـ "التقليدية/الحداثة". من ثم فإن نظرية التبعية تشبه نظرية التحديث. فكلاهما يصعب تنفيذه على المستوى الكلي Macro، كما يصعب تطبيقه على النطاق الأضيّق الجزئي Micro (انظر على سبيل المثال هوبكنز ١٩٧٥: ١٦). ويذهب هذا النقد (اليميني) إلى صعوبة التفرقة بين التبعية

وبين الاعتماد المتبادل، أو بين عملية التبعية ونظرية التبعية. ولا توجد دولة حسبما يذهب هذا النقد، تستطيع أن تعيش بمفردها في جزيرة منعزلة. فكل الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، تعتمد على التجارة الخارجية، وعلى الاستثمار، و"التكنولوجيا"... الخ، لذا يجب أن ننظر إلى التبعية بوصفها مقياساً متدرجاً تحتل الدول الرأسمالية الغنية قمته بينما تقع الدول المتخلفة الفقيرة في القاع. كما أن النمو التابع ليس صفة فريدة ينفرد بها بلدان العالم الثالث، بل تعد ملحقاً شائعاً داخل النمو الرأسمالي في عمومته (لال Lall ١٩٧٥ : ٨٠١-٨٠٨؛ ونوف Nove ١٩٧٤؛ وراي Ray ١٩٧٣).

ولكي يبرهن هؤلاء المنظرين (اليمنيين) على أفضلية الاهتمام بفكرة الاعتماد المتبادل وليس التبعية، حاولوا قياس التبعية بشكل إمبريقي، سعياً إلى تقويض الدعائم التي تركز عليها أطروحة "تنمية التخلف"، وأن الرأسمالية هي التي تسبب التخلف. ومن أمثلة هذه الأعمال المقاييس التي قدمها كوفمان وآخرون Kaufman *et.al.* (١٩٧٥)، وماكجوان McGowan (١٩٧٦)، وسميث McGowan and Smith (١٩٧٨)، وسميث Smith (١٩٧٩)؛ كما اتجه الاقتصاد السياسي الدولي إلى التركيز على النزعة "الكوكبية" متعددة الجنسيات (Transnationalism) التي أصبحت تميز عالم السياسة والاقتصاد (انظر على سبيل المثال برجستين وكروز Bergsten and Krause ١٩٧٥، وكيوهان وناي Keohane and Nye ١٩٧٣ و١٩٧٦).

ولا شك أن هذه الأعمال تعد مؤشراً يدل على أن علم السياسة التقليدي وجد أنه من الضروري - بحلول منتصف السبعينيات - أن يأخذ نظرية التبعية مأخذ الجد، على عكس ما كان حاصلًا (من تجاهل هذه النظرية) خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. بل إن بعض هذه الأعمال الإمبريقية - التي اهتمت بنقد نظرية التبعية - تجاوزت نقد أطروحة تنمية التخلف؛ وحاولت التأكيد على أن

الدول التي لديها استعداد أكبر للاندماج داخل الاقتصاد العالمي، هي تلك الدول التي تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلى.

لكن يجب ألا ننظر مع ذلك، إلى ظاهرة التبعية بوصفها ظاهرة عامة بين كل الدول، فثمة اختلافات كيفية - لا كمية- بين الدول التابعة. ويلفت جيمس كابوراسو J. Caporaso نظرنا إلى ضرورة التفرقة بين الاعتماد المتبادل أي "التعويل على عوامل خارجية" و "بين التبعية - أي عملية إدماج الدول الأقل تقدماً في النظام الرأسمالي العالمي" وما يترتب على ذلك من "تشوه بنيوي" "Structural Distortions" (كابوراسو Caporaso ١٩٧٨: ١). كما أن التبعية ليست قضية كمية يمكن اختزالها إلى شكل من أشكال التحليل الإمبريقي، فهي ظاهرة غير متجانسة الأغراض (دوفال Duvall ١٩٧٨). إن التفرقة بين الاعتماد المتبادل والتبعية ليست قضية تتصل بعلم الدلالة Semantics، لكنها تشويه يمكن تفسيره من واقع حاجة العلم الاجتماعي الوضعي إلى الاستجابة للتحدي المفروض عليه من جانب النظرية الراديكالية خلال العقد الأخير. ولا أقصد من ذلك التهوين من أهمية محاولة الاختبار الإمبريقي لنظرية التبعية، حسبما يرى دوفال (١٩٧٨: ٧١)؛ بل أقصد أن هذه القضية لم تشغل بال منظري التبعية، علاوة على ذلك فإن دراسة ظاهرة التخلف اكتسبت خلال السنوات الأخيرة، دفعة قوية من واقع الجدل الراديكالي حول مدى صلاحية نظرية التبعية، وليس من واقع هذا النقد التقليدي المحدود حول طبيعة الاعتماد المتبادل. ويمكن لهذا النقد أن يكون أكثر جدوى إذا ما استطاع أن يتكامل مع الجدل الأوسع الذي يهتم بطبيعة التطور الرأسمالي التابع Dependent Capitalist Development داخل بلدان العالم الثالث، وتأثير ذلك على طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة، داخل هذه البلدان. إن الطابع الاختزالي Reductionism في التحليل الاقتصادي الذي يسعى إلى الاختبار الإمبريقي أدى إلى تجاهل جوانب أخرى (يمكن تحديدها) لظاهرة

التبعية، مثل طبيعة البناء الاجتماعي، والمصالح الطبيعية، والتكوين الطبقي، والميراث الاجتماعي والسياسي للتجربة الاستعمارية. وهذه القضايا هي التي شغلت بال النقاد اليساريين لنظرية التبعية.

نحو تجاوز علم اجتماع التخلف: رؤية من اليسار

إذا كنا لا نستطيع أن نؤيد وجهة نظر فوستر كارتر (١٩٧٦) التي توى أن نظرية التبعية أصبحت تمثل نموذجاً معرفياً جديداً، فإننا لا نستطيع أن نقلل من الدور الذي لعبته هذه النظرية، حيث إنها شغلت نقطة انطلاق أساسية في نظرية التنمية الراديكالية. لقد سعت التطورات الحديثة داخل هذه النظرية إلى تجاوز نظرية التبعية. ويمكننا أن نميز داخل هذه التطورات بين تيارين أساسيين:-

التيار الأول: ويمثله أولئك الكتاب الذين حاولوا أن يعدلوا ويطوروا من تركيز نظرية التبعية على أشكال التبادل غير المتكافئ بين العالم الأول والعالم الثالث. ويمكن أن نطلق على هذه الجماعة "أصحاب نظرية التبادل".Circulationists

التيار الثاني: ويمثله أولئك الكتاب الذين ركزوا، من منظور ماركسي متزمت، على أهمية المادية التاريخية وأنماط الإنتاج. ويمكن أن نطلق على هذه الجماعة اسم "أصحاب نظرية أنماط الإنتاج".Productionists

والرابط الأساسي بين هذين التيارين هو أنهما سعيا إلى تطوير نظريتهم بناء على سلسلة من الانتقادات التي وجهها كل منهما إلى نظرية التبعية، تلك النظرية التي اكتسبت شعبية جارفة، خلال النصف الثاني من السبعينيات. وقد ظهر أول هذه الانتقادات في أوائل السبعينيات (١٩٧١) عندما اشتبك إرنستو لاكلاو E. Laclau في نقاش حاد مع فرانك حول تصوره لطبيعة النظام الرأسمالي. ويرى لاكلاو أن تحديد فرانك لطبيعة النظام الرأسمالي جاء تحديداً

غاية في الاتساع. وأدى فشله في التفرقة بين أنماط الإنتاج المختلفة داخل هذا النظام، إلى تصور أن أي نمط إنتاج يُنتج للسوق يحتوي بالضرورة على وجود نظام اقتصادي رأسمالي. والمشكلة في تركيز فرانك على طبيعة الاختراق الذي حدث لبلدان العالم الثالث، من جانب السوق الرأسمالي العالمي، هي أنه لم يترك أي فرصة لتفسير تعايش أنماط الإنتاج سواء داخل العالم الرأسمالي أو داخل العالم اللارأسمالي، على المستوى الدولي، أو القومي، أو المحلي (لاكلاو Laclau ١٩٧١؛ ولونج Long ١٩٧٧: ٨٤-٨٧) ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت لنظرية التبعية، تفسيرها الدائري (المغلق) لأسباب التخلف. فمن الصعوبة بمكان التدليل على وجهة النظر التي ترى أن التنمية التي حدثت داخل العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم، ما كان لها أن تحدث لولا الاستغلال الذي مارسه هذا العالم (الرأسمالي) على دول الأطراف. إذ لا شك أن تجارة الرقيق واستعمار الهند، مثلاً، أسهما جزئياً في النمو الرأسمالي، لكن ثمة عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار (باران Baran ١٩٥٧: ١٤٤-١٥٠؛ فرانك Frank ١٩٦٩؛ رودني Rodney ١٩٧٢).

وأدى ذلك إلى أن أصبحت أطروحة "تنمية التخلف" أطروحة يصعب تطبيقها على المستوى العالمي. كما أوضح إهرنساft (١٩٧١) أن الاختراق الرأسمالي لم يؤدِ دائماً إلى تحطيم الوحدات التي لم تكن مستعمرة، بل إن هذا الاختراق ساعد، في بعض هذه الوحدات، على التثوير الرأسمالي لأبنية ما قبل الرأسمالية. أضف إلى ذلك أن تركيز نظرية التبعية على الاستعمار بوصفه المصدر الأساسي للتغيير، أدى إلى تجاهل أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعوق، أو تساعد على هذا التغيير. وسعى بيل وارن (Bill Warren ١٩٧٣) إلى نقد الرؤية المشوشة لنظرية التبعية للنظام الرأسمالي. ويرى أن الضعف الأساسي في هذه الرؤية يكمن في أن نظرية التبعية تنظر للرأسمالية بوصفها سبباً

للتخلف. ويؤدي هذا التصور إلى تجاهل التنمية التي حدثت داخل بلدان العالم الثالث في سياق النظام الرأسمالي. وأكد وارن، من خلال البيانات التي جمعها، أن النمو السكاني داخل بلدان العالم الثالث يفوق معدل نمو الدخل الفردي. كما أن هذه الدول لا تشهد بشكل مطلق كما يذهب منظرو نظرية التبعية، عملية "نمو بدون تنمية Growth without Development".

فالتفاعل الاقتصادي بين المجتمع الصناعي المتقدم وبلدان العالم الثالث يمكن أن يشجع التنمية الاقتصادية، وهذا ما حدث بالفعل. فالتصنيع، الذي يعتبره وارن محكاً للنمو الاقتصادي، قد حدث بمعدل أعلى داخل العديد من البلدان على عكس ما يدعي منظرو نظرية التبعية، وسوف يؤدي هذا الوضع - حسبما يرى وارن من منطلق ماركسي متزمت - إلى حدوث الرأسمالية، التي تؤدي بدورها إلى الثورة البروليتارية.

إن ما يريد وارن قوله هنا، على خلاف ما يذهب إليه منظرو نظرية التبعية، وجود دول نامية تحتل منطقة وسطى بين العالم الأول والعالم الثالث. وهذا يهدم أساس التصور الثنائي للعالم في ضوء فكرة المركز والأطراف.

وتعرض وارن إلى نقد قاس، خاصة من جانب إيمانويل Emmanuel (١٩٧٤)، وماكميتشل McMichael، وبتراس ورودس Petras and Rhodes (١٩٧٤). وتركز نقد هؤلاء على خطورة الطابع الانتقائي في الإحصاءات التي جمعها واعتمد عليها وارن، من دول على قدر كبير من التنوع والاختلاف، مثل سنغافورة وتايلاند من ناحية، وأشباه دول فقيرة في إفريقيا من ناحية أخرى. لكن هذا الجدل يخرج عن نطاق اهتمامنا، على الأقل في سياق هذه المناقشة.

وبغض النظر عن الدقة المنهجية لمثل هذه الانتقادات؛ فإن عمل وارن مع لاكلو، مثل بداية بديل ماركسي لأطروحة "تنمية التخلف". أيضاً وبغض النظر

عن جوانب النقد التي ساقها وارن حول الطبيعة غير العادلة لنمط التنمية، فإنه قوض دعائم الرؤية التي يؤكد عليها الكثير من منظري التبعية، التي مفادها أن الاستقلال السياسي الشكلي، أي التحرر من الاستعمار، لم يكن له تأثير يذكر على عملية التنمية داخل بلدان العالم الثالث. ويرى وارن أن بعض دول الأطراف، استطاعت أن تحقق نمواً، واستطاعت من ثم، أن تحسن من وضعها البنائي داخل الاقتصاد الدولي (وارن ١٩٧٣: ٢٠، وكاردوسو ١٩٧٣).

وثمة اتفاق عام على أن التصنيع داخل بلدان العالم الثالث يقتصر على المناطق الحضرية، وأنه تصنيع أحادي الجانب (غير متوازن) Lop-sided، وهذا يؤدي إلى عدم التساوي في توزيع ثمار هذا التصنيع. والقضية الأساسية التي نود التركيز عليها هنا هي أن وارن أثار العديد من القضايا حول نظرية التبعية، كان لزاماً على الاتجاهات الراديكالية أن تأخذها في الاعتبار خلال النصف الثاني من السبعينيات. حيث اتسمت هذه المرحلة، التي تجاهلها منظرو التبعية الذين انشغلوا بأفكار جندر فرانك G. Frank، بتزايد الاهتمام بطبيعة التكوين الطبقي في بلدان العالم الثالث، والدور الذي لعبته الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار في عملية التنمية. وأدى ذلك أيضاً إلى عدم النظر إلى العالم الثالث بوصفه عالماً "متجانساً" وهو التصور الذي ساد خلال أوائل السبعينيات. وترتب على القبول المتزايد، والوعي بفكرة وجود دول "شبه طرفية" Semi-peripheral، التفرقة بين مجموعة الدول التي استطاع نظامها أن يكتسب قوة اقتصادية، وتلك الدول التي لم يؤدِ التصنيع فيها إلى أي تأثير يذكر. عند هذا الحد يمكننا أن نعرض بإيجاز لملامح المناقشة التي قدمناها في السطور السابقة.

لقد تركز النقد الراديكالي لنظرية التبعية، في منتصف السبعينيات - حول دور الرأسمالية في خلق نمو رأسمالي داخل دول الأطراف، في مقابل تركيز منظري التبعية على الركود الاقتصادي داخل هذه الدول، وانتزاع الفئات^(١١)

من دول العالم الثالث - والأهم تصور طبيعة الآليات mechanisms التي حكمت توليد هذا الفائض، ومنها؛ التجارة، والمساعدات الاقتصادية، والتحكم المالي، ونقل الأرباح، وخدمة الدين، الخ.

وتعد دراسة بيير جالي Pierre Jalee المعنونة بـ "نهب العالم الثالث *The Pillage of the Third World*" (١٩٦٨)، ودراسة هاري ملكدوف Harry Magdoff "عصر الإمبريالية *The Age Imperialism*"، بالإضافة إلى أعمال فرانك؛ أمثلة دالة على هذا النوع من الدراسات.

من ناحية أخرى حاول بعض الماركسيين الانطلاق من رؤية مخالفة، تمثل تحدياً لمنظري التبعية، كما تمثل نقداً لأطروحة "تنمية التخلف"، لأن الأطروحة تتجاهل التأثير الإيجابي لرأس المال والتكنولوجيا الدولية. وحسبما يعبر عن ذلك كاي في عبارته الشهيرة التي يقول فيها: "سعى النقد الراديكالي أن يحدد الأسس الأيديولوجية الكامنة، وراء وجهة النظر التي ترى أن التخلف يعد نتاجاً للرأسمالية. لقد تصور منظرو التبعية هذه القضية، على النحو التالي: إن الرأسمالية أدت إلى تخلف بلدان العالم الثالث لا بسبب أنها استغلت هذا العالم، بل بسبب أنها لم تستغله كما ينبغي". (كاي Kay ١٩٧٥: x؛ و روبنسون Robinson ١٩٧٦: ٤٦؛ وإيمانويل Emmanuel ١٩٧٦: ٧٦٠).

ويمكن القول، في هذا السياق، إن بعض الكتاب، مثل وارن، وكاي، وإيمانويل، قد تأثروا بالتراث الخاص بنظرية الإمبريالية، كما تجلت عند روزا لوكسمبرج وغيرها من الكتاب، على عكس فرانك وغيره من منظري التبعية إنه ينبغي الإقرار بأن معدلات نمو التصنيع في "حوايت الحلوى" بجنوب شرق آسيا قد فاقت تلك الموجودة في بعض المجتمعات الثورية، وذلك على الرغم من صعوبة قبول ذلك من قبل بعض المؤمنين بالمعتقد الثوري (أنظر ينزاس: ١٩٧٥: 291، ووارن: ١٩٧٣: 16). وبناء على ذلك سعى هؤلاء الكتاب، أمثال وارن وآخرين، إلى

تأسيس "انقطاع أيديولوجي" مع نظرية التبعية، تلك الأيديولوجية التي لم تستطع أن تؤسس فهماً لقضية التخلف يختلف عن فهم نظرية التحديث لقضية التحديث. إن أصول نظرية التبعية، التي نبعت من داخل أمريكا اللاتينية، وتركيزها على استغلال "المجتمعات الهامشية Agromineral Societies" (بتراس ١٩٧٥: ٢٩٢) لا تعبر إلا عن رؤية جزئية لبلدان العالم الثالث، ولا تصلح لفهم العديد من الأقطار الأخرى، خاصة جنوب شرق آسيا، والعديد من الدول الإفريقية. لقد تجاهلت نظرية التبعية، خاصة في صياغتها الأولى ذات النزعة العالمية، العوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة العوامل الجيو-سياسية، وتأثيرها على درجة الاختراق الرأسمالي لبلدان بعينها.

ولاشك أن هذه الرؤى المبكرة، وغير الدقيقة لنظرية التبعية، تعرضت لتعديلات مهمة حاولت أن تأخذ في اعتبارها هذه الانتقادات، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى التحول من نظرية التبعية إلى موقف ماركسي متزمت. وكان أريغي إيمانويل، و الرشتاين وسمير أمين من أكثر الباحثين فاعلية في هذا السياق. حيث سعوا إلى تأسيس نظرية في التبادل أكثر دقة، تتجاوز إسهامات جندر فرانك.

أصحاب نظرية التبادل، وأصحاب نظرية أنماط الإنتاج

• أصحاب نظرية التبادل Circulationism

شهدت نظرية التبعية شكلاً من أشكال الاستمرارية، إذ غذاها عمل فيرناند بروديل F. Braudel من مدرسة الحوليات Annales الفرنسية (هوكي- كابلان Hockey-Kaplan ١٩٧٨ : ٩). ولم يكن لنظرية النسق العالمي التي صاغها والرشتاين التأثير نفسه الذي أحدثه عمل فرانك. لقد حاول والرشتاين أن يطور بعض أطروحات نظرية التبعية، لكن نظرية النسق العالمي انطلقت من ذات الرؤية

التي انطلقت منها نظرية التبعية، حيث نظرت إلى التنمية الرأسمالية بوصفها عملية عالمية تُقضي إلى إنتاج وإعادة إنتاج أشكال اللامساواة بين دول العالم، وداخل هذه الدول^(١٢). أضيف إلى ذلك أن والرشتاين، مثله مثل سمير أمين، يشترك مع نظرية التبعية في رفض الرؤى التي طورها المنظرون الماركسيون، فيما يتعلق بظاهرة الإمبريالية. حيث نظر والرشتاين إلى عملية تدفق رأس المال من الهوامش إلى المركز بوصفها عملية من التبادل اللامتكافئ. وتختلف هذه الرؤية، إلى حد كبير عن الرؤية اللينينية التي تنظر إلى التوسع الإمبريالي بوصفه عملية لازمة لتحقيق فائض القيمة داخل المركز. ومن ثم ينشأ التوسع الإمبريالي، عند لينين و روزا لوكسمبرج، نتيجة العجز عن تحقيق فائض القيمة داخل المركز، الأمر الذي يفرض على التوسع الإمبريالي بهدف إيجاد أسواق للتصدير. لذا يمكن أن نطلق على والرشتاين وسمير أمين، "أصحاب نظرية التبادل". بمعنى أنهما ركزا على علاقات التبادل. ولاشك أنهما قد تأثرا، إلى حد كبير، بفكرة أريغي إيمانويل الخاصة بالتبادل اللامتكافئ "Unequal Exchange" (إيمانويل ١٩٧٢) وكان تأثير هذا الأخير على الجدول الراديكالي تأثيراً واضحاً يستحق أن نتوقف عنده.

يرى إيمانويل وسمير أمين، والرشتاين، أن عملية التجارة تحقق وظيفة تختلف جذرياً عن الوظيفة التي اعتقدها لينين و روزا لوكسمبرج. فرأس المال يتدفق من دول الأطراف إلى دول المركز. كما أن تدفق رأس المال الذي ينتقل من دول المركز إلى دول العالم الثالث لا يتم بغرض الاستثمار. وترتبط عملية التبادل اللامتكافئ بين دول المركز ودول الأطراف بتفاوت الأجور. حيث يسهل معدل الأجور المنخفض داخل دول الأطراف، من عملية استنزاف أكبر قدر من الفائض، الذي يعاد توظيفه داخل دول المركز.

ولا شك أن هذه الرؤية تمثل تطويراً مهماً لفكرة "التزاع الفائض"، تلك الفكرة التي شاعت داخل أعمال منظري التبعية الأوائل، لكنها كانت غير ناضجة.

ويعزى تطوير ايمانويل لهذه الفكرة إلى عدم موافقته على التشخيص الأولي لتدهور شروط التجارة والذي طرحه منظرو التبعية وبالطريقة التي أوضحها منذ البداية إقتصاديو إكلا ECLA أمثال بريش. يقول ايمانويل: "إن الفهم المشوه لعملية التجارة، خاصة تجارة المنتجات الأولية، يؤدي إلى خداع بصري، يطابق بين صادرات البلدان الغنية وتصدير البضائع المصنعة، كما يطابق بين صادرات الدول الفقيرة، وتصدير المنتجات الأولية (ايمانويل ١٩٧٢: xxx).

إن ايمانويل لا ينكر أن صادرات الدول الفقيرة تقوم أساساً على تصدير المواد الأولية، لكنه يرى أن التأثير المشوه لهذه العملية لا يرتد إلى المنتجات الأولية فقط، بل يرتد إلى الدول الفقيرة بشكل عام. لذا يرى ايمانويل أن قضية البضائع أو المنتجات الأولية قضية ليست مهمة، بل المهم هو أن هذه القضية ترتبط بعملية "التبادل اللامتكافئ" بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ويحتل العامل المرتبط بتفاوت معدل الأجور بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة أهمية بارزة في هذا الصدد.

لاشك أن نظرية ايمانويل تمثل تحدياً لفكرة ريكاردو Ricardo التي ترى أن التجارة الدولية عملية تفيد جميع الأطراف المشاركين فيها. وعلى الرغم من أن نقد هذه النظرية، من منظور مقارن، قاده والرشتاين (١٩٧٨)، وسمير أمين (١٩٧٦: ١٨) فإن النقد الأساسي لنظرية ايمانويل جاء من جانب النقاد الماركسيين المتزمتين^(١٣).

ولم يوجه هذا النقد لايمانويل وحده؛ خذ على سبيل المثال الاعتراض الأساسي على تصور والرشتاين للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسلك فيه كل الدول مسلماً رأسمالياً، حتى لو كانت دولاً "اشتراكية"، داخل سوق عالمية واحدة. ويرى والرشتاين أن ثمة تقسيماً دولياً للعمل يسيطر عليه نمط إنتاج واحد - هو نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي - لكنه يحتوي على أجزاء فرعية (ثانوية) تمثل

أنماطاً بديلة "من التحكم في العمل"؛ حيث يوجد داخل التقسيم الدولي للعمل تفاوت في خصوصيات إقليمية تربط الاقتصاد العالمي بعملية السوق (والرشتاين ١٩٧٤: ٦٧-١٢٩ و ١٩٦٤ب: ٣٩٠)، أي أن الرأسمالية العالمية تتسم بالإنتاج السلعي الذي يسعى للربح داخل السوق العالمية وأن هذا النمط من الإنتاج يحتوي على أشكال متنوعة من استغلال العمل داخل سياق من العلاقات غير المتجانسة بين الدول القوية والدول الهامشية (والرشتاين ١٩٧٤: ١٢٦-١٢٧) وعلى الرغم من أن والرشتاين يفضل مصطلح "الرأسمالية التابعة" dependent capitalist بدلاً من مصطلح الدول المتخلفة في الهوامش؛ لكنه يوافق على طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية والتخلف. لكنه مع ذلك، أضاف بعداً جديداً لفكرة المركز/ الأطراف أو الأقطاب/ التوابع، حيث يقر بوجود دول شبه طرفية Semi Peripheral توجد بين المركز والأطراف. وبدلاً من النظر إلى هذه الدول (شبه الطرفية) بوصفها إما أنها تؤدي إلى تناقص دول المركز أو إلى زيادة دول الأطراف، فإن والرشتاين (رغبة منه في تجاوز أطروحة تنمية التخلف) ينظر إلى هذه الدول بوصفها دولاً تحول دون حدوث الاستقطاب العالمي (انظر والرشتاين ١٩٧٤) حيث تمثل حاجزاً بين الدول المستغلة والدول المستغلة.

وينطلق تصور والرشتاين من التركيز على علاقات التبادل في مقابل علاقات الإنتاج. ولاشك أن الأصول الفكرية لهذا التصور لا ترتد إلى الماركسية. حيث يوضح كرمبتون Crompton وجوبي Gubbay، أن الاتجاه الذي يركز على علاقات التبادل اتجاه يرتد إلى أصول فيبرية (جوبي وكرمبتون Gubbay and Crompton ١٩٧٧: ٥-١٩) كما حاول البعض الآخر أن يوضح العلاقة بين عمل والرشتاين وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث Adam Smith، خاصة في تركيزه على تقسيم العمل المرتبط بالتجارة (برينر Brenner ١٩٧٧: ٣٨).

لذا نجد أنه على الرغم من التطورات التي أحدثها مدخل والرشتاين فإنه لم يكتسب الشعبية ولا القبول لدى الماركسيين التي وصل إليها لاكلو Laclau، عندما صاغ نقده لفرانك، من زاوية علاقات الإنتاج، عام ١٩٧١. كما وجه دبي وفيتزجيرالد Depuy and Fitzgerald (١٩٧٧)، النقد نفسه إلى والرشتاين. لقد تعرض والرشتاين إلى النقد من جانب اليمين (سميث Smith ١٩٧٩: ٢٥٢-٢٥٧)، واليسار (ترمبرجر Trimberger ١٩٧٩: ١٢٨) على حد سواء بسبب الطابع التعميمي (المبالغ فيه) وبسبب رغبته في دراسة المجتمع دون أي اعتبار لخصوصيته التاريخية. حتى أولئك الذين تحمسوا للتحليل الوالرشتايني (نسبة إلى والرشتاين) كانوا يدركون أن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في الطابع التعميمي لمنهجه (هوكي-كابلان ١٩٧٨: ١٥).

ويعتبر سمير أمين من أهم المفكرين الذين يركزون على علاقات التبادل ويحتاج منا إلى وقفة. وعلى الرغم من أن كتاباته كانت سابقة على كتابات والرشتاين فإنه لم يكتسب أهمية حتى تم ترجمة أهم أعماله النظرية إلى اللغة الإنجليزية في منتصف السبعينيات. خاصة كتابيه "التراكم على الصعيد العالمي *Unequal Accumulation on a World Scale*" (١٩٧٤)، "التطور اللامتكافئ *Development*" (١٩٧٦). ولعب سمير أمين دوراً مهماً في تجاوز رؤى فرانك والرشتاين على مستويات متعددة. أولاً: أنه استطاع أن يحقق ما فشل في تحقيقه هذان المفكران، أعني كسر حدة الطابع الشمولي لنظرية النسق الرأسمالي العالمي (نظر ليفر Leaver ١٩٧٩). ثانياً: أنه سعى إلى توسيع معرفتنا بالاتجاهات التي انطلقت من نظرية التبادل أو نظرية أنماط الإنتاج؛ عبر استفادته من أعمال ألتوسير Althusser وبولانتزاس Poulantzas، خاصة في تفسيراته للطبقة الاجتماعية، واستفادته من أعمال الإنثربولوجيين الماركسيين الفرنسيين، أمثال راي Rey، وتيري Terray، وماياسو Meillassaux، وفيدروفيتش

Coquery-Vidrovitch، في مناقشته لقضية أنماط الإنتاج (انظر على سبيل المثال سمير أمين ١٩٧٦: الفصل الأول).

وتعد فكرة "التراكم على الصعيد العالمي" فكرة محورية داخل أعماله. وتعني تحويل الفائض من أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية إلى أنماط الإنتاج الرأسمالية. ويبدو هنا تأثيره الواضح بفكرة إيمانويل الخاصة بالتبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف. ويرى سمير أمين أن نمط التراكم العالمي يشهد نمطين مختلفين من أنماط التنمية داخل المركز وداخل الأطراف. حيث تتسم التنمية الاقتصادية - داخل المركز - بتلبية حاجات المستهلكين. لكن النشاط الاقتصادي، داخل الأطراف، يتسم بإنتاج السلع الترفية (أو استيراد هذه السلع) لصفوة محدودة العدد من ناحية؛ كما يتسم، من ناحية أخرى، بإنتاج المنتجات أو المواد الأولية بغرض التصدير (سمير أمين ١٩٧٤)، وهنا يتفق مع فرانك والرشتاين، في أن فهم ظاهرة التخلف (فرانك) أو الرأسمالية التابعة (والرشتاين) يحتاج إلى الاعتراف بالهيمنة الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً يحتوي على علاقات عالمية للتبادل تفضي إلى عملية التراكم. هذا بالإضافة إلى أن سمير أمين يتفق مع فرانك ووالرشتاين حول الفكرة الخاصة بـ "التنمية المحجوزة Blocked Development"، وقد ظهرت هذه الفكرة في أعماله الأولى (انظر سمير أمين ١٩٧٣ و ١٩٧٤).

لكن سمير أمين يختلف مع فرانك ووالرشتاين في قضيتين غاية في الأهمية وهما:-

أولاً: أنه يرفض الأهمية المركزية لعملية "انتزاع الفائض Sucking out of Surplus" من الأطراف إلى المركز.

ثانياً: أنه يرفض أفكارهما الخاصة بوجود نمط إنتاج واحد، هو نمط الإنتاج الرأسمالي. حيث يرى سمير أمين أن النظام الرأسمالي العالمي (في شكله النقي

داخل المركز) يحتوي على عدد من أنماط الإنتاج الرأسمالية، كما يحتوي على أنماط إنتاج لا رأسمالية (وإن كانت بشكل مشوه) وأن أنماط الإنتاج اللارأسمالية - التي توجد داخل الأطراف - تفضي إلى وجود تكوينات اجتماعية Social Formations مختلفة. وتعد فكرة تنوع التكوينات الاجتماعية داخل الأطراف من أهم الأفكار التي قدمها سمير أمين، لذا فإن مصدر قوتها يعد -في الوقت نفسه- مصدر ضعفها. وأنه لمن المفيد حقاً في هذا السياق مقارنة أفكار أمين التي أوردها بشكل مفصل في كتابه (التبادل اللامتكافئ عام ١٩٧٦) لإثبات تنوع التكوينات الاجتماعية داخل الأطراف بأفكار فرانك الخاصة بالتفرقة بين المركز والأطراف. وهذه التفرقة المكانية في أعمالهما، يمكن أن تتقابل مع التفرقة الزمانية. لكن سمير أمين، ووالرشتاين، كانا في طليعة جماعة المفكرين الراديكاليين الذين دعوا إلى الحاجة إلى ضرورة "تحقيب" مراحل تطور الرأسمالية، على عكس تحليل فرانك الذي تصور وجود مرحلتين فقط هما الإقطاع والرأسمالية. وتساعد هذه الرؤية في فهم أشكال الصراع الممكنة، على عكس تصور فرانك الذي يؤكد على الاستمرارية. لكن سمير أمين، على الرغم من تجاوزه لتصور فرانك البنائي الصارم، فإنه لم يقدم تصنيفاً ملائماً للتنوع والتعدد الهائلين في العلاقات الممكنة داخل دول الأطراف. مع ملاحظة أن هذا النقد لا يقلل أبداً من محاولات سمير أمين الحقيقية التي سعت إلى تقديم تصنيف للتنوع داخل التكوينات الاجتماعية (انظر سمير أمين ١٩٧٦: الفصل الخامس). أضف إلى ذلك الصعوبة الشديدة التي تكتنف هذه المحاولة، حيث يمكن للمرء أن يشك في إمكانية أصلاً، لأن التنوع الزمني والمكاني الهائلين يسمحان بإمكانية تصنيفات لا نهائية.

إن أهمية عمل سمير أمين، فيما يتصل بالتكوينات الاجتماعية، تكمن في أنه حاول أن يُجسّر الفجوة بين أصحاب نظرية التبادل (وتركيزهم على النظام الرأسمالي العالمي) وأصحاب نظرية أنماط الإنتاج (وتركيزهم على تمفصل العديد من أنماط الإنتاج داخل دول الأطراف).

• أصحاب نظرية أنماط الإنتاج Productionism

ثمة غموض شديد يحيط بالأفكار الخاصة بنمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي. ذلك أن ماركس نفسه، وإن كان قد حلل نمط الإنتاج الرأسمالي بالتفصيل، لم يهتم بتحليل أنماط الإنتاج اللارأسمالية. وتولى هذه المهمة الماركسيون المعاصرون في مرحلة ما بعد الاستعمار، خاصة الإنثربولوجيين الاقتصاديين الماركسيين الفرنسيين، أمثال تيري Terray (١٩٧٢)، وجودلييه Godelier (١٩٧٧)، وماياسو Meillassoux (١٩٧٢)، وعالم الاجتماع الإنجليزي تايلور Taylor (١٩٧٩).

وتأثرت هذه المحاولات تأثراً كبيراً، بالاتجاه البنيوي عند ألتوسير، وأطلق عليها عدة مسميات وصفت جميعها بأنها التصور الميتافيزيقي للماركسية، لكنه مسكون بأبنية مشيئة * "Reified Structures" (علوي Alavi ١٩٧٩: ٥) أو بنيوية وظيفية تلتحف بلحاف مفاهيم ماركسية (فoster-كارتر ١٩٧٨: ٥٦) واتسم الجدل حول فكرة أنماط الإنتاج بالتنوع والضبابية (انظر لو Law ١٩٧٨) ويمكننا أن نعثر، داخل هذا الضباب، على الفكرة الأساسية؛ وهي التفرقة بين أنماط الإنتاج والتكوينات الاجتماعية، مع ملاحظة أن توضيح هذه الفكرة يدين بالفضل إلى مفكرين من خارج التيار البنيوي (الآلتوسيري) (انظر علوي Alavi ١٩٧٩ وموزيليس Mouzelis ١٩٨٠).

* المقصود هو إضفاء الطابع المادي على أشياء مجردة. (م).

ويعد روبرت كوكس Robert Cox من أهم النشطاء الماركسيين المهتمين بظاهرة التخلف، الذين حاولوا - عبر الرجوع إلى أفكار ماركس - أن يقدموا أكثر الأفكار وضوحاً فيما يتصل بالتفرقة بين نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي عند ماركس. يقول في ذلك: "لقد كان مفهوم نمط الإنتاج - لدى ماركس - مفهوماً استدلالياً مكنه من توضيح خصائص وديناميات أنماط الإنتاج الرأسمالية - وبصورة أقل - أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية، وذلك حسبما ظهر في كتابه رأس المال. أما مفهوم التكوين الاجتماعي فقد كان بمثابة الخلفية التي استعان بها لتحليل التفاعل المتبادل بين أنماط الإنتاج والطبقات الاجتماعية في ظرف تاريخي بعينه - مثل المجتمع الفرنسي عقب ثورة ١٨٤٨ - حسبما ظهر في كتابه الثامن عشر عن لويس بونابرت. (كوكس Cox ١٩٧٩ : ٢٩٠-٢٩١).

وحاول حمزة علوي أيضاً أن يقدم من وجهة نظر ناقدة ليرؤى أصحاب نظرية أنماط الإنتاج ذوي الخلفية الألتوسيرية، تفرقة بين مفهومي نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي حيث يقول: "يعد مفهوم التكوين الاجتماعي مفهوماً وصفيّاً يشير إلى الكينونة المجتمعية الواقعية، بما في ذلك خصائصها، والتطورات التي تعرضت لها في الماضي، وعمليات إقامة الأبنية Structuration وإعادة إقامة الأبنية، وتأثير الأحداث، ومدى اعتمادها على ميراث الماضي، وإمكانات تطورها المستقبلية. ويشير هذا المفهوم بحد ذاته - إلى كيان مجتمعي، تاريخي، مرتبط جغرافياً، وله موارده وتنظيمه الاقتصادي والسياسي، وملامحه الثقافية الخاصة... لكن مفهوم نمط الإنتاج يشير إلى مفهوم مختلف تماماً، حيث لا يشير إلى خصائص معينة لكيان اجتماعي (مجتمع)، بل يشير إلى الانتظامات البنائية التي يركز عليها هذا الكيان... فنمط الإنتاج لا يعد - من ثم - جزءاً من التكوين الاجتماعي، بل يعد جزءاً من بناء هذا التكوين" (علوي ١٩٧٩ : ١١).

إن نمط أو أنماط الإنتاج تعطي عبر تفصلها، شكلاً بعينه للتكوين الاجتماعي. ولا يوجد نمط الإنتاج من ثم بمفرده في شكل مادي منعزل. حيث "لا يمكننا أن نتحدث عن "حدود" أنماط الإنتاج بالطريقة نفسها التي نتحدث بها عن حدود التكوين الاجتماعي" (علوي ١٩٧٩: ١٢).

لذا نجد أن ثمة اهتماماً بفكرة تفصل Articulation أنماط الإنتاج الرأسمالية مع أنماط الإنتاج اللارأسمالية في دراسة ظاهرة التخلف، هذا على الرغم من التشويش الذي يحيط بهذه الفكرة. فمن المهم مثلاً، أن نتساءل عن كيفية تفصل نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن داخل الأطراف، مع نمط إنتاج لا رأسمالي -سلعي بسيط في الغالب- من قوة العمل؛ لقد تأسس نقد لاكلاو لفرانك على أساس أن أنماط الإنتاج الرأسمالية وأنماط الإنتاج اللارأسمالية يمكن على عكس ما يذهب فرانك، أن توجد بشكل متجاور، وأن هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعني تلقائياً زوال أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. بل إن هذه الأنماط تتعايش معاً (لاكلاو ١٩٧١)

لكن على الرغم من أهمية نقد لاكلاو، فإنه لم ينل حظه من الاهتمام. فما كان لنظرية التبعية ذات الطابع الفرانكي، التي كان همها خلال أوائل السبعينيات أن تصحح النظرية السائدة، ما كان لها أن تهتم بمثل هذه الانتقادات، واستلزم الأمر بضع سنوات كي تعترف بجوانب ضعفها. لذا نجد أن نقد لاكلاو على الرغم من قوته - وهي حقيقة يؤكد لها الاعتماد المستمر على عمل لاكلاو من جانب نقاد نظرية التبعية (انظر على سبيل المثال علوي Alavi ١٩٧٩؛ وتايلور Taylor ١٩٧٩؛ وبرنشتاين Bernstein ١٩٧٩؛ وروكسبورو Roxborough ١٩٧٩) لم يتم الاعتراف به حتى منتصف السبعينيات، عندما شاعت الانتقادات المشابهة له، حول تصور فرانك للاختراق الرأسمالي داخل الأطراف. كما تأخر الوقت الذي تم

فيه التأكيد على نصيحة ريتشي Ricci التي تحض على ضرورة الاهتمام بنظرية التنمية من منظور تاريخي.

لقد رفضت نظرية أنماط الإنتاج، بوصفها استجابة ماركسية على نظرية التبعية وعلى نظرية النسق العالمي، أطروحة والرشتاين التي تقبل بوجود نمط إنتاج رأسمالي عالمي. وعبر تركيز هذه النظرية - نظرية أنماط الإنتاج - على فكرة تفصل (حول مناقشة هذا المفهوم انظر فوستر-كارتر ١٩٧٨) أنماط الإنتاج داخل دول الأطراف أو داخل التكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، تم إرساء دعائم رؤية أكثر تعقيداً للعلاقة بين التنمية والتخلف. لكن مصدر قوتها على المستوى الواقعي، كان (هو ذاته) مصدر ضعفها على المستوى النظري.

إن المحاولات التي بذلت "لتوضيح" نظرية أنماط الإنتاج من دون أي إطار نظري، يتم من خلاله هذا التوضيح، تبدو محاولات مشوشة ومائعة (١٦). مثل تلك المحاولات التي ظهرت كرد فعل مبالغ فيه على الأطر النظرية التحليلية ذات الطابع الواسع لنظرية النسق العالمي أو على نظرية التبعية. إن نظرية أنماط الإنتاج ليس لديها شيء تقوله بصدد التأثيرات البنائية للإمبريالية، على عكس نظرية التبعية التي اهتمت بهذا الجانب اهتماماً فائقاً. كما أن التبسيط المبالغ فيه أدى إلى خلق مشكلة تتصل "بمستويات التحليل"، حيث لم تفلح نظرية أنماط الإنتاج أن تكون بمثابة الأداة التحليلية التي يستطيع من خلالها المنظرون الراديكاليون، كما كانوا يطمحون (انظر كلامر Clammer ١٩٧٥) أن يربطوا بين مستويات التحليل المحلية والقومية والإقليمية والدولية. والواقع أن محاولة البحث عن نظرية للتخلف أدى إلى شيوع نغمة من خيبة الأمل داخل أعمال بعض المؤلفين البارزين في هذا المجال، (انظر على سبيل المثال بيرنشتاين ١٩٧٩: ٩١-٩٧، وفوستر-كارتر ١٩٧٨: ٥٥).

لكن ما هي النتيجة الإجمالية للجدل بين أصحاب نظرية أنماط الإنتاج ونظرية التبادل؟ ألم يفضي هذا الجدل (على الرغم من جوانب الضعف التي تتسم بها كل من النظريتين) إلى نوع من التركيب (أو التأليف) Synthesis لنظري المفيد بين هاتين النظريتين؟ أعتقد أنه قد حدث ذلك، وأن هذا الجدل قد مكن نظرية التنمية الراديكالية من تجاوز أهم عثراتها، على الأقل التي كانت موجودة في النصف الأول من السبعينيات، وربما كانت أهم مشكلة موجودة خلال أوائل ومنتصف السبعينيات هي التنوع الأيديولوجي لأطروحة نظرية التبعية الخاصة بتنمية التخلف. لقد استطاعت نظرية التبعية أن تقوض على المستوى المنهجي والأيديولوجي فرضيات نظرية التحديث، كما استطاعت أن توضح الطابع غير المتكافئ للتطور الرأسمالي على المستوى العالمي. لذا أصبح الحل المنطقي لمشكلات التخلف يتمثل في زوال الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً من التبادل غير المتكافئ. وتبدو الخطوط الفاصلة لزوال هذا النظام بين الدول الرأسمالية بوصفها دولاً قامةً ومسيطر، ودول العالم الثالث بوصفها دولاً خاضعةً ومسيطرًا عليها. لكن هذه الخطوط الفاصلة توضح، في الوقت نفسه، جوانب الضعف الأساسية في نظرية التبعية، أعني فهمها القاصر وتجاهلها لدور الطبقة والتحليل الطبقي في دراسة التخلف. حيث ترتب على تركيز نظرية التبعية ونظرية النسق الرأسمالي العالمي على علاقات التبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف، أن بدت الطبقات لا تعدو كونها مجرد أعراض لكيانات جغرافية، وأن مشكلات اللامساواة والحرمان التي تشكل أساساً لأي تحليل طبقي مفيد، لا تدخل في حساباتها. لكن مع ظهور نقد أصحاب نظرية أنماط الإنتاج لنظرية التبعية بشكل عام ولتفاهة التصنيف الطبقي الذي قدمته بشكل خاص. (انظر على سبيل المثال: روكسبورو Roxborough ١٩٧٦؛ ولوتون Luton ١٩٧٦؛ وفيلبس Phillips ١٩٧٧؛ وليز Leys ١٩٧٧؛ وبيرنشتاين Bernstein ١٩٧٧).

ويكمن الإسهام الأساسي الذي قدمته نظرية أنماط الإنتاج -لنظرية المعاصرة- في توضيحها طابع التعقد والتنوع الهائل للعلاقات الممكنة في ظل الرأسمالية العالمية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن نظام العلاقات الطبقيّة أكثر تعقيداً من القول بأن البرجوازية التابعة داخل بلدان العالم الثالث، ذات علاقة "كمبرادورية" Comprador برأس المال العالمي، كما ذهبَت معظم الدراسات الراديكالية ذات النزعة البنائية خلال النصف الأول من السبعينيات.

التخلف والتكوين الطبقي والدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار

اهتمت دراسات التخلف بالقضايا المرتبطة بالتكوين الطبقي ودولة ما بعد الاستعمار، تلك القضايا التي تم تجاهلها من جانب الاتجاهات السابقة. وكان الهدف من ذلك توضيح مدى التصنع الذي لازم الجدل الذي تم داخل نظرية التبعية حتّى منتصف السبعينيات. حيث ترتب على اهتمام هذه النظرية بقضايا محدودة، الحيلولة دون مناقشة هذه القضايا مناقشة مثمرة، لكن النقد الذي وجهه أصحاب نظرية الإنتاج لأطروحة نظرية التبعية الخاصة "بتنمية التخلف" أفضى إلى إمكانية تحليل طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار بطريقة أكثر عمقاً تتمايز عن تلك الطريقة التي قدمتها النزعة الراديكالية البنائية ذات الطابع الاقتصادي الحتمي. فمع تنامي أوجه النقد التي قدمها أصحاب نظرية الإنتاج، لم يعد من الملائم أن نؤكد على أن الطبقات المهيمنة داخل التكوينات الطرفية تتشكل فقط داخل إطار "كمبرادوري". ذلك لأن تحليل التكوين الطبقي داخل البلدان الطرفية أصبح مشروطاً بفهم الظروف التاريخية المرتبطة بخصوصية الاختراق الرأسمالي. وقد حال الانتشار الذي حققته نظرية التبعية خلال النصف الأول من السبعينيات، دون الإدراك الحقيقي لوجهة النظر هذه. وقد لعبت عوامل مختلفة دوراً فاعلاً في فتح الطريق أمام تطور الحوار المعني بالتكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار. ومن أهم هذه العوامل :

أولاً: إن الاتجاهات الماركسية المعنية بقضية التخلف تأثرت إلى حد كبير بالتغيرات التي حدثت داخل التفكير الماركسي. لذا نجد أن الاهتمام المتنامي بدور الدولة وبالطبقة داخل الأطراف (الهوامش) قد اكتسب قوة دافعة من محاولات إعادة إحياء البحث الماركسي حول الدولة التي تشكلت داخل المجتمعات الصناعية، خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، خاصة تلك المحاولات التي سعت إلى إعادة تأسيس رؤية ماركسية حول التحليل اللاتقني للبيروقراطية والسلطة السياسية، ذلك التحليل الذي شاع داخل الرؤى الفبرية Weberian والتعددية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (فرانكل Frankel ١٩٧٨: ١٧). واكتسب الحوار الماركسي المعني بالدولة الرأسمالية مزيداً من الدقة من خلال الحوارات المستمرة بين ميليباند Miliband وبولانتزاس Poulantzas (بولانتزاس Poulantzas ١٩٦٩، وميليباند Miliband ١٩٧٠، ولاكلو Laclau ١٩٧٥). وانعكس ذلك بشكل واضح على دراسة ظاهرة التخلف. إن نجاح نظرية التحديث يعزى في جزء منه إلى سطحية وعمومية الكتابات الماركسية الأولى حول المجتمعات المتأخرة (على سبيل المثال باران ١٩٥٧) كما يعزى إلى الطبيعة السلبية للنظريات الماركسية عن الإمبريالية إبان عملية التحرر من الاستعمار. وكان للتصورات السطحية - اتضحت مثلاً في أطروحة تنمية التخلف - أثرها الفاعل في دفع المفكرين الماركسيين نحو تأسيس نقد جوهري يتحدى مثل هذه التصورات. وأسفر ذلك عن تبلور أشكال من الحوار الذي اهتم بطبيعة الطبقة ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار.

وقد أوضحنا فيما سبق أن تصور نظرية التبعية للطبقة والدولة أفضى إلى النظر للجماعات الحاكمة داخل بلدان العالم الثالث - سواء كانت هذه الجماعات تجارية/ صناعية، أو بيروقراطية/ سياسية، أو عسكرية - بوصفها أدوات للهيمنة

الأجنبية. وانطلاقاً من هذه الرؤية الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي الحتمي مال الاتجاه البنائي الراديكالي إلى النظر لبلدان العالم الثالث بوصفها بلداناً لم تستطع أن تؤسس طبقة مهيمنة محلية لا تكون أداة للهيمنة الأجنبية. لذا يتحدث أندريه جنـدر فرانك عن "البرجوازية الرثة والتنمية الرثة - *Lumpenbourgeoisie: Lumpen-development*" (١٩٧٢). كما يتحدث سمير أمين عن "التطور اللامتكافئ" ١٩٧٦ (ويجب أن نلاحظ أنه نشر في فرنسا للمرة الأولى عام ١٩٧٢)؛ وينظر جيمس بتراس J. Petras إلى التكوين الطبقي في فترة ما بعد الاستعمار، بوصفه ناتجاً عن "تراكم رأسمالي، قائم على انتزاع الفائض، الموجه للخارج" (بتراس ١٩٧٥: ٣٠٠). ومتسماً بتطور طبقة حاكمة وسيطة تتحكم في عملية التراكم لصالح المصالح الخارجية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة.

لكن تصور الدولة الذي نما بمعزل عن نظرية التبعية السائدة، وجد تجليـه المبكر في إسهام حمزة علوي عن النمو "المتضخم Overdeveloped" لدولة ما بعد الاستعمار Post - Colonial State ، ويؤسس هذا العمل رؤية للدولة بوصفها حلقة بين رأس المال الدولي والتكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث. ومثلت هذه الرؤية أولى مراحل الجدل الحديث. ولم تكن أعمال حمزة علوي وجيمس بتراس هي المعبرة فقط عن هذه المرحلة الأولى، بل إن هذه المرحلة وجدت صداها داخل أعمال جون سول John Saul (١٩٧٤)، وعيسى شـفجي Issa Shivgi's (١٩٧٦) التي اهتمت بـتـنـزانيا، واسهام كولن ليز Colin Leys المبكر والمؤثر حول كينيا (١٩٧٤).

فهذه الدولة - دولة ما بعد الاستعمار - ذات استقلال نسبي (انظر ميلباند ١٩٧٧: ١٠٦) عن البناء الطبقي المحلي بحد ذاته، كما أنها - في الوقت نفسه - تتحكم في عملية الإنتاج. من ثم تصبح الدولة - بناء على هذا التصور -

وسطاً بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي كما تصبح أداة من أدوات

رأس المال الدولي. "What Petras refers to as the state's "enforcer role".

(1975:302) ويرتبط النمو المتضخم لدولة ما بعد الاستعمار بطبيعة الأجهزة العسكرية والبيروقراطية الإدارية الهائلة، التي ورثتها هذه الدولة من المرحلة الاستعمارية، المسئولة عن استخدام والاستيلاء على جانب أساسي من الفائض الاقتصادي للدولة (انظر ايك 1976). ويفضي هذا النوع من النشاط حسبما يرى شفجي إلى أن الأفراد القائمين على أمر أجهزة الدولة والمنوط بهم تحقيق وظائفها يطورون مصالح طبقية خاصة بهم. ويمثلون طبقة قيد التشكيل، يسميها شفجي "البرجوازية البيروقراطية". (شفجي 1976) وتتكون هذه الطبقة من المدراء ذوي الرواتب العالية، وضباط الجيش ومسؤولي الأحزاب أو من يتحكمون في عملية الإنتاج، بشكل يمكنهم من تكوين رأس مال خاص بهم. وبوصفها طبقة؛ فإن البرجوازية البيروقراطية من مصلحتها استمرار دورها الولائي لرأس المال الدولي.

وتمثل المناقشة السابقة الصورة الأولية من تصور الطبقة والدولة الذي ظهر أثناء ذروة الانتشار الذي حققته نظرية التبعية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن ردود الأفعال التي تحققت تجاه نظرية التبعية، التي أوضحناها في السطور السابقة، خلفت ردود أفعال مشابهة تجاه تصورات هذه النظرية حول الطبقة والدولة. ويعد كولن ليز من أكثر النقاد الذين اعترفوا، من منطلق النقد الذاتي، بتأثير مثل هذه الرؤى في أول أعماله (ليز 1978: 251) حيث ركز ليز، مع كثير غيره، مثل سكلار Sklar (1979) على ضيق أفق مثل هذه الرؤى المحددة بنائياً لدور الدولة وطبيعة التكوين الطبقي. ذلك لأنها - أي هذه الرؤى - لا تأخذ في اعتبارها استقلال المستوى "السياسي" عن المستوى "الاقتصادي" لذا مالت نظرية التبعية إلى فهم سياسة الطبقة، داخل بلدان العالم الثالث، بناء على المستوى

الاقتصادي. ولاشك أن هذا الفهم يعد ذا طابع اختزالي Reductionist (جولبورن Goulbourne ١٩٧٩: ١٧، وليز Leys ١٩٧٧: ٩٥). وفي سياق هذه الانتقادات وجدنا أن النقاد الماركسيين يتفقون، مع النقاد المتمزمتين مثل نوف وهوبكنز، على أن نظرية التبعية، أو علم اجتماع التخلف بشكل عام، تعد بمثابة اقتصاد سياسي فقير جداً.

لقد أدت هذه الانتقادات إلى نمو المحاولات التي رجعت إلى مناقشة الطبقة ودور الدولة كما استقرت داخل التيار الفكري الماركسي. وظهر ذلك واضحاً في أعمال كولن ليز (١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩) خلال النصف الأخير من السبعينيات. ويجب أن نكون على وعي هنا، بأن أصول هذا النقد ظهرت قبل ذلك بسنوات (وارن ١٩٧٣: ٣٩). وإذا ما وافقنا على أطروحة وارن التي ترى أن الإمبريالية لم تحل دون انتشار تطوير رأسمالي محلي داخل التكوينات الطرفية، وذلك على عكس ما تذهب نظرية التبعية، فسوف يقتضي منا ذلك أن نرفض أطروحة نظرية التبعية التي ترى أن تزايد الاستقلال السياسي - أي التحرر الشكلي من الاستعمار، لا يؤدي إلى تسهيل عملية التطور الرأسمالي (وارن ١٩٧٣: ١٠-١١). ويترتب على رفض هذه الأطروحة - منطقياً - أننا سنرفض الموافقة على الأطروحة التالية - التي تقدمها نظرية التبعية، والتي مفادها أن الطبقة الحاكمة في أي بلد من بلدان العالم الثالث، تعد طبقة "كمبرادور" وذات علاقة من الولاء لرأس المال الدولي، وكما أوضح ريتشارد سكلار، فإن مثل هذه النظرة للطبقة، خاصة الأفكار المتعلقة بنمو برجوازية بيروقراطية بوصفها طبقة بنائية ذات وظيفة محددة، تعد "نظرة ضيقة تعجز عن الفهم الشامل للطبقة المهيمنة داخل البلدان النامية بوصفها طبقة لها مشروعاتها الخاصة بها؛ بالإضافة إلى قطاع هائل من الأشخاص ذوي المهنة المتخصصة. ومن الناحية النظرية، لا يمكن لأية صفوة وظيفية (أو ذات وظيفة بعينها، أن تشكل، بحد ذاتها - صفوة - طبقة). فهذه

الحالة لم تحدث - حسب علمي - في أي مكان في العالم. ذلك لأن العنصر الوظيفي يعد، داخل كل المجتمعات، جزءاً من مقومات الطبقة الاجتماعية، لكنه لا يعد مقوماً الأوحد. (سكلار ١٩٧٩: ٥٤٤-٥٥٥)

ولا يوجد باحث من الباحثين، المشاركين في هذا الجدل الحاصل داخل السياق الإفريقي لا يرى أن القوى المهيمنة الفاعلة داخل أفريقيا تعد قوى خارجية. لكن هؤلاء الباحثين لم يكونوا مهياًين، مع ذلك، لقبول الرأي الذي يذهب إلى القول بمحدودية التحليل الطبقي الذي يرتكن إلى نمو برجوازية محددة بنائياً، سواء كانت برجوازية "بيروقراطية" أو من أي نوع آخر. ذلك لأن هذا التصور يصرفنا حسبما يرى ليز (١٩٧٦: ٤٨) عن إثارة الأسئلة الأكثر أهمية، والمتعلقة بالطبقة الحاكمة وعلاقتها بدولة ما بعد الاستعمار؛ وعما إذا كانت هذه الطبقة تسعى إلى تقويض، لا تدعيم، المصالح الخارجية. وهنا يرى ليز في عمله الموسوم "التخلف في كينيا" *Underdevelopment in Kenya* (١٩٧٤) أنه بدلاً من أن ننظر إلى قوة الميل التاريخي الذي يكمن وراء نشوء البرجوازية الإفريقية، فقد كنت معنياً بالتفكير في الحجم الضئيل نسبياً، والوهن التقني لرأس المال الإفريقي في مواجهة رأس المال الدولي، وفي شكل الدولة التي لا تعدو كونها معبراً عن هذا اللاتوازن العام؛ وليس التفكير في حواجز رأس المال و التكنولوجيا بوصفها تعبيراً عن القوة المحركة لرأس المال المحلي في محاولته التغلب على هذه الحواجز (ليز ١٩٧٨: ٢٥١-٢٥٣).

إن ما يريد ليز وغيره من المهتمين بكينيا (سوانسون Swainson ١٩٧٧) هو قلب Reversing الرؤية الخاصة بدور الدولة التي تطورت خلال النصف الأول من السبعينيات. فالطبقة المهيمنة داخل دول العالم الثالث أو الشرائح المكونة لها يمكن أن تستخدم سلطة الدولة لخدمة مصالحها الخاصة وليس لمصلحة رأس المال الدولي. ويبدو هذا التفسير، إذا ما تأملناه، تفسيراً بدهياً، لكن الموافقة على هذا

الرأي لا تفضي، بالضرورة إلى الموافقة على أن الطريق مهيأة لتنمية متمركزة حول النزعة الاقتصادية الوطنية لبرجوازية ناشئة.

وتنبهنا آن فيليبس Anne Phillips (آن فيليبس ١٩٧٧: ٨)، على سبيل المثال، إلى أن كل ما نراه هو نمو أشكال من التخلف داخل إفريقيا يمكن أن نقارنها بتلك الأشكال الحاصلة في أمريكا اللاتينية. وتضيف آن فيليبس أن مثل هذه العملية يمكن أن تكون مقصورة على مناطق بعينها داخل إفريقيا. لكن يجب أن نكون حذرين بصدد التعميمات التي يمكن أن نتوصل إليها من أعمال ليز وسوانسون وآخرين Swainson et al. حول كينيا. فعمليات تراكم رأس المال (وإمكانات هذا التراكم) تتأسس بناء على عوامل طبيعية، كما أن درجة الاختراق (التغلغل) الاستعماري تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن هذه العملية تختلف في دول مثل كينيا، ساحل العاج، زامبيا، أو أشباه الدول داخل إفريقيا الفرانكفونية سابقاً. بناء على ذلك يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا تنوع مراحل التنمية الناتجة عن تنوع العوامل الطبيعية وتنوع درجات الاختراق الاستعماري. وقد ألمح (ليز ١٩٧٨: ٢٦٠) إلى بعض مزايا الاستعمار الذي حدث لكينيا، وما ترتب على ذلك من وضع كينيا داخل مجتمعات شرق إفريقيا، ذلك الوضع الذي مهد الطريق نحو مبادرات تصنيع مبكرة قل وجودها في دول أخرى من القارة. كما أن رأس المال الموجود في كينيا حال دون حدوث تغلغل رأس المال الدولي، بشكل نسبي وليس مطلقاً، مثلما حدث داخل دول أخرى. لكن إحلال طبقة وطنية مهيمنة ناشئة محل الطبقة الموجودة، في السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، حدث في بعض الدول مثل زيمبابوي، وكان له آثاره في حدوث مستويات عالية من الاختراق الدولي.

وثمة بعض الدول الإفريقية الأخرى التي تفصح عن وجود فترات متضافرة "ذات طابع منظم" بتعبير ليز، ممهدة للانتقال إلى نمط الإنتاج

الرأسمالي. (ليز ١٩٧٨ : ٢٦١) كما أن هناك عدداً من الدول التي يوجد بها، على النقيض من كينيا، وزيمبابوي أو ساحل العاج (كامبل ١٩٧٨) قطاعات استثمارية متخصصة صغيرة إلى حد كبير، وتفصح عن عمليات متدنية أو سلبية من النمو، ويترتب على ذلك أن برجوازية الدولة لا تشكل شريحة (فئة) بل تتكون من الغالبية العظمى من الأفراد الذين يمكن أن نطلق عليهم الطبقة المهيمنة، حيث نجد على سبيل المثال، في بعض الدول الإفريقية الفقيرة أنه لا سبيل، في هذا الظرف الخاص، لنمو طبقة مهيمنة خارج ما يمكن أن نسميه برجوازية الدولة (هيجوت Higgott ١٩٨٠)، وأكثر من ذلك، ربما يكون من الملائم في مثل هذه السياقات، أن نقلل من دور الدولة بوصفها القائد المحرك لرأس المال الوطني في مقاومتها لرأس المال الدولي، وذلك لصالح الرؤية التي تنظر إلى الدولة بوصفها "معبراً عن عدم التوازن العام" بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي.

يتعين علينا، بناء على ذلك، أن نكون على وعي بالتأثير المتغير للظروف السوسيو اقتصادية والتاريخية على الدول الهامشية المختلفة وهذه النتيجة تصل بالحوار إلى مرحلة يصعب فيها أن نصل إلى أية تعميمات على الإطلاق، ولا إلى أي درجة من درجات اليقين، بصرف النظر عن الحاجة إلى فهم الطبقة المهيمنة من منظور شمولي (برغم اعترافنا بفئاتها المختلفة) وذلك في مقابل فهم الطبقة المهيمنة من منظور بنائي من حيث كونها جماعة وظيفية ذات طابع خاص، وهي الرؤية التي انطلق منها الإطار البنائي لمنظري التبعية خلال منتصف السبعينيات.

لكن الإلحاح على هذا المنحى الشمولي في فهم الطبقة المهيمنة لا يعني، مع ذلك، أننا نؤكد على طريقة واحدة لا اختلاف عليها في تحليل التكوين الطبقي لبلدان العالم الثالث. ذلك لأن تحليل طبيعة هذا التكوين، ودور دولة ما بعد الاستعمار بحاجة إلى استخدام مستويات بعينها من التحليل. فالحديث عن طبقة مهيمنة

تتفاعل مع مناخ دولي يحتاج إلى منظور في التحليل يختلف عن ذلك المنظور الذي يركز على تحليل طبيعة الطبقة المهيمنة المحلية داخل تكوين طبقي بعينه. ففي هذه الحالة الأخيرة تبدو الطبقة أقل هيمنة من تلك الحالة التي تبدو عليها داخل عملية التفاعل الدولي. وكما أوضح هايدن (١٩٨٠) ثمة دول من بلدان العالم الثالث ليس لديها القدرة على ذلك كما في حالة تونس على سبيل المثال. حيث عجزت الطبقة المهيمنة على إخضاع قطاعات "الفلاحين الطلقاء" تحت سيطرتها. إن الطبقات داخل بلدان العالم الثالث بشكل عام ذات طبيعة أكثر تعقيداً (وأكثر انقساماً) وأضعف وغير مكتملة (في عمليات التكوين) عن تلك الطبقات الموجودة داخل المجتمع الصناعي المتقدم، كما أن سلوكها مشروط بتفاعلها مع غيرها من الطبقات الموجودة داخل نظام اجتماعي معين في مرحلة تاريخية بعينها (روكسبرو ١٩٧٩: ٧٢، ٨٧-٨٨).

وينطبق ما قلناه عن الطبقة، على دور دولة ما بعد الاستعمار: فنحن بحاجة إلى فهم تنوع مراحل التطور ومدى الخيارات المتاحة، التي تسترتب على هذا التطور. إن دولة ما بعد الاستعمار ليست نتاجاً محدداً للأوضاع الاقتصادية، كما أنها ليست نتاجاً تلقائياً للأوضاع السياسية. فالبناء الاقتصادي قد يلعب دور العامل المحدد، لكنه لا يعوق الدولة، ولا حتى إدارة الدولة التي قد تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال النسبي في المجال السياسي والأيديولوجي. إن الخطر الواجب تجنبه من جانب أية محاولة يبذلها دارس التخلف هو صياغة نوع من الفرضيات ذات الطابع التعميمي حول طبيعة الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار، ويكمن الخطر في خلق نموذج أو نموذجين مجردين "للدولة بشكل عام" State-in-general. لكن هذا الخطر لم يتم تلافيه من جانب منظري التبعية، ويبدو أن من اللغو المنهجي أن نصيغ تعميمات حول دولة ما بعد الاستعمار في الوقت الذي تبدو البيانات والمعرفة، المرتبطة بالوظيفة التي تمارسها هذه الدولة

داخل حالات متنوعة، أقل بكثير من تلك البيانات والمعرفة المتوفرة حول دولة المجتمع الصناعي المتقدم.

ملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل، عبر استخدامه لشكل من التحليل يشبه ذلك الشكل الذي استخدمناه في الفصول السابقة، أن يقدم مشهدا للجدل الراديكالي الذي تطور حول ظاهرة التخلف خلال فترة السبعينيات بوصفه عملية لا يتم فهمها من منظور الرؤية البوبرية لتطور العلم ولا بوصفها عملية من التفاعل الجدلي، بل يتم فهمه من منطلق سوسيولوجي بوصفه عملية من التجاوز أو التنامي. ومن المهم من ثم ألا ننظر إلى الإبداعات (التجديدات) الحديثة باعتبارها تقويضا شاملا لنظرية التبعية -أو "البنائية الراديكالية" أو لعلم اجتماع التخلف، لقد افترض أن التبعية تعد مجموعة خصائص تجاوز أطروحة "تنمية التخلف" لكن هذه الأطروحة شكلت في بداية تطور هذه النظرية محور الاهتمام وكانت بمثابة التصور الفعال الذي يكمن وراء أي نقد لنظرية التحديث. ويمكن الاستدلال على تأثير هذه الأطروحة، على عموم جيل الباحثين من واقع قائمة المراجع Bibliography الملحقة بنهاية هذا الكتاب، حيث ركز العديد من الكتب، بشكل أو بآخر، على أطروحة تنمية التخلف. وليس من المستغرب أن نجد أن الانتقادات الأولى لهذه الأطروحة لم يكن لها تأثير مباشر يذكر على شيوعها، وربما تمثل الفترة الزمنية التي تفصل بين نشر عمل لكلاو و وارن، واحتلالهما وضعا جنينيا بالنسبة لأولئك الذين كانت لديهم الرغبة في نقد نظرية التبعية، أقول ربما تمثل هذه الفترة مبررا لأهمية التحليل التاريخي.

إن الفترة الزمنية التي تفصل بين القبول العام لمجموعة ما من الأفكار والتطور اللاحق لعملية تقييمها النقدي تعد خصيصة شائعة في تاريخ العلم. وعلى الرغم من أن العملية الثانية من هاتين العمليتين (الخاصة بتطور التقييم

النقدي للأفكار) تعد، من الناحية الفكرية العملية الأكثر جدوى؛ فإنها تمثل فيما يتصل بالتأكيد السوسيوسيكلوجي - العملية الأكثر إحباطاً. لكن إعادة التأكيد هذه لم تكن هدفاً من أهداف هذه الفصل. وإذا كان بإمكاننا بناء على ذلك، أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن وضع النظرية الراديكالية في أواخر السبعينيات لم يُبشر بأنها ستصبح نظرية ذات تفسير نظري خاص بها. وإذا كانت هذه النظرية أمدتنا بوسائل تساعدنا على التغلب على العديد من المشكلات المرتبطة بالاهتمامات الضيقة لنظرية السياسة العامة في التنمية التي ناقشناها في الفصل الثاني؛ فإن النظرية الراديكالية نفسها تحتوي على العديد من جوانب القصور. ولما كنت لا أنوي خلال الفصل التالي، أن أقترح بأن حل المشكلات يمكن أن يتم بناء على التأليف النظري بين هاتين المدرستين الفكريتين؛ فإنني سأحاول أن أقترح أن هناك مجموعة من القضايا لا يمكن أن نفهمها حق الفهم إلا عبر استخدام مفاهيم نابعة من كلتا هاتين المدرستين.

الفصل الرابع

البحث عن أرضية مشتركة: السياسة العامة والدولة

في العالم الثالث

يمكن النظر للفصلين السابقين باعتبارهما محاولة لإعادة تنظيم الجدول النظري داخل دراسات التنمية السياسية. ويُعزى تبرير مثل هذه المحاولة إلى التأثير المعتبر الذي حظي به هذا الجدول على كل من الممارسين وصانعي القوارات سواء بشكل إيجابي أو سلبي. وقد حظيت هذه الأعمال بتأثير، كما أقر بذلك عدد كبير من الباحثين (انظر على سبيل المثال باكينهام ١٩٧٣، وأبتر ١٩٨٠) خلال المرحلة الأولى من دراسات التنمية. إذ تم التمويل عليها مثلما كان الوضع عليه بالنسبة لعملية توزيع السلع المتوقعة Delivering the Expected Goods خلال فترة التفاؤل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومن الجلي أن معظم الأشخاص، سواء كانوا من علماء الاقتصاد أو السياسة أو ما شاكل ذلك، قاموا بأداء مهامهم على محمل الجد. بيد أن هؤلاء لم يشتركوا مباشرة، كما اقترح بعض الكتاب الساخرين (بوير Bauer ١٩٨١)، في عملية بناء الإمبراطورية أو التبرجيل الذاتي، وإن كانت النتيجة الملموسة في عدد من الحالات تؤكد عكس ذلك. ويتمثل أحد الأهداف التي يسعى إليها هذا الكتاب في التأكيد على العلاقة بين النظرية والسياسة. وعليه يكون من الملائم لهذا الفصل أن يطرح ولو بصورة جزئية وجود أو غياب المضامين المختلفة للسياسة والذي أظهره تحليل الأطر المعرفية النظرية في الفصلين الثاني والثالث.

إن الأمر الذي أضحى واضحاً وبشكل متزايد خلال العقود الثلاثة الأولى لنظرية التنمية هو عدم إمكانية النظر إلى التنمية أو التخلف باعتبارهما عمليات ذات طبيعة عالمية، وهو الاعتقاد الذي آمن به بالأساس منظرو التحديث والتبعية.

فالأشكال المتعددة والمعقدة للتراكم الرأسمالي والتطور السياسي - الاجتماعي - في مختلف التكوينات الاجتماعية الطرفية أضحت اليوم واقعا حياتياً، كما أن محاولات بناء نظريات عالمية نظر إليها باعتبارها ضرباً من الالتزام الأيديولوجي بالأساس.

وبالقطع فإن المكون الأيديولوجي لمختلف الإبداعات النظرية يعد أمراً هاماً. فلا يخفى أن الهجوم الأيديولوجي لنظرية التبعية على نظرية التحديث هو الذي مكفنا من فهم الأسس المعيارية التي تقوم عليها نظرية التحديث. وبالمثل فإن الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية أسهمت بدورها في فهم أسسها المعيارية وركزتها المنهجية المشابهة لتلك الموجودة في نظرية التحديث. وطبقاً لهنري بيرنشتاين Henry Bernstein فإن نظرية التبعية "تكرر فكرة دوران أنماط التحديث وتعبّر عنها في شكل سلسلة من الثنائيات المفاهيمية: متقدم/ متخلف؛ الفلك/ التابع؛ المركز/ الهامش؛ نمو متمحور حول الذات/ نمو متجه كلياً إلى الخارج، سيطرة/ تبعية". (انظر بيرنشتاين ١٩٧٩ : ٩٤، وأيضاً تايلور ١٩٧٩ : ٩٢-٩٨). وربما تكون المحصلة النهائية لنظرية التنمية هي التخلف في مواجهة التنمية إلا أنها تجسد نوعاً من الحتمية الخطية تماماً مثلما تفعل نظرية التحديث.

وكما أسلفنا القول في الفصل السابق فإن نجاح نظرية التبعية استمر لفترة وجيزة حينما فُتح الباب واسعاً أمام الهجوم المضاد سواء من جانب نظرية التحديث المعدلة أو الماركسية، حيث اتحد كل منهما للدفاع عن النفس. وباعتبارهما من الأنماط المثالية فقد دحضت كل من الماركسية ونظرية التحديث مفهوم التخلف. وفي البداية اتخذ هذا الموقف الدفاعي على المستوى النظري من خلال التشكيك في منطقية مقولة تنمية التخلف (انظر لاكلو ١٩٧١) كما أنه أثير في وقت لاحق على المستوى الإمبريقي حينما ركز منظرو التحديث والماركسيون على ظاهرة الدول الآخذة في التصنيع حديثاً باعتبارها دليلاً قاطعاً على إمكانية التصنيع

الرأسمالي في العالم الثالث. لقد استغرق التحليل بعض الوقت - وهو الأمر الذي يعكس مزاج التشاؤم المصاحب لدراسات التنمية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وذلك لتقدير الأهمية السياسية والأيدولوجية التي تنطوي عليها معدلات النمو المرتفعة التي حققتها بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، وإلى حد ما الفلبين والبرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق أضحت تعديلات الأنساق الدولية World Systems Modifications التي أدخلت على نظرية التبعية (على سبيل المثال والرشتاين وسمير أمين) وتحليل التنمية المستقلة (كاردوسو Cardoso ١٩٧٣، وايفانز Evans ١٩٧٩) والانتقادات الماركسية الأكثر صرامة، وإحياء بعض جوانب نظريات الإمبريالية، أضحت جميعها بمثابة إبداعات نظرية على جانب كبير من الأهمية.

ولا شك أن هذه القيمة تتجاوز مجرد نقد نظرية التبعية بحسبانه جزءاً من الحوار الراديكالي. إنها مثلت كذلك تياراً تصحيحياً أفضى إلى أنماط من التحليل أكثر صرامة وهو ما أسلفنا عنه القول في الفصل الثاني.

ولم يستطع أحد غير ديفيد أبتّر أن يوضح تلك القضية حيث يقول: "إن الصياغة النظرية للماركسية، ولا سيما ديناميات الاستقطاب والعملية الجدلية والتكوين الطبقي والصراع، كانت أكثر أهمية مما ظهرت عليه في التيار الرئيسي للتحليل السياسي... وباعتقادي فإن نظرية الاختيار العام Public Choice Theory تعد محورية وهامة لفهم السياسة الديمقراطية. بيد أنها تهمل أشياء كثيرة ولا سيما النتائج السلبية لعملية التنمية وهو ما مثل محور تحليل النظرية الماركسية والماركسية الجديدة" (أبتّر ١٩٨٠: ٢٧٠-٢٧٢).

إن صفوة القول لدى أبتّر والتي يستحق عليها التقدير هي أن كافة المدارس الفكرية المتنافسة سواء كانت ليبرالية أو ماركسية جديدة لا تقوى

وحدها على تحقيق العدالة لعملية التنمية المعقدة. وعليه فإن أي برنامج بحثي لا يستطيع الزعم بأنه عام وشامل. إن نظرية التحديث لم تمت بعد. كما أن تعدد الآراء داخل المدرسة الراديكالية يعتبر ظاهرة صحية على الرغم من فشلها في الحصول على دعم مؤسسي كبير مقارنة بذلك الدعم الذي حصلت عليه نظرية التحديث في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات.

ومن المثير للدهشة حقاً أن تعاني هذه المدرسة من نقص واضح في الدعم على الرغم من القبول الضمني لكثير من مقولاتها المحورية لدى المحللين ذوي النزعة غير الماركسية. على أن الفشل في الحصول على الدعم ربما يعزى إلى الطبيعة التشاؤمية للكثير من الحلول التي تطرحها ولا سيما تأكيدها على عدم جدوى جهود الإصلاح إذا تمت في ظل عدم توافر أي إمكانيات لتغيير ثوري حقيقي. إن ضعف الحلول الراديكالية الموصوفة على النقيض من مقدرتها التشخيصية العالية قد فتح المجال واسعاً أمام إجراء تعديلات واقعية على السياسة العامة داخل نظرية التحديث.

يعني ذلك أن النظرية الراديكالية أضحت بمثابة نوع من التحالف العقيم والذي يمثل "المعارضة الرسمية"، في برلمان تهمين عليه وزارة تقود عملية تجديد وإصلاح السياسة العامة للتنمية. وطبقاً لديفيد جولد سورثي David Goldsworthy في إشارته للمدرسة الراديكالية فإن: "تمط الأدبيات الذي نحن بصدده ينطوي على نوع من الإنكار الذاتي حينما يتعلق الأمر بقضايا تقديم "الوصفة" العلاجية. وعليه ينبغي علينا أن نتوقع أن القوة الأساسية لنظرية التبعية وغيرها من التحليلات الراديكالية تكمن في عملية التشخيص". (جولدسورثي David Goldsworthy، د. ت، ٢١).

إن التأكيدات المتكلفة حول ضرورة التغيير الثوري واجتثاث النظام القائم ليست "صفات" سياسية يكون بمقدورها اجتذاب اهتمام جماعات النخب

الحاكمة في العالم الثالث. وربما تكون هذه الجماعات الحاكمة مصممة على إعادة هيكلة النظام العالمي القائم بشكل يؤدي إلى تعزيز قوتهم، بيد أنه من غير المنطقي أن تتوقع من هؤلاء تأييد إعادة هيكلة النظام المحلي بشكل يدفع بهم، كما أكد على ذلك أميلكار كابرال Amilcar Cabral إلى الانتحار الطبقي. (كابراي Cabral ١٩٦٩: ٥٩). ولا شك أن هذا الموقف يمثل معضلة حقيقية لأي باحث يكتب عن العالم الثالث.

وعلى الرغم من التحليل الوظيفي المعقد لمواطن الخطأ في العالم الثالث، فإن النظرية الراديكالية عادة ما تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة لإقترابات صنع السياسة والتي بسبب محدودية التساؤلات التي تطرحها تعد أكثر جاذبية للنخب الحاكمة. أو للجماعات المحتمل وصولها إلى الحكم في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث. فالنخب الحاكمة، وكما أسلفنا القول في الفصل الثاني، تستريح بدرجة معقولة للطبيعة الإصلاحية التدريجية التي ينطوي عليها تحليل السياسة العامة.

هل نحن إذن أمام طريق مسدودة يفصل بين هذين الاقترابيين، حيث يهتم أحدهما بإعادة الهيكلة بشكل جوهري في حين يهتم الآخر بتحسين الأنظمة القائمة؟ (١٧) ربما تكون الإجابة هي "نعم".

ومع ذلك ليس من المفيد القبول بمثل هذا المأزق والعمل في إفسار القيود التي يفرضها كل برنامج بحثي على حدة. فالكتاب الذي يتضمن، ويحاول أن يُبنى على مناقشة مثل هذين الاقترابيين المختلفين يجلب على نفسه خطر الهجوم من الأعضاء الحانقين في كلتا المدرستين. بيد أنه ينبغي علينا، على الأقل من الناحية النظرية، القبول بإمكانية تنظيم التحليل حول مجموعة مشتركة من المفاهيم. وسوف نكرس بقية هذا الفصل للقيام بمثل هذا العمل.

إن نقطة الانطلاق تتمثل في إمكانية رؤية عملية منظمة تشمل افتراضاتنا المبكرة ذات الطابع الكلي والمتعلقة بالمراحل الأولى لدراسات

التنمية ولذلك التوجه ذي الطابع الجزئي الأكثر تحديداً. ولاشك أن هذا الاتجاه يعد غاية في الوضوح في كلتا المدرستين. ففي حين كانت نظرية التحديث في صياغتها الأولى ذات طبيعة اجتماعية عامة فإن اقترابات السياسة العامة الأكثر حداثة تعد ذات توجه اقتصادي جزئي. وإذا كانت الصياغة المبكرة للنظرية الراديكالية هي بشكل مطلق ذات طابع اجتماعي عام - ومن الملاحظ أن الثنائيات الكبرى لنظرية التبعية لا تختلف كثيراً عن تلك الخاصة بنظرية التحديث - فإن الصياغة الأكثر حداثة للنظرية الراديكالية ولا سيما التحليلات الخاصة بدور الدولة وطبيعة التكوين الطبقي والسلوك الطبقي هي أكثر تحديداً من الناحية التاريخية والجغرافية. ومع بداية الثمانينات لم تعد النظرية الكبرى تشكل مطلقاً لأي من هاتين المدرستين الفكريتين. ولا شك أن تحليل الطريقة التي يتم من خلالها تفصل أنماط مختلفة للإنتاج في تكوين اجتماعي طرفي معين قد سيطرت على ألباب المنظرين الراديكاليين بشكل يماثل تأثير اقترابات السياسة العامة في نظرية التحديث. وفي هذا السياق يمكن لأي من المدرستين تقديم شيء ما. فالتركيز على الخصوصية التاريخية والجغرافية قد دفع بهاتين المدرستين خلال السنوات القليلة الماضية إلى بذل مزيد من الاهتمام بدور الدولة في العالم الثالث وذلك مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات العشرين الماضية.

وقد أسهم ذلك، وربما لأول مرة، في تقديم أرضية مشتركة للمقارنة وكذا إطار نظري يجمع بين جوانب معينة في الاقترابيين. وبهذا المعنى فإن الفصلين الثاني والثالث لم يركزا على مقارنة الجوانب المتشابهة وإنما أعطيا أهمية كبيرة للاهتمامات المختلفة في المدرستين. ومع ذلك لم تكن هذه هي القضية مع بداية أعوام الثمانينات.

حالة العلم أو علم الدولة:

وأياً كان الأمر فإن عدم الاتفاق بين المحللين من أي اتجاه فكري والراغبين في التعرف على طبيعة ووظيفة الدولة في العالم الثالث يبدو محدوداً في حالة سعيهم لفهم أسس عملية صنع السياسة.

وثمة تأكيد واضح على دور الدولة حتى في إطار التيار الرئيسي لعلم السياسة. ونظراً لأن الوضع لم يكن على هذه الحالة خلال معظم سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الحاجة تبدو ملحة لمزيد من الإيضاح.

لقد أظهر الفصل الثاني بشكل ضمني، وإن لم يكن بشكل علني، أن حقل التنمية السياسية في إطار علم السياسة لم يهتم بدور الدولة ولا بهيكلها المؤسسية في حد ذاتها، وبالأحرى فقد انحصر جل اهتمام هذا الحقل في التفسيرات السيكو-سوسيولوجية Psycho-Sociological للسلوك السياسي في العالم الثالث كما أنه تعامل مع الدولة بالمفهوم التعددي العام باعتبارها حكماً محايداً. على أن هذا الاعتبار الذي حظيت به الدولة كان كفيلاً بإظهار مكامن الضعف في مؤسساتها العديدة. وانطلاقاً من هذه الزاوية، ومنذ أيام ازدهار نظرية التحديث، لاحظنا تحولاً صوب التركيز على النظام والاستقرار السياسي، الأمر الذي يفضي إلى دعم الدولة. وبناء عليه يمكن ملاحظة تزايد دور الدولة في العالم الثالث خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. بيد أن المشكلة الكبرى تمثلت في تباطؤ علماء السياسة في الاعتراف بهذا الدور ليس فقط في العالم الثالث ولكن أيضاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وكما أشار إلى ذلك بحق الفريد ستيفن Alfred Stephan: "إنه في الوقت الذي تنامي فيه دور الدولة وتم الاعتراف به في ميادين عدة نجد أن علم السياسة يمثل أحد المناطق القليلة التي شهدت أفول الدولة" (ستيفن ١٩٧٨: ٣) وكما أوضحنا في الفصل الثالث فقد كان هناك تركيز واضح على دور الدولة وذلك على حساب فهم المتغيرات الأخرى للعملية السياسية.

وقد كان هذا هو الوضع خلال فترة إيناع نظرية التبعية في صياغتها الأولية على الرغم من أن رد الفعل هذا المبالغ فيه، وكما ذكرنا في الفصل الثالث، أفضى إلى سلسلة من الجهود المنضبطة للتحليل التصحيحي.

إنه بغض النظر عن الأسس المعيارية المختلفة ولغة الخطاب المتباينة فإن كلا من الماركسيين وغير الماركسيين يعبرون اليوم عن آراء متشابهة إزاء سلوك الدولة الاقتصادية والسياسية. ولاشك أن الاختلافات بين المدرستين هي ذات طبيعة معيارية ومعرفية بالأساس. إذ يرى محللو السياسة العامة للدولة على أنها العمود الفقري الذي يسهم في المحافظة على النظام وتطوره أما الماركسيون فإنهم يرونها بمثابة جهاز للقمع والسيطرة على الفائض.

وإذا كانت الدولة أكثر تدخلاً في النظرية الليبرالية بشكل يفوق ما كنا عادة نؤكد عليه، مثلما أشار إلى ذلك ستيبان Stepan في دراسة حديثة له، فإن الأمر ربما يتجاوز ذلك في البلدان النامية. ولعل البرازيل، كما يؤكد على ذلك ستيبان، تعطي المثال الواضح - إذ كان يعتقد على نطاق واسع أنها بمثابة نموذج مصغر للتنمية الاقتصادية الرأسمالية ذات الطابع الليبرالي. وتظهر في نفس الوقت درجة كبيرة من تدخل الدولة في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (ستيبان ١٩٧٨: ٩).

ويمكن القول بأن المفهوم الليبرالي الأساسي الخاص بسمة التنظيم الذاتي للدولة والذي سيطر على علم سياسة التنمية في صياغته المبكرة لا يملرس نفس التأثير على اقترابات السياسة العامة الحديثة في دراسة النشاط السياسي داخل البلدان النامية. إن بحث نظرية التحديث عن المؤثرات السيكو-سوسيولوجية والنشاط السياسي التعددي قد صرف اهتمامنا عن التعرف على العوامل السياسية المهمة كتلك الخاصة بإمكانية استقلال جهاز الدولة. وإذا رجعنا بالذاكرة إلى الوراء، وليكن على سبيل المثال فترة قيام ألموند وباول بإرساء تقاليد البنائية

الوظيفية في الطبعة الأولى من كتابهما عن السياسة المقارنة (عام ١٩٦٦) فإن جل اهتمامهما انصب بالأساس على وظائف المدخلات (مثل التعبير عن المصالح وتجميعها والاتصال... الخ) وذلك مقارنة بوظائف المخرجات مثل تلك الخاصة بالقدرات التنظيمية والقمعية للدولة. وإحقاقاً للحق فإن أ尔蒙د نفسه كان قادراً ومنذ البداية على الاعتراف بقصور هذا المنظور الذي قدمه (أ尔蒙د ١٩٦٦ : ٥٥). بيد أن هذا الإهمال للمخرجات لحساب المدخلات قد أضحى سمة عامة لجل الأدبيات التي سارت في فلك لجنة السياسة العامة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (مونتجمري Montgomery ١٩٦٩).

على أن هذه التوجهات جوبهت بهجوم من قبل التحليل الراديكالي وإن كان تأثيره محدوداً خلال أعوام السبعينات. ويمكن القول أن هذا الانتقاد الراديكالي يشكل، مع ذلك، أساساً راسخاً لنمط عام من التحليل المسيطر طيلة عقد الثمانينات.

إن الأمر الذي لا مفر منه، وكما يعكسه هذا الكتاب، هو أن التحليل يستخدم دائماً نفس مصطلحات هاتين المدرستين. ففي حين تركز إحدى هاتين المدرستين على الجماعات الحاكمة، (النخب) التي تسيطر على عمليات صنع القرار في الدولة فإن الأخرى تركز على أن هذه الجماعات (الطبقات) تسيطر على مؤسسات الدولة استناداً إلى نمط الإنتاج المهيمن في ظل تكوين اجتماعي معين. ومع ذلك فإن ثمة قضيتين توفران لغة مشتركة وتظهران إمكانية تحقيق مزيد من الفهم. وتعلق القضية الأولى بنطاق البحث حول الاستقلال النسبي للدولة والذي مثل بشكل أو بآخر مضمون الحوار الماركسي الذاتي. أما القضية الثانية فإنها تشمل التحليل الوثيق للخصائص الكوربوراتية العضوية Organic Corporatist للدولة عوضاً عن تلك الخصائص التقليدية سواء في التحليل الماركسي أو الليبرالي.

واستناداً إلى القضية الأولى فإننا في وضعية اليوم تمكنا من تحديد طبيعة نشاط الدولة، إذ أنه ليس ذا طبيعة حتمية من الناحية الاقتصادية ولا

تطوعية من الناحية السياسية. وفي معالجته القيمة للتحليل الماركسي الخاص باستقلال الدولة يطرح إيريك نوردلنجر Eric Nordlinger (١٩٨١) تفسيراً قاطعاً للإمكانيات الواقعية التي تحقق الاستقلال النسبي في الدولة الصناعية الديمقراطية. وعلى الرغم من تركيزه على المجتمع الصناعي فإن نوردلنجر يطرح تحليلاً موازياً للدولة في العالم الثالث. إنه يرى أن النظرية الديمقراطية وفقه دراسات السياسة العامة المرتكزة عليها هي بالأساس ذات توجه مجتمعي. وليس بخاف أن التحليل التقليدي لعلاقات الدولة بالمجتمع، سواء ذلك الذي أطلق عليه نوردلنجر التعددية والتعددية الجديدة والكوربوراتية الاجتماعية أو حتى التحليل الماركسي، يركز على رجحان جملة من العوامل المجتمعية التي تقوض استقلال الدولة. ويعد التحليل الماركسي، من وجهة نظره ملغزاً حيث يرى بأن الدولة مجرد أداة في يد البرجوازية (أي أنها مقيدة اجتماعياً وبنوياً) ومن المفترض والحالة هذه أن تتمتع بالاستقلال النسبي. سيد أنه مع تعدد المقتربات الغربية التي طُرحت لفهم الدولة الديمقراطية فإن الماركسية (ولا سيما مع مناظرات بولانتزاس وميليباند)، مثلت المقرب الوحيد الذي اعترف بوجود نمط يعتد به لاستقلال الدولة. وعليه فإن الفضل ونحن إزاء عملية تأريخ كهذه لا بد وأن يُعزى إلى التحليل الماركسي الذي ترك تأثيراً واضحاً طيلة عقد السبعينيات.

ويقدم نوردلنجر تحليلاً رائعاً حول توجه معظم المقتربات المجتمعية نحو التقليل من إمكانية استقلال الدولة الديمقراطية في عملية صنع السياسة، وهو الأمر الذي أفضى إلى قيام مقرب السياسة العامة طيلة عقد السبعينيات بتطوير مفهوم غير ملائم للدولة، وإن كان لم يهمل أهميتها بشكل مطلق. ويمكن القول بأن تحليل نوردلنجر يحمل دالتين هامتين بالنسبة لمناقشة الدولة في الأقطار النامية. وتتمثل الدلالة الأولى، كما أسلفنا القول في الفصل الثاني، في أن اقتراب السياسة العامة الذي طرح لدراسة السياسة في البلدان النامية يُعزى بشكل أساسي إلى الأدبيات

ذات التوجه السياسي والتي هيمنت على التيار الرئيسي في علم السياسة خلال عقد السبعينيات. يعني ذلك أنه يرتبط فكرياً باقتراب المحدد المجتمعي Societal Constraint لدور الدولة والذي يتضمن في جوهره، وأكرر ذلك مرة أخرى، تركيزاً على الضعف النسبي للدولة. ولاشك أن هذه التوجهات بدورها تمثل بعداً محورياً لأدبيات السياسة العامة الحديثة في الدول النامية. وقد أفضى الاعتماد المطلق على الدراسة الأخيرة (التي قدمها بايندر وآخرون في سلسلة لجنة السياسة المقارنة (بايندر وآخرون ١٩٧١) وكذلك دراسة هانتنجتون (١٩٦٨) إلى التأكيد على الهشاشة المؤسسية Institutional Fragility وعدم المقدرة السياسية Policy Incapability في بلدان العالم الثالث.

أما الدلالة الثانية التي نستخلصها من دراسة نوردلنجر فيمكن أن نطلق عليها "الارتداد المعياري Normative Reversal". ففي النظرية الديمقراطية الحديثة يلقي اقتراب المحدد المجتمعي لنشاط الدولة تأييداً واسعاً. وبقينا فقد نظر إلى هذا الاقتراب بحسبانه حجر الزاوية في الفكر الديمقراطي الحديث. وعلى صعيد آخر فإن تحليل السياسة العامة في ميدان التنمية يجد سنده وركيزته في رفض الموقف المعياري. فقد انصب التركيز أساساً على ضرورة خلق مؤسسات مركزية للدولة تكون قادرة على تحقيق السيطرة والمحافظة على النظام وإدارة عملية صنع السياسة. ونظراً لتجاهل مفهوم المساءلة الديمقراطية وعدم الترحيب بالقيود المجتمعية على أنشطة الدولة في البلدان النامية فقد أفضى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

إن هذا الارتداد المعياري في تطبيق الفكر الديمقراطي على العالم الثالث يمكن العثور عليه كذلك في كثير من الأدبيات المتعلقة بدور الدولة الصناعية الحديثة. وتعد معارضة هانتنجتون لما يعتقد بأنه إفراط في المحددات المجتمعية

والمطالب المتزايدة للدولة الصناعية الحديثة (وهي الولايات المتحدة) على جانب كبير من الأهمية من وجهة نظر عملية التاريخ التي نحن بصددتها.

ففي دراسته عام (١٩٧٥) عن اللجنة الثلاثي TrilateralCommisson ، عاد هانتنجتون مرة أخرى إلى القول بوجود حاجة إلى النظام ومزيد من السيطرة من قبل الدولة. على أن الأهمية التي تؤكد عليها هنا تتمثل في أن الاهتمام المتزايد بدور الدولة الاقتصادي والسياسي في المجتمع ليست مجرد ظاهرة في دراسة العالم الثالث. فقد اعترف كثير من الدارسين كذلك على مختلفا اقتناعاتهم الفكرية، بالمشكلات التي تواجه الدولة الصناعية الحديثة. وعلى سبيل المثال فإن أصحاب النزعة المحافظة يتساءلون عن إمكانية إفلاس الحكومات وكيفية تعاملهن مع مشكلات الضغوط المتزايدة المفروضة عليهن (انظر روز وبـيترز Rose and Peters ١٩٧٧ وبريتان Britain ١٩٧٥).

أما الماركسيون ومن على شاكلتهم من الراديكاليين ، فقد انصب تحليلهم على مشكلات الشرعية (هابيرماس Habermas ١٩٧٦)، والقضايا المالية (أوكونور O'Connor ١٩٧٣) أو التناقضات بين وظائف الشرعية والتراكم في الدولة الصناعية الحديثة (وولف Wolfe ١٩٧٧). ويمكن الإشارة كذلك إلى مناقشات هؤلاء الدارسين من شتى المشارب الذين بحثوا في إمكانيات تطور الكوربوراتية في الدولة الحديثة (انظر شميتير Schmitter ١٩٧٤، و وينكلر Winkler ١٩٧٦، وبانيتش Panitch ١٩٧٧ و ١٩٨٠، وكاوسون Cawson ١٩٧٨).

على أن قيمة مثل هذه التحليلات الخاصة بالدولة الصناعية ليست مباشرة في هذا السياق، كما أنها من جهة أخرى ليست ذات أهمية ثانوية، حيث إنها تركت تأثيراً لا يمكن إنكاره على دراسة الدولة في العالم الثالث، كما هو الحال في دراسة ميليباند وبولانتزاس. وقد اقترحت دراسات عدة لاحقة أهمية استخدام المنظور

الكوربوراتي في دراسة الدولة في العالم الثالث (انظر ستيبان Stepan ١٩٧٨، وإيفانز Evans ١٩٧٩، وهيجوت Higgott ١٩٨٣، وهيجوت وروبسون Higgott and Robinson ١٩٨٣). وتعد هذه هي القضية الثانية التي تستحق من وجهة نظري مزيداً من التحليل استناداً إلى مناقشة ضرورة الاعتراف بإمكانية تحقيق استقلال الدولة.

وفي أحدث محاولة لتطبيق هذا المنظور على الدولة في بيرو انطلق آل ستيبان Al Stepan من هذا المنظور الكوربوراتي على الرغم من توصيفه له بأنه "منظور الدولة العضوية Organic Statism" وطبقاً لتحليل ستيبان فإن الدولة تتصف بالقوة والقدرة على التدخل وتظهر درجة من الاستقلال النسبي (ستيبان ١٩٧٨: ٢٦-٤٠).

وتتمثل خصائص هذا المنظور، كما يوضحها ستيبان، في وجود درجة عالية من الاهتمام بالاستقرار السياسي مصحوبة في بعض الأحيان باتجاهات ملغزة للتدخل الراديكالي بغرض إحداث تغيير هيكلي يحقق ما يعتقد بأنه الصالح العام. وليس بخاف أن بنية معظم بلدان العالم الثالث تجعلها أكثر اقتراباً من هذا النموذج العضوي/الدولاتي (نسبة إلى الدولة) بشكل يتجاوز كلا من المنظور الليبرالي/التعددي والمفهوم الماركسي للدولة.

وربما يعزى ذلك إلى سببين: يتمثل أولهما في أن غالبية دول العالم الثالث تفتقر إلى الإمكانيات المادية اللازمة لتشغيل النظام التعددي، كما هو الحال في التطبيق الكلاسيكي له في أمريكا الشمالية. وتفتقد هذه الدول كذلك وجود طبقة مهيمنة حقيقية كتلك التي يؤكد عليها التحليل الماركسي. ولاشك أن غياب مجموعات قوية قادرة على فرض قيود مجتمعية على الدولة، وهي القضية المحورية في التحليل الديمقراطي الذي طوره نوردلنجر، وذلك في نفس الوقت الذي لا توجد فيه طبقة مهيمنة مقارنة بالبرجوازية في التحليل الماركسي حيث

تصبح الدولة مجرد أداة في يد هذه الطبقة، فإن ذلك كله يدفع يقيناً إلى تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال. وتكمن النتيجة المنطقية والحالة هذه في ظهور نمط من الكوربوراتية العضوية يتسم بعدد من الخصائص التي يسهل التعرف عليها في غالبية بلدان العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فإن ستيبان يشير إلى رغبة الحكومات في تأسيس قواعد وبنية أساسية من أجل اقتصاد السوق (١٩٧٨: ٤١) على أن درجة السيطرة على أمور الحكم والاقتصاد قد تتخطى وتتجاوز النموذج الأمثل. وربما يشمل هذا النموذج تنوعاً واضحاً يتراوح ما بين وجود نظام اقتصاد السوق بالمفهوم الليبرالي التقليدي من جهة ونظام الاقتصاد مركزي التخطيط الذي يسعى لتحقيق الاشتراكية في أي من معانيها من جهة أخرى.

على أن ستيبان يرى بأن هذه ليست نماذج حقيقية وإنما هي مجرد تصورات تجريدية يمكن من خلالها تصنيف الدول بشكل تقريبي.

ويتسم النموذج الكوربوراتي بمقدرته على تغطية كثير من البلدان المتميزة ابتداءً من دول جنوب شرق آسيا السائرة في طريق التصنيع حديثاً وانتهاءً بالدول الإفريقية مثل كينيا وساحل العاج. ويأخذ الانحراف عن النموذج، كما يؤكد ستيبان ، أحد طريقتين أو كليهما كما هو الحال في كثير من الحالات. أولهما على المستوى الاقتصادي حيث يوجد اتجاه نحو مزيد من السيطرة. والثاني على المستوى السياسي حيث يوجد اتجاه نحو مستوى متدنٍ من السيطرة. يفضي ذلك إلى تأسيس نمط من الكوربوراتية التسلطية التي تتخذ إجراءات صارمة ضد الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث في نفس الوقت الذي توفر فيه درجة معقولة من الحرية لطبقة رجال الأعمال والمقاولين في الدولة - ولاشك أن هذه السمات تظهر بشكل جلي في تلك الدول التي يمكن تصنيفها من الناحية

تصبح الدولة مجرد أداة في يد هذه الطبقة، فإن ذلك كله يدفع يقيناً إلى تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال. وتكمن النتيجة المنطقية والحالة هذه في ظهور نمط من الكوربوراتية العضوية يتسم بعدد من الخصائص التي يسهل التعرف عليها في غالبية بلدان العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فإن ستيبان يشير إلى رغبة الحكومات في تأسيس قواعد وبنية أساسية من أجل اقتصاد السوق (١٩٧٨: ٤١) على أن درجة السيطرة على أمور الحكم والاقتصاد قد تتخطى وتتجاوز النموذج الأمثل. وربما يشمل هذا النموذج تنوعاً واضحاً يتراوح ما بين وجود نظام اقتصاد السوق بالمفهوم الليبرالي التقليدي من جهة ونظام الاقتصاد مركزي التخطيط الذي يسعى لتحقيق الاشتراكية في أي من معانيها من جهة أخرى.

على أن ستيبان يرى بأن هذه ليست نماذج حقيقية وإنما هي مجرد تصورات تجريدية يمكن من خلالها تصنيف الدول بشكل تقريبي.

ويتسم النموذج الكوربوراتي بمقدرته على تغطية كثير من البلدان المتميزة ابتداءً من دول جنوب شرق آسيا السائرة في طريق التصنيع حديثاً وانتهاءً بالدول الإفريقية مثل كينيا وساحل العاج. ويأخذ الانحراف عن النموذج، كما يؤكد ستيبان ، أحد طريقتين أو كليهما كما هو الحال في كثير من الحالات. أولهما على المستوى الاقتصادي حيث يوجد اتجاه نحو مزيد من السيطرة. والثاني على المستوى السياسي حيث يوجد اتجاه نحو مستوى متدنٍ من السيطرة. يفضي ذلك إلى تأسيس نمط من الكوربوراتية التسلطية التي تتخذ إجراءات صارمة ضد الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث في نفس الوقت الذي توفر فيه درجة معقولة من الحرية لطبقة رجال الأعمال والمقاولين في الدولة - ولاشك أن هذه السمات تظهر بشكل جلي في تلك الدول التي يمكن تصنيفها من الناحية

بالبيروقراطية وعملية صنع السياسة في العالم الثالث تميل إلى تجاهل العلاقة بين الدولة وطبيعة القوة الطبقية. وعلى العكس من ذلك فقد اتجهت معظم تحليلات الدولة والتكوين الطبقي لتأخذ طابعاً اجتماعياً بدرجة كبيرة ولم تبذل أي جهد في دراسة حالات بعينها لعمليات صنع وتنفيذ السياسات. ويمكن التأكيد، بشيء من المبالغة، على أن المراقب لعملية صنع السياسة في العالم الثالث لا يستطيع أثناء دراسته للعمليات والمؤسسات أن يغض الطرف عن الأدبيات المتعلقة بالطبقة والسلوك الطبقي في العالم الثالث. وبالمثل يتعين على الكتاب الراديكاليين بذل مزيد من الاهتمام بالعمليات الحكومية الواقعية بدرجة توازي اهتمامهم بالخلفية الاجتماعية لهذه العمليات. وفي هذا السياق يتضح أن المدرستين الفكريتين اللتين تمت مراجعتهما في هذا الكتاب تتم كل منهما الأخرى. فثمة ضرورة ملحة لكل من التحليل الاجتماعي وتحليل السياسة العامة. ولعل ذلك يصدق بشكل خاص مع الاعتراف بالحكمة التقليدية لتحليل السياسة، وهي عادة ما يتم توقعها بشكل بدهي، وتشير إلى أن المعوقات تتجاوز سبل المساعدة على تنفيذ السياسة في العالم الثالث (انظر Interalia وبيترز Peters ١٩٧٩، ومكنرى McHenry ١٩٧٩، وجريندل Grindle ١٩٨٠ و١٩٨١، وكليك Killick ١٩٨٠).

وتمثل معوقات تنفيذ السياسة في كثير من الحالات الوجه الآخر من العملية والذي يشير إلى درجة معينة من استقلال الدولة في عملية صنع السياسة. وربما يعد التوصل إلى منظور ملائم بدرجة كافية تغطي كافة الحالات التي نواجهها في العالم الثالث إحدى المشكلات الرئيسية التي تعترض عملية الفهم الصحيح. ومع ذلك فإن التنفيذ الناجح للسياسة عموماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسس المختلفة للمعرفة الاجتماعية. ولا ينطبق ذلك فحسب على مستوى التطبيق الحرفي للنظرية الغربية في كثير من المواقف داخل العالم الثالث، ولكنه يشمل أيضاً الحالات التي يتم فيها تعديل النظرية الغربية لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية

العالم الثالث، وطبقاً لجوران هايدن Goran Hyden فإن الفلاحين في العالم الثالث لا يمكنهم أن يكونوا في مقدمة طريق المجتمع الحديث نظراً لكون التنمية تتم على حسابهم: يعني ذلك أنه من المنطقي قيام هؤلاء الفلاحين بمقاومة سياسات الدولة (هايدن ١٩٨٠: ١٦). ولاشك أن تلك معضلة كبرى تواجه صانعي السياسة في بلدان العالم الثالث. فالافتراضات العقلانية، سواء كانت من جانب صانعي السياسة المتزمتين أو القادة السياسيين الماركسيين، هي بمثابة نظم بيروقراطية مجردة لصنع القاعدة ويمكن أن تجابه في كثير من الحالات مشاعر متباينة قد تصل إلى حد العداء السافر. ومن المحتمل أن تسود مثل هذه المشاعر بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات ترمي إلى تحقيق المساعدة أو التأثير أو السيطرة أو حتى القمع للأهداف المحتملة بالضرورة وفي سعيهم لتحقيق السيطرة على مجتمعاتهم فإن حكام العالم الثالث ليسوا على ثقة بأي من التوجهات التسلطية أو النفعية. وعادة ما يتجاهل كل من المنظور الماركسي ومنظور السياسة العامة إمكانية استبعاد أو "خروج" عناصر معينة من سكان العالم الثالث من العملية السياسية إذا استخدمنا عبارة ألبرت هيرشمان Albert Hirschman (١٩٧٠) (وانظر أيضاً لامب Lamb ١٩٧٥).

وربما تمثل دراسة جوران هايدن الرائعة، أفضل دراسة حديثة عن السيطرة المثيرة للجدل، والتي تمارسها الجماعات الحاكمة على سكان العالم الثالث. فقد ناقش هايدن القوة النسبية لعناصر معينة من فلاحي تنزانيا، وذلك في مواجهة الحكومة المركزية. ويظهر هايدن كيف أن الدولة في كثير من الحالات تفتقد إمكانية السيطرة الواقعية على مجتمع الفلاحين والذي يتحصن بما أطلق عليه هايدن اسم "اقتصاد العاطفة Economy of Affection" والعناصر الكامنة في أبنية الثقافة ما قبل الحديثة. وعليه فإنه لا يمكن التسليم، كما أشار إلى ذلك بحق هايدن، بأن "من يسيطر على الدولة هو نفسه من يسيطر على المجتمع"

(١٩٨٠: ٢٩). ولربما تكون الدولة قوية بدرجة تكفي لحماية مصالح هؤلاء الذين يتولون زمام أمرها، بيد أنها عادة ما تفتقد القوة الكافية لبسط سيطرتها على كافة أفراد المجتمع بالسرعة المناسبة.

على أنه إذا كان تحليل هايدن يمثل إضافة مفيدة تساعد على الفهم وربما يكون ملائماً لكثير من مناطق إفريقيا المعاصرة، فإنه ليس بالضرورة ملائماً لكافة مناطق العالم الثالث، حيث لم يعد الفلاحون هناك يتمتعون بالحماية الكافية ضد تدخل الدولة الحديثة. واستناداً إلى قراءة تاريخ المناطق الأخرى من العالم يصبح من غير المنطقي القول بأن ما أطلق عليه هايدن في السياق التنزاني "قوة الفلاحين"، يتم تقويضها عبر الزمن. وتكمن قيمة دراسة هايدن الحقيقية فيما تضيفه من رؤية على ما نؤكدته عموماً من تزايد لقوة الدولة في العالم الثالث. ويشير هايدن، ولو من طرف خفي، إلى مشكلة عامة لدى كل من صانعي السياسة الماركسيين والتقليديين ألا وهي الحاجة لتحقيق السيطرة على كافة جوانب العمليات الإنتاجية للدولة بما في ذلك الفلاحين: "إذ لا يمكن تصور تحقيق التنمية دون خضوع الفلاحين التام لمطالب الطبقات الحاكمة" (هايدن ١٩٨٠: ٣١).

إن التنمية لا تمثل حافزاً كافياً للحكومات من أجل تحقيق التعاون مع المجتمع. فالعلاقة بين الحكومة والفلاحين ليست ذات طابع نفعي وهو الأمر الذي يخالف ما اعتدنا على تصديقه بصورة تلقائية. إذ لا يخفى أن هياكل الإدارة المركزية في كثير من بلدان العالم الثالث ليس لديها إلا القليل الذي يمكن أن تقدمه للقطاعات الفلاحية في مجتمعاتها. ولهذا السبب فإن القمع يشكل عادة عنصراً رئيسياً في العلاقة بين البيروقراطية والفلاحين. وربما يفسر هذا الموقف بجلاء أسباب تركيز أدبيات السياسة المتعلقة بالتنمية على تنفيذ السياسة بشكل فعال ورشيد، والاعتقاد بأن ذلك يمثل حجر الزاوية من أجل تحقيق استقرار النخبة وسيطرة الإدارة المركزية. وعليه فإن هذه الأدبيات توفر -سواء عن قصد أو عن غير

قصد- التصور اللازم للتوجه نحو التسلطية التكنوقراطية في العالم الثالث. ويمكن القول بأن الهدف الأساسي لصانعي السياسة هو إغلاق "بوابة الخروج" من ربكة القطاع العام أمام العناصر المنشقة وغير المنظمة في دول العالم الثالث. ربما لا يكون مستغرباً والحالة هذه أن تلجأ كثير من الحكومات بسهولة إلى إجراءات أكثر تسلطية إذا فشلت في تحقيق معدلات التعاون المطلوبة مع المواطنين من خلال استخدام التبريرات العقلانية أو الإغراءات النفعية.

واستناداً إلى كثير من الدراسات فإن الاحتجاج الفلاحي يمكن أن يكون أقل عنفاً وأكثر يسراً في مواجهته اليوم داخل أمريكا اللاتينية (ميكيدال ١٩٧٤) وآسيا (سكوت Scott ١٩٧٦) مقارنة بما عليه الحال في إفريقيا (هايدن ١٩٨٠)، بيد أن القضية التي ينبغي التأكيد عليها هي الحاجة لتحقيق السيطرة الحكومية في العالم الثالث نظراً لأن هذه السيطرة ليست أمراً بديهياً. ومع ذلك فإن قوة الفلاحين، بهذا المعنى السلبي الرجعي لا ينبغي لها أن تقف حجر عثرة أمام إمكانية بناء قوة أكبر للفلاحين بالمعنى الإيجابي والفعال. إن ما أفصحت عنه مناقشتنا لدور الدولة في العالم الثالث هو أن القضية الكبرى ليست تلك المتعلقة بالثورة أو الإصلاح. ولربما تكون سيطرة الجماعات الحاكمة على الدولة في العالم الثالث غير كاملة إلا أنها تسمح لمعظم الأنظمة بالتعامل مع المصادر التحتية لعدم الرضا. ولا يزال تغيير النظام الحاكم، سواء كان ذا نزعة محافظة أو راديكالية، أكثر من نمط دوران النخبة الذي تحدث عنه باريتو Pareto ومن على شاكلته أو تلك التغيرات السريعة على المستوى الشعبي والتي تصورتها الأدبيات الثورية في العالم الثالث بتأثير مدرسة التبعية أو أقلام بعض الثوريين الذين تحولوا للكتابة في الستينات (أنظر على سبيل المثال ديبراي Debray ١٩٦٧، وجيفارا Guevara ١٩٦٩).

ومن الملاحظ أن عدم الرضا المتزايد من جانب الفلاحين في بعض مناطق العالم الثالث لا يكون مصحوباً بتمرد ثوري. وليس بخاف أن القدرات

القومية لدول العالم الثالث تفوق كثيراً قدراتها في ميادين الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن البحث الرئيسي يتمثل في إحداث نوع من التأليف بين تحليل المقتربات القانونية والمؤسسية لصنع السياسة والتحليلات الاقتصادية الاجتماعية للدولة في مجتمعات العالم الثالث كما عكستها الأدبيات الأكثر راديكالية في السنوات القليلة الماضية. إننا بحاجة خاصة لتقدير إمكانية دول العالم الثالث على تحقيق درجة من الاستقلال بالشكل الذي تمت مناقشته من قبل كتاب ما بعد التبعية مثل ليز Leys، و روكسبرو Roxbrough، وإيفانز Evans (انظر الفصل الثالث) ونوردلنجر Nordlinger وهو ما أشرنا إليه آنفاً في هذا الفصل. إن التوفيق بين هذه المقتربات يحقق قدراً من التوازن المعقول بالنسبة لنشاط الدولة المحتمل في العالم الثالث إذا ما تعارض مع تلك الخصائص التي أشارت إليها نظرية التبعية في أوج ازدهارها. ولاشك أن كثيراً من هذه الآراء وغيرها ولا سيما ما يتعلق بالجمود الطبقي والعمل الثوري والتي روجت لها نظرية التبعية قد ثبت أنها غير ملائمة تماماً. ليس غريباً إذن والحالة هذه أمام كثير من المراقبين أن يكون التحليل الماركسي الملتزم والمتعلق بالتوازن بين استقلال الدولة من ناحية والقيود المجتمعية التي أبرزها تحليل نوردلنجر ومن على شاكلته من ناحية أخرى هو الأكثر ملاءمة لتفسير الأحداث والصيغ السياسية في العالم الثالث المعاصر. وعليه فقد أضحي بمقدورنا الاعتراف بمجالين مختلفين للعمل: فالبرجوازية الوطنية الناشئة في العالم الثالث عادة ما تركز على استخدام قوة الدولة في حالة أي تعارض بين مصالحها الخاصة والمصالح الأجنبية المتطفلة.

وكما أوضح ليز في دراسته عن كينيا (١٩٧٨) وإيفانز في دراسته عن البرازيل (١٩٧٩) فإن الجماعات الوطنية الحاكمة قد حققت نجاحاً ملحوظاً في استخدام جهاز الدولة بهذا الخصوص. وعلى الصعيد المحلي تحرص الجماعات

الحاكمة في العالم الثالث على استخدام جهاز الدولة من أجل المحافظة على مكانتها في مواجهة جماعات التمرد داخل المجتمع. وفي هذا السياق تعتمد درجة النجاح على قدرات الدولة الأخرى، وهو الأمر الذي يبدو أكثر تعقيداً كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأخير.

لقد انصب التركيز في هذا الفصل حتى الآن على الحوار النظري المتعلق بدور الدولة في العالم الثالث المعاصر، وقد تم الاقتراب والتعامل مع هذه القضايا من منظور سياسي بالأساس. ومع ذلك فقد شهدت الجوانب الأخرى لدراسات التنمية تغيرات مهمة مقارنة بتلك التي شهدتها حقل التنمية السياسية في علم السياسة، والتي يتعين علينا أخذها بعين الاعتبار حتى نضفي على تحليلنا رؤية أكثر ملاءمة، ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى التأثير الذي ارتبط بما أطلق عليه أزمة اقتصاد التنمية. ومن الملاحظ أن تلك الأزمة تم توثيقها بشكل أفضل مما حدث في علم السياسة (انظر نافزيجر Nafziger ١٩٨٠، سيرز Seers ١٩٧٩، ليفر Leaver ١٩٧٩، ستريتون Streeton ١٩٨٠). ويكفي القول هنا بأنه بينما كان علم سياسة التنمية يتطور ليصبح السياسة العامة للتنمية، كما ذكرنا آنفاً في الفصل الثاني، فقد شهد اقتصاد التنمية تحولاً مماثلاً. فنزعة روستو المتفائلة كانت مصحوبة بالترويج لدولة الرفاهية وفقاً للتصور الكينزي على المستوى الدولي، بيد أن عملية الانتشار هذه أفسحت المجال أمام ظهور نزعة تشاؤمية تبشر من خلال بعض علماء اقتصاد التنمية المبرزين دولياً، بموت اقتصاد التنمية (انظر سيرز ١٩٧٩).

إن العملية الفكرية التي شهدتها علم اقتصاد التنمية كانت مماثلة لتلك التي حدثت في مجالات أخرى. ولعل جوانب الضعف الحقيقية في اقتصاد التنمية هي تلك التي أبرزها النقد البنوي الذي حددناه في الفصل الثالث. وقد اكتسبت مقولة "التبادل اللامتكافي" شعبية متزايدة، حتى أنها أضحت محور هذا

النقد وذلك على حساب المبدأ التقليدي الذي ساد لمدة مائة وخمسين عاماً خلت ألا وهو مبدأ الميزة النسبية Comparative Advantage * وخلال الفترة القصيرة التي شهدت ازدهار نظرية التبعية، امتلك مفهوم التبادل اللامتكافئ زمام السيطرة. ومع ذلك فإن التحالف الذي شاهدها من قبل النظريات الماركسية والتقليدية في الميدان السياسي قد حدث أيضاً في الميدان الاقتصادي. لقد بدت المضامين السياسية لنظرية التبعية داخل النظرية الاقتصادية وكأنها منافية للعقل تماماً مثل الآراء التي طرحتها بشأن دور الدولة كما ظهر في كثير من الدراسات حتى منتصف السبعينات. وعلى مستوى منظور السياسة فإن مضامين نظرية التبعية ونظرية الأنساق الدولية لم تؤخذ بمحمل الجد. فالآراء التي عبرت عنها هاتان النظريتان بشأن النظام الدولي باعتباره المستوى الأوفق للتحليل والأكثر أهمية تقلل من قيمة أي شيء آخر يحدث على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي وما دون الإقليمي وذلك بشكل ينال من مصداقيتها.

ويشير التوقع بعيد المدى لنظرية الأنساق الدولية إلى انهيار النظام الرأسمالي الدولي في وقت ما غير محدد في المستقبل. وفي نفس الوقت فإن "الوصفة" المنطقية لهذا المقترح تتمثل في عملية الانسحاب من السوق العالمية. على أن كلاً من نظرية التنمية التقليدية ونظرية التنمية الماركسية قد جادلت بأن مثل هذه السياسة لا يمكن تحقيقها في دول العالم الثالث سواء كانت ذات توجه رأسمالي أو توجه اشتراكي. ولم تقتصر عدم واقعية نظرية التبعية عند هذا الحد حيث إنها لم تطرح أية اقتراحات بشأن السياسات التي تنتهجها الدولة وتحقق هذا الهدف في نفس الوقت الذي تؤمن فيه حصولها على السلع الضرورية سواء كانت

* تعني الميزة النسبية قدرة الدولة أو الوحدة الإنتاجية على إنتاج سلعة بتكلفة أقل من دولة أو وحدة أخرى، وعليه فإن الدول تميل إلى التخصص في إنتاج تلك السلع والخدمات التي يمكن صنعها وتوفيرها بأكبر قدر من الربحية (م).

مادية أو علمية أو تكنولوجية والتي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال السوق العالمية. وأياً كان الأمر فإنه نظراً لعدم الاعتداد بنظرية التبعية على مستوى صنع السياسة، فقد اقتصر الأمر على الجانب البلاغي إذ سيطرت على لغة الخطاب السياسي في العالم الثالث، وهو الأمر الذي مثل نقطة التقاء لكل من اليمين واليسار حيث جمعهما معاً إدانة استغلال الهامش من قبل المركز. وفي هذا السياق رددت كثير من الجماعات الحاكمة في العالم الثالث مطالبها بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، بحسبانه العلاج الناجع الوحيد لكافة المشكلات التي تواجهها الدول النامية.

ومع ذلك فإن الانتقادات السابقة لا تعني بأي حال النيل من أهمية تحليل الأنساق الدولية. وطبقاً لكليات فرد كوبر Fred Cooper البليغة: فإن الإشكالية تكمن في أن تحليل تعقيدات مفاهيم مثل التخلف، والاندماج والتبادل اللامتكافئ وعلاقات المركز/ الهامش أشبه بمن يجري جراحة مستخدماً فأساً: فالمفاهيم تم تقطيعها ولكن بشكل فوضوي. إن ما نحتاج إليه هو مناقشة كاملة لما هو نظامي في النظام الدولي، الأمر الذي يعني إجراء مزيد من الدراسات النظرية والإمبريقية لأنماط محددة من رأس المال وتنميتها وعلاقتها البيئية، وكذلك تدفق الاستثمار والائتمان، وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات التجارية والدول والسبل المتناقضة التي تنتجها طبقات معينة في تفاعلها مع الفرص والقيود المتغيرة في الأسواق الدولية" (كوبر Cooper ١٩٨١: ١٦).

وكما حدث في علم السياسة فقد أفضى رد الفعل في علم الاقتصاد لعدم ملاءمة نظرية التبعية للعودة إلى نمط من الاقتصاد السياسي أكثر تقيداً والتزاماً بالسياسة: ونجد في مركز القلب من هذا الاقتصاد السياسي مفهوم "التحيز الحضري Urban Bias" في العالم الثالث وهو الذي يضمن حصول النخب الحضرية الأكثر ثراء على تحويلات الثروة بدلاً من فقراء المناطق الريفية. وطبقاً

لأحد شرائح مفهوم التحيز الحضري: "فإن ٦٠% إلى ٨٠% من الأفراد الذين يعتمدون على الزراعة لا يزالون يحصلون على ٢٠% فقط من الموارد العامة... وطالما ظلت مصالح وانحيازات وخلفيات النخبة حضرية بالأساس فإنه ربما يعطي الريف الأولوية، بيد أن الموارد سوف تعطى للمدينة" (ليبتون ١٩٧٧: ١٧-١٨). وقد تأثرت مقولة ليبتون كثيراً بمفاهيم عدم المساواة التراكمية "Cumulative inequality" والسببية الدائرية "Circular Causation".

وكما هو معروف فإن هذه المفاهيم قام بتطويرها جونا ميردال Gunnar Myrdal في فترة سابقة هي عام ١٩٥٧. على أن القبول بتحليل التحيز الحضري حديثاً أدى إلى تزايد تبني إستراتيجيات إعادة توزيع النمو وبرامج الحاجات الأساسية في العالم الثالث. ومن السياسات التي تم تلخيصها في منتصف السبعينات عن طريق دراسات لمؤسسات مثل البنك الدولي ومعهد دراسات التنمية (أنظر شينري وآخرون ١٩٧٤ *Chenery et al.* ومحبوب الحق ١٩٧٦).

ومع ذلك فإن التطبيق الناجح لهذه السياسات يطرح العديد من التساؤلات المهمة والمحيرة في نفس الوقت، وأثناء قيامنا بتحليل صنع السياسة ودور الدولة والذي استعرضنا أهم جوانبه في الأجزاء السابقة من هذا الفصل. فإذا كان فقر قاطني المناطق الريفية يعزى إلى حرمانهم من الموارد لصالح سكان المناطق الحضرية، فكيف يمكن تصحيح هذه العملية؟ ونظراً لأن السوق لا تستطيع ضمان توصيل السلع المطلوبة فإن إعادة التوجيه لا يتأتى حدوثها إلا من خلال تدخل الدولة بغية ضمان هذا الانسياب للموارد بشكل قسري. واستناداً إلى بعض الأدلة المتوافرة حتى اليوم فإن إعادة التوزيع تعد إحدى الوسائل القليلة للتخفيف عن عدد كبير من فقراء الريف مهما كان تدني مستواهم في العالم الثالث. ومع ذلك فإن آفاق نجاح تنفيذ مثل هذه السياسات على نطاق واسع في العالم الثالث لا تبدو

مشجعة ولا سيما على ضوء العلاقة بين الجماعات المهيمنة وعملية صنع السياسة.

وتمثل الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في العالم الثالث المكون الأساسي لنجاح إستراتيجيات إعادة التوزيع، نظراً لكون هذه الجماعات مطالبة بأن تقوم بإعادة توزيع قوتها السياسية والاقتصادية... فهل يتأتى لها أن تتخلى عن بعض مصادر قوتها؟!.

ويبدو أن مثل هذا المسار غير محتمل لاعتبارين: أولهما يتمثل فيما طرحه ليفر Leaver، ولو بمصطلحات أكثر إحكاماً من تلك الخاصة بأمليكار كابريال Amilcar Cabral (والتي أشرنا إليها آنفاً). يقول ليفر: "إن الإصلاحات اللازمة تتطلب نوعاً من التضحية الذاتية لكافة النخب القديمة - الحديثة". (١٩٧٩: ٤) وكما اقترحنا في الفصل الثاني، فإن أنماط صنع السياسة السائدة معدة لتكريس وتعزيز سلطة النخبة في العالم الثالث بشكل يجعلها متعارضة مع مثل هذه الاستراتيجيات الإصلاحية. أما الاعتبار الثاني فهو يتمثل أيضاً وكما ذكرنا في الفصل الثاني، في أن تعبئة التحيز في عملية صنع السياسة - ولاسيما التفاوت في القوة بين سكان الريف الذين يعانون من الفقر والامية على عكس الجماعات الحاكمة المركزية - يقلل ذلك من إمكانية تغيير هذا التوازن من خلال الضغط الشعبي من أسفل.

إن منظور السياسة العامة، الذي يؤكد على المحافظة على وضع النخبة لا يمكن أن يؤدي، كما اقترح محبوب الحق (١٩٧٦: ٢٤ F F)، إلى تشجيع أي محاولات مباشرة للتخفيف من حدة حالة الفقر في الريف. وليس بخاف أن تلك إشكالية تعترض سبيل نماذج التنمية الاقتصادية سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية. فالطريق الرأسمالي للتنمية يتطلب استخداماً كثيفاً لرأس المال والقبول بالتفاوت الكبير في الدخل والمحافظة على هذه التفاوت من أجل إرضاء

النخبة. أما البديل الاشتراكي فإنه يطرح في كثير من المناحي مخاطر مشابهة ولا سيما الاتجاه نحو إضفاء الطابع البيروقراطي بشكل كثيف لا تستطيع مثل هذه النظم الفكك منه. وبعيداً عن الخصائص البيروقراطية والتكنوقراطية لعملية صنع القرار فإن مكافحته تحتاج إلى إرادة سياسية. وفي هذا السياق يبدو التمييز واضحاً بين السياسة والإدارة. إذ لا طائل من وراء الإدارة والتخطيط الكفاء في حالة غياب الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة التوازن السياسي والاقتصادي. وعليه فإن إمكانية نجاح استراتيجيات إعادة النمو تبدو محدودة للغاية.

ولعل هذا التردد الذي تقابل به غالبية النخب الحاكمة في العالم الثالث مقترحات إعادة النمو يتناقض، كما ذكرنا آنفاً، مع الشعبية التي تحظى بها مطالب إعادة التوزيع على المستوى الدولي تحت عباءة المناداة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. وليس من الضروري ولا حتى من الممكن هنا أن نستعرض جل الأدبيات المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد (والتي تتسم في معظمها بالضعف النظري الواضح)^(١٩). ومع ذلك يبدو من المفيد الإشارة إلى الارتباط الواضح بين مقولات معينة في فكر التنمية وظهور حركة النظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد المنصرم. ولعله من اليسير حقاً تتبع الجذور الفكرية لمثل هذه الدعوات. إنها ترجع إلى الاعتراضات الأولية التي طرحتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إزاء الطبيعة اللامتناسقة للاقتصاد الدولي في أواخر الخمسينات وحتى إنشاء منظمة الأونكتاد عام ١٩٦٤، ووضع تقرير بيرسون Pearson عام ١٩٦٩*، وكذا إعلان الأمم المتحدة بخصوص إنشاء

*United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

الأونكتاد هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تأسس كجهاز دائم من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٦٤، وهو يعقد كل أربع سنوات في عواصم مختلفة من عواصم الدول الأعضاء.

نظام اقتصادي عالمي جديد في منتصف السبعينات ثم نشر تقرير برانت Brandt عام ١٩٨٠ وأخيراً قمة كانكون Cancun في أكتوبر ١٩٨١ **. ومن الناحية السياسية فقد تم الترويج لفكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد في منتصف السبعينات، وهذه الفكرة تأثرت بشكل واضح بنظريات التبعية والوظيفية في ذلك الوقت. وبالمثل فإن خفوت نظرية التبعية مؤخراً انعكس بشكل واضح على اتجاهات صنع السياسة فيما يتعلق بقضايا تنمية الشمال والجنوب. ويمكن في واقع الأمر الاستفادة من معرفة الاتجاهات الخاصة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لتحديد المدركات المختلفة لعملية التنمية في العالم الثالث والتي تشتمل عليها أي مدرسة فكرية.

وفي تحليله المتمكن لأدبيات الحوار بين الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي الجديد حدد روبرت كوكس Robert Cox (١٩٧٩) خمسة اتجاهات أساسية حول هذه القضايا. أول هذه الاتجاهات تعبر عنه الدول الصناعية الكبرى وتجسده آراء اللجنة الثلاثية (انظر سكلار Sklar عام ١٩٨٠) في النصف الثاني من أعوام السبعينات وكذلك آراء إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في النصف الأول من الثمانينات. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في المنظور الديمقراطي

= ويعمل المؤتمر على دراسة نطاق واسع من المشكلات لتحقيق التقارب بين السياسات المتعلقة بالتجارة والعون والمجالات المرتبطة بهما. وهو يهدف إلى تعزيز التجارة بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة ويولي اهتماماً خاصاً نحو مساعدة الدول النامية على توسيع تجارتها (م).

** اجتمع قادة ٢٢ دولة متقدمة ونامية في مدينة كانكون بالمكسيك يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨١ لمناقشة التعاون الاقتصادي بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب النامية. سيد أن هذا الاجتماع لم يتمخض عن إعلان رسمي مشترك بل مجرد بيان عام يشير إلى أن المجتمعين وافقوا على التحرك قدماً نحو إرساء مفاوضات عالمية الطابع لمساعدة الشعوب الفقيرة - (م).

الاجتماعي كما يعبر عنه فكر معهد دراسات التنمية، ومنظمة العمل الدولية ونادي روما (انظر تسنبرجن Tinbergen ١٩٧٦). ويمكن أن نطلق على الاتجاه الثالث وجهة النظر الرسمية للعالم الثالث والتي عبر عنها محبوب الحق (١٩٧٦) ومواقف الأونكتاد بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. أما الاتجاهان الأخيران وهما أقل إقناعاً فيتمثلان في التصنيفات "المركنتيلية" Mercantilist والتي يمكن التعرف عليها في أعمال روبرت توكر Robert Tucker (١٩٧٧) وبيتر بوير Peter Bauer (١٩٨١) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حالة "المادية التاريخية Historical Materialist"، وقد تمت معالجة هذين الاتجاهين بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وتكمن قيمة دراسة كوكس الحقيقية في تركيزها بشكل محدد على العلاقة القائمة بين النظرية والتطبيق في صناعة التنمية.

إن القضية الكبرى المرتبطة بغاية هذا الفصل يمكن أن نطلق عليها الأقول التام لافتراض "تنمية التخلف" الذي يشكل عصب نظرية التبعية. وإذا كان مفهوم التبعية لا يزال يحتفظ بأهميته بالصورة التي رسمها توني كيلك Tony Killick مثل الفرق بين ما يعتبره "منظرو التبعية" و "مناضلو التبعية" على مستوى السياسة. فمنظرو التبعية ينظرون إلى أي محاولة للإصلاح التدريجي باعتبارها عديمة الجدوى (كيلك ١٩٨٠: ٣٨٣) في حين امتلك مناضلو التبعية تأثيراً كبيراً في ميدان السياسة ولا سيما في الدفاع عن القضايا التالية: التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات Multinational Companies (MNCs) وتبنى استراتيجيات تنموية أكثر اعتماداً على الذات، وتنويع الصادرات، وإجراءات إعادة التوزيع.

* في اعتقادنا أن تعبير الشركات متعددة الجنسيات "Transnational" أدق من تعبير متعددة الجنسيات "Multinational" الذي استخدمه المؤلف لأنها لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم استراتيجيتها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة بعينها، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل دول أو جنسيات متعددة - (م).

وكذا جملة المقترحات التي تدرج في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد (كيلك ١٩٨٠ : ٣٨٣).

ولاشك أن هذا النوع من الأدبيات يرجع في أصوله إلى التيار الأكثر تقليدية في الاقتصاد السياسي الليبرالي والذي يبدو أنه يحتل عند هذه النقطة مركزاً محورياً بين منظري التنمية. ويمكن القول بأن القوة الدافعة الأساسية لهذا الموقف تتمثل في إعادة التأكيد على جدوى مفهوم الميزة النسبية باعتبارها مفهوماً امبريقياً قابلاً للتطبيق وذلك مقارنة بمفهوم التبادل اللامتكافئ الذي ظل مهيمناً لفترة قصيرة. وفي دراسة حديثة لـ "هوليس تشينيري Hollis Chenery" (١٩٧٩) تم التعبير عن هذا الموقف بشكل أكثر حسماً. فعلى الرغم من أن تشينيري تساءل بشكل نقدي عن الافتراضات الكلاسيكية لمفهوم الميزة النسبية إلا أنه مع ذلك أظهر أهميتها المستمرة. ويبدو الأمر كذلك في حالة تقويم المزايا النسبية لتشجيع الصادرات في مواجهة سياسات التصنيع من أجل إحلال الواردات في العالم الثالث.

ولا تكمن أهمية تحليل تشينيري في أنه قام بدحض مقولات التبادل اللامتكافئ ولكن في إثارته انتباهنا لمدى تعقد الموقف في العالم الثالث. أضف إلى ذلك فإنه يقوض الطبيعة الشمولية لافتراض تنمية التخلف وسياسته الرامية إلى الانسحاب من التجارة الدولية.

وينبغي أن يكون مصطلح التعقد Complexity هو شعارنا في هذه المرحلة. إن خبرة العقد المنصرم تؤكد على أن بعض الدول استفادت من اندماجها في النظام الدولي وذلك على عكس البعض الآخر. وعليه فإن الجهود الرامية لبناء نظرية عامة في التنمية الاقتصادية أبلت بلاء يدعو للسخرية تماماً مثلما حدث للجهود المناظرة في علم السياسة. على أن بارقة الأمل الرئيسية ربما تكمن في الاعتراف المتبادل من كلا الحقلين المعرفيين بأهمية كل واحد منهما

بالنسبة للآخر. ولعل ما يكتسب أهمية خاصة في هذا الخصوص هو اقتناع علماء الاقتصاد بأن تنفيذ السياسات الاقتصادية ليس بكل بساطة قضية فنية. لقد أضحي علماء الاقتصاد اليوم أكثر استعداداً للاعتراف بأهمية القرارات السياسية في تجاوز قوى السوق (انظر الموند وجينكو ١٩٧٧). ومن المعلوم أن الابتكارات التقنية بدرجة أو بأخرى، قد تأتي رغباً عن القوى السياسية الذي يمثل القمع من جانبها متطلباً لازماً للولوج إلى منحنى تطوري مختلف أياً كان اتجاهه. وبغض النظر عما إذا كانت الحكومة تهتم حقاً بتحسين مستويات رفاة الجماهير أو أنها تعتمد بكل بساطة إلى المحافظة على مكانتها الخاصة، فإن المعايير السياسية تعد الأساس المحوري في نجاحها أو فشلها.

وفي العالم الثالث المعاصر تعد الدولة الوطنية - باعتبارها همزة الوصل بين مستويات العمل المحلي والدولي - الساحة الأساسية للنشاط السياسي. وكما حاولت أن أوضح في هذا الفصل، فإن عملية صنع السياسة على مستوى الدولة المركزية في العالم الثالث، يمكن اتخاذ المبادرة بشأنها أو التحكم فيها أو العكس من ذلك على حسب كل حالة. أضف إلى ذلك فإنني أشرت إلى سذاجة ذلك النمط من التحليل الذي يحاول فهم عملية صنع القرار تلك من خلال رؤية مدرسة فكرية بعينها.

ويتطلب فهم دور الدولة في العالم الثالث ليس فقط معرفة الموقع الاجتماعي/الاقتصادي والبنوي لمؤسساتها وأفرادها ولكن أيضاً تحليل العمليات الواقعية لصنع السياسة وتنفيذ السياسة في إطار هذه الهياكل الأوسع. ويمكن أن نخلص، مع شيء من التكرار والمبالغة، إلى القول بأن أياً من اتجاه السياسة العامة في التنمية والنظرية الراديكالية لا يكفي في حد ذاته، فكل منهما ينبغي أن يأخذ الآخر بعين الاعتبار.

خاتمة

لقد بات واضحاً أن فهم مشكلات ومعضلات العملية التنموية هي أيسر بكثير من إعداد "وصفات" لحلها على مستوى السياسة، أو محاولة بناء نماذج نظرية عامة يمكن من خلالها رسم السياسة. ومثل هذا الاعتراف لا يحملنا مع ذلك إلى الاندفاع لتبني موقف متطرف كالذي عبر عنه بيتر بوير بقوله: "لا توجد مشكلة تنمية للعالم الثالث. وعوضاً عن ذلك توجد مجتمعات عديدة تختلف اختلافاً بيئياً في أحوالها الحياتية وتطلعاتها المستقبلية... أما ما يطلق عليه مشكلة تنمية العالم الثالث فهي صنعة هؤلاء الذين وضعوا مجتمعات عدة يشتمل عليها العالم الثالث في سلة واحدة دون ما أدنى تمييز" (بوير ١٩٨١: ١٤٣). كما أننا لسنا بحاجة كذلك إلى أن نأخذ صف علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية الماركسيين الذين اكتشفوا نمطاً جديداً للإنتاج في كل وادٍ بمنطقة الأنديز Andean قاموا بزيارته (فoster - كارتر ١٩٧٨).

ولاشك أن كلا الموقفين يعبر عن نوع من التطرف: فقد أنكرا تماماً عمومية كثير من مواقف ومشكلات العالم الثالث، كما أنهما رفضا الوحدة الأيديولوجية التي تستمحور حول مدرك العالم الثالث وتؤثر على دول العالم الثالث كافة. وعلى صعيد آخر فإن القول بأن ما يسمى "هوية" العالم الثالث هي محض تلفيق من جانب النخب السياسية، هو قول مردود عليه وغير مناسب، كما أنه يرتبط بذلك النمط من التحليل الذي يقترب من موقف البروفسور بوير (انظر هاريس Harries ١٩٧٩). بيد أنه مع كل ذلك علينا أن نتجنب ما سماه هيرشمان التنظير الملزم والغافل Compulsive and Mindless Theorising (١٩٧٠: ٣٢٩) والذي يجسد بدرجة كبيرة المراحل الأولى لنظريتي التحديث والتبعية.

إنه من غير المحتمل والحالة هذه أن يوجد نموذج معرفي واحد مسيطر، بل ويمكن أن نحاج بضرورة عدم وجود مثل هذا النموذج. ومن الجلي أن التخطيط

للتغيير هو بالأساس ظاهرة سياسية وليس أمراً نظرياً صرفاً. وعليه يصبح من الأهمية بمكان أن نحدد منذ البداية بشكل لا لبس فيه ولا غموض افتراضاتنا المعيارية. ونظراً لفشل أول عقدين للتنمية فقد أضحت الاعتبارات المعيارية أكثر أهمية ولا سيما وقد تراجعنا عن المواقف الأولية التي اتخذناها في بداية هذه الفترة. إن مفهوم التقدم Progress باعتباره انتقالاً من ماضٍ أدنى منزلة إلى مستقبل أرفع منزلة، وحتمية هذه العملية لم يعد أمراً مسلماً به ولا سيما في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي أفرزت لنا الجانب الأكبر من النظرية التي نقوم بمراجعتها هنا (انظر نسبت Nisbet ١٩٨٠: ٩). وقد تم التعبير عن هذا الإيمان الواهن بأشكال عدة. فعلى الصعيد الاقتصادي تزايدت الشكوك حول إمكانيات استمرار النمو الاقتصادي (انظر على سبيل المثال ميدوز وآخرون Meadows et al. ١٩٧٢). كما ظهرت مخاوف مماثلة بشأن القيود الاجتماعية للنمو (انظر هيرش Hirsch ١٩٧٧). أما على الصعيد السياسي فقد عبر العديد من الكتاب عن شكوكهم إزاء قابلية الديمقراطية للتطبيق (انظر هانتنجتون وآخرون ١٩٧٥). وبشكل عام فإن هذا الإيمان الواهن في المجتمعات الصناعية المتقدمة يعد جزءاً لا يتجزأ من اتجاهات مماثلة تم تبنيها بشأن مستقبل التنمية في العالم الثالث.

يعكس ذلك تراجعاً عن مواقفنا اليقينية المتعلقة بالمقدرة على التعامل مع مشكلات المجتمع بأسلوب تقني رشيد وهي المواقف التي سيطرت على الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي منذ عقدين مضياً.

إن الضغوط من أجل التحديث في العالم الثالث قد أفضت إلى ضغوط مصاحبة لم يحلم بها المنظرون الأول. فالاعتراف بمحدودية الموارد سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، والضغوط المطروحة من أجل إعادة التوزيع أسهمت بشكل واضح في تقويض الأساس الرضائي الذي كان من المفترض أن تركز عليه النظرية الاجتماعية والسياسية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن

الملاحظ أن الأساس اللارضائي الذي يميز جل السلوك السياسي المعاصر قد تم إيضاحه بشكل أفضل من مواجهة الشمال - الجنوب بين الذين يملكون والذين لا يملكون في المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق يصبح من العسير عدم الاتفاق مع بيتر بوير الذي يرى بأن بعض التقارير مثل تقرير برانت Brandt عام ١٩٨٠ ليست كما يوحي عنوانها الفرعي، "برامج من أجل البقاء Programmes for Survival" ولكنها عوضاً عن ذلك "معالم للصراع السياسي Signposts to Political Conflict" (بوير ١٩٨١: ١٤٠).

إن هذه التكهّنات غير الواضحة لا تعني أن الأمور لم تتغير بصورة ملفتة للنظر في العالم الثالث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد حدثت بالقطع تحولات درامية في بعض مناطق العالم الثالث مثل ظهور الدول الآخذة في التصنيع حديثاً. لقد تردد الراديكاليون في أوج ازدهار نظرية التبعية في الاعتراف بما نسميه في اللغة الشعبية معجزة جنوب شرق آسيا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن منظري التنمية ملتحمين بلحاف نظرية التحديث الوردي Rose-Tinted Glasses of Modernisation Theory تردّدوا في الاعتراف بالطبيعة اللامتوازنة والقاسية لهذه التنمية. إن الطبيعة الاستدلالية لهاتين المدرستين الفكريتين والتي تستند على التقاليد الفكرية الغربية قد حالت بينهما وبين إثارة تساؤلات جوهرية حول الأوضاع المحلية السائدة في العالم الثالث.

وحتى يومنا هذا يميل معظم محلي عملية التنمية سواء كانوا محافظين أم راديكاليين أو ما شاكل ذلك، إلى إضفاء الطابع الذاتي على الأدبيات الخاصة بمذهب أو حقل معرفي معين قبل الاستمرار في عملية البحث. أضف إلى ذلك فإن صانعي السياسة في العالم الثالث قد شقوا طريقهم عبر مؤسسات تعليمية في

المجتمعات المتقدمة حيث تشربوا معظم التقاليد الفكرية الغربية... وهي العملية التي أطلق عليها هايدن (١٩٨٠) العجز المدرب Trained Incapacity.

وإذا فكرنا ملياً في عملية الإدماج الذاتي Internalisation Process تلك التي مر خلالها معظم النخب صانعة السياسة في العالم الثالث لاستطعنا ملاحظة عملية مناقضة تماماً خاصة بمستقبلي سياسات التنمية المحتملين على أرض العلم الثالث. وطبقاً لجوران هايدن فإن "معظم صانعي السياسة في العالم الثالث يشجعون تصوير الفلاحين باعتبارهم مستعدين للتعاون مع الحكومة. وانطلاقاً من هذا الافتراض فإنهم يتمكنون عادة من بيع سياسات التنمية الزراعية لهؤلاء الذين يوفرون التمويل. وعادة ما يرتبط الاشتراكيون الغربيون بمثل هذا المقترّب. ففي سياق نظرتهم الخاصة ينظر إلى الفلاحين باعتبارهم قوة ثورية أما البرجوازية فتشكل العقبة الكؤود أمام إحداث تحول في المجتمع. على أن أغلب هذا التفكير يندرج في إطار لغة التمني إن لم يكن الجهل المطبق (هايدن ١٩٨٠: ٢١١).

إننا لا نود أن نذهب بعيداً مثلما فعل هايدن في تحليله لعناد فلاحي تنزانيا للتعرف على دلالات تحليلية بالنسبة للسياسة العامة للتنمية والتي تنبع من التقاليد الفكرية الغربية، ولا سيما تلك الخاصة بالأساس النظامي Systems-Based. ولا شك أن مثل هذا التحليل يلائم تماماً، ولو من الناحية الشكلية على الأقل، بيروقراطية العالم الثالث المؤلفة من خريجي الجامعات المدربين في الغرب.

على أن هذا التحليل، مع ذلك، يبدو غير ملائم في الوضعية الريفية حيث يتضاءل تأثير الحكومة المركزية وذلك بشكل يتناسب مع مسافة الابتعاد عن مركز الإدارة. وأياً كان الأمر فإن السياسة العامة التي تركز على نظريات الاختيار الرشيد والعام اكتسبت مؤخراً اهتماماً متزايداً (انظر على سبيل المثال راسيل ونيكلسون Russell and Nicholson ١٩٨١، وبـيـتـس Bates ١٩٨١).

فهل يفضي تطبيق مثل هذه النماذج في العالم الثالث، رغم أنها أضحت مؤخراً بمثابة "موضة" في المجتمع الصناعي المتقدم، إلى إعطاء مثال آخر "للعجز المدرب Trained Incapacity"؟ وإذا كان لهذه النماذج قيمة تذكر فإنه ينبغي علينا الحوص التام حتى لا تتحول إلى "موضة عامة" في سياق العالم الثالث. وطبقاً لهايدن فإننا عندما نقوم بتوظيف هذه الأنماط من التحليل التي تركز على أساس الفردية المنهجية Methodological Individualism فإن ثمة خطراً عظيماً من تقديم مشورة سياسية غير ملائمة. ويحاول هذا الاقتراب تفسير صنع القرار الجماعي باعتباره بالأساس تجميعاً لقرارات فردية مختلفة تم اتخاذها بشكل منفصل. ولكي تكون عقلانياً في هذا النموذج فإن ذلك يعني القدرة على رؤية أي خبرة ذات علاقة على أنها مشكلة يمكن تجزئتها وإعادة تجميعها ومعالجتها بشكل عملي ثم قياس تأثيراتها.

والإنسان هو "كائن اقتصادي" بالمعنى الذي يمكنه من أن يسترشد بالأولويات والأذواق التي يتم التعبير عنها في السوق. وطبقاً لحسابه القويم فإنه يتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بحسبانها عوامل ملموسة يمكن قياسها كمياً في المجتمع. أما الباقي فإنه يتقلص لوضعية الأمور "الذاتية Externalities" (هايدن ١٩٨٠: ٣١٣).

وفي مثل هذا الموقف فإن العوامل التي لا يمكن التعرف عليها كمياً أو أنها صعبة القياس كمياً يتم التحقير من شأنها أو تجاهلها تماماً. وربما لا تكون هذه مشكلة كبيرة في السياق الصناعي المتقدم نظراً لأن قوى السوق متقدمة للغاية - رغم أن هذه القضية محل تساؤل من قبل الكثيرين - بيد أنها تمثل مشكلة من الطراز الأول في سياق العالم الثالث. عندئذ يتعين التعامل بقدر كبير من الحذر والحيلة مع نظريات صنع السياسة المرتكزة على الأساس النظمي أو الاختيار الرشيد، ولاسيما وأنهما يرتبطان أصلاً بسياق لا يمت بصلة للواقع الثقافي

والهيكلي الذي يميز خبرة العالم الثالث. فالكفاءة والرشادة الاقتصادية ليست هي المتغيرات الوحيدة التي يأخذها سكان العالم الثالث بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية (بالطبع لا أقصد القول بأنها غير ملائمة). إن عوامل أخرى مثل العقيدة ورابطة الدم أو ما يحققه قرار معين من إشباع أو استجمام يمكن أن تكون جميعها على نفس الدرجة من الأهمية.

وعلى نفس الشاكلة من الملاحظات الاحترازية حول تأثير نظرية الاختيار الرشيد على صنع السياسة يمكن طرح بعض النقاط حول تأثير نظرية التنظيم، ولا سيما آراء ماكس فيبر المتعلقة بطبيعة التنظيم البيروقراطي. وإذا كانت معظم البيروقراطيات في العالم الثالث تستند بلا ريب على النماذج البيروقراطية الغربية، كما أن موظفيها من خريجي الجامعات الغربية فإن التأثيرات غير البيروقراطية المترسبة في المجتمع لا تزال تلعب دوراً محورياً، يعكس ذلك دلالة واضحة بالنسبة لقيمة اقتربات صنع السياسة المنبثقة من الغرب. أضف إلى ذلك فإن نظرة فاحصة لاتجاهات مستقبلي السياسة - وهم الأفراد عند الطرف المستقبل للبناء التنظيمي الرسمي - تظهر أن هذا البناء ذو أهمية محدودة أو أنه غير ذي حيثية على الإطلاق. إن معظم المجتمعات الريفية في العالم الثالث تعمل من خلال أطرها المؤسسية الخاصة والتي لا تملك أدنى تأثير على عملية صنع السياسة نظراً لعدم تمكنها من التوافق مع النموذج التنظيمي الرسمي. بيد أن هذا الأمر يختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر داخل نفس الدولة وذلك بحسب تمكن الأشكال السياسية والاقتصادية الخاصة بالتصنيع المتقدم من النفاذ إلى العمليات والهياكل الإنتاجية لهذا الإقليم.

ولعل النقطة المهمة التي تجدر الإشارة إليها هنا هي أن عملية صنع السياسة يمكن أن تواجه عدم قابلية مثل هذه النماذج للتطبيق سواء في ظل الأنظمة والهياكل الرأسمالية أو الاشتراكية في العالم الثالث.

وليس بخاف أن مفاهيم الرشادة والكفاءة توجد في أعمال ماركس ومن ساروا على دربه تماماً مثلما توجد في أعمال ماكس فيبر والدراسات التي استندت على نماذجه النظرية. وعليه فإن "الاشتراكيين" لا يستطيعون المراوغة من خلال إسقاط هذه القضايا بحسبانها نتاجاً للفكر "الوضعي" أو "البرجوازي". كما أن استراتيجيات التنمية البديلة "الصغير هو الأجل" Small is Beautiful (شوماخر ١٩٧٤) لم تقوَ بدورها على فهم كنه هذه القضية وكما ذكرنا آنفاً في هذا الفصل فإن معظم حكومات العالم الثالث منشغلة بمحاولة كسب سيطرة نظمها الخاصة بصنع السياسة بشكل ملائم على مستوى الإدارة الوطنية عوضاً عن محاولة نقل الهياكل الإدارية للمستويات المحلية والإقليمية. إن حسابات الكفاءة والرشادة تصبح محدودة التأثير أو لا معنى لها في سياق العمليات التي ينظر إليها أساساً بمصطلحات القوة السياسية. ويصبح الأمر كما وصفه هايدن "الصغير هو الأقوى" Small is powerful (هايدن ١٩٨٠: ٢١٣) وليس الأجل. أفضى ذلك كله إلى عدم الثقة بهذه المفاهيم وتحريفها لتصبح جزءاً من عملية تدعيم الدولة المركزية.

إن هذه النماذج سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو بديلة عادة ما يتم الترويج لتنفيذها من قبل محللين محترفين من العالم الصناعي الذين لا يدعون مسؤولية مباشرة عن المضامين السياسية والنتائج المتوقعة لمشورتهم تلك. وإذا كلن من المناسب في هذا السياق انتقاد الماركسيين الغربيين فإن الأمر يكتسب أهمية أكبر بالمقارنة مع الفقه المعاصر الخاص بالسياسة العامة للتنمية. إذ لا يخفى أن تنامي دراسات السياسة خلال العقد المنصرم وتأثيرها الواضح على نظم الحكم في العالم الثالث - ولاسيما فيما يتعلق باستقرار النظام والمحافظة عليه - قد أعطى هذه الدراسات صوتاً مؤثراً بشكل متزايد في عملية صنع السياسة في العالم الثالث، ويعني التركيز الأساسي، أو حتى الثانوي، على المحافظة على النظام

الحاكم لأن البحث سوف يركز على المشكلات المرتبطة بنظام بعينه وبالهياكل البيروقراطية المحلية والدولية التي تعمل على خدمته.

ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد تماثلاً مثيراً للاهتمام، وإن كان مخيباً، ما بين المراحل الأولى والمراحل المتأخرة لنظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد اتسمت عملية بناء النظرية وتطبيق السياسة في المراحل الأولى بالطابع الاستدلالي حيث إن دراسة العالم الثالث استخلصت بشكل استقرائي من أدبيات وتحليلات المجتمع الصناعي المتقدم. وفي اعتقادي يظل هذا التأكيد مناسباً سواء تحدثنا عن الطريقة التي تم بها تطوير أعمال بارسونز Parsons وروستو Rostow وكندلبرجر Kindleberger أو غيرهم من كبار منظري الديمقراطية، أو بنفس الدرجة مثلما نتحدث عن الطريقة التي تم من خلالها تطوير بعض الأدبيات الخاصة بعملية التصنيع السوفيتية لتتلاءم وأوضاع العالم الثالث، وربما يعد كتاب بول باران عن "الاقتصاد السياسي للنمو Political Economy of Growth" المثل الأوضح في هذا السياق. ويبدو أن تلك العملية تم تكرارها مرة أخرى في المراحل اللاحقة لدراسات التنمية. لقد انشغلت معظم دراسات السياسة العامة للتنمية، كما أوضحنا في الفصل الثاني، بالاستدلال من "الدراسات السياسية Policy Studies". إن ما يدعو للرتاء هو عدم تعلمنا من أخطاء الجيل الأول في دراسات التنمية وعليه فإن غاية التحليل التاريخي لأدبيات التنمية السياسية الحديثة التي قمت بعرضها هنا تتمثل في القيمة التي تحملها لعملية التعلم الممكنة.

التعلم من التحليل التاريخي

كما هو معلوم فإن التحليل التاريخي هو نشاط سلبي بالأساس ينصب على الماضي. وهو فضلاً عن ذلك نشاط يعبر عن الاعتزاز بالنفس، فمن السهل دوماً أن تكون حكيماً بعد وقوع الحدث بدلاً من إعطاء التقدير الكامل للمضامين التي

ينطوي عليها نمط تحليلي ما ساعة وقوع الحدث. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا التحليل يمكن من الناحية الأساسية من الفهم الأكثر شمولاً لقوام المعرفة المعقد. بل الأكثر من ذلك يمكننا من خلال تقويم ما حدث من قبل الحصول على بعض الرؤية لطريقة تطور الأشياء، وبطريقة أكثر معيارية الطريقة التي نود أن نرى عليها الأشياء في المستقبل. لقد أظهر الفصل الرابع في الواقع أن محاولتنا السابقة لتحليل دور الدولة في العالم الثالث ينبغي أن تمهد السبيل لتحليل المستقبل بشكل أكثر تطوراً. ويمكن في هذا السياق، ولو بشكل أكثر عمومية، أن نشير إلى عدد من الاقتراحات العامة الخاصة بهاتين المدرستين الفكرتين اللتين تمت مراجعتهما في هذا الكتاب. وربما يكون من المفيد حقاً تكرار القول بوجود منظورين كبيرين فقط في دراسات التنمية منذ الحرب العالمية الثانية ومثلما لم ينكر ماركس وجود طبقات أخرى غير البرجوازية والبروليتاريا فأنا لا أنكر وجود منظورات أخرى للتنمية. إن ما أود إضافته هو بكل بساطة أن هذه التصورات ليست مقصورة على لحظة بعينها.

إن النظر لحقل التنمية السياسية في علم السياسة باعتباره حالة دراسية لنظرية التحديث يؤكد التحول إلى ما أسميه اقتراب "السياسة Policy" مع نهاية السبعينيات. وقد صور الفصل الثاني هذا الاتجاه باعتباره نتاجاً للتغير والاستمرار. فالاستمرار يتأتى من أن تيار السياسة العامة للتنمية يضرب بجذوره الفكرية مرحلة نظرية التحديث حيث استفاد من أعمال الدارسين الأوائل أمثال الموند وأبتر وإيستون والأعمال الأقدم التي هيمنت عليها لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية. أما التغير فإنه يتمثل في كونه رد فعل لعملية التنظير الكبرى التي طرحتها نظرية التحديث. فالالاقتصاد السياسي الجديد واقتراحات السياسة العامة اللاحقة كانت تعكس في تركيزها على الاقتصاد والاختيار وصنع القرار رد فعل قوياً للتحليل السوسيولوجي المسيطر خلال الستينيات.

وتستمثل الأبعاد الأخرى الرئيسية لرد الفعل المناهض لنظرية التحديث في المطالبة بالمصادقية. بيد أن هذا الأمر أدى من نواحٍ عديدة إلى إعادة التأكيد على نظرية التحديث بدلاً من تجاوزها بشكل تام. وقد فشلت نظرية التحديث بسبب طبيعتها الوصفية والمساهية في تطوير توجه إمبريقي لحل المشكلات وينظر إليه باعتباره إطاراً للتحليل. وفي كثير من الأحيان كان تطور اقتراب السياسة العامة في التنمية يرجع إلى قيامه بوضع الجوانب الرئيسية لنظرية التحديث في نصابها الصحيح. وعليه أفضى التركيز على السياسة العامة إلى نوع من الاستمرار حيث طرح طريقة ملائمة لإدارة والتحكم في نشر المساعدات والتكنولوجيات والرشادة الثقافية ولضمان خلق وتدعيم نخب صنع القرار ذات التوجه الغربي.

وعلى نفس القدر من الأهمية نجد عزم هذه المدرسة على عدم الاعتداد بافتراضات وأنماط التحليل الراديكالية الخاصة بالتخلف والتي انتشرت خلال العقد المنصرم وتمت مراجعتها في الفصل الثالث. وإذا عدنا إلى بعض التساؤلات المحورية حول القوة - "من يحصل على ماذا، كيف وعلى حساب من" - لوجدنا جهوداً محدودة تحظى بالاتفاق من أجل توسيع هذه التساؤلات لتشمل العلاقات الدولية بين الذين يملكون والذين لا يملكون في المجتمع الدولي أو من أجل تحليل الدور الذي يمكن أن تمارسه الدولة والتكوين الطبقي في مثل هذه العلاقات.

ومن الملاحظ أن التيار الراديكالي قدم إسهامات واضحة في هذه الجوانب المتعلقة بدراسة العالم الثالث - ولكن بنفس الطريقة التي قامت بها نظرية التحديث، حيث تم استبعاد الاهتمامات الأخرى. على أنه بدوره شهد عملية تطوير وإعادة تنقيح منذ الأيام الأولى لنظرية التبعية. ويبرز هنا على وجه التحديد رغبة الماركسيين في تقويض افتراضات "تنمية التخلف" ومنظورها السلبي للرأسمالية في العالم الثالث. ويمكن القول إن الماركسيين تمكنوا في مناحٍ كثيرة، من إنجاز هذه المهمة بشكل مرض. أضف إلى ذلك فقد تم إعادة التوكيد على

مصادقية الاقترابات الأكثر كلاسيكية للإمبريالية مثل تلك الخاصة بلكسمبورج ولينين وذلك على حساب المفاهيم الأصلية للتبعية. لقد وضعت الرأسمالية في إطار مناسب باعتبارها نمطاً للإنتاج ونظاماً للتبادل وليست مجرد نظام للتبادل (انظر وارن ١٩٨٠، وبريور ١٩٨٠). ومع ذلك فإن التوازن مثل إشكالية أساسية أمام كل من الماركسيين ومنظري التحديث على السواء. فقد أظهر التحليل الراديكالي اتجاهاً جزافياً للانتقال من التنظير على مستوى التحليل الكلي لعملية التوزيع Macro-Analytical Theorising about the Process of Circulation على المستوى الدولي من ناحية إلى النقاش على مستوى التحليل الجزئي لأنماط الإنتاج Micro-Analytical Discussion of Modes of Production السائدة في تكوينات اجتماعية طرفية بعينها من ناحية أخرى (فoster-كارتر ١٩٧٨).

لكن ما الذي يمكن أن نتعلمه من التحليل التاريخي؟ من الجلي أن المقولات المحورية التي تستند عليها البرامج البحثية للماركسية والتحديث لا تزال قائمة. لقد أثبتت هذه المقولات، كما ذكرنا في الفصل الأول، أنها أشبه "بالسباحين المهرة" كما أنها استطاعت الصمود في مواجهة تزايد شعبية نظرية التبعية ولو لفترة قصيرة، أو على الأقل خلال منتصف السبعينيات. إن المرء ليشعر بالأسى إزاء اقترابات التبعية الخاصة بالتنمية حيث إنها ولدت لتبقى.

وقد شاركت مجلة معهد دراسات التنمية Institute of Development Studies Bulletin عام ١٩٨٠ (جودفري ١٩٨٠: ٤). في عملية الاحتفال بجنائز اقترابات التبعية، كما شاركت أيضاً ولو بشكل متأخر، الجمعية الأمريكية للدراسات الإفريقية United States African Studies Association في أكتوبر ١٩٨١ (انظر كوبر ١٩٨١، سكلار ١٩٨١ Sklar) ولوفيتشي ١٩٨١). على أن هذه الأحكام غير المسوغة تعكس في نواح

كثيرة فشلاً في الاعتراف بعمليات التحول بالغة التعقيد التي قام بها بعض رواد نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية (انظر على وجه الخصوص كاردوسو Cardoso ١٩٧٣).

إننا لا نستطيع الزعم بأن الفصل الثالث من هذا الكتاب يخلو من أي شبهة استهزاء بنظرية التبعية. وربما ألتبس العذر لنفسه بأنه من الأهمية بمكان، من وجهة النظر التاريخية، التركيز على دور مقولات فرانك الأكثر شهرة والمتعلقة بافتراض تنمية التخلف وما أسهمت به من وضع علامات على طريق تطوير كل من النظريات التقليدية والماركسية في التنمية.

صحيح أن هذا الكتاب تبني منظوراً نقدياً لنظرية التبعية إلا أنه لم يقلل أبداً من شأن إنجازاتها المهمة والتي ليس أقلها إعادة الاقتصاد السياسي إلى مكانه الصحيح في قلب العلوم الاجتماعية. لقد كان الاقتصاد السياسي ضعيفاً كما حرص نوف Nove (١٩٧٤) أن يخبرنا بذلك حيث احتل مركزاً ثانوياً في ظل غياب أي منظور مسيطر على الاقتصاد السياسي المعاصر. وإذا افترضنا لفترة أننا جميعاً علماء اقتصاد سياسي فإننا لسنا بالتأكيد سواء. لقد ظهر مفهوم السياسة العامة للتنمية، كما رأينا، من خلال إحياء مفهوم الاقتصاد السياسي وتأكيده على نظرية الاختيار العقلاني وتوزيع وتنظيم قدرات صنع القرار. على صعيد آخر فإن الاقتصاد السياسي الراديكالي ترعرع من خلال مفاهيم البنائية الراديكالية والمادية التاريخية والتي أكدت على أهمية التوزيع والتبادل (بالأساس)، والإنتاجية (مؤخراً).

واستناداً إلى هذين البرنامجين البحثيين يمكن القول بوجود بعض الاتفاق حول قضايا التحليل الهامة. وإذا كان ذلك لا يتم التعبير عنه صراحة فإنه ينبع بشكل ضمني من حقيقة قيام كليهما بدراسة (ولو بمصطلحات مختلفة) الجماعة الحاكمة، سواء أطلق عليها نخبة صنع السياسة أو الطبقة المهيمنة أو الحاكمة. وبالمثل فإن كلا البرنامجين، كما أكدنا على ذلك أيضاً، هما أكثر تحديداً

من الناحية التاريخية والمكانية. كما أن هناك اتجاهاً متزايداً من أجل اعتبار التيار الرئيسي في علم السياسة بأهمية الروابط الدولية سواء أطلق عليها الاعتماد أو الاعتماد المتبادل وذلك في مواجهة مفاهيم الإمبريالية والاستعمار الجديد (انظر دوفال وفريمان Duvall and Freeman ١٩٨١). إن كلا البرنامجين يرفض قطعاً مفهوم التبعية بصياغته الأولى الخاصة بالتخلف. وتتمثل المجالات المشتركة للبحث، كما أوضحناها في الفصل السابق، في الدور الذي تلعبه الدولة والذي ينبغي عليها أن تمارسه وقضية التسلطية. ولا يخفى أن كلا البرنامجين يثير أسئلة مشتركة ذات أوجه متعددة مثل "كيف يمكن خلق وإعادة توزيع الفرص والأصول الرأسمالية وفي ظل أي أشكال من السيطرة أو ميكانزمات القمع؟" إن ما نسعى إليه هو الوصول إلى منطقة وسطى بين موقفين على طرفي نقيض: إذ يرى أحد هذين البرنامجين الباحثين أن التسلطية هي بكل بساطة نتاج توجهات ثقافية معينة في المجتمع (على سبيل المثال القيم والأحكام والعوامل النفسية) وتبريرها على الصعيد السياسي بحسبانها أمراً لازماً "للاستقرار" و "التنمية". ففي حين يرى البرنامج الآخر التسلطية كنتاج لعملية تطور تاريخي معين لمجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالإنتاج. ولعله يصبح من الضروري والحالة هذه إحداث نوع من التوفيق بين نمط التحليل الثقافي الاجتماعي - الذي ارتكز عليه تحليل معظم نظرية التحديث - وبين الاقتراب الذي يؤكد على تأثير العمليات الدولية للتوزيع والإنتاج على الدول النامية. ولتحقيق هذا الإطار الفكري المركب ينبغي حدوث عدة متطلبات.

إن ثمة تساؤلات عدة ينبغي مواجهتها من قبل منظري التحديث والسياسة العامة. هل توجد الطبقات؟ وهل يوجد شيء اسمه نمط الإنتاج؟ وهل الإمبريالية مفهوم حقيقي؟ وعلى هؤلاء تقرير ما إذا كانت العوامل الطبقيّة والاقتصادية ذات أهمية في تفسير الصراعات والأشكال السياسية، وهل يمكن التعبير عن العلاقة

بين هذه العوامل في شكل مصطلحات نظرية أكثر عمومية مما كانت عليه ثم اختبارها في سياق تاريخي محدد؟ ومن خلال رفض قيمة هذه المفاهيم، ولو بشكل محدود" فإنه يمكن للاقتراب الذي يؤكد على الإصلاح التدريجي قصير المدى - والذي يركز على استقرار النظام والمحافظة على النخبة ودرجة كفاءة الجهاز البيروقراطي للدولة - أن يجد تبريراً معيارياً له.

على أن المشكلة الرئيسية التي تواجه علماء الاقتصاد السياسي ذوي التوجه الراديكالي تتمثل في تخليهم، ولو لفترة من الوقت، عن هواجسهم المزدوجة بشأن تطوير نظرية عامة للدولة، وبحث التطور التاريخي المحدد للصراعات والأشكال السياسية والتي تدور حولها المفاهيم التحليلية غير الواقعية والخاصة بنمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي. ويبدو الأمر غير مقبول من الناحية المنهجية إذا قمنا بإجراء تعميمات خاصة بطبيعة الدولة في العالم الثالث حينما تكون البيانات والمعرفة التي بحوزتنا عن أداء حالات بعينها أقل من تلك التي نمتلكها عن الدولة الصناعية المتقدمة والتي نحن دوماً على استعداد للقيام بتعميمات بشأنها. وفوق ذلك كله فإن التساؤل عن استقلال المستويات الثقافية والسياسية مقارنة بالمستويات الاقتصادية ينبغي التعامل معه في سياق العالم الثالث. يعني ذلك بالتبعية أن على عالم الاقتصاد السياسي الراديكالي مقاومة إغراء الإلقاء بنظرية التحديث جانباً. فبمقدور إطار نظرية التحديث أن يوضح الارتباطات بين التغيرات التي تشهدها شرائح معينة في المجتمع، ولا سيما حينما تكون هذه التغيرات ذات طبيعة ثقافية اجتماعية، ونابعة من الداخل (انظر جرو Grew ١٩٨٠ وسميث Smith ١٩٧٦). وعلى العموم فإننا بحاجة إلى محاولة واعية لوضع الإطار النظري المشترك قدر الإمكان في سياق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لعمليات الإنتاج في دراسات تاريخية محددة.

إن مثل هذه الخلاصة التي توصلنا إليها وإن كانت حذرة إلا أنها في نفس الوقت واسعة وفضفاضة حتى أنها تبدو مبتذلة. فإذا كانت تدعو للإجباط بحالتها تلك فإنها لا تعدو كونها، وللأسف، انعكاساً لحالة التنظير في الحقل. إننا ينبغي أن نكون من الناحية المنهجية أكثر حذراً وتطوراً عما كنا عليه منذ عقد مضى لكننا مع ذلك لا زلنا بعيدين تماماً عن تطوير نظرية متكاملة للتنمية و/أو للتخلف.

الفصل الخامس

نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة

د. نصر محمد عارف

تعد علاقة العلم بالمجتمع في التقاليد الحضارية الغربية، باللغة التعقيد والتشابك؛ بحيث لا يستطيع الباحث فهم العلوم الاجتماعية المعاصرة سواء في نشأتها أو تطورها؛ دون الإحاطة بالسياقات الاجتماعية التي برزت هذه العلوم من ثناياها وحملت رموزها الوراثية وشفرتها وأصبحت جزءاً من التكوين الثقافي لا ينفك عنه ولا ينفصل منه. ومن ثم صار لزاماً على الباحث الربط بين العلوم والنظريات من ناحية، وبين سياقها الاجتماعي والإشكالات التي دفعت إلى ظهورها أو تعاملت معها في طور نشأتها الأولى وقبل تمام نضجها من ناحية أخرى، وذلك لأن تحقيق الفهم الدقيق -خصوصاً للباحثين الذين لم يتم تدريبهم الأكاديمي في الغرب والذين لم تتم تنشئتهم في ثقافته- يستلزم الدقة والإصابة في فهم وتوظيف علم اجتماع المعرفة في تحليل وفهم الأفكار في سياقها الاجتماعي؛ دون الوقوع في أسر النسبية أو التاريخانية، أي سجن النظريات والعلوم في بيئتها الأولى ونفي إمكانية تجاوزها -ولو بحدود معينة- لظروف

نشأتها وتحولها إلى فكر إنساني يستفيد منه بنو البشر جميعاً على اختلاف ثقافتهم وألسنتهم ومجتمعاتهم. ولكن هذا التحليل يقصد به فقط الفهم الدقيق والمعرفة الأقرب إلى الصدق ثم بعد ذلك تأتي عملية الاختيار سواء بالقبول أو

الرفض أو الانتفاء أو أية صيغة أخرى. فقضية الفهم عملية مستقلة عن الاختيار أو النقل والاحتذاء.

والناظر في نشأة العلوم الاجتماعية المعاصرة في الغرب يجد أنها تختلف كثيراً عن نشأة العلوم التي تتعامل مع المجتمع والإنسان في الحضارة الإسلامية. ففي الأخيرة كانت جميع العلوم والأفكار متمحورة حول "النص" - القرآن الكريم أو السنة المطهرة - سواء أكانت تلك العلوم منبثقة عن "النص" أو دائرة حوله أو خادمة له أو متعاطية مع طريقة تدوينه ونقله. فإنها في جميع الأحوال مركزها عالم الأفكار المنزلة. أما العلوم الغربية فقد تمحورت حول المجتمع وقضاياها وإشكالاته، ومن ثم كانت هذه العلوم خادمة للمجتمع الذي نشأت فيه موظفة لتطويره وتقدمه وتجاوز عقبات سيره، ومن ثم تركت قضايا المجتمع آثارها على هذه العلوم. ولكن لا يمكن القول إن اختلاف الطبيعة بين النسقين المعرفيين الإسلامي والغربي قد يعني الإطلاق والنسبية لأي منهما. فالعلوم التي نشأت حول نص مطلق لم تكتسب صفة الإطلاق منه، بل هي نتاج إنساني تنطبق عليه مقولات علم اجتماع المعرفة كما تنطبق على تلك العلوم التي نشأت متمركزة حول مشكلات مجتمع معين، وإنما يمكن القول إن نسبة الإطلاق والنسبية قد تختلف في كل منهما طبقاً لإطلاقية أو نسبية المصادر المعرفية التي استقيت الأفكار منها أو اعتمد العلم عليها.

وحيث إن علم السياسة المعاصر نشأ في سياق الحضارة الغربية، وقادته المدرسة الأمريكية خلال القرن العشرين، وحيث إن التقاليد الأمريكية أكثر التصاقاً بالواقع وتأثراً به، فطبيعة المجتمع الأمريكي ونشأته وتكوينه وموازين القوى التي تحكم توازناته الداخلية، أو حركته الخارجية قد أثرت بصورة واضحة في طبيعة تطور علم السياسة المعاصر، وقادته للتركيز على قضايا محددة وبمنظور معين. بل إن المدرسة السلوكية التي تعتبر أهم حركة علمية في تاريخ

العلوم السياسية أحدثت نقلة نوعية غير مسبقة في هذا العلم قد نشأت وتطورت في ظل معطيات اجتماعية وسياسية حددت وجهتها وانعكست على نظرياتها، بل وأدت إلى انحسارها وتجاوزها فيما بعد (سبلي Sibley ١٩٧٤) وأنظر أيضاً (نصر عارف ١٩٩٨).

ونظرية التنمية كأحد موضوعات علم السياسة تمثل التجلي الكامل للعلاقة بين المجتمع والعلم. فحقل التنمية بجميع فروعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس علماً موجهاً للداخل، بقدر ما هو اقتراب لدراسة الخارج، أي أنه لا يعتبر من فروع العلوم التي تدرس المجتمع الغربي وتتعاظم مع إشكالاته، وإنما هو حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى، واقترابه منها ومنهجه في دراستها. أي هو رؤية "الذات" للآخر أكثر من كونه رؤية الذات لنفسها. وقد ورث هذا الحقل حقولاً معرفية سابقة كرسّت كل جهود الباحثين والعلماء فيها على دراسة "الآخر" وفهمه وتحليله بقصد التعامل معه سواء كان تعاملًا إيجابيًا أو سلبياً. فقد ورث حقل التنمية نفس منهجية الاستشراق والأنثروبولوجي دون أن يلغي وجودهما (نصر عارف ١٩٩٢: الفصل الأول).

ومن ثم كانت التنمية أكثر تأثراً بالتحويلات الاجتماعية وأكثر استجابة لمعطيات المجتمع وتغيراً طبقاً لها. فالتنمية كحقل معرفي يخضع التغير فيه لمؤثرات قادمة من مصادر متعددة: معرفية وسياسية واستراتيجية واجتماعية، فطبيعة النسق المعرفي السائد في المجتمع الذي ينتج المعرفة في هذا الحقل والنظام السياسي واستراتيجيته، والدولة التي يقود علماءها الإنتاج المعرفي في هذا الحقل ومركزها في النظام الدولي، وطبيعة النظام الدولي السائد؛ وطبيعة المجتمعات موضع الدراسة، جميعها عوامل تضافر لتحديد التطورات داخله ومن ثم تشكيل صيرورته ومستقبله وصياغة النقولات النوعية الكبرى فيه، وذلك بالتحول من نموذج معرفي إلى آخر. ومن خريطة بحثية معينة إلى أخرى.

وعلى الرغم من حداثة حقل التنمية، وارتباطه بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والتغير في ميزان القوى الدولي وظهور فاعلين دوليين جدد خصوصاً من دول الجنوب. على الرغم من قصر تاريخه، إلا أنه قد شهد تحولاً جذرياً عندما زالت العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية، والسياسية، والدولية التي أنشأته وحددت ملامحه. فانتهاء الحرب الباردة وتغيير هيكل النظام الدولي، وانحسار النظرة الاشتراكية في دول الجنوب وانتشار النموذج الرأسمالي، وظهور ما أطلق عليه إجمالاً "بالنظام العالمي الجديد" على المستوى الواقعي وحركة "ما بعد الحداثة" على المستوى الفكري والثقافي والعلمي، دفع ذلك كله إلى ضرورة أن يتحول حقل التنمية ويتم تجاوز النسق التقليدي الذي أطلق عليه قبل عقد من الزمن "النسق الحداثي أو السلوكي أو التنموي"، وظهور ما بعد الحداثي أو ما بعد السلوكي أو ما بعد التنموية أو ما بعد المابعديات كلها.

وليس بخاف أن التحول سمة من سمات النسق المعرفي الأوروبي والنسق الحضاري كذلك، لذلك كانت أطروحة توماس كوهن في كتابه "بنية الثورات العلمية" هي الرؤية الكاشفة عن طبيعة هذا النسق وفلسفته. فالتقدم العلمي عند توماس كوهن لا يحدث بالتراكم، وإنما يحدث بالثورات أو النقلابات الكبرى التي يتم فيها استبدال نموذج معرفي Paradigm بآخر أو ظهور نموذج معرفي جديد ليحل محل نموذج معرفي قديم. (كوهن Kuhn ١٩٧٠) والترجمة العربية (كون ١٩٩٢).

ومنذ بداية التسعينيات والتاريخ الأوروبي والعالم من ورائه يعيش تلك اللحظة التحويلية الكبرى التي يُطلق عليها التحول الحاد في التاريخ مثل الذي حدث في القرن الثالث عشر الميلادي عندما أصبح العالم الأوروبي متمركزاً حول المدينة الجديدة، وعندما أصبحت المدينة هي المجموعة الاجتماعية الأساسية، وعندما ظهرت البرجوازية كقوة اجتماعية أساسية، وعندما تم اكتشاف أرسطو وتحوله

إلى منبع للحكمة ومن ثم ظهرت الجامعات. وبعد مائتي عام حدث تحول آخر عندما اخترعت الطباعة وظهرت البروتستانتية واكتشفت الأرقام العربية. وبعد مائتي عام أخرى جاء تحول آخر مع الثورة الأمريكية واختراع المحرك البخاري وظهر كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث. وفي خلال قرن ولدت الـ ism اللواحق التي وضعت أواخر الكلمات فحولتها إلى مذاهب وعات. فظهرت الرأسمالية Capitalism، والشيوعية Communism، والماركسية Marxism. وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تحول آخر ويمكن القول بأننا نعيش اليوم مرحلة من التحول جذرية في أسسها وإن كانت ملامحها لم تتبلور بعد لأننا نعيشها ونتحول داخلياً معها ومن ثم لن نستطيع كشفها إلا بالخروج من دائرتها والنظر إليها من خارجها. فعلى سبيل المثال منذ ما يقرب من قرنين ونصف أي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر والرأسمالية هي الحقيقة الاجتماعية المسيطرة ومنذ بداية القرن الأخير أضحت الماركسية أو الاشتراكية هي الأيديولوجيا الاجتماعية المسيطرة. والآن بدأ الاثنان في الذوبان تمهيداً لظهور مجتمع ليس "ضد رأسمالي" أو "غير رأسمالي" وإنما "ما بعد رأسمالي" و "غير اشتراكي" Non-Sociolist and Post Capitalist Society (دروكر ١٩٩٣: ٧) كذلك شهدت الفترة الأخيرة بداية لنهاية مفهوم الدولة القومية ذات السيادة التي لم تعد الآن إلا وحدة من وحدات التكامل السياسي في ظل نظام تنافس وتعايش فيه هياكل عبر قومية، وإقليمية، وقومية، ومحلية وقبائلية (دروكر ١٩٩٣: ٤) كل ذلك تحت حماية النظام العالمي الجديد الذي يعتبر تجاوز الدولة القومية ذات السيادة أحد أهم أسسه وأهدافه في ذات الوقت.

وفي ظل ذلك بدأت نظرية التنمية تتحول سواء على مستوى الأطر النظرية أو النموذج المعرفي أو الموضوعات. فبدلاً من التركيز على الثقافة انصرف الاهتمام إلى الاقتصاد كمدخل للتغيير، وبدلاً من الدعوة إلى إيجاد

ثقافة مدنية عالمية أصبحت الدعوة تتجه إلى إيجاد مجتمع مدني عالمي، وبدلاً من التركيز على بناء الدولة وبناء الأمة أصبح الاهتمام منصرفاً لقضايا التعددية وتجاوز الدولة وتحطيم مفهوم السيادة، وبدلاً من اتخاذ الدولة كمركز أصبح السوق هو المركز... إلى آخره من قضايا سوف نعرض لها بالتفصيل في سياق هذا البحث الذي سوف نعالج فيه موضوع نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة التي تعتبر هي ذاتها ما بعد الرأسمالية وما بعد الاشتراكية وما بعد الحرب الباردة وما بعد كل الأفكار والقضايا الكبرى التي سيطرت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حرب الخليج الثانية.

وسوف تتم معالجة هذا الموضوع عبر المحطات التالية:

أولاً: ما بعد الحداثة وما بعد السلوكية:

مثلت ما بعد الحداثة حركة احتجاجية ضد ما وصلت إليه الحداثة في مختلف نواحي النظم الاجتماعية، ونظراً لعدم تجذر هذه الحركة بعد في الواقع الثقافي والأكاديمي فقد تعددت حولها الآراء والمنظورات، فهناك من رأى أنها نظام فلسفي شككي يحول بيننا وبين قول أي شيء محدد عن العالم، فهي حركة تقود إلى شرك من العمومية والاستخفاف بكل شيء، وهناك من يرى أنها حركة تضع نهاية للنظام الفلسفي والثقافي المسيطر للحداثة، ذلك النظام الذي يتصف بعدم التحديد وعدم الدقة، وبالتالي فهي حركة تحريرية حتمية في تاريخ الفلسفة والثقافة (Ward ١٩٩١ : ١-٢) ومن خلال فهم الحداثة وتحديد ملامحها الأساسية يمكن القول أن ما بعد الحداثة هي حركة إصلاحية للمشروع الحداثي من زاوية، ومن زاوية أخرى هي محاولة لتجاوز النهايات الحتمية التي وضعتها الحداثة لذاتها، من خلال نقد الأفكار والتعميمات غير الواقعية التي انزلت إليها الحداثة عبر تاريخها الممتد والذي حدد ملامحه "بيرمان" و "هارفي" بصورة عامة في مراحل أربع هي (دوهرتي وآخرون. Doherty et. al. ١٩٩٢ : ٦).

١- طور التنوير والذي ارتبط بتقدم المعرفة العلمية على حساب المعرفة الدينية من خلال تضائل سلطة الكنيسة والدين والتركيز على مفاهيم العقل والرشادة والعلم باعتبارها أسس التقدم البشري. ومن أهم رواد هذه المرحلة نيوتن ولوك وباسكال وديكارت وغيرهم من علماء القرنين السادس عشر والسابع عشر.

٢- الطور الجمالي التنويري ويأتي بعد عام ١٨٤٨ حيث تم تحدي مفاهيم التنوير والرشادة والعلم بحسبان أنها ليست الطريق الوحيد للوصول إلى الحقيقة، وإنما هناك طرق متعددة، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة النسبية والمنظورانية. ومن أهم روادها: نيتشه وماركس وفيربر، وبودلير وبيكاسو وسوسير وأينشتاين. وقد سادها شعور بالشك والتشاؤم على عكس تفاؤلية المرحلة السابقة، كذلك سادها فقدان الثقة في قدرة العلم والعقل وبداية ظهور مبادئ عليا أخرى مثل الحرية والفردية والمساواة.

٣- الطور البطولي وقد جاء بعد الحرب العالمية الأولى. وهي المرحلة التي اتسمت بالبحث عن بطل أسطوري يعيد البشرية مرة أخرى إلى التنوير وأهدافه. ويتجاوز بربرية الحرب ويحول دونها إلى الأبد. ويضمّد جراحها. وقد اتخذ هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند المفكرين والفنانين والمعماريين بيد أنه اتخذ في السياسة شكل الفاشية والنازية والشيوعية.

٤- الطور العالمي في التحديث وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وارتبطت بالسيطرة العالمية والتغلغل الدولي للرأسمالية. وشهدت عودة تفاؤلية الحداثة في طورها الأول مرة أخرى. ولكنها تفاؤلية في صورة سلطوية جبرية حيث أضحى التقدم والتطور تحتمه النخبة الثقافية والسياسية والأكاديمية الغربية وترسم صورته وتستخدمه لتبرير الأوضاع القائمة واستمرارها.

وبلاحظ أن الحادثة خصوصاً في طورها الأخير قد وصلت إلى حد التجمد والتحجر وانقلبت ضد نفسها ولم تعد -مثلاً كانت- ثورة تتحدى الواقع المؤسس وتسعى لتغييره وتطويره أو استبداله وبذلك نفت الحادثة نفسها وأصبحت ضد الحادثة. وقد خلص "هارفي" إلى أن الحادثة في مرحلتها الأخيرة قد ادعت أن الحقيقة السرمدية قد تم الوصول إليها، والطبيعة ذات الواقع المنتظم قد تم تحديدها وتحقيقتها، والأسطورة أصبحت حقيقة في شكل "الحلم الأمريكي" الذي مثل الفودوس الأرضي للإنسان المعاصر، وفي انتصار الغرب الليبرالي الديمقراطي ومن ثم أصبح التاريخ في نهايته وزال التوتر من الكون وبذلك فقدت الحادثة روحها (دوهرتي وآخرون ١٩٩٢: ١٠) وعليه فقد كان ضرورياً الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحادثة وإلا لكان العالم قد وصل إلى نهاية الطريق بتلك الصورة التي عرضها "فرانسيس فوكوياما" نهاية التاريخ والرجل الأخير" وهو ما يعني نهاية وتحجر كل فكرة وواقع والتحول إلى الاجترار والتقليد.

ومن ناحية ثانية تأسست الحادثة على افتراض التناقض بين مفهومين غامضين هما "التقليدية" و "الحادثة"، وهذان المفهومان من العمومية والغموض إلى درجة لا يمكن معها تحديد المكونات الداخلية لأيهما (هانتنجتون ١٩٨٨: ٣٦٤-٣٦٨). ونظراً لعدم التحديد الخاص بمفهوم الحادثة في مواجهة مفهوم التقليد أجمع معظم الكتاب الدارسين لمشروع الحادثة - بصورة واضحة أو خفية- على تسع خصائص تصف عملية التحديث. وذلك على النحو التالي (هانتنجتون ١٩٨٨: ٣٦٠-٣٦٢):

١- التحديث عملية ثورية لأن التناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث تناقض حاد ولذلك لابد من التحول بصورة ثورية.

٢- التحديث عملية معقدة لا يمكن اختزالها أو اختصارها في عنصر واحد أو عنصرين حيث تتضمن تغيير جميع الأبعاد المتعلقة بالفكر والسلوك الإنسانيين.

٣- أنها عملية منظمة فالتغيير في أحد العناصر يؤثر في جميع العناصر.

٤- أنها عملية كونية فعلى الرغم من بدايتها في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلا أنها قد تحولت إلى ظاهرة كونية.

٥- إنها عملية طويلة المدى فالتغيير الكلي الذي تتضمنه عملية التحديث يمكن فقط أن يتم عبر زمن طويل وممتد.

٦- أنها عملية متجانسة ومتناغمة يسير التغيير في جميع عناصرها بصورة متسقة.

٧- أنها عملية تمر بمراحل متعددة.

٨- أنها عملية تسير نحو الأمام بصورة دائمة.

٩- أنها عملية تقدمية حيث الأحداث دائماً أفضل من الأقدم.

وهذه الخصائص أو المحددات التي وسمت مشروع الحداثة في مجمله وحددت ملامحه العامة تقوم على افتراض وجود أنماط ثقافية متجانسة ذات خصائص محددة (إنجلهارت Inglehart ١٩٩٥ : ٣٨٠) وأنظر أيضاً (إنجلهارت ١٩٩٧). وهذه الخصائص تصدق على المدرستين الأساسيتين في نظرية الحداثة وهما:

أولاً: المدرسة الماركسية والتي تقوم على أن الاقتصاد والسياسة والثقافة تربطهم جميعاً بنية واحدة يحتل فيها الاقتصاد الأولوية، فهو الذي يحدد الطابع الثقافي والنظام السياسي للمجتمع.

وثانياً: المدرسة الفبرية والتي تدعى بأولوية الثقافة كعنصر يحدد ويشكل العناصر الأخرى الاقتصادية والسياسية. وهاتان المدرستان -رغم الخلاف الأيديولوجي- تتفقان معرفياً على أن التغيير الاجتماعي يتبع وبصورة حتمية خطوات واضحة ومحددة ويمكن التنبؤ بها (إنجلترا ١٩٩٥: ٣٧٩)

وإذا كانت الحداثة هي المشروع الفكري والثقافي الذي أطر الحضارة الغربية وامتداداتها العالمية، فإن السلوكية هي النسق المعرفي الذي صيغت في إطاره العلوم الاجتماعية فيما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت موقع الريادة في بناء المدرسة السلوكية ومدها إلى مختلف العلوم الاجتماعية.

وقد مثلت الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية المحتوى الأساسي للحداثة في طورها الأخير، بل يمكن اعتبارها تجلي الجوهر الكامن في الحداثة الذي دفعها إلى التأسيس والجمود. والسلوكية التي نشأت على مقولات الحداثة وأسستها المعرفية سعت على المستوى العلمي إلى أن تحقق تلك المقولات في الواقع الاجتماعي. فقيم العالمية في العلم والمنهج وادعاء الوصول إلى الحقيقة المطلقة، وافترض خطية التطور التاريخي، هي القيم الأساسية التي رسمت ملامح المرحلة السلوكية التي اتخذت التنمية كفكرة محورية حتى أنه تم اعتبار التنمية هي النموذج المعرفي المسيطر في المرحلة السلوكية. فقد تمحورت أعمال الرواد الأوائل للسلوكية في العلوم السياسية أمثال جبرائيل ألموند ولوشيان باي وصموئيل هانتنغتون... السخ حول نظرية التنمية بما تتضمنه من مقولات اللحاق بالركب الحضاري، واتباع جميع شعوب العالم لنفس الخط التطويري الغربي سواء الرأسمالي أو الاشتراكي. وباختصار تمحورت حول القيم العليا الأربع: العلمنة والتصنيع والتحضّر والديمقراطية (هانتنغتون ١٩٨٨: ٣٦٢ وإنجلترا ١٩٩٥: ٣٨٤) كقيم يجب أن

يتم تبنيها وتطبيقها -على مستوى العالم- في صورة مؤسسات وسياسات حتى تتحقق التنمية في العالم الثالث.

ومن الجلي القول أن آرنولد توينبي يعد أول من استخدم مفهوم "ما بعد الحداثة" في كتابه متعدد الأجزاء "دراسة التاريخ" حين اعتبر ما بعد الحداثة ثورة على رشادة الحداثة التي دفعت العالم إلى الانزلاق في حربين عالميتين مما دفع إلى التساؤل حول عوائد التحديث المبني على الرشادة والعلم والتكنولوجيا. وهنا بدأت تظهر الأصوات الراضية للحداثة خصوصاً تلك المرتبطة بالبنوية الفرنسية أمثال: جاك دريدا، وجاك لاكان، وميشيل فوكو. كذلك المدرسة النقدية الألمانية خصوصاً النظرية النسوية التي أعطت بعداً أوسع لما بعد الحداثة، وقد اتجهت جميع هذه الجهود إلى نقد إبستمولوجيا الحداثة ودورها في الفلسفة والسياسة (وارد ١٩٩١: ٢-٨).

وقد تركز النقد على المسلمات المعرفية لنظرية الحداثة خصوصاً تلك التي بنيت عليها المدرسة السلوكية ونموذجها التنموي، واعتبرت تلك المسلمات غير حقيقية أو غير ممكنة التطبيق ومن ثم تأسست ما بعد الحداثة على نقض هذه المسلمات التي يمكن إجمالها فيما يلي: (وارد ١٩٩١: ٢٥-٢٦).

١- عالمية العلم والنظريات والمناهج وإمكانية التعميم عبر الثقافات والأزمان والأماكن.

٢- الاستغراق في الذات الأوروبية والتمركز حولها.

٣- الاعتقاد في إمكانية إيجاد حقيقة مؤسسة أو مجسمة حيث ظل الخطاب الحداثي منشغلاً وبصورة مستمرة في تطوير النظرية الواحدة الصحيحة أو المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم، والذي يمكن من خلاله الوصول إلى الحقيقة في الواقع وقول الكلمة الأخيرة في العلم والمعرفة والقيم.

ومن خلال نقض هذه المسلمات واعتبار نقيضها هو أساس الانطلاق بوزت حركة ما بعد الحداثة التي ركزت على ضرورة نفي السلطة -أية سلطة- والتأكيد على الاستقلال الفردي (رابلي Rapley ١٩٩٦: ١٢٢). حيث إذا اعتبرنا أن الحداثة قد شهدت التحول من الدين إلى الدولة فإن ما بعد الحداثة قد قامت بتجاوز الدين والدولة معاً إلى الفرد (إنجلهارت ١٩٩٥: ٣٨٤). وقد انعكست مقولات ما بعد الحداثة على السلوكية والتنموية وتم توجيه الاهتمام إلى عدم إمكانية تطبيق مقولات السلوكية وفشلها في تحقيق ما وعدت به وهدفت إليه من عالمية وموضوعية وحيادية، بل إنها على العكس من ذلك وقعت في التحيز الأيديولوجي واتصفت بالطابع الاختزالي وفشلت في تحقيق الحياد العلمي (نصر عارف ١٩٨٨: الفصل الرابع وكذلك: فار وآخرون Farr et. al. ١٩٩٥) ومن ثم برز الاهتمام بضرورة إعادة التفكير حول مفاهيم "التقليدية" و "الحداثة" و "التنمية" وتداعياتها، فالعديد من الأدبيات التنموية كانت منحازة للتجربة الأوروبية ومتمركزة حولها ومن ثم دار النقاش حول طبيعة الظروف التي تمر بها عملية التنمية في العالم الثالث، وهي ظروف مختلفة بصورة أساسية عن تلك التي مرت بها أوروبا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ولذلك كان ولا بد من مراجعة وإعادة فحص هذه المفاهيم الثلاثة. وأثير السؤال حول نظام الروابط الشرائحية في الهند، والقبيلة في إفريقيا والكوربراتية في أمريكا اللاتينية هل ينظر إليها على أنها مؤسسات تقليدية في طريقها إلى الزوال أم أنها مؤسسات قادرة على إحداث التنمية على غير شاكلة النموذج الأوروبي؟ ومن ثم ينبغي البحث في المسلمات التي دفعت إلى الاعتقاد بعالمية النموذج الأوروبي للتنمية (فويرده Wiarda ١٩٩١: ٨-٩) وعلى الرغم من سيادة وانتشار حركة ما بعد الحداثة في الأكاديمية الغربية، وعلى الرغم من الانتقال الفعلي على مستوى النظريات والأفكار والموضوعات إلى تلك المرحلة، إلا أن هناك بعض الآباء المؤسسين للمرحلة السلوكية ممن يرفضون هذه الفكرة ويدعون إلى التمسك بالسلوكية

والحادثة، فجبرائيل ألموند، بعد أن يستعرض تطور حقل التنمية السياسية حتى الثمانينات، يخلص إلى أن حقل التنمية ليس في أزمة كما يشاع وإنما هي ظاهرة صحية، وأن الأزمة سياسية في الواقع وليست فكرية في النظرية. ويلقي ألموند باللوم على أنصار مدرسة التبعية لأنهم ساهموا في تفتيت الحقل من خلال النقد والتفكيك على الرغم من أنهم -في رأيه- لم يطلعوا عليه بصورة دقيقة ولم يقوموا بمسح أدبياته، وأن دعوهم بأنهم أسهموا في توجيه الأنظار إلى أهمية الاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي في التنمية ليست صحيحة، لأن هذا البعد لم يكن غائبا عن البنية الأساسية لحقل التنمية (ألموند ١٩٨٧: ٤٣٧-٤٧٨). كذلك هناك من يرى أن نهاية الحادثة ليست ناتجة عن الفشل أو القصور، وإنما هي نهاية للمشروع بعد أن حقق نتائجه واستغرق طاقة النجاح. وإذا كان الغرب قد أنهى الألفية الثانية لميلاد المسيح عليه السلام بانتهاء الحادثة وتحقيق التقدم، فإن العالم غير الغربي قد بدأ يضخ في الحادثة دماء جديدة ويوسع فيها ويقويها ويبدأ معها وبها مرحلة جديدة سواء في الصين بعد "ماوتسي تونج" أو في غيرها. وهذا الاتجاه إذا ما استمر سوف يؤدي إلى أن يتحول النقد الذي وجهه إدوارد سعيد للاستشراق إلى نقد للاستغراب (لي Lee ١٩٩٤: ٣ وهاتني Hattne ١٩٩٥: ٢٤٩).

وخلاصة القول أنه على الرغم من تعدد الاتجاهات ووجود أصوات لم تزل متمسكة بالحادثة والسلوكية والتنموية، إلا أن الحقيقة الواقعية أننا نعيش ما بعد الحادثة وأن علم السياسة -كما يرى مؤرخوه (فار وآخرون ١٩٩٥: ١) -هو في مرحلة ما بعد السلوكية.

ثانيا: الدواعي النظرية والواقعية لتجاوز المنظور التنموي:

إن الانتقال من نموذج معرفي إلى آخر -سواء أكان هذا النموذج كليا على مستوى العلوم الاجتماعية، أو فرعيا على مستوى واحد منها - أمر لا يتم

نتيجة لاجتهادات فردية أو اختيارات فكرية أو قناعات أيديولوجية- وإن كان لا يخلو منها - وإنما يحدث كمنتوج لتفاعل عناصر نظرية وواقعية معينة تتضافر هذه العناصر حتى تؤدي إلى رسوخ القناعة بوجوب تجاوز النسق القائم والانتقال إلى تبني نسق جديد في وجوده أو جديد في توظيفه واستخدامه.

ومن أهم العناصر التي تحدد عملية التجاوز والانتقال تلك العلاقة المعقدة بين النظرية والواقع الذي تبحث فيه وتتعامل معه أو يلجأ إليها لتحليله وفهمه وتفسيره. فطالما كان النموذج المعرفي قادراً على فهم الواقع بصورة صائبة تؤدي إلى سلامة التحليل ودقة الفهم، وطالما كانت النظرية قادرة على التعاطي مع الإشكالات. وطالما استطاع النموذج المعرفي إثارة المزيد من الإشكالات البحثية والإسهام في حلها بصورة تؤدي إلى مزيد من الفعالية في فهم الواقع، فإن النموذج المعرفي يظل سائداً ومسيطرأً وفعالاً. وحين يفشل في تحقيق واحدة من تلك الوظائف أو جميعها فإنه يصبح موضع تساؤل ونقاش حتى يتم تجاوزه إلى نموذج جديد.

والناظر في حال نظرية التنمية يجد أنها منذ الثمانينات وهي تشهد عملية متواصلة ومتزايدة من النقد والتفكيك والدعوة إلى التجاوز إلى فكر جديد، وبالأحرى هي نظرية تنمية جديدة تتجاوز الأطروحات السلوكية التي سادت الخمسينيات والستينيات. ومن خلال مراجعة أهم الأدبيات المتعلقة بنقد نظرية التنمية السلوكية والدعوة إلى تجاوزها إلى نظرية أخرى ما بعد السلوكية يمكن أن نخرج بأهم الدواعي التي استلزمت ذلك التحول:

١- انتهاء الحرب الباردة:

من المسلم به عند معظم كتّاب التنمية أن نشأة هذا الحقل في العلوم الاجتماعية تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، واشتداد تنافسهما على السيطرة على الدول

المستقلة حديثاً فقد كانت الدعوة إلى عمل نظري أطلق عليه فيما بعد نظرية التنمية، دعوة تحركها أهداف سياسية ثلاثة هي (ليز Leys ١٩٩٦: ٥-٦):

أ- دافع عملي لتقديم إطار نظري للفعل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومحاولة التقليل من شأن هذا الاستقلال وإفقاده جوهره.

ب- أن الدول الجديدة كانت محوراً أساسياً للحرب الباردة وهدفاً في ذات الوقت، وعلى الرغم من أن معظم نظريات التنمية نظر إليها على أنها عمل أكاديمي فإنها في الواقع كانت دعاية حتى أن كتاب روستو حول مراحل النمو قد حمل عنواناً فرعياً هو: "بيان غير شيوعي".

ج- السبب الثالث هو ولادة اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods، فقد ارتبطت نظريات التنمية منذ ولادتها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (كانتوري وزيجلر Cantory and Ziegler ١٩٨٨: ٣٥٣) وبداية الاهتمام الأمريكي بالعالم الثالث، ومن هنا كانت نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الجديد داعياً أساسياً لإحداث تغيير في البنية النظرية للتنمية نظراً لارتباط البنية السابقة بقضايا وموضوعات وأهداف مختلفة.

٢- انتهاء الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية:

سبق التأكيد على أن الحادثة قد عبر عنها من خلال مدرستين هما الماركسية والفيبرية وقد تزامن الطور الأخير منها مع الصراع الأيديولوجي بين هاتين المدرستين ممثلاً في الصراع بين الرأسمالية، والاشتراكية على العالم الثالث: أيهما تكون له الصدارة، وأيهما يكون أكثر إقناعاً وتنبؤاً وذلك في ظل الصراع السياسي والإستراتيجي السابق الإشارة إليه فيما عرف بالحرب الباردة؟ ومن ثم يكون من المنطقي أن انتهاء الصراع الأيديولوجي بين مدرستي الحادثة

يكون مبرراً منطقياً لتجاوز نظريات التنمية التي نشأت في ظل فترة الصراع وتأثرت بها حيث حُملت تلك النظريات أيديولوجيات الصراع وكانت انعكاساً مباشراً لها. فقد أعتبر "ديفيد أبتير" أن مفهوم التنمية محمل بافتراضات أيديولوجية إلى الحد الذي اعتبر فيه هذه الافتراضات بمثابة عقيدة، أو علم أو كليهما معاً (أبتير ١٩٨٧: ٧).

٣- تحدي مدرسة التبعية:

مثلت مدرسة التبعية تحدياً معرفياً لنظرية التنمية في المرحلة السلوكية حيث ركز منظرو التبعية على كشف التحيزات الأيديولوجية في المسلمات التي تقوم عليها نظرية التنمية حيث إنصب الهجوم الأساسي من قبل أنصار نظرية التبعية خصوصاً "أندرية جندر فرانك" - على النظرية التحديثية الخاضعة للسيطرة الأمريكية والمتحيزة غائباً. وقد تعرض منظرو التبعية لهجوم من التنمويين الذين لم يهتموا بإدارة حوار علمي مع أنصار مدرسة التبعية وفضلوا التجاهل إلى أن انتقلت مقولات مدرسة التبعية إلى داخل التيار الرئيسي لنظرية التنمية (ليز ١٩٩٦: ٦٤). ومن ثم كان النقد أكثر فعالية سواء من قبل فويرده Wiarda أو كانتوري Cantori أو هانتنجتون Huntington أو غيرهم، وقد أسهم النقد من قبل هؤلاء في إحداث النقلة النوعية في نظرية التنمية من الحداثة إلى ما بعدها.

٤- النقد القادم من العالم الثالث:

إلى جانب التحدي الذي مثلته مدرسة التبعية كمدرسة فكرية نشأت في داخل التقاليد الفكرية الأوروبية واعتمدت على إحدى مدرستي الحداثة في مواجهة الأخرى حيث مثلت الماركسية المعين الفكري لرواد مدرسة التبعية فقد برزت في مختلف أنحاء العالم الثالث أصوات متعددة سواء أكانت متأثرة بمقولات مدرسة التبعية أو أي إطار فكري آخر لكنها جميعاً أجمعت على رفض نظرية التنمية في

صورتها التي طرحت بها وأريد لها التعميم في مختلف أنحاء العالم. وقد تركزت أهم هذه الانتقادات فيما يلي (فويرده ١٩٩١ : ١٣٣-١٣٥):

أ- التحيز والتمركز الغربي حول الذات مما جعلها غير قابلة للتطبيق لأنها قادمة من تقاليد تاريخية وخرقية ودينية مختلفة.

ب- التتابع الزمني والمراحل قد لا تكون ملائمة للعالم الثالث. فالتجربة الغربية قامت على التصنيع والتحضر والبيروقراطية، وهذا قد لا يكون هو الأمثل للعالم الثالث.

ج- اختلاف السياق الدولي الذي تمت فيه التنمية في العالم الأوروبي عن ذلك الذي تتم فيه في العالم الثالث.

د- دور المؤسسات الدولية التي تخضع لسيطرة الدول الغربية.

هـ- محاولة نقل المؤسسات الغربية بغض النظر عن فعاليتها في العالم الثالث.

وقد مثلت هذه الانتقادات مؤشراً على فقدان المصدقية الواقعية لنظرية التنمية خصوصاً بعد فشل العديد من التجارب التنموية في العالم الثالث في تحقيق أهدافها، حيث إن الأهداف التي وضعت لها افترضت بداية أن النمو الاقتصادي يتناسب طردياً مع كل من تحقيق العدالة والاستقرار والديمقراطية والاستقلال. وهذا الافتراض أثبتت التجربة عدم مصداقيته حيث إن هناك صراعاً وتناقضاً بين النمو الاقتصادي من ناحية، وهذه العناصر الأربعة من ناحية أخرى أو بينه وبين كل منها على حدة أو بين بعضها البعض سواء في النسبة أو المستوى أو الاتجاه (فاينر وهانتنجتون Weiner and Huntington ١٩٨٧ : ٤-٢٥). ومن ثم لا يمكن اعتبارها أهدافاً قابلة للتطبيق في خارج السياق الأوروبي. وبناء عليه فإن عالمية النموذج بالصورة التي طرحت بها أصبحت موضع شك فلا بد من تغيير هذه الصيغة للنموذج ذاته أو التخلي عن مفهوم العالمية.

٥- التحول من الاقتصاد الدولي "International" إلى الاقتصاد العالمي "Global":

فقد مر الخطاب التنموي منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن بمرحلتين: أولاهما كانت الكنزية الدولية التي ركزت على رأسمالية الدولة وثانيهما الليبرالية الجديدة والتي ركزت على الرأسمالية غير المنظمة التي ظهرت في فترة السبعينيات مع بداية انفتاح دول العالم الثالث أمام الشركات عابرة القارات ومن ثم فتح أسواقها أمام السلع الرأسمالية (موري Moore ١٩٩٥: ٢) وقد شهدت المرحلة الثانية تحولاً في هيكل الاقتصاد الدولي من اقتصاد بين دول إلى اقتصاد عالمي يتجاوز الدول ويسعى لنفي تأثيرها وقد اتصف هذا النمط الاقتصادي الدولي بالخصائص التالية (أمين وثرثف Amin and Thrift ١٩٩٥: ٢٠٥).

- ب- تزايد المركزية في البيئة المالية من خلال خلق وتوزيع النقود الائتمانية.
- ب- تزايد أهمية الهيكل المعرفي أو نظام الخبرة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- ج- إضفاء الطابع عبر القومي للتكنولوجيا المصحوب بتزايد وتسارع وتكرار مقولة نقل التكنولوجيا خصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة مثل الإلكترونيات.
- د- تصاعد احتكارات القلة العالمية Global Oligopolies وذلك لأسباب ثلاثة:
 - (١) طرق الإنتاج الجديد التي وجدت بسبب التكنولوجيا المتقدمة. (٢) احتكار الأموال الدولية. (٣) سرعة وسهولة وسائل الاتصال.
- هـ- تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية عبر الدولية وعولمة قوة الدولة.
- و- تصاعد نفاذية وسريان الثقافة العالمية وافتقاد المعاني والرموز دلالاتها الإقليمية وذلك بسبب تزايد السياحة والهجرة واللجوء وانتقال العمال.

ز- نتيجة للسابق تمت عولمة الجغرافيا حيث وجدت جغرافيا بلا حدود تختلف تخومها عما سبق.

٦- فقدان المصادقية النظرية:

“اعتبرت مفاهيم الرشادة والموضوعية والتعميم من الأسس النظرية المهمة التي قام عليها مشروع الحداثة في مجمله. فقد مثلت الرشادة الديكارتية الوقود الذي حرك الثورة الصناعية في أوروبا، ومن ثم اعتبرت نموذجاً صالحاً للإقتداء في كل أنحاء العالم. وفي نهاية القرن العشرين ظهر واضحاً أن الثمن الذي دفع لهذه التجربة ليس فقط دمار البيئة ولا التمزق الاجتماعي، وإنما أيضاً احتلال العقول، وبعبارة أخرى فإن الصلاحية غير المشكوك فيها للتنمية -بغض النظر عن السياق- بدأت تخضع للشك لأن هذا النموذج لم يقف فقط عند تدمير التكامل البيئي والتنوع الحيواني على كوكب الأرض، وإنما أدى أيضاً إلى فقدان التنوع في الأنماط البشرية المختلفة للفعل والفهم (أبفل-مارجلن Apffel-Marglin ١٩٩٦: ١-٢)، كذلك بني هذا المشروع على قاعدة أن العالم قابل لأن يعرف بصورة موضوعية وأن المعرفة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الموضوعية يمكن تعميمها ونقلها من مجتمع لآخر. وقد أثبتت التجربة عدم صحة هذه الفرضية (أبفل-مارجلن ١٩٩٦: ١).

٧- غموض مفهوم التنمية كما قدمته المدرسة السلوكية:

مفهوم التنمية مفهوم غامض غير محدد وهذا الغموض مصاحب للمفهوم منذ بداية حقل التنمية، فالأعمال الأساسية الأولى للجنة السياسة المقارنة التي أنشأها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية SSRC قد تم تأسيسها بمنحة من "مؤسسة فورد". وقد خصصت هذه المنحة وبدون تعريف لدراسة التنمية السياسية كمقابل للتنمية الاقتصادية مع تجاهل الفارق بين التخصصين (شيلتون Chilton ١٩٩١: ١-٢)، وقد دفعت الطبيعة الغامضة للمفهوم اثنين من كبار أساتذة

العلوم السياسية الذين أسهموا في بناء المرحلة السلوكية إلى رفض مفهوم التنمية. فقد أعتبر فريد ريجز (١٩٨١) أن مفهوم التنمية ليس أكثر من "كلمة قوة" Power Word، فهو مفهوم يستخدم كبؤرة لصراع قوى أو صراع تمويل. أما صموئيل هانتينجتون فلم يذهب إلى هذا المدى وإن كان رفض المفهوم منذ عام ١٩٧١ حيث رأى أنه ينبغي أن يتم التخلص من هذا المفهوم لأنه لم يستطع إيجاد تكامل بين هيكل المفاهيم المتعلقة به. ورأى أن دراسة التغيير تقدم العديد من المتغيرات التي يمكن أن تتبلور حولها وتمثل بؤرة للبحث أكثر مما يفعل مفهوم التنمية (شيلتون ١٩٩١: ٣-٤) وانظر أيضاً: (شيلتون ١٩٨٨: ٥) وبعيداً عن مناقشة أطروحتي ريجز وهانتينجتون فإن أكثر من ثلاثين عاماً من البحث في هذا المفهوم لم تسفر سوى عن مزيد من الغموض والتشعب في معانيه فقد أصبح المفهوم يطلق على ظواهر لا علاقة بينها. فهل هناك علاقة بين التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، والتراكم الرأسمالي والتجارة ونمط الحياة والمشاركة السياسية... الخ؟ وهل يمكن اعتبار هذه المفاهيم جزءاً من نظرية واحدة؟ وإلى أي حد تكون هذه النظرية متجانسة (هاتني Hattne ١٩٩٥: ٢٥٠)؟.

تلك هي أهم الدواعي التي تستوجب تجاوز النموذج الحداثي/ السلوكي للتنمية وتدعو إلى الانتقال إلى نموذج أو نماذج أخرى سواء فيما عرف فيما بعد الحداثة أو غيرها.

ثالثاً: المحددات النظرية للتنمية في مرحلة ما بعد الحداثة:

قد لا يكون دقيقاً القول بأن هناك تطوراً في نظرية التنمية، إذ أن التطور لم يقع فقط فيها، وإنما وقع أيضاً عليها، بحيث قد حدث تغيير ملحوظ في مكونات نظرية التنمية وموضوعاتها وقضاياها. وفي نفس الوقت حدث تغيير عليها جميعها فقد بدأت العديد من المفاهيم تزاحم مفهوم التنمية وتنتقص من أطرافه وتقتطع

من مكوناته. فالحقل الذي كان يطلق عليه التنمية خلال المرحلة السلوكية لم يعد هو نفسه ذات الحقل في مرحلة ما بعد السلوكية. فقد فقدت التنمية نقاطاً عديدة من إقليمها المعرفي ومجالها الحيوي وتضاءلت كثيراً عما كانت عليه وأصبحت مفاهيم عدة كانت تعتبر من مكونات التنمية وجزئياتها تنافس المفهوم الأم وتحاول أن تحل محله أو تستقل عنه أو تنازعه المكانة، ومن هذه المفاهيم: المجتمع المدني، والإصلاح الهيكلي، والتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، وخصخصة الاقتصاد،... الخ. وقد يكون صحيحاً أن الفشل الواقعي لتجارب التنمية في العالم المسمى بالثالث قد أدى إلى فشل نظري. ومحاولات "سرقة" التنمية على أرض الواقع قد أدت أو نتجت عن تضعُّع مكانه المفهوم، وانتهاك سيادته على موضوعه وحقله، وفي كل الحالات فإنه ينبغي التأكيد على أن التغيير في نظرية التنمية لم يكن فقط تغييراً "جوانياً" يتعلق بالمكونات والمحددات النظرية فحسب، وإنما كان أيضاً تغييراً "برانياً" يتعلق بالمجال الحيوي للحقل وموقعه في داخل علم السياسة وعلاقته بالحقول الأخرى. وفي السياق التالي سوف نركز على المحددات النظرية لحقل التنمية وماهية التغيير الذي وقع فيها، سواء تمثل هذه التغيير في استبدال موضوعات وأفكار نظرية، وحلول أخرى محلها، أو تغيير الأوزان النسبية للمكونات القائمة أو تغيير دلالة المعنى واتجاهه في هذه المحددات النظرية التي نجملها في التالي:

١- التنمية المستدامة Sustainable Development:

يعتبر مفهوم الاستدامة في التنمية مفهوماً جديداً قدم لتجاوز قصور النظرية السلوكية في التنمية والتي أدت إلى تفجر العديد من المشاكل والأزمات أكثر مما عالجت منها. غير أن جدة المفهوم في ذاته لا تعكس نفس الجودة في المسلمات التي قام عليها والأهداف التي سعى إليها. فهذا المفهوم أو هذه الأطروحة -أي التنمية المستدامة- تعكس وبصورة واضحة مدى غربة التنمية عن الواقع في

العالم الثالث، ومدى انحيازها وتحيزها للمجتمعات التي أنشأتها، وتعيد بصورة واضحة تلك المسلمات التي نشأ عليها حقل التنمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ورثها عن الحقول السابقة عليه، التي انصب اهتمامها على دراسة المجتمعات غير الأوروبية مثل الاستشراق والأنثروبولوجيا. فكما قد سبق وأكد إدوارد سعيد أن الاستشراق حقل يعكس اهتمامات ومنظورات المجتمعات التي أنشأته أكثر مما يعكس تلك الخاصة بالمجتمعات التي يدرسها. فالتنمية في صورتها الحداثية وفي صورتها ما بعد الحداثة تعكس نفس الفلسفة إذ أن صياغة الحقل وتطوره تحددهما اهتمامات ومشاكل المجتمعات المتقدمة التي تسيطر معرفياً على حقل التنمية وتنفرد بتحديد وجهته.

ومفهوم المستديمة والاستدامة يقر بالبطلان على مفهوم التنمية، إذ أنه يوضح أن التنمية في المرحلة السابقة كانت تنمية مؤقتة ينقصها عنصر الاستدامة. وقد يكون ذلك صحيحاً. بل هو صحيح -ولكن السؤال التي يثور بالحاح لماذا قدمت هذه النظريات للمجتمعات العالم ثالثة وكأنها بديل عن نسقها الحضاري، وتطورها التاريخي، وكأنها أيضاً الحتمية التاريخية التي ستبقي هذه المجتمعات حتى تصل إلى ما وصلت إليه مجتمعات العالم الأول وهو أن تضع أقدامها على خط التقدم الدائم المتصاعد وتلحق بركب الحضارة العالمية. لماذا أثير هذا الموضوع في هذه المرحلة رغم أنه بدهية يتضمنها مفهوم التنمية والتقدم إذ كلاهما مفهومان زمنيان يرتبطان بتطور الزمن وتقدمه والنمو فيه وبه.

والناظر في خلفية المفهوم وبيئته يجد أن نظرية التنمية في صورتها الحداثية أو ما بعد الحداثية يلاحظ أنها انطلقت من تعميم التجربة الغربية في التطور السياسي على العالم بحيث اعتبرت أن خط التطور الأوروبي وامتداداته في العالم الجديد هو نفس الخط الذي يجب أن تسلكه جميع دول العالم وأن أزمات

التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هذه المجتمعات المتقدمة هي أزمات عالمية. بل انه ليس من قبيل المبالغة القول أن هذه النظريات قد قامت على رؤية استراتيجية مضمرة تتخذ من العالم الثالث أداة للحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية وأيضاً مجالاً لحل أزماتها والتخلص من آثار تطورها المتسارع.

فمحور مفهوم التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة ووقف تدهورها واختلال عناصرها (ليويلن Lewellen ١٩٩٥: ١٩١-٢١٦) وكذلك الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث تستطيع التنمية الاستجابة للحاجات الحاضرة دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها (أنظر تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية: ١٩٨٧: ٤٣). وعند تحديد كيفية الحفاظ على البيئة لتحقيق الاستدامة في التنمية قدمت أطروحات تعاكس تماماً ما قدم للعالم الثالث في مرحلة النظرية السلوكية فقد اعتبر رواد التنمية أن الانتقال من الريف إلى المدينة أحد أهم مؤشرات التنمية فيما أطلق عليه التحضير، وظهور المدن، وزيادة نسبة سكان المدينة قياساً على سكان الريف (اليرنر ١٩٦٤: ٥٤-٦٤)، والآن ينظر إلى الانتقال من الريف إلى المدينة على أنه يدمر البيئة ويهدد التنمية، ومن ثم لابد من وقف هذه الهجرة. حيث أدى الانتقال غير المنظم من المناطق الزراعية إلى المناطق الحضرية إلى خلق مشكلة اجتماعية/اقتصادية، حيث إن نصف سكان العالم عام ٢٠٠٥ سوف يكون من ساكني المدن، وفي عام ٢٠٢٥ سيكون ثلثا سكان العالم في المدن. وسوف تتضخم مدن العالم الثالث حيث تهبط نيويورك على سبيل المثال إلى المرتبة الحادية عشرة ليصبح الترتيب الجديد: طوكيو، بومباي، لاجوس، شانجهاي، جاكرتا، ساوباولو، كراتشي، بكين، دكا، نيومكسيكو (شاتيرجي وآخرون Chatterji et. al. ١٩٩٧: ١).

وقد حدد البنك الدولي في عام ١٩٩٢ سبع سياسات أساسية يمكن من خلالها أن تقوم الحكومات الوطنية بتنفيذ تنمية مستدامة هي (اليولين ١٩٩٥: ٢٠٩-٢١٠).

أ- تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار.

ب- تخفيض نسبة زيادة السكان كأولوية.

ج- التمسك بشعار (فكر كونياً واعمل محلياً) والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولاً.

د- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.

هـ- الحاجة إلى تحرك مخطط ومتوازن داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية وذلك من خلال خطط قصيرة وطويلة الأجل.

و- الحكومات تحتاج دائماً إلى أن تقوم بأبحاث حول التنمية وأن تتأكد أن هذه الأبحاث تصل إلى الإداريين والجماهير معاً.

ز- يجب التمسك بالشعار القديم "الوقاية أرخص من العلاج".

يتضح من خلال تلك النقاط السبعة أن غاية التنمية المستدامة في منظور البنك الدولي -الذي يستطيع أن ينفذ ما يخطط، وأن يحول أفكاره إلى واقع حي يسعى- هي أن البيئة هي الهدف وهي المحتوى والمنطلق. والبيئة قضية أحدثتها معدلات التصنيع العالية والمتسارعة التي سلكتها الدول المتقدمة، ولم يكن للدول النامية فيها دور يذكر، بل على العكس نجد أن المصادر البيئية لم تستخدم بصورة مناسبة في دول العالم الثالث، فلم تبدأ هذه الدول بعد مرحلة التنمية التي تمكنها من استغلال مواردها بصورة صحيحة وفعالة. أضف إلى ذلك إن قضية البيئة تأتي لتقطع الطريق أمام تحقيق تنمية حقيقية في العالم الثالث. كذلك فإن الخوف من دمار البيئة هاجس يهدد دول العالم المتقدم أكثر مما يهدد دول العالم الثالث.

وخلاصة القول، هو أنها قضية ذات أولوية في أجندة الدول المتقدمة وموقعها ثانوي في اهتمامات دول العالم الثالث.

هذا بالإضافة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم غير محدد إذ يشير تساؤلات متعددة مثل: كيف نستطيع أن نحدد المكاسب والخسائر التي يمكن تحملها من أجل البيئة؟ وعند أي نقطة يمكن أن تكون التنمية مستدامة؟ ومن الذي يحدد التنمية المستدامة من غير المستدامة (روبلي Ropley ١٩٩٦: ١٧٣)؟

٢- المجتمع المدني (المحلي والعالمي):

يعتبر من أهم المفاهيم التي بدأت تزاحم مفهوم التنمية، وتخطف كثيراً من جاذبيته وبريقه، وتجذب اهتمامات الباحثين في حقل العلوم السياسية عامة. وعلى الرغم من تنوع دلالات مفهوم المجتمع المدني عبر تاريخه الممتد سواء كمقابل للمجتمع العسكري أو للمجتمع الديني. فإن الدلالات المعاصرة لهذا المفهوم بدأت تستوعب ذلك وتتجاوزه. حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني يستخدم تعبيراً عن المجتمع في مواجهة الدولة كدولة وليس فقط بعضاً من مؤسساتها. في نفس الوقت حافظ المفهوم على ضديته للمجتمع الديني أو القوى الدينية أو العسكرية. وقد جاء استخدام هذا المفهوم في تطوره الأخير استخداماً غير محايد حيث ربط بين قوى المجتمع في مواجهة هيمنة الدولة من أسفل والقوى الدولية التي تتحدى سيادة الدولة من أعلى. فلم يتم اعتبار المؤسسات الاجتماعية جميعها جزءاً من المجتمع المدني وإنما اعتبرت تلك المؤسسات ذات الارتباطات الخارجية سواء في نشأتها أو ماهيتها أو علاقاتها. فقوى المجتمع المدني لا بد أن تكون بداية منسجمة مع مفهوم المجتمع المدني العالمي أو القوى المعترف بها عالمياً أنها تدخل في إطار المجتمع المدني مثل حركات المرأة وحقوق الإنسان والحركات الديمقراطية والبيئية... الخ. أما المؤسسات التي أنشئت في صورة معاصرة مثل النقابات والجمعيات الخيرية والتي وصفت بأنها تخضع لسيطرة قوى دينية أو قوى

لا تستجيب لأجندة العالمية أو المؤسسات الطبية التقليدية المتجذرة في المجتمع فلم يتم اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني.

ولعل أكثر التطورات مدعاة للاهتمام والتحليل ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي (٢٠) الذي يتضمن في ثناياه تجاوز مفهوم الدولة القومية، ومفهوم السيادة، ويسعى لإيجاد نفاذية للنظام العالمي الجديد والقوى المسيطرة فيه، على المجتمعات ليس من خلال الدولة وإنما من خلال مؤسسات "المجتمع المدني" وقد جاءت مجموعة المؤتمرات الدولية التي عقدها الأمم المتحدة: "قمة الأرض" في الأرجنتين و "الأسرة والسكان" في القاهرة و "المرأة" في بكين، و "الموئل" في تركيا لتدشن التأسيس الرسمي لمفهوم المجتمع المدني العالمي.

وعلى المستوى النظري بدأت تظهر أطروحة مضادة لتلك التي أطلقها أعضاء لجنة السياسة المقارنة لتأسيس ثقافة مدنية عالمية تكون مقدمة للتنمية وتتضمن قيم العلمنة والرشادة والبقرة والتكنولوجيا (باي وفيربا Pye and Verba ١٩٦٥). تلك الأطروحة الجديدة تدعو إلى أنه يجب التحول من التركيز على الثقافة العالمية إلى التركيز على المجتمع المدني العالمي (فرانكمان Frankman ١٩٩٧: ١٠٢) وذلك في إطار تحول عام في أدبيات التنمية من الثقافة إلى الاقتصاد والقوى الاجتماعية كوسائل أساسية لتحقيق التنمية.

٣- تآكل مفهوم السيادة وبداية نهاية مفهوم الدولة القومية:

بدأت نظرية التنمية بالتركيز على بناء الدولة وبناء الأمة كأحد الأهداف الأساسية التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها عملية التنمية. ففي تحديده لأهم الأزمات التي تواجه مجتمعات العالم الثالث في بداية طريقها في عملية التنمية ركز جبرائيل أوموند وبنجهام باول على أزمتين أساسيتين هما: أزمة بناء الأمة وتظهر في سياق الانتقال من الريف إلى المدينة، والانتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة. وأزمة بناء الدولة وتبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة حيث تتعرض الدولة

الوليدة لتهديدات داخلية وخارجية تهدد وجودها، ثم تناولا أزمة المشاركة وأزمة التوزيع... إلى آخره (الموند وباول Almond and Powell ١٩٧٨ : ٢٢).

وحين الانتقال إلى مرحلة ما بعد السلوكية في التنمية تغير التصور النظري لدور الدولة في التنمية، وتحول الموقف منها إلى النقيض، وصارت الدولة الآن عائناً سواء في الأطروحات النظرية ما بعد الماركسية حيث لم تعد الدولة حتى مجرد أداة في تحقق التراكم الرأسمالي أو المحافظة على استمراره (بارو Barrow ١٩٩٣ : ٩٦) أو في الأطروحات النظرية لما بعد السلوكية حيث تضافرت مجموعة عوامل جعلت الدولة أداة غير فعالة ينبغي تجاوزها سواء أعلن ذلك بصورة صريحة ظاهرة أو بصورة ضمنية مضمرة. وقد أثّرت مجموعة من الإشكالات النظرية/ العملية لتبرير تجاوز الدولة وتأكيد انتهاء مفهوم السيادة. وأهم هذه المبررات:

أ- ظهور المشكلات البيئية، وبداية دخولها الفضاء السياسي منذ نهاية الحرب الباردة، وبداية اعتبار هذه المشكلات تهديداً للوجود البشري في كل أرجاء المعمورة، وقد تزامن ذلك مع عولمة الاقتصاد بصورة شبه كاملة، وقد نتج عن هذا إيجاد قناعة نظرية/ عملية أن الدولة ضعيفة أمام هذا التحدي الذي يتجه نحو التزايد وأنها غير قادرة على التعامل بفعالية مع هذه المشكلات، وأن هذه المشكلات فوق قدرة الدولة. وقد مثل هذا تحدياً واضحاً للفكرة التقليدية عن سيادة الدولة التي برزت منذ القرن السابع عشر، وأكدت على حق الدولة في ممارسة السلطة داخل حدودها. إذ أعتبر أن هذا المفهوم للسيادة يتعارض مع تحقيق الهدف الكوني في الحفاظ على البيئة وذلك من خلال تفعيل دور المنظمات غير الحكومية NGO والمنظمات بين الحكومية IGOs (كلاب Clapp ١٩٩٧ : ١٢٣-١٣٤).

ب- عولمة الثقافة من خلال التطور الحادث في وسائل الإعلام والاتصال خصوصاً بعد دخول عصر البث المباشر والأقمار الصناعية، وتجاوز حدود الدول، مما أدى إلى إضعاف سيادة الدولة القومية بدرجة قد تقود إلى أن يتم امتصاصها في وحدات أكبر حتى تصل إلى الدولة العالمية (فيزستون Featherstone ١٩٩١: ١).

ج- بروز ما عرف بالنظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، ففي بداية التسعينيات وضعت نهاية فترة أخرى من التاريخ، فإذا اعتبرنا أن سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ قد مثل رمزاً لانتهاة الشيوعية، فإن التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩٠ قد مثل أوج نهاية أربعانة عام من التاريخ كانت فيها الدولة القومية ذات السيادة هي الأساس وأحياناً الفاعل الدولي الوحيد على المسرح السياسي (دروكر Drucker ١٩٩٣: ٩-١٠) ومع حرب الخليج الثانية وبتحالف مجموعة من الدول، ولأول مرة بدون معارضة فاعلة أو خلاف جوهري داخل المجتمع الدولي يتم فرض سياسات معينة على دولة ذات سيادة، وكأنها حالة لتطبيق قانون داخلي في إحدى الدول، سواء في عمليات فرض الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق أو في نزع السلاح أو في التهديد باستخدام القوة عقاباً عند أية مخالفة صغيرة أو كبيرة ... إلخ.

د- الانتقال من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الحضارات حيث مثلت أطروحة "صموئيل هانتينجتون" حول صراع الحضارات بداية لتراجع مفهوم الدولة كفاعل وحيد في الصراع الدولي ودخول مفهوم الحضارة -الذي قد يعني دولة أو عدة دول- إلى حقل العلاقات الدولية ليعبر عن فاعل دولي يتصارع أو حتى يتعاون مع فاعل آخر هو حضارة أخرى، يعني أن مفهوم الدولة قد تراجع خطوات إلى الوراء ليفسح المجال أمام تكوينات ثقافية أو اجتماعية أو دينية. ولعل السيناريو الذي قدمه هانتينجتون للتكوينات

الحضارية في العالم يمثل صورة جديدة لعدد وطبيعة الفاعلين الدوليين في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من عدم القبول بمقولة الصراع وعدم صحتها واقعياً وكونها محاولة لخلق عدو للمجتمع الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن طرح مقولة الصراع أو التعاون بين الحضارات يؤدي إلى نفس النتيجة، وهي أن الدولة القومية ذات السيادة قد تصبح من مكونات الماضي في غضون سنين (٢١).

هـ- التحول إلى ما بعد الحداثة: إذا كانت الحداثة قد شهدت التحول من الدين إلى الدولة فإن ما بعد الحداثة شهدت التحول من الدين والدولة معاً إلى الفرد وذلك من خلال أطروحات حول رفض مفاهيم السلطة بكل أشكالها (إنجلترا Inglehart ١٩٩٥: ٣٨٣-٣٨٦).

و- بروز مفهوم التعددية خصوصاً العرقية أو الدينية واعتباره شأنًا دولياً يخضع للتنظيم والتفعيل من قبل الأمم المتحدة، والقوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد، وقد مثل ذلك تجاوزاً لمفهوم السيادة ولكيان الدولة، وتفاعلاً مباشراً مع جماعات كانت تعتبر جزءاً من الدولة خاضعة لسيادتها.

ر- التطور السياسي سواء في دول العالم الأول أو دول العالمين الثاني والثالث. حيث تشهد جميعها انتهاءً لمفهوم الدولة، سواء بالذوبان في كيانات فوقية تتجاوز الدولة بإدماجها في منظمات، أو اتحادات تسعى لإيجاد كيان سياسي يتجاوز الدولة كأعلى مؤسسة بشرية لتنظيم حياة المجتمع ويجعلها جزءاً من كيان أكبر مثل الاتحاد الأوروبي كنموذج أكثر نضجاً من الاتحادات الإقليمية سواء في جنوب شرق آسيا أو رابطة كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي. أو على النقيض من ذلك تتجه دول العالمين الثاني (الاشتراكي) والثالث (دول القارات الثلاث) إلى تفكك الدولة لصالح كيانات أقل، سواء عرقية أو دينية أو إقليمية ولعل نماذج الصومال ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا ورواندا

وبروندي وغيرها من أوضح الأمثلة على ذلك. ومن هنا نخلص إلى أن الدولة تسير في اتجاهين متضادين: إما الذوبان في كيانات أعلى أو التفكك إلى وحدات أدنى. وفي كل الأحوال فإن وجود الدولة كوحدة سياسية أساسية أصبح موضع شك ناهيك عن التحديات التي بدأ يواجهها مفهوم السيادة والتي أدت به إلى الميوعة فالذوبان فالتلاشي إذا استمرت معادلة القوة التي بني عليها النظام العالمي الجديد.

٤- من مركزية الدولة إلى مركزية السوق:

منذ بداية المرحلة السلوكية وهناك صراع قديم بين المدارس المختلفة في حقل التنمية السياسية حول اتخاذ السوق كمركز أم اتخاذ الدولة كمركز، وقد مثل أولهما اليمين بمدارسه المختلفة، ومثل الثاني اليسار باتجاهاته المتعددة، وقد كان واضحاً أن اتخاذ السوق يعني تراجع الدولة والعكس بالعكس (رابلي Rapley ١٩٩٦: ٢)، وقد انتهى هذا الحوار بانتهاء السلوكية الذي تزامن وانتهاء اليسار كقوة سياسية فاعلة على الساحة الدولية أو في المجتمعات المحلية.

وبعد أن تزايد دور المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك دور الدول المتقدمة التي تقدم مساعدات للدول النامية بدأت تبرز على الساحة وبصورة جلية أطروحات محددة حول دور السوق ومحوريته ورفع شعار محدد هو التكيف الهيكلي "الذي تضمن شعاراً آخر كان منه بمثابة الجوهر والمحتوى "تدخل محدود للدولة وحرية أكبر للسوق" "Less State، More Market" (رابلي ١٩٩٦: ٢) وقد عكس هذا الشعار كل قصور النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد بحيث صار الإصلاح الهيكلي هو الشرط اللازم لجعل السوق أكثر فعالية ومن ثم وضعه في مركز عملية التنمية وتحويل الدولة إلى هامش، ثم جاءت فكرة "الخصخصة" والتي تعني أن الاقتصاد يجب أن يبنى خارج إطار الدولة وأن يقوم على افتراض أن القطاع الخاص لديه الرغبة والقدرة على الحفاظ على مستويات الكفاءة الإنتاجية أكثر من مديري القطاع العام (رابلي

١٩٩٦: ٧١-٧٣) اعتماداً على مفاهيم الرشادة والمصلحة واليد الخفية وجميعها افتراضات أثبتت العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية في العالم الرأسمالي عدم إطلاق صحتها كما كان متصوراً وإنما هناك أوجه قصور متعددة تحيط بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ناهيك عن قيم العدالة والمساواة كقيم إنسانية عليا لا يمكن تحقيقها من خلال اليد الخفية.

وإبرازاً لمدى هيمنة أيديولوجية السوق كتب "كلاب Clapp" تحت عنوان "حرية السوق كدين مطلق" يقول "المبدأ الحتمي لأيديولوجية السوق يمثل تماماً فرقة أو جماعة دينية أصولية. اليد الخفية تحكم الأحداث الإنسانية بمنطق لا يمكن اختراقه. أتباع العقيدة الصحيحة (عقيدة السوق) سوف يجازون بالرخاء المستقبلي، ومن ضل عن هذه العقيدة سوف يصلى ناراً من عقاب السوق. وأتباع هذه العقيدة لابد له من العديد من التضحيات التي يجب أن تقدم كقربان، وليس هناك قدر محدد من المعاناة الإنسانية، ولا الدمار الطبيعي يمكن أن يقلل من كون هذه العقيدة هي الوصفة الناجعة، أو يثبت خطأها، وذلك لأن صحتها أبدية لا يمكن أن تخضع لإثبات الخطأ" (كلاب ١٩٩٧: ١٩٤) ويخلص كلاب Clapp إلى التأكيد على أنه ليس هناك لاهوت أصولي أكثر سيطرة من هذه العقيدة أو أكثر اتساعاً من انتشارها. وهذا التصوير لمركزية السوق يبين إلى أي حد قد استطاعت أن تحل محل الدولة كما صورها هيجل أو غيره ممن تناولوا الدولة كمطلق إنساني ومحور لفعالية المجتمعات والحضارات.

وقد أدى ذلك إلى تحول التركيز من الثقافة كأداة للتنمية إلى الاقتصاد. وتحول الاهتمام من التنمية السياسية إلى التنمية الاقتصادية (ريمنر Remner ١٩٩٧: ٦٠) بحيث لم يعد هناك محتوى يذكر لما كان يعرف بالتنمية السياسية، حيث أصبح المتغير السياسي متغيراً تابعاً بصورة مطلقة للمتغير الاقتصادي،

فالإصلاح الهيكلي هو أساس التحول الديمقراطي، والخصخصة هي مقدمة الحرية والمشاركة والتعددية... الخ.

٥ - انتهاء مفهوم العالم الثالث والبديل الثالث:

تحدد مجال نظرية التنمية منذ بداياتها الأولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية بنطاق الدول التي كانت خاضعة للنفوذ الأوروبي سواء مباشرة بالاحتلال العسكري، أو بصورة غير مباشرة. وقد أطلق على هذه الدول مفهوم "العالم الثالث" تمييزاً لها عن دول "العالم الثاني" الذي تمثل في الدول الاشتراكية، ودول "العالم الأول" وهي الدول الليبرالية الغربية، وذلك انطلاقاً من مسلمة مفادها أن التطور البشري يسير في خط واحد متصاعد على قمته تقبع الدول الأوروبية الغربية ثم تأتي بعدها بقية دول العالم في صيرورة حتمية تسقودها وإلى نفس طريق التطور الذي مرت به الدول الأوروبية الغربية.

ويعتبر أول من صاغ مفهوم العالم الثالث "ألفريد سوفي" والذي كان يمثل أحد أبرز مفكري اليسار الفرنسي. فقد كتب في ١٤ أغسطس/ آب ١٩٥٢ مقالاً بعنوان "عولم ثلاثة وكوكب واحد" نشرته "لوبزيرفاتوار" حدد فيه مفهوم العالم الثالث بقوله "العالم الثالث مهمل محتقر كالطبقة الثالثة، ويريد أن يصبح شيئاً" (ورسلي ١٩٨٧: ٦٧) وانظر (شيلكوت Chilcote ١٩٨٤: ١-٢) ثم تبنت الدوائر الأكاديمية هذا المفهوم وأصبح المفهوم الأساسي في حقل التنمية عامة، الذي يحدد الفضاء المكاني الذي تدرسه النظريات التنموية المختلفة وتسعى لأن تطبق مقولاتها عليه وفيه.

ودون الدخول في نقد هذا المفهوم وتبيان عدم صدقيته الواقعية وكيف أنه لا توجد كتلة متماسكة جغرافياً أو تاريخياً أو ثقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً يمكن أن يطلق عليها مفهوم واحد وإنما هناك تعدد وتنوع لا يجمع بينه شيء سوى أنه مخالف للتجربة الأوروبية وما وصلت إليه من نظم ومؤسسات (نصر عارف

١٩٩٢: ١٠٠-١٠٢) وبغض النظر عن كل ذلك فإن مفهوم العالم الثالث قد أدى إلى ظهور العديد من التّجليات سواء السياسية أو النظرية فكان هناك الطريق السياسي الثالث الذي لا ينحاز إلى العالم الغربي الليبرالي، ولا يخضع له، ويكون ذيلًا تابعاً، وفي نفس الوقت لا ينحاز للعالم الشرقي الاشتراكي ويتحول إلى أن يصبح جزءاً منه. وقد كان هذا الطريق الثالث ممثلاً في حركة عدم الانحياز كحركة سياسية ركزت على العالم الثالث لتأكيد وجوده ومصالحه والحفاظ عليه بعيداً عن الخضوع لأي من القطبين المتنافسين على المستوى النظري ظهرت مدرسة التبعية كحركة نظرية تسعى للتأكيد على ضرورة الاستقلال النظري عن النموذجين المسيطرين أي عن مدرستي الحداثة الليبرالية والاشتراكية. وعلى الرغم من محاولات السعي لإيجاد طريق ثالث سياسياً وبدل ثالث نظرياً، إلا أن كلتا المحاولتين شهدت تعاطفاً بدرجة أو بأخرى وميلاً واضحاً للنموذج الاشتراكي بدرجة أكبر نسبياً من النموذج الليبرالي الرأسمالي، وبانتهاء الحرب الباردة من خلال انهيار النموذج الاشتراكي، وقواه السياسية الفاعلة، والانتقال نظرياً إلى مرحلة ما بعد السلوكية، انتهت الإمكانية النظرية لوجود طريق ثالث، أو بديل نظري ثالث وأصبح لا يمكن الآن الحديث عن عالم ثالث في ظل نفاذية النموذج الرأسمالي الغربي وتسربه إلى دول العالم المختلفة، فالنمور الآسيوية لم تعد جزءاً من العالم الثالث، وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية، أو الدول الإفريقية، سواء بالتقدم الاقتصادي من خلال تبني النموذج الرأسمالي أو التدهور والتفكك شبه الكامل بحيث أصبحت هناك أزمة تصنيف (لي Lee ١٩٩٤: ٣٩-٤٣) سقط معها العالم الثاني في ذمة التاريخ، وتشتت دول العالم الثالث ولم يبق إلا العالم الأول الذي يسعى لتشكيل بنية العالم ونسيجه طبقاً لمصالحه، وأهدافه، واستراتيجياته سواء بالقوة المسلحة اعتماداً على قرارات الأمم المتحدة، أو بالوصفات العلاجية الاقتصادية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وأصبح الحديث يدور حول عالم واحد (تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي: مرجع

سابق) يتم تشكيله طوعاً أو كرهاً سواء على مستوى الدول أو قوى المجتمع التي أطلق عليها "المجتمع المدني".

تلك هي أهم المحددات النظرية العامة للتنمية في مرحلة ما بعد السلوكية أو ما بعد الحداثة ومن خلالها يمكن أن نخلص إلى أن الحقل يشهد تحولاً كاملاً في معظم مكوناته النظرية وإن ظل محافظاً على مسلماته وأهدافه.

رابعاً: الخصوصية والعالمية في نظرية التنمية ما بعد الحداثيّة:

بنيت نظرية التنمية الحداثيّة على مجموعة من الفرضيات التي وصلت إلى حد المسلمات أهمها مفهوم العالمية الذي بُني بدوره على الرشادة الديكارتية التي قامت على افتراض أن البشر متشابهون في مختلف أنحاء العالم، وعلى مر التاريخ وأنهم جميعاً يسعون بصورة رشيدة لتحقيق منافعهم الخاصة (رابلي ١٩٩٦: ١٧٠) وقد تم اعتبار المسيحية الأوروبية الدين الوحيد الذي يتميز بالرشادة، وعلى هذا الأساس تم تصديرها خارج أوروبا، من أجل تغيير الناس وإنقاذهم. وقد نظر إلى المشروع التنموي الحداثي على أنه هو نفسه المشروع التبشيري خلال القرن التاسع عشر (مارجلن Marglin ١٩٩٦: ٢) وقد اعتبر مفهوم الرشادة هو المسوغ المنطقي لعالمية النموذج التنموي الحداثي إذ بدون هذا المفهوم كأساس وقاعدة أو إذا ما تم التشكيك فيه فإن نموذج التنمية والتقدم سيظهر فقط على أنه نوع من الاستعمار الأوروبي للعالم (مارجلن ١٩٩٦: ٢).

وعلى الرغم من أن هناك عناصر من الاستمرارية بين المنظورين التنمويين الحداثي وما بعده حيث ظلت هناك بعض المسلمات الحداثيّة سارية مستمرة في مرحلة ما بعد الحداثة مثل: الفردانية والعلمانية والتخصص (إنجلترا ١٩٩٥: ٣٨٧-٣٨٨) فإن هناك من المسلمات ما تم تجاوزه والانقلاب عليه مثل مفهوم الرشادة والعالمية، إذ أن ما بعد الحداثة ترفض فكرة وجود خصائص بشرية مشتركة وعامة حيث ترى أن كل شيء بالنسبة لها نسبي يخضع لسياقه وإطاره

المجتمعي، والسياق يختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر حتى داخل المكان نفسه، فالثقافة هي التي توجد الأشخاص وليس الأشخاص هم الذين يوجدون الثقافة، فكل شيء مرتبط بالسياق الموجود فيه، والسياق يختلف، ومن ثم تختلف الدلالات والمعاني، ومن ثم فكل سياق ثقافي يستطيع تطوير نموذج للتنمية يمكن أن يطبق فيه بنجاح، فالأفارقة مثلاً يستطيعون تطوير نموذجهم الخاص بهم بنجاح (رابلي Rapley ١٩٩٦: ١٧١ ومارشاند وبرات (محرران) Marchand and Pratt (eds. ١٩٩٥: ٤).

وفي ظل هذا التوجه ما بعد الحداثي بدأت تبرز أطروحات متعددة تؤكد على عدم إمكانية تحقيق العالمية، وأن نظرية التنمية لا بد أن تستجيب للاحتياجات المحلية، وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية، وفي هذا السياق تم التأكيد على أنه لن يكون هناك إمكانية لإيجاد بديل عام للتنمية الحداثية، أو بديل كلي يحل محلها، ويكون قابلاً للتطبيق في كل مكان وأن التفكير في التنمية المستديمة كبديل هو نوع من البقاء في أسر التنمية ونظرياتها السلوكية التقليدية (اسكوبار Escobar ١٩٩٤: ٢٢٢) وأن التفكير يجب أن ينصرف إلى صيغة جديدة تقوم على النماذج المتعددة وعلى ربط التنمية بالقيم، وأن يتم تحديد التنمية في إطار القيم الخاصة بالمجتمع وذلك للخروج من الخطيئة والوضعية والتغريب (كوين وشتون Cowen and Shenton ١٩٩٦: ٤٣٨-٤٧٤) وأن عملية التنمية ستكون متجهة نحو تحقيق التحول وليس نحو تحقيق التحديث (روجوفسكي Rogowski ١٩٧١: ٤٤) حيث سيتم التحول طبقاً للأطر الثقافية المختلفة، وذلك انطلاقاً من نفس المسلمات التي قامت عليها التجربة الأوروبية ذاتها فقد تم تجريد أطروحة ماكس فيبر حول الربط بين الثقافة والتنمية في كتابه "البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية" حين ربط بين الرأسمالية وثقافة معينة. وقد تم تجريد هذه الأطروحة وتطبيقها في جنوب شرق آسيا حيث حاول المفكرون إيجاد علاقة

بين النموذج الاقتصادي الذي تم تطويره في مجتمعاتهم وبين الثقافة أو الثقافات السائدة في تلك المجتمعات التي مثلت نموذجاً تنموياً يشهد قدراً ملحوظاً من الاختلاف عن النموذج الأوروبي الحديث (رابلي ١٩٩٦: ١٧١) حين استطاعت دول جنوب شرق آسيا الدمج بين تبني مؤسسات ونظم إنتاج حديثة مع الحفاظ على الثقافة التقليدية، وذلك من خلال تحقيق ما أطلق عليه "عملية الفوز الثقافي" أي تصفية الثقافة التقليدية، وكذلك الثقافة الوافدة من العناصر غير الوظيفية فيهما والتركيز فقط على العناصر التي تعين في تحقيق التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية (نصر عارف ١٩٩٦).

وعلى الجانب الآخر هناك تأكيد مستمر في أمريكا اللاتينية على اتباع تجارب مستقلة عن النسق الأوروبي ونظرياته التحديثية، وذلك سواء من خلال تطبيق مقولات مدرسة التبعية أو التأكيد على أهمية ومحورية المؤسسات الكوربراتية في التنمية، وكذلك الحال في إفريقيا هناك دعوات مستمرة لإيجاد نموذج إفريقي للتنمية يقوم على المسلمات التالية (ايك Ake ١٩٩٦: ١٢٥):

أ- إن التنمية ليست هي النمو الاقتصادي فحسب ومن ثم لا ينبغي التعويل على المؤشرات الاقتصادية ولا ينبغي تقويم التجارب التنموية بالمؤشرات الاقتصادية فحسب.

ب- إن التنمية ليست مشروعاً بل عملية مستمرة.

ج- إن التنمية هي عملية من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم وإعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم لينبوا حضارتهم طبقاً لقيمهم واختياراتهم.

د- إن التنمية شيء يجب أن يقوم به الأفراد لأنفسهم، وإن كان يمكن تسهيلها من خلال مساعدات من غيرهم، فإن كان الأفراد هم غاية التنمية فينبغي أن يكونوا وسائلها وأدواتها كذلك.

هـ- إن إفريقيا والبيئة الكونية يجب أخذهما كما هما وليس كما ينبغي أن يكونا.

وعلى الرغم من الاتجاه الواضح نحو التأكيد على الخصوصية سواء داخل النسق المعرفي الغربي خصوصاً من قبل أنصار ما بعد الحداثة، أو في دول العالم غير الغربي إلا أنه ينبغي ملاحظة ثلاثة أبعاد أساسية تؤطر هذه الدعوة وتؤكد على العالمية واستمرارها بصورة أو بأخرى. وهذه الأبعاد هي:

أ- أن الدعوة إلى الخصوصية جاءت من المركز العالمي، أي من النسق الذي أبدع العالمية وطبقها وأسسها واقعياً على مستوى العقل السياسي والثقافي والاقتصادي. فالدعوة إلى الخصوصية هي وليدة العالمية السائدة الآن أي القادمة من رحم الغرب ذاته، ومن ثم فإن اتباعها والسير عليها هو نوع من استمرار العالمية الغربية التي لم تزل تحدد أجندة العالم وقضاياها وتضع أولوياته وتشكل قيمه ومعاييره. ومن ثم فنقد العالمية ورفضها يؤكد العالمية بل والمركزية الغربية بحيث يتحول أنصار ما بعد الحداثة إلى مركز عالمي جديد يحدد أجندة العالم البحثية والتطبيقية، وبذلك ندخل في عالمية جديدة طابعها النسبية والسياقية المجتمعية التي قد يفهم منها التعدد في الخصوصيات ولكن داخل نفس العالمية ودون نفي مسلماتها أو معارضتها، فالتجربة الإيرانية لن تكون خصوصية معتبرة ومعتزلاً بها لأنها لا تنبع من نفس المسلمات التي انطلقت منها الدعوة إلى الخصوصية. فهي خصوصيات داخل عالمية طاغية تحدد المجال والنطاق الذي يسمح فيه ب بروز الخصوصيات. فقيم العلمنة والفردية والحريّة والديمقراطية والتخصّصية وحقوق الإنسان... إلخ قيم لا يسمح فيها بالخصوصيات وإنما تأتي الخصوصيات بعد ذلك. كذلك ينبغي ملاحظة أن الدعوة إلى الخصوصيات دعوة نظرية قد لا تؤيدها أو تدعمها السياسات العملية.

ب- إن النظام العالمي الجديد يقوم على مسلمة أساسية وهي إيجاد ما يشبه الحكومة العالمية ولو من خلال بناء المجتمع المدني العالمي أولاً. ولعل مؤتمرات الأمم المتحدة التي بدأت بمؤتمر الأرض ثم السكان ثم المرأة ثم المسكن، ثم الدعوة إلى إنشاء المجتمع المدني العالمي التي أصدرتها لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي تؤكد على ذلك وتؤسس له. ومن أهم العقبات أمام سريان النظام العالمي الجديد واستقراره حدوث خروج على قيمه ومعاييرته التي من أهمها إزالة الخصوصيات وتذويبها وتحويل العالم إلى نسق واحد تحدده قيادة النظام العالمي الجديد. ولعل الموقف من الصين في موضوع حقوق الإنسان ثم الحظر على كوريا الشمالية وكوبا وليبيا والسودان والعراق وإيران لا يخرج عن رفض النظام العالمي الجديد لأية مخالفة لمعاييرته وقيمه العالمية، ومن ثم تكون محاولة إيجاد خصوصية تختلف قليلاً أو أكثر كثيراً عن المستقر عليه الحال في النظام العالمي الجديد، أمراً غير مقبول واقعياً وإن كانت هناك دعوة جادة إليه نظرياً من قبل اتجاهات فكرية وأكاديمية.

ج- أنه على المستوى الواقعي يعمل النظام العالمي الجديد من خلال إطار تحكمه خمسة من الاحتكارات تعتبر بمثابة قانون القيم العالمية المعاصر وهي (أمين ١٩٩٧: ٣-٥).

١- الاحتكار التكنولوجي.

٢- احتكار التحكم في أسواق التمويل المالي العالمي.

٣- احتكار الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

٤- احتكارات وسائل الإعلام والاتصال.

٥- احتكار أسلحة الدمار الشامل.

وهذه الابتكارات تجعل من استمرارية العالمية أكثر احتمالاً من الانتقال إلى عصر الخصوصيات.

وختاماً ينبغي التأكيد على ما سبق وأكد عليه ريتشارد سكلار Richard Sklar وهو أن "نظريات التنمية قد حملت بخطيئة الأيديولوجية أكثر من فضيلة العلم (جيدز Geddes ٥٦) وذلك سواء في مرحلة الحداثة والحرب الباردة أو في مرحلة ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد، ففي كلتا المرحلتين كانت نظريات التنمية طيعة الاستخدام من قبل القوى السياسية التي يلعب علماؤها ومفكروها الدور الأساسي في بناء هذه النظرية وتطويرها وتتحكم سياساتها في تحقيق التنمية على أرض الواقع في دول القارات الثلاث. ولكن تظل هناك حقيقة ثابتة وهي أن هذه النظريات في مراحلها المختلفة سواء الحداثية أو ما بعدها قدمت إسهامات معتبرة وحولت الانتباه إلى ظواهر وقضايا جوهرية، وطرحت من البدائل والإستراتيجيات التطورية ما يستحق النظر فيه والإفادة منه، ويبقى دائماً الفكر الإنساني قاصراً عن الإحاطة بكل الأبعاد والجوانب لأي ظاهرة لأنه دائماً فوق كل ذي علم عليم ودائماً ينبغي أن تختتم الأعمال بالتأكيد على القول "والله أعلم".

هوامش الفصل الخامس

(١) يمكن للقارئ أن يقبل هذه المصطلحات كما هي في هذه اللحظة حيث يسعى هذا الكتاب إلى تبيان أهميتها ومكان الضعف فيها على حد سواء.

(٢) انظر بصفة عامة حول هذه القضايا الفضاضة في النظرية السياسية والاجتماعية المعاصرة: بوك ١٩٧٨، بوري ١٩٢٨، بولارد ١٩٦٨ ونسبت ١٩٦٨، ١٩٨٠.

(٣) يشير فراي (١٩٧٨) إلى ثلاثة تيارات كبرى: أولها الإقتصاد السياسي الماركسي (الذي تأثر بشدة بأعمال ريكاردو Ricardo) والثاني هو الاقتربات غير الاقتصادية المرتكزة على نظرية النظم وتحليل النظم وعلم السياسة العامة أما الثالث فيتمثل في نمط من الإقتصاد السياسي يرتبط من الناحية الفكرية بالنظرية الاقتصادية الحديثة. حول أدبيات الإقتصاد السياسي واسعة الانتشار سواء الراديكالية منها أو التقليدية انظر: فراي ١٩٧٨، ليفر ١٩٧٨، فاليري ١٩٧٨، كوكس ١٩٧٩، وجارسون ١٩٧٨، الفصل الثالث.

(٤) انظر على وجه الخصوص مقولة بارسونز الأساسية حول متغيرات النمط في: النظام الاجتماعي (١٩٥١). وبالنسبة لتطبيقها في المجتمعات النامية انظر هوزلنز ١٩٦٠. وعن الإنتقادات العديدة الموجهة لنموذج التقليدية/ الحداثة انظر تبس ١٩٧٣، برنشتاين ١٩٧١ وفرانك ١٩٧١.

(٥) يعد عمل لاسويل على جانب كبير من الأهمية في تأسيس علم السياسة المرتكز على السياسة العامة. ويسعى اقتراجه إلى الإجابة التي يمكن أن يقدمها نمط البحث الموجه لحل المشكلات وذلك إزاء التساؤلات الآتية: ما هي القيم التي تمثل الهدف المبتغى تحقيقه؟ ما هي اتجاهات تحقيق هذه القيم؟ ما هي

العوامل التي تتحكم في هذه الاتجاهات؟ ما هي التصورات المحتملة لتحقيق التنمية في المستقبل؟ ما هي السياسة البديلة التي تحقق القيم بشكل تام؟ (لاسويل ١٩٥٨: ١٨٧) وانظر أيضاً لاسويل ١٩٧١، ولمناقشة أفكار لاسويل أنظر بريور وبرونز ١٩٧٥.

٦) قام بنين عام ١٩٧١ بتطبيق تصور ميكانيكي على نشاط الأحزاب السياسية الإفريقية، كما أن روث (١٩٦٨) ووليم ١٩٧٢ أكدوا على أن أفكار فيبر حول الأبوية أكثر إفادة من أفكاره المتعلقة بالكارزما إذا تعلق الأمر بالحديث عن السلطة في إفريقيا.

٧) ثمة دراسات لا بأس بها كذلك في مجال التنمية الإدارية والتي يمكن أن نطلق عليها مسمى "المدرسة البريطانية" والتي تشتمل على أعمال برنارد شافر، ومع ذلك فإن العمل الذي أجري داخل هذه المدرسة لم يكن له تأثير حقيقي على علم السياسة في أمريكا الشمالية.

٨) يظهر تحليل المضمون للقراءات الراديكالية عن التخلف خلال أوائل السبعينيات التأثير الذي مارسه فرانك خلال هذه المرحلة: أنظر دراسات فرانك ١٩٦٦، ١٩٦٩ (١) و ١٩٧٢ حيث اعتمدت عليها بشكل أساسي في التحليل.

٩) إن أفضل مراجعة شاملة لنظرية التبعية في تقاليد المتنوعة داخل سياق أمريكا اللاتينية هي تلك التي طرحها دي بالما ١٩٧٨.

١٠) لمناقشة الجدل بين لينين ولكسمبورج انظر كوهين ١٩٧٥.

١١) لمراجعة الجدل المتعلق "باستنزاف الفائض" بشكل رائع أنظر: ماك وليفر ١٩٧٩.

١٢) يتمثل عمل والرشتاين الرئيسي في كتابه: النظام الدولي الحديث الجزء الأول (١٩٧٤)، حيث يقدم مناقشة مستفيضة لأصول الاقتصاد الدولي الأوروبي

في القرن السادس عشر. مقولاته النظرية الأساسية في سلسلة من المقالات منها على وجه الخصوص ١٩٧٥، ١٩٧٤ (أ)، ١٩٧٤ (ب) وقد تم تجميعها معاً في كتابه: الاقتصاد الدول الرأسمالي (١٩٧٨).

١٣) انظر على وجه الخصوص تعقيبات شارلز بتلهايم التي أعيد نشرها كملحق لكتاب إيمانويل التبادل اللامتكافئ (١٩٧٢) ولمراجعة إيمانويل بشكل جيد انظر ماك ١٩٧٤.

١٤) انظر أمثلة للدراسات التي أعدت على الطراز الورشتايني في شيروت ١٩٧٧، تشيس - دون وروبسون ١٩٧٧ وهوكي - كابلان ١٩٧٨. وبشكل نقدي انظر جيرشتاين ١٩٧٧.

١٥) لقد تم تجميع أعمال هؤلاء الأنثربولوجيين في: سيدون ١٩٧٨ كما ناقشها: كلامر ١٩٧٩، انظر أيضاً مجموعة المقالات حول نمط الإنتاج في ولبى ١٩٧٩.

١٦) يتحدث علوي على سبيل المثال (١٩٧٥، ١٩٧٩) عن النمط الاستعماري إلى جانب الأنماط الإقطاعية والرأسمالية للإنتاج. أما سمير أمين (١٩٧٤ ب ١٩٧٦) فإنه يتحدث عن الأنماط الفلاحية. وتقدم كل من فوستر - كارتر (١٩٧٨) وبرنشتاين (١٩٧٩: ٨٧-٨٩) مناقشة جيدة لهذه الأفكار.

١٧) يعتقد بعض المؤلفين أن الإجابة ينبغي أن تكون بالتأكيد: نعم أنظر هيرشمان ١٩٨١ - لاحظ أنه ليس البرت أو هيرشمان.

١٨) من المثير للاهتمام في هذا الصدد الإشارة إلى أن أول اجتماع للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية يكرس لمناقشة موضوع واحد عقد في نيويورك علم ١٩٨١ تحت عنوان: "إعادة الدولة مرة أخرى لعلم السياسة"

١٩) للحصول على مقدمة استرشادية انظر نواز ١٩٨٠ وكوكس ١٩٧٩.

٢٠- انظر نص التقرير في: Our Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance. Oxford: Oxford University press, 1995

وقد صدر بالعربية بعنوان "جيران في عالم واحد"، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ترجمة مجموعة من الباحثين، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٠١، سبتمبر / أيلول ١٩٩٥.

٢١- انظر: هانتنجتون ١٩٩٦ ويمكن أيضا مراجعة مجموعة المقالات سواء المترجمة عن الإنجليزية أو المؤلفة بالعربية رداً وتعليقاً ورفضاً وتأييداً لمقالة هانتنجتون: صدام الحضارات، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥.

ثبت بأهم المصطلحات والمفاهيم*

الابستمولوجيا Epistemology

تعد الابستمولوجيا أحد أفرع ثلاثة انقسمت إليها الفلسفة في طورها الحديث وهي: الابستمولوجيا والانطولوجيا Ontology أي مبحث الوجود والماهية، والإكسيولوجيا Axiology أي مبحث القيم والجمال. ويتركب لفظ "ابستمولوجيا" من كلمتين يونانيتين هما ابستمي Episteme بمعنى المعرفة، ولوغوس Logos بمعنى نقد أو دراسة أو نظرية، أي أنماط نظرية نقد أو دراسة المعرفة وكثيرا ما يتم الخلط بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة، أو تاريخ العلم، أو علم المناهج بيد أن إمكانية الاستخدام الحديث للابستمولوجيا يربط بينها وبين فلسفة العلوم، إذ أنها تعني أساساً دراسة نقدية للمبادئ والفروض والنتائج العلمية بهدف ضبط الأصل المنطقي والقيمة الموضوعية لتلك العلوم.

ويمكن التمييز بين أسلوبين من الابستمولوجيا الأول أسلوب تركيبي يعني بتقويم حدود العلم داخل التجربة المعرفية الإنسانية، وهو اتجاه تزعمه راسل Russel وأنصار الوضعية المنطقية. والأسلوب الثاني تحليلي نجده عند الفلاسفة الفرنسيين أمثال باشلار ويختص بتمييز العلم عن غيره من الأنماط المعرفية الأخرى.

وإذا كان موضوع الابستمولوجيا هو المعرفة فإن التطور في فهم عملية المعرفة يساعد الابستمولوجيا على تعيين موضوعها بصورة دقيقة تميزها كعلم مستقل. وعليه فإن موضوع الابستمولوجيا لن يكون هو المعرفة بصورة مطلقة،

* أعد هذا المبحث د. حمدي عبد الرحمن.

وإنما المعرفة من حيث هي سيرة. لذلك فإن الاستمولوجيا تترك الأسئلة الفلسفية عن طبيعة المعرفة لكي تنتقل إلى السؤال عن كيفية نمو المعارف بصفة عامة، أو كيفية نموها في ميدان معرفي محدد بصفة خاصة.

ونظراً لتفرع العلوم وتنوعها فقد انقسمت الاستمولوجيا وتنوعت هي الأخرى. ويحدد بعض الدارسين أربعة فروع استمولوجية مختلفة هي على النحو التالي:

١- استمولوجيا الرياضيات ويمكن أن تشير في هذا السياق إلى فكر راسل عن رياضيات المجاميع ونقدها حيث أشار إلى مفهوم اللامتناهي بين الرياضيات الكلاسيكية والرياضيات الحديثة مبرزاً الثورة الهائلة التي حصلت بين عصر نيوتن وليبنيتز وعهد رياضيات المجاميع.

٢- استمولوجيا العلوم الفيزيائية حيث يظهر تأثير باشلار ورايشنباخ حيث حدد الأول بنية العقلية العلمية الفيزيائية عبر تاريخه للمفاهيم العلمية حتى وصولها إلى فيزياء اينشتاين. وقد أكد باشلار في هذا الصدد على عقلانية الفكر العلمي وعلى القطعية بين حلقاته المتلاحقة وبينه وبين الفكر الساذج. أما رايشنباخ فقد بدأ من حيث إنتهى باشلار وأكد على إمكانية مهمة الاستمولوجي تتمثل في التحليل المنطقي اللغوي للنص العلمي.

٣- استمولوجيا علوم الحياة وتبرز في هذا الخصوص أعمال مونو Monod الذي أوضح أن علم الحياة الحديث يتأرجح بين الصدفة والضرورة وأن الصدفة فيه أوفر وأكد. أما كلود برنارد فقد اهتم بالمنهج في الطب وبين أنه منهج تجريبي دقيق.

٤- استمولوجيا العلوم الإنسانية حيث يتم التركيز على علمية الأبحاث الإنسانية، مثل الأبحاث التاريخية والاجتماعية. ويمكن القول إجمالاً بوجود منهجين

أساسين يتجاذبان البحث التاريخي والدراسات الاجتماعية، يرى أولها بإمكانية تقليد البحث في الإنسان للبحث في الطبيعة. أما المنهج الثاني الذي يتلو الأول ويرفضه فهو حدسي ومثالي.

منتدى سورالتركية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الأبوية Patrimonidism

هي حالة تقليدية للسيطرة كانت تعني سلطة محلية تنفصل عن المركز من خلال التعيين أو التوريث. وهي نمط للسلطة الأبوية يعتمد على قوة الذي يتحكم في السلطة. وعليها غير مستقرة عملية صراعية دائما حيث إمكانية توزيع القوة يعتمد بصورة أساسية على الطبيعة التقنية للإدارة كما انه يعتمد ولو بصورة جزئية كذلك على الاقتصاد.

وقد ركز فيبر Weber على أنظمة الإدارة العسكرية والمدنية من ناحية وعلى علاقة التجارة والعمليات الرأسمالية بالصراع السياسي من ناحية أخرى. ويعد هذا النمط، رغم إمكانية الحاكم الفرد بتولي السلطة ويفقدها بشكل سريع، أكثر ميلاً للاستقرار بصورة تجعله يمتد لأجيال.

الاستقرار السياسي Political Stability

على الرغم من وجود صعوبات ومشكلات تتعلق بتعريف مفهوم الاستقرار السياسي ومن ثم عدم الاستقرار السياسي إلا انه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريف مفهوم الاستقرار:

- * الاتجاه الأول يرى فيه بعض الدارسين أن الاستقرار السياسي يعني عدم تعرض النظام السياسي للتغير الكامل بصورة مستمرة. فالدولة التي تنتقل من نمط لآخر من أنماط النظم السياسية كأن تنتقل من النمط الملكي إلى النمط الجمهوري أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري عادة ما توصف بأنها

غير مستقرة. إذن الاستقرار يعني وفقاً لهذا الاتجاه غياب التغيير الكامل للنظام السياسي.

* الاتجاه الثاني ويشير إلى إن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو ذلك النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل عام وذلك بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته.

* يميل الاتجاه الثالث إلى تفسير الاستقرار السياسي على أنه غياب العنف بكافة مستوياته فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والإضرابات والتظاهرات والاضطرابات تعتبر دولاً مستقرة في حين تعتبر الدول التي تعاني من مثل هذه الأحداث دولاً غير مستقرة.

بيد أنه ينبغي أخذ هذه التعريفات الثلاثة للاستقرار السياسي بشيء من التحفظ فالتعريف الأول المتعلق باستقرار النظام السياسي ككل ليس صحيحاً في عمومته حيث إن هناك كثيراً من النظم السياسية غير المستقرة استطاعت إن تستمر فترة زمنية طويلة رغم أنها كانت تتداعى وتشرف على الانهيار، مثال ذلك الجمهورية الثالثة في فرنسا التي استمرت سبعين عاماً. والتعريف الثاني لا يقدم بدوره مؤشراً صحيحاً تماماً لعدم الاستقرار السياسي ولا سيما للدول ذات النظم السياسية غير البرلمانية. حتى أنه في مثل هذه النظم التي تعاني من عدم الاستقرار نجد إن بعض المسؤولين في الحكومة يظلون محتفظين بمراكزهم لفترات زمنية طويلة. أما التعريف الثالث فإنه ليس من الدقة الجمع بين العنف وعدم الاستقرار حيث إن تلك مسألة نسبية تختلف من مجتمع لآخر. ففي بعض المجتمعات يعتبر مجرد وقوع حدث معين من أعمال العنف السياسي مؤشراً خطيراً لعدم الاستقرار السياسي في حين لا يعتبر مثل هذا الحدث ذا تأثير يعتد به في مجتمعات أخرى.

وعليه يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.

الاقتصاد السياسي Political Economy

يعد مدخل الاقتصاد السياسي من أقدم المقتربات في التحليل السياسي. على أن فهم الأدبيات المعاصرة للاقتصاد السياسي ينبغي أن يتم في إطار التسقاليديت الماركسية وغير الماركسية على السواء. فمن المعروف أن آدم سميث قام بصياغة نظرية للقيمة من خلال الربط بين مفاهيم السلطة ورأس المال والقيمة والعمل. كما قام بتحديد قوانين السوق التي تفسر قوة دفع المصلحة الذاتية للأفراد في المواقف التنافسية. بيد أن ماركس تجاوز أفكار الليبراليين الكلاسيكيين ووضع نظرية فائض القيمة وقدم تفسيره حول الصراع الطبقي. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأفكار الليبرالية المحافظة والأفكار الراديكالية والماركسية حول الاقتصاد السياسي، فالتحليل الماركسي يركز أساساً على العلاقة الجدلية بين الدولة والقاعدة الاقتصادية للمجتمع.

وثمة اقتراب حديث يربط بين طبيعة النظم السياسية ومستوى التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية يمثل مقدمة لازمة لبناء الديمقراطية. ولعل من أبرز هذه الشروط:

- وجود اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق.

- تكنولوجيا اقتصادية متقدمة.

- انتشار قيم التسامح والقبول بالحلول الوسط.

- مستوى عالٍ من التعليم.

- درجة عالية من التمدن.

- تعددية اجتماعية.

بيد أن هذه النظرية الضيقة، التي ربطت بين الاقتصاد السياسي ودراسات التنمية، تم تجاوزها من أجل السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة، فمنذ أن قام انطوني دونز بنشر كتابه "نظرية اقتصادية للديموقراطية" طرحت محاولات متعددة لتطبيق نظرية الاختيار الرشيد في السلوك والأبنية السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تطوير مدخل الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy ولا شك أن تلك الرؤية الكلية التي تهدف لفهم الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي قد تخلصت من صفتها الماركسية، حيث إنها ارتبطت كذلك بالاقتصاديين الليبراليين وغير الماركسيين أمثال آدم سميث وريكاردو وجون لوك.

الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي Neo-classical Political Economy

منذ أوائل الثمانينات ظهر اتجاه جديد في دراسة الاقتصاد السياسي للتنمية وان استند على أساس تقليدي. وقد كان لهذا الاتجاه أثر كبير على دراسات التنمية ولا سيما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حتى أنه وصف "بالثورة المضادة Counter Revolution" في نظريات التنمية.

وقد رفض أنصار هذا الاتجاه فكر وأطروحات اقتصاديات التنمية. وتعكس أعمال كل من بوير Bauer و لال Lal رفض مفكري هذا الاتجاه لأسلوب المعونات، أضف إلى ذلك فإن أدبيات الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي تبدي رؤية نقدية لمفاهيم عدم الكفاءة والفساد وفشل الدولة لما لها من آثار سلبية على سياسات التنمية. ومن هذا المنطلق نادى مفكرو هذا الاتجاه بتقليص القطاع العام والحد من دوره ورفع الحواجز الحمائية وإطلاق حرية التجارة وآليات السوق.

الأنثروبولوجيا السياسية Political Anthropology

هو ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية الذي يتعامل مع علاقات القوة والسلطة، ومع قضايا المنافسة والصراع في الحياة الاجتماعية. وتركز الأنثروبولوجيا السياسية على العمليات السياسية في كافة المجتمعات ابتداء من النظم السياسية محدودة النطاق قبل مرحلة الدولة وانتهاء بالدول القومية الحديثة وما تتضمنه من مؤسسات سياسية متنوعة. وتبنى الأنثروبولوجيا السياسية أيضاً مقترَباً كلياً للسياسة يفترض أن كافة مجالات الواقع الاجتماعي ترتبط بشكل أو بآخر بالعمليات السياسية.

وترجع نشأة الأنثروبولوجيا السياسية إلى أفكار القرن التاسع عشر التطورية التي طرحها منظرون اجتماعيون أمثال هنري مين Maine وكارل ماركس وفردريك انجلز (ولا سيما أصل العائلة)، أضف إلى ذلك فإن تطور الدولة تعد قضية محورية في هذا الحقل المعرفي. بيد أنه في القرن العشرين تحول الاهتمام إلى تحليل ودراسة المجتمعات غير الغربية والتي خضعت في معظمها للحكم الاستعماري. وفي أعوام الستينيات تركّز الاهتمام على قضايا التغير والصراع. كما أن تجميع واستخدام البيانات التاريخية في نمط التحليل الأنثروبولوجي أضحى أكثر تعقيداً عن ذي قبل وانحصر التركيز على الهياكل السياسية المحلية في الدولة القومية. وقد ظهر جيل جديد من الدارسين في هذا الحقل تحولوا إلى النظرية الماركسية وقاموا بدراسة قضايا الاثنية والتكوينات الطبقية والصراعات السياسية.

وعلى صعيد آخر فقد تَنامت الدراسات الأنثروبولوجية المتعلقة بأوروبا وأمريكا الشمالية حيث تم التركيز أولاً على المناطق الريفية التي طرحت مادة ثرية

للبحث والتحليل ولا سيما في ميادين السياسة الفلاحية والعنف ونمط القائد الاتباع. بيد أن علم الأنثروبولوجيا السياسية أضحى اليوم أكثر اهتماماً بالقضايا السياسية المحورية التي تمس شرعية واستقرار الدولة ذاتها، مثل البطالة والصراعات الاثنية والعرقية والقومية، والحركات السياسية الانفصالية، بالإضافة إلى الهياكل السياسية غير الرسمية.

بريتون وودز Bretton Woods

تشير إلى المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ لمناقشة الاقتراحات التي قدمتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد أفضى هذا المؤتمر إلى توقيع اتفاقية بريتون وودز التي نشأ بمقتضاها صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

البنائية الوظيفية Structural Functionalism

يستند التحليل البنائي الوظيفي على مفهومين أساسيين هما البناء والوظيفة حيث إنهما نُقلا إلى علم السياسة من علوم اجتماعية وطبيعية أخرى. وعلى الرغم من ارتباط هذا المدخل الوظيفي بنظرية النظم (أي تحليل المدخلات والمخرجات) من حيث الافتراض بوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة فإن البنائية الوظيفية تفترض كذلك ضرورة توافر شروط معينة لبقاء واستمرار النظام.

وتشير الوظائف Functions إلى الشروط الضرورية المفترض وجودها في كل نظام. ولعل تسمية المنهج الوظيفي ترتبط بهذا الافتراض. وقد حدد بارسونز ونيل سملسر أربع وظائف يجب أن يقوم بها أي نظام لكي يستمر وهي:

١- الحفاظ على النمط وإدارة التوتر.

٢- تحقيق الأهداف.

٣- التكيف.

٤- التكامل.

وكل هذه الوظائف يحتوى على العديد من الوظائف الفرعية مثل نقل القيم من جيل إلى آخر.

ويعد جبرائيل أوموند أكثر العلماء تعمقاً في دراسة المنهج الوظيفي واستعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة. ويستند تحليل أوموند على الافتراض بأن جميع النظم السياسية تشترك في أربعة ملامح عامة يمكن أن تكون أساساً للمقارنة بينها:

أولاً: جميع النظم مهما بلغت درجة بساطتها لها أبنية سياسية.

ثانياً: جميع النظم تقوم بنفس الوظائف على الرغم من تفاوت الأداء من نظام لآخر.

ثالثاً: جميع الأبنية السياسية مهما بلغت درجة تخصصها تقوم بوظائف متعددة.

رابعاً: جميع النظم السياسية مختلطة من الناحية الثقافية فلا توجد ثقافات وأبنية حديثة وعقلانية تماماً، كما لا توجد ثقافات وأبنية تقليدية بالكامل.

ويرى أوموند أن الحكومات منذ القدم تمارس وظائف صنع القاعدة وتطبيقها والتقاضى طبقاً لها وهي ترجمة للسلطات الثلاث التي ركزت عليها نظرية الفصل بين السلطات. ثم أضاف أوموند بعد ذلك خمس وظائف تستحق الدراسة هي:

التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الاتصال السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن ألموند وكولمان قدما الصياغة الأولى للمنظور الوظيفي حيث تم تقسيم وظائف النظام السياسي إلى مجموعتين أولاهما وظائف المدخلات وتتمثل في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها.

ثانيتهما وظائف المخرجات وهي صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي طبقا لها. بيد أن هذه المحاولة قوبلت بانتقادات حادة واعتبرت قاصرة، وعليه فقد قام ألموند وباول بتطويرها في دراستهما "السياسة المقارنة: نحو منهج تنموي" حيث قدما صياغة جديدة للمنظور الوظيفي وفيها تم النظر إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة:

١- قدرات النظام السياسي، وهي الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية.

٢- وظائف التحويل، وهي التعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها والاتصال السياسي.

٣- وظائف الاستمرار والتكيف، وهي التنشئة السياسية والتجنيد السياسي

وعلى الرغم من أن ألموند وباول قد طورا المنظور الوظيفي للمرة الثالثة والأخيرة عام ١٩٧٨ إلا أن هذه المحاولات كافة تعكس فلسفة عضوية بيولوجية وتنظر للنظم الاجتماعية من نفس المنطلق والمنهج الذي تناول به الكائن الحي. ومن جهة أخرى لم تستطع محاولات المنظور الوظيفي أن تخرج من إطار النموذج النظمي وفلسفته الميكانيكية الآلية حيث إن مفاهيمه المحورية ظلت متمركزة حول: النظام والبيئة والمدخلات والمخرجات والتحويل والتغذية الاسترجاعية.

وقد تعرضت تحليلات الموند للنظم السياسية الحديثة، باعتبارها نظماً أكثر تمايزاً بنائياً وأكثر علمانية، لانتقادات أساسها قصور ومحدودية هذه الصياغة وصعوبة تطبيقها على قاعدة واسعة تتضمن حالات معاصرة وتجارب تاريخية. ومن جهة أخرى فإن صياغة الموند اعتبرت أنها تميل إلى استعارة النظام السياسي الحديث من النظام الديمقراطي الانجلو أمريكي الحديث، كما اتُهمت هذه الصياغة بإهمالها لمشكلة التغيير والاختلاف في الوظائف المجتمعية للحكومة.

البنوية Structuralism

تعزى أصول التفكير البنوي إلى كتابات جرامشي Gramsci وكتابات ألتوسير Althusser، وإن كان بعض الكتاب يرى بأن كارل ماركس هو أول من استخدم المفهوم البنوي نظراً لأن أطروحته الخاصة بفهم النظام الرأسمالي تستند على تحليله للبنى الداخلية الكامنة خلف وظائفه الظاهرة.

وتؤكد ملاحظات جرامشي عن الدولة هيمنة وسيطرة طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة على القوة. كما أنه أشار إلى أن الأزمات التي تواجهها الطبقة الحاكمة تعزى في جوهرها إلى فشل هذه الطبقة في أداء وظائفها السياسية. ولقد تأثر ألتوسير ولو جزئياً بگرامشي إلا أنه استمد جل أفكاره من كتابات ماركس المتأخرة. ويرى ألتوسير أن الدولة جهاز قمعي مكون من البيروقراطية والشرطة والمحاكم والسجون والجيش، وهي تسمح للطبقة الرأسمالية بالهيمنة على الطبقة العاملة واستغلالها، وتتدخل الدولة في أوقات الأزمات لحماية البرجوازية وحلفائها في صراعها الطبقي ضد البروليتاريا.

وثمة علاقة وثيقة تجمع البنوية مع الحتمية والوظيفية وكافة أنماط الغائية (أي القول بأن العمليات السياسية والاجتماعية، ولا سيما عمليات التغيير، تسعى لتحقيق غاية معينة). يعني ذلك على سبيل المثال أن كثيراً من مقولات الفلسفة

الماركسية الخاصة بالمادية التاريخية ينظر إليها باعتبارها أشكالاً من الحتمية الاقتصادية. فكافة أبعاد الحياة السياسية والاجتماعية يتم تفسيرها استناداً إلى العلاقات الاقتصادية التي تؤطرها. كما أن تطور الأبنية المختلفة مثل الدولة والعائلة يكون محكوماً بالهدف المبتغى للعلاقات الاقتصادية ألا وهو تحقيق المجتمع الشيوعي.

وقد نُظر إلى البنيوية من الناحية النقدية على أنها تقلل من، أو في بعض الأحيان تتجاهل تماماً، أنشطة الأفراد وإمكانية قيامهم بأي دور مستقل. وعليه فإن البنيوية ترسم صورة ميكانيكية للعالم السياسي والاجتماعي نصبح فيه جميعاً مجرد آلات لا تستطيع ممارسة أدنى تأثير بعيداً عن الأبنية القائمة. ويرتبط بذلك أيضاً أن وجهة النظر الغائية والحتمية للتنمية السياسية والاجتماعية التي تدعمها النظرية البنيوية اتهمت بتشجيع مفاهيم الجبرية والسلبية. فإذا كان مسار التاريخ البشري مقدراً سلفاً نحو غاية معينة فإنه لا يصبح أمامنا من خيار سوى الانتظار والترقب لتحقيق منطق التاريخ المقدر.

التحديث Modernization

على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتحديث إلا أنه يقصد به بشكل عام التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو في المجتمع الغربي خلال الأربعمئة سنة الأخيرة مع صعود الرأسمالية وارتباطها، خصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى (الميتروبوليتان) في أوروبا وأمريكا.

ومن الملاحظ أن مفهوم التحديث قد ارتبط بشكل وثيق بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث بحسابه مرادفاً للتغريب Westernization، فالمجتمع يكون أكثر أو أقل حداثة

بالدرجة التي يتمكن من خلالها من السيطرة على الطبيعة ويكون قادراً على تبني مؤسسات متطورة. وثمة اتفاق بين كثير من الكتاب في الغرب على أن الحداثة Modernity هي المحصلة النهائية لعملية التحديث. إنها بإيجاز حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق السياسي الغربي.

لقد عول كل من أوموند وباي وهنتنجتون كثيراً على فكرة التحديث باعتبارها عملية طويلة الأجل للأخذ بالعلمنة والعقلانية والتمايز البنائي. وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية "الغربية" والنظم السياسية "غير الغربية" مستفيدين في ذلك من التناقض القائم بين مفهوم "الحديث" و "التقليدي" في التمييز بين أنماط السلوك.

ويتضمن التحديث تغيراً في منظومة القيم الأساسية في المجتمع. إنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز، وبحقوق المتساوية للمواطنين إزاء الدولة وذلك في مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة.

هذا وقد خلص أحد الدارسين إلى ضرورة وجود عدد من الملامح العامة حتى توصف الدولة بأنها حديثة، ومن ذلك: الاستعداد للتعبير عن الرأي والقدرة عليه، والإحساس بقيمة الوقت مما يجعل الفرد أكثر اهتماماً بحاضره أو حتى بمستقبله، والدقة المتناهية على مستوى القول والممارسة، والعناية بالتخطيط والتنظيم والفعالية، والإيمان بالعلم والتكنولوجيا، والاعتقاد بأهمية العدالة التوزيعية.

التحليل البنيوي عند التوسير Althusser

انكب ألتوسير على قراءة ماركس أكثر من مرة بشكل عام ورأس المال بشكل خاص، وذلك من أجل اكتشاف تصنيف للتشكيلات الاجتماعية وأنماط الإنتاج يستند إلى عناصر بسيطة. لقد كان المقصود هو تبين أن التشكيلات

الاجتماعية بمثابة تراكيب مبنية من عناصر بسيطة مثل أنماط تملك فائض الإنتاج، كما هو الحال بالنسبة للأنظمة الصوتية التي تعد تراكيب مبنية من سمات معينة. وهكذا وجد ماركس نفسه متنكراً في زي بنيوي مهتم بالبنية المتزامنة للتشكيلات الاجتماعية وغير مبالٍ في الواقع بتحليل التغير الاجتماعي.

ومن الجلي القول بأن التفسير البنيوي لماركس، في تشديده على إمكانية بناء أنظمة تركيبية مختلفة، كان لديه الميزة المهمة في تليين العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وفي البرهنة على أن التشكيلات الاجتماعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية يمكن أن تعتبر نوعاً من التنوع في البنى. وعليه فقد أدت المعالجة البنيوية لماركس التي أدارها ألتوسير واتباعه إلى إخراج الماركسية من مأزقها وإلى استعادتها الاحترام الأكاديمي.

تحليل السياسة Policy Analysis

يهتم تحليل السياسة، باعتباره علم الهندسة الاجتماعية Social Engineering، بمضمون وتطور ومخرجات برامج العمل الموجهة لحل المشكلات الاجتماعية. إن هذا النمط من التحليل يركز أساساً على السياسة العامة، أي العمل الذي تقوم به الحكومة مباشرة أو أي عمل يتضمن شكلاً أو آخر من أشكال استخدام السلطة القانونية للدولة.

ويمكن أن نميز في إطار تحليل السياسة بين مقتربين، أولهما هو الاقترب المهني والثاني هو الاقترب الأكاديمي. ويركز الاقترب الأول المهني على التحليل من أجل السياسة. ويلاحظ في هذه الحالة أن هذا النمط من التحليل يستفيد من الاهتمام الذي يبديه أصحاب هذا الاقترب بضرورة تحسين السياسة العامة عن طريق الاستفادة من الأخطاء وحل (أو على الأقل إعادة تعريف) المشكلات. بهذا المعنى يعد تحليل السياسة فرعاً للبحث الإجرائي Operational Research كما أنه

يرتبط بالإدارة العامة، أي دراسة ما تقوم به الحكومة. ويرى البعض أن مهنة تحليل السياسة بالنسبة للعلوم الاجتماعية تماثل وضع الطب بالنسبة لعلم الأحياء (البيولوجي)، إنه بحث تطبيقي يتطلب موضوعاً محدداً، ودراية بحالة معينة ولكنه يفترض مع ذلك وجود قدر من التعميم والاستفادة بمجالات الخبرة المتعددة.

أما الاقتراب الأكاديمي فإنه أقل تطبيقية، كما أنه تحليل للسياسة أكثر من كونه تحليلاً من أجل السياسة، وهو يركز على العمليات السياسية والإدارية التي تشتمل عليها صياغة السياسة وتقويم النتائج وفهم عمليات التنفيذ واكتشاف الافتراضات السببية وتحديد أدوات السياسة البديلة. ويمكن تحديد أهم ملامح هذا الاقتراب الأكاديمي على النحو التالي:

١- يتركز التحليل عادة على برامج السياسة وهي مجموعة الأدوات Instruments والمؤسسات الموجهة لأغراض معينة مثل الصحة والتعليم والدفاع....الخ.

٢- يحاول التحليل أن يكون حقلاً بينياً Inter-disciplinary بما في ذلك كافة علوم السياسة ابتداء من النظرية السياسية المعيارية وانتهاء بالاقتصاد الجزئي.

٢- ينصب جانب كبير من اهتمام هذا الاقتراب بمحاولة تحديد ما أطلق عليه ريتشاردسون "أنماط السياسة القومية" حيث تختلف أنماط صنع السياسات (على سبيل المثال التخطيط بعيد المدى مقابل الاستجابة اليومية للأحداث، أو الاعتماد على المشورة مقابل الفردية في اتخاذ القرار) بيد أن بعض الدارسين يرفض هذا المنحى في التحليل ويرون بضرورة تحليل كل برنامج حكومي على حدة.

ونظراً لأن ممارسة الهندسة الاجتماعية تسبق صك المفهوم ذاته فإن دراسة السياسة ترجع في أصولها إلى تقاليد القرن الثامن عشر. بيد أنه خلال عقدي الستينيات والسبعينيات حدثت ثلاثة أمور هامة:

أولها: أن تحليل السياسة اكتسب أهمية كبيرة أضحت يحظى بقدر كبير من الاهتمام الأكاديمي والفكري بشكل عام وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة وفرت سوقاً رائجةً للمتخصصين في هذا المجال.

وثانياً: استخدام أدوات التحليل الكمي واستخدام المؤشرات الإحصائية لمخرجات السياسة وذلك إلى جانب الوسائل الكيفية التقليدية.

وثالثاً: أن الاهتمام بصياغة السياسة صاحبه اهتمام أكبر بالتركيز على عملية تنفيذ السياسة.

التحليل المؤسسي Institutional analysis

يقوم هذا النمط من التحليل السياسي على شرح ووصف للمؤسسات السياسية وإجراء المقارنات بينها من حيث أوجه الشبه والاختلاف سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وذلك بالتركيز على العناصر الآتية:

- كيفية تكوين المؤسسة.
- الهدف من وجود المؤسسة.
- مراحل تطور ونمو المؤسسة.
- الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسسة إمكانية الحفاظ على بقائها.
- الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.
- البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.
- المدى الزمني الذي تستطيع فيه المؤسسة ممارسة عملها.
- وظائف المؤسسة وأهميتها.

وقد ارتبط هذا التحليل بدراسة المؤسسات السياسية الغربية ومن ثم فقد اعتبر أنه غير صالح لدراسة المجتمعات غير الغربية التي لا توجد فيها مؤسسات سياسية رسمية مثل تلك الموجودة في الدول الغربية. ومن ثم فإن هذا الاقتراب لا يستطيع استيعاب إلا ما يدخل في إطار النموذج الأوروبي للحكم.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للتحليل المؤسسي من قبل التيار السلوكي في علم السياسة فإن فكر ومفهوم المؤسسة استمر في التأثير على عمليات التحليل السياسي حيث أضحت المؤسسية تعني التركيز على دراسة العمليات والهياكل السياسية بالاستناد إلى الوثائق الحكومية والسجلات الرسمية. كما أنها ترتبط من جهة أخرى بالمداخل القانونية والتاريخية في دراسة الظاهرة السياسية.

وقد أكدت أدبيات التنمية السياسية والسياسة المقارنة على عمليات إضفاء الطابع المؤسسي Institutionalization على عمليات صنع القرار السياسي بمعنى الاعتماد على الأبنية والأطر الرسمية والنظامية مثل البرلمانات والأحزاب وجماعات المصالح... وذلك بهدف التخلص من عملية شخصنة السلطة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث. ولتدعيم هذا الطابع المؤسسي اهتم بعض الكتاب بتحديد شروط الفعالية المؤسسية ولعل من أبرز تلك الشروط التكيف مع متغيرات الواقع المجتمعي، وذاتية الحركة واستقلالية القرار السياسي، والهيراركية التنظيمية والترابط والتنسيق الوظيفي داخل الوحدة وفيما بين المؤسسات وبعضها البعض.

التخلف Underdevelopment

يعد التخلف في جوهره ظاهرة اقتصادية، حيث يشير إلى اختلال في التوازن بين الوظائف التصنيفية من ناحية والوظائف الأولية من ناحية أخرى لصالح الأخيرة، وعلى ضوء ذلك الاختلال تعاني مستويات دخول الأفراد من الانخفاض

وتتدنى مستويات الخدمة الصحية والتعليمية ويتم الركون إلى التقليد وما يرتبط بذلك من ارتفاع معدلات المواليد والتميز بين الرجل والمرأة. كما أن الميزان التجاري للدولة يعكس حالة التخلف تلك، حيث يتضخم حجم الواردات وتعمق التبعية الاقتصادية للخارج.

أما التخلف السياسي فإنه يشير إلى مجموعة من الملامح العامة لعل من أبرزها:

- ضعف المشاركة السياسية بأنماطها المختلفة، بدءاً من حق التصويت وانتهاء بتشكيل التنظيمات الطوعية كالأحزاب وجماعات المصالح.
- ضعف التكامل القومي بشقيه الرأسي والأفقي، فشرعية النظام الحاكم محل تساؤل كما توجد مطالب عرقية واثنوية ولغوية ودينية.
- غياب الرشادة أو العقلانية في عملية صنع القرار السياسي.
- الفساد السياسي.
- ضعف الرأي العام.
- عدم الاستقرار السياسي.

وليس بخاف أن جوانب التخلف، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، هي جد مترابطة ولا يمكن الفصل بينها. وبالنسبة للأسباب التي تؤدي للتخلف يكون من المفيد دراسة السياق التاريخي وملابساته حيث إن بمقدوره إمالة اللثام عن طبيعة البناء الاجتماعي ودوره في تعثر جهود التنمية وكذلك طبيعة الخبرة الاستعمارية وتطبيقاتها المتنوعة وأثارها المدمرة في مختلف الأصعدة.

التعددية Pluralism

تكمّن السمة المحورية للمجتمع التعددي في الاختلاف والتنوع. فالدولة التعددية تعني عدم هيمنة أي جماعة أو طبقة أو منظمة على المجتمع. يعني ذلك أن التعددية تنطوي على: (١) الفصل بين الدولة والمجتمع المدني (٢) الاختلاف بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية (٣) وجود مؤسسات غير متجانسة في المجتمع.

ونظراً لأن مفهوم التعددية يدخل في إطار المفاهيم المركبة حيث يرتبط بعدد من المفاهيم الأخرى مثل العرقية والطائفية والقومية والديموقراطية والمشاركة فقد تباينت اتجاهات التعريف بشكل واضح، حيث ركز كل اتجاه على أحد أبعاد أو أشكال التعددية. وعلى ذلك فقد تبنى روجيه لابوانت معنىً واسعاً فضفاضاً للتعددية، حيث ربط بينها وبين التنوع، فحيثما يوجد تنوع أياً كان الشكل الذي يتخذه - دينياً أو عقائدياً أو فلسفياً أو طبقياً أو إقليمياً أو حزبياً - توجد تعددية. أما دنليفي وأوليري فيطرحان تعريفاً فلسفياً للتعددية بحسبانها على النقيض من الأحادية Monism التي تعني وجود شيء واحد فقط. أما فيرنفال فقد أكد على عمليات التبادل الاقتصادي في السوق. فأهم ما يميز المجتمع التعددي عنده هو التعامل الاقتصادي في إطار من التنوع الثقافي والانقسام الاجتماعي. فهناك إذن سيطرة للقوى الاقتصادية في إدارة المجتمع بصورة مستقلة إلى حد ما عن القيود الاجتماعية.

أما سميث فقد طور آراء فيرنفال حيث أكد على أن التعددية تعني غياب الترابط النظامي والمؤسسي بين الجماعات المكونة لمجتمع واحد أو بعبارة أخرى تتضمن التعددية، حسب فهم سميث لها، إطاراً اجتماعياً يتسم بتمايزات وانقسلمات جوهرية وتركيبية ثقافية تقوم على التعدد والتنوع المؤسسي. وثمة اتجاه آخر يربط بين التعددية ونظام تمثيل المصالح، وهو ما يعني تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه فيليب شميتز الذي يعرف

التعددية بأنها "نظام لتمثيل المصالح تنظم فيه الوحدات المكونة في عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات المتعددة الاختيارية التنافسية وغير الهيكلية والتي تتحدد من تلقاء ذاتها، أي على نحو لا تحتاج فيه إلى موافقة الدولة على قيامها أو ضرورة اعترافها بها أو دعمها، ولا تخضع في عملية اختيار قيادتها لإشراف الدولة أو سيطرتها. بيد أن هذه الفئات لا تمارس أي احتكار في نشاطها التمثيلي".

ويذهب كثير من الكتاب إلى التركيز على البعد السياسي للتعددية حيث ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات القائمة في المجتمع الواحد كشرط رئيسي للممارسة الديمقراطية والمشاركة في المصير الواحد. ومن الجلي أن البعد التضامني الاجتماعي لا يغيب عن نظر أصحاب هذا الاتجاه حيث إنه يفهم ضمناً باعتباره مسؤولاً إلى حد كبير عن هذا الاختلاف في الاتجاهات القائمة.

وإذا كانت أغلب الأدبيات تميز بين ثلاثة أشكال للتعددية هي التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية السياسية فإن من الملفت للنظر أن الشكل الأخير وهو السياسي قد ارتبط بمفهوم الديمقراطية الليبرالية. حيث يظهر الفقه في هذا الصدد أن جذور التعددية السياسية تعزى إلى الفلسفة الليبرالية، فقد أشار جون لوك إلى أن الدولة ينبغي أن تقوم على الرضا وإن الحكومة لا ينبغي أن تعتمد على السلطة المطلقة أو الأحادية، وقد تم تكريس هذه النظرة التعددية مع كتابات مونتسكيو الذي أكد على مبدأ الفصل بين السلطات.

على أن نظرية التعددية السياسية تطورت كثيراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع تنامي تأثير المدرسة السلوكية ولا سيما كتابات روبرت دال الذي أكد على أن المجتمع الأمريكي تتحكم فيه نخب متساوية ومتناوبة تمثل المصالح المختلفة وبذلك تكون السلطة موزعة. وعليه فإن كافة الجماعات المشروعة

تشارك في عملية صنع القرار وهو الوضع الذي أطلق عليه دال اصطلاح حكم الأكثرية Polyarchy.

وأياً كان الأمر فإن المجتمعات التعددية عامة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الهياكل القائمة ودرجة التعقيد ونمط التكامل كما تختلف في قدرتها على تحقيق التنمية ولا شك أن ذلك كله يعتمد على نمط العلاقات الاجتماعية السائد.

التغير الثوري Revolutionary Change

توجد أشكال متعددة للتغير السياسي ابتداء من النمط التدريجي التطوري وانتهاء بالنمط الثوري الذي يحدث تغيراً سريعاً وواسع النطاق في المجتمع. وعلى الرغم من أن مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في السياسة منذ القدم، فأرسطو ركز جل اهتمامه على دراسة الثورة وعدم الاستقرار في دول المدينة الإغريقية القديمة. لقد تراوحت نظم الحكم في هذه الدول بين الديمقراطية والأوليغارشية والاستبدادية.

وقد فسر أرسطو هذه التغيرات المفضية لعدم الاستقرار السياسي استناداً إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية ولا سيما الصراع بين الأغنياء والفقراء. وحينما تحدث عن الثورة فإن أرسطو مع ذلك كان يقصد عملية نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغيراً في الدستور أو في أشخاص الحكام. بيد أن الفقه المعاصر لا ينظر إلى أي تغير في النظام الحاكم باعتباره عملاً ثورياً. وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى أي تغير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة فإنه يصعب التسليم بذلك القول حيث إن الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغير الإكراهي في أشخاص الحكام) نظراً لأنها تنطوي على تغيرات جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.

بهذا المعنى فإن الثورات الكبرى معدودة في تاريخ العالم ويبرز في هذا السياق، الحرب الأهلية الإنجليزية (١٦٤٢-١٦٤٩) والثورة الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٩) والثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٨١٥) والثورة الروسية عام ١٩١٧ والثورة الصينية عام ١٩٤٩.

وفي نطاق تفسير الظاهرة الثورية يمكن التمييز بين أربعة اقترابات أساسية من الماركسية والوظيفية وعلم النفس الاجتماعي والتاريخ المقارن وعلى الرغم من التباينات الفكرية بين هذه الإقترابات إلا أن كلاً منها يركز على بعد معين من عملية عدم الاستقرار السياسي التي تؤدي إلى الظاهرة الثورية.

التقدم Progress

يعنى التقدم التحول من حالة إلى أفضل وانتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي) والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي والتكنولوجي) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي). وقد نشأ المفهوم بمعناه الحديث مع الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر خلال معارك تصفية النظام الإقطاعي ونشأة الدول القومية والنظم الرأسمالية، وقد تم تطوير هذا المفهوم بفضل نظرية التطور والنظريات الاشتراكية بما في ذلك الاشتراكية العلمية لكارل ماركس.

والتقدمية هي نقيض الرجعية وخصم المحافظة في الحياة السياسية حيث يستخدم مفهوم التقدمية سياسياً ليعني الميل نحو التجديد والتغيير والتطوير ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية والاقتصادية. وتعتبر الأحزاب الاشتراكية واليسارية والليبرالية والراديكالية أحزاباً تقدمية حسب مراحل تطور المجتمعات التي توجد فيها نظراً لأن التقدم مسألة نسبية، أي التقدم عما هو كائن وقائم.

التكنوقراطية Technocracy

يرتبط هذا المفهوم بالآثار التي ترتبت على الثورة الصناعية والتكنولوجية. وقد ارتبط بالمفكر الفرنسي سان سيمون الذي تنبأ بقيام مجتمع يحكمه العلماء والمهندسون. بينما رأى آخرون أن السلطة الحقيقية انتقلت إلى أيدي الخبراء الفنيين. أي أن المجتمع قد انتقل من الديموقراطية (حكم الممثلين المنتخبين) إلى البيروقراطية ثم أخيراً إلى التكنوقراطية، وعلى أن الذي صك هذا المفهوم ودعا إليه هو وليام هنري سميث عام ١٩١٩، حيث نادى بتولي أهل الاختصاص العلمي مهام الحكم في المجتمع الفاضل. وقد ذاع هذا المفهوم وانتشر على يد هوارد سكوت حتى أنه تحول إلى تيار سياسي أمريكي قوي، ولا سيما في مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وتكمن قوة التكنوقراط في تزايد أهمية وسلطان العلم في مختلف مناحي الحياة ولا سيما الاقتصادية والعسكرية.

التمييز بين الحكومات المقارنة والسياسة المقارنة

يذهب بعض الدارسين إلى استخدام كل من السياسة المقارنة والحكومات المقارنة كمترادفين دون إدراك حقيقة الفارق بينهما. وعلى سبيل المثال فإن الأستاذ صامويل فاينر لا يرى أي اختلاف في الاستعمال بين المفهومين، ومع ذلك فإن إدوارد فريمان كان على وعي بحقيقة عدم التطابق بين المفهومين بل إنه حاول أن يرسم الحدود الفاصلة بينهما إذ يقول: تعني الحكومات المقارنة الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية أو أشكال الحكومات. أما السياسة المقارنة فإنها تشير إلى أوجه التشابه بين المؤسسات السياسية لدول وأزمنة قد تبدو متباعدة عن بعضها.

أياً كان الأمر فإن أوجه الاختلاف الرئيسية بين السياسة المقارنة والحكومات المقارنة يمكن تحديدها على النحو التالي:

١- تهتم الحكومات المقارنة بدراسة المؤسسات السياسية الرسمية مثل البرلمان والسلطة التنفيذية والبيروقراطية في حين أن العوامل المؤثرة على أداء هذه المؤسسات هي موضع اهتمام السياسة المقارنة وبعبارة أخرى تهتم السياسة المقارنة بدراسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ويؤكد أحد الدارسين هذه القضية بقوله إن "السياسة المقارنة أوسع نطاقاً من الحكومات المقارنة على الرغم من حقيقة البحث المقارن في كليهما.

ومما لا شك فيه أن اهتمام الباحث في حقل السياسة المقارنة لا يتوقف عند حدود عمليات صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي طبقاً لها في مختلف الأنظمة السياسية، كما أنه لا يقف كذلك عند دراسة بعض المؤسسات الدستورية الأخرى (مثل جماعات الضغط والتنظيمات السياسية) وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة مع أجهزة الدولة وأنشطتها المختلفة. بل إنه بالإضافة إلى ذلك كله يتعامل الباحث مع بعض العوامل التي تقع في نطاق حقول معرفية أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجي.

٢- ينحصر اهتمام الحكومات المقارنة على دراسة المؤسسات السياسية للنظم الديمقراطية الغربية بصورة أساسية. ومن جهة أخرى فإن مجال اهتمام السياسة المقارنة يشمل دراسة المؤسسات السياسية لدول العالم كافة بل إن هناك اهتماماً خاصاً بدراسة النظم السياسية للدول حديثة الاستقلال.

٣- تركز الحكومات المقارنة على الدراسة الوصفية للمؤسسات السياسية وتهتم بالجانب القانوني الشكلي من خلال الدساتير. أما السياسة المقارنة فإنها تركز على الجانب التحليلي من دراسة مختلف المؤسسات السياسية فالجانب التجريبي والكمي يعد من أبرز سمات السياسة المقارنة.

٤- تحصر الحكومات المقارنة نفسها في مجال الأنشطة السياسية للمؤسسات السياسية في حين أن السياسة المقارنة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وبعبارة أخرى أنها تحاول دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب بيني Inter-disciplinary .

الثقافة السياسية Political Culture

يشيع في أدبيات الثقافة السياسية أنماط لا تركز كثيراً على الأبنية الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي كالسلطات الحكومية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وما شابه ذلك أو على السلوك السياسي الواقعي الذي يمكن ملاحظته داخل المجتمع، ولكن عوضاً عن ذلك فإن اهتمام هذه الأدبيات لينصب بشكل أساسي على ما يعتقده الأفراد بشأن تلك الأبنية والممارسات. ولا شك أن إمكانية هذه المعتقدات هي التي تعطي قيمة ومعنى لأنشطة الأفراد وممارساتهم السياسية. وتأخذ المعتقدات السياسية أشكالاً عدة فهي قد تكون معتقدات إدراكية Cognitive Beliefs حول طبيعة الحياة السياسية عامة، أو أنها تأخذ شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو أنها من ناحية ثالثة تتكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي.

وعليه فإن جوهر الثقافة السياسية في مجتمع معين يدور أساساً حول القيم والاتجاهات والراديكالية السلوك المختلفة والمعارف السياسية لأفراد هذا المجتمع. وبعبارة أخرى فهي تعبر عن عناصر معنوية غير مادية.

وإذا كانت الثقافة السياسية تعد في حد ذاتها ثقافة فرعية في ظل النسيج العام لثقافة المجتمع ككل غير مستقرة ليست بالضرورة متجانسة، فثمة أكثر من متغير واحد يدفع إلى عدم تجانس عناصر الثقافة السياسية يعني ذلك أن إمكانية الموارد التاريخية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأنماط التنشئة

الاجتماعية والسياسية تدفع إلى وجود ثقافات معزولة بشكل أو بآخر عن الثقافة السياسية المسيطرة. وعليه يمكن التمييز داخل الثقافة السياسية في مجتمع ما بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وكذلك داخل القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين وعمال الصناعة وسكان الريف والحضر والبادية... وهكذا.

وعلى صعيد آخر فإن عناصر الثقافة السياسية في أي مجتمع تنطوي على مقومات للاستمرار جنباً إلى جنب مع ديناميات وقوى التغيير، يعني ذلك إمكانية الثقافة السياسية تتغير عبر الزمان والمكان بيد إمكانية القضية المحورية بعد ذلك كله تتمثل في ضرورة إمكانية تدفع القيم والاتجاهات السياسية للأفراد والتي تشكل عماد ثقافتهم السياسية إلى مشاركتهم الإيجابية في العمليات السياسية بما يؤدي إلى خلق وتدعيم نمط ثقافة سياسية ديمقراطية.

ثورة البروليتاريا The Proletarian Revolution

يرى كل من ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي أن تاريخ كل مجتمع بشري هو تاريخ الصراع بين الطبقات، بيد أن البرجوازية الحديثة أسهمت في ظل النظام الرأسمالي إلى تبسيط الصراع حيث أضحت بين طبقتين رئيسيتين فقط هما الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الصراخ. ويرى ماركس أنه من خلال هذا الصراع يزداد وعي العمال ويتبلور وعيهم الطبقي ويعلمون أنه لا طاقة لهم بالرأسماليين إلا إذا تكتلوا ضدهم في صورة نقابات واتحادات عمالية على أساس قومي أولاً ثم على أساس عالمي ثانياً ومن هنا كانت صيحة ماركس "يا عمال العالم اتحدوا".

ورغم أن ماركس رأى حتمية زوال النظام الرأسمالي إلا أنه رأى وفي نفس الوقت أن البرجوازية لن تسلم بسهولة وبالتالي ركز على العنف والثورة لتحقيق ثورة البروليتاريا باعتبارها أمراً لا مفر منه لتحقيق الانتقال للاشتراكية. ويرى

ماركس أن عناصر البروليتاريا الأكثر وعياً "أو شيوعي البروليتاريا" هم الذين سيتولون مهمة القيام بهذه الثورة.

الديموقراطية الليبرالية Liberal Democracy

يشير مفهوم الديمقراطية الليبرالية إلى تطبيق فكرة الديمقراطية الحققة التي تعني حكم الشعب. وهذا النمط من الحكم يقوم على مبدأ التوازن حيث يتم تقييد حكم الأغلبية بواسطة مجموعة من الضوابط والمحددات العامة الدستورية. يعني ذلك أن الديموقراطيات الليبرالية تضمن وجود حكومات مقيدة ومن ناحية ثانية يقوم حكم الأغلبية على مبدأ الاعتراف بحقوق الأفراد والأقليات وهو ما يعني بعبارة أخرى وجود حكومة دستورية ومن جهة ثالثة يتضمن حكم الأغلبية وجود العديد من جماعات المصلحة التي تعمل إلى جانب الحكومة وتدخل في عمليات تساومية إزاء السياسات الحكومية المقترحة والتي تمس مصالحها، بهذا المعنى فإن الديمقراطية الليبرالية تعني وجود حكومة تعددية Pluralistic Government.

وربما تعد هذه الخصائص الثلاثة للحكومة الديمقراطية الملامح الفارقة لنمط الديمقراطية الليبرالية وذلك مقارنة بسمة السيطرة الشعبية من خلال صناديق الاقتراع العام. وطبقاً لجوزيف شومبيتر فإن الدور المباشر للجماهير في الديموقراطيات الليبرالية المعاصرة يتسم بالمحدودية والسلبية. فالجماهير تختار حكامها من خلال مؤسسات تمثيلية ولكنها لا تتولى الحكم بشكل مباشر. وعليه فإن شومبيتر يعرف الديمقراطية بمصطلحات إجرائية عامة فهي بمثابة عملية تحصل من خلالها النخبة على سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس من أجل الفوز بأصوات الناخبين. وبعبارة أخرى فإن جوهر الديمقراطية طبقاً لهذا الفهم يكمن في عملية المنافسة الحرة من أجل الفوز بالسلطة عن طريق الانتخاب. ولعل وصف الدستور البريطاني للمعارضة الموالية لجلالة الملكة بأنها تمثل حكومة بديلة Government in waiting يجسد هذه الفكرة.

وثمة أنماط ثلاثة للديمقراطية الليبرالية، أولها هو النمط الانجلو أمريكي حيث يسود نظام الحزبين كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة وتعتمد ممارسة السلطة في ظل هذا النمط على قاعدة حكم الأغلبية. ثانياً النمط القاري حيث يسود نظام تعدد الأحزاب بمعناه الواسع ويكون تولي السلطة عادة عن طريق "حكومة ائتلافية" ثالثاً نمط التراضي أو الديموقراطية التوافقية Consociational وهو المصطلح الذي استخدمه ليجهارت ليصف به بعض التطبيقات الأوروبية للديمقراطية ولا سيما في النمسا وبلجيكا وسويسرا وهو يشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي وعليه فإنه لا يعتمد على مبدأ الأغلبية ولكن عوضاً عن ذلك يستند إلى مفهوم الاتفاق أو التراضي "Consensus".

الراдикаلية Radicalism

الراдикаلية السياسية ضد المحافظة حيث إنها ترى بان العمل السياسي يستطيع إصلاح أوضاع الأفراد في المجتمع وذلك على عكس المنظور المحافظ الذي لا يؤمن بأثر الحركة السياسية في التغيير. وتعد الراديكالية بمثابة موقف أو توجه يدعو إلى إخضاع الأنظمة والسياسات القائمة إلى تساؤلات نقدية والدعوة إلى الإصلاح أو التغيير إذا ما ثبت عدم صلاحية هذه الأنظمة والسياسات. وعليه فلن بعض الدارسين يربط بين الراديكالية والتطرف. ومن جانب آخر يربط بعض آخر بينها وبين اليسار وان كان ذلك غير صحيح تماماً حيث إن الراديكالية قد تكون يمينية أيضاً حسب طبيعة الأفكار ووجهات النظر التي تتبناها.

وربما ترتبط الراديكالية في الفكر السياسي الليبرالي الغربي بآراء وكتابات جون ستيورات الذي طالب بالإصلاح الاجتماعي لصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المضطهدة. كما أنه سعى من جانب آخر إلى إصلاح النظام الليبرالي الغربي ولم يهدف إلى إحداث تغييرات جذرية فيه. ومن أشهر الحركات

والمذاهب الراديكالية في الفكر السياسي الغربي حركة الراديكاليين البريطانيين British Radicals التي نشطت في نهاية القرن الثامن عشر أسهمت بدور كبير في وضع أسس نظرية وممارسة الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا.

على أنه من الملفت للنظر حقا أن مصطلح الراديكالية أضحي أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر ولا سيما بين مفكري الطبقة الوسطى من المجتمعات الغربية حتى أن بعض الدارسين اعتبر ذلك من قبيل الموضة الفكرية في الغرب.

الرأسمالية Capitalism

يشير مصطلح الرأسمالية بشكل عام إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الذي أضحي مسيطراً في المجتمعات الصناعية خلال القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من إمكانية ماركس قد تحدث عن نمط الإنتاج الرأسمالي وعن المجتمع البرجوازي أكثر من حديثه عن الرأسمالية فإن المفهوم الحديث للرأسمالية يدين بالفضل لكتابات ماركس. لقد نظر ماركس إلى الرأسمالية باعتبارها مرحلة انتقالية في التطور التاريخي، كما أنه حدد ملامحها المحورية بهدف تحليل قوانين حركتها وبيان اختلافها عن أنظمة الإنتاج الأخرى.

ولا شك إمكانية هذا المنظور الماركسي يختلف تماماً عن منظور الاقتصاديين التقليديين الذين نظروا إلى الرأسمالية باعتبارها تعبيراً عن الجانب العالمي للسلوك الاقتصادي. وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل بين هذين المقتربين فإن مصطلح الرأسمالية يشير إلى المؤسسات الاقتصادية الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تتسم بالخصائص التالية:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

- العمل الأجير.

- التنظيم الاقتصادي على أساس حرية الأسواق.

وثمة أنواع عدة للرأسمالية من بينها الرأسمالية التجارية والتي يقوم فيها ممولون كبار بالسيطرة على حركة التبادل التجاري، والرأسمالية الصناعية التي تسودها الملكيات الخاصة الضخمة لوسائل الإنتاج، والرأسمالية المالية التي يسيطر فيها رجال البنوك والدائنون، ورأسمالية الدولة التي تتميز بتدخل الدولة في الاقتصاد ولصالح الرفاهية الاجتماعية.

وبفعل تأثيرات مختلفة من أبرزها انتقادات النظرية الماركسية خضعت الرأسمالية الحديثة لتعديلات معتبرة. فبينما كان دور الحكومة في بعض المجتمعات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر يعكس مبدأ حرية العمل فإن القرن العشرين شهد تزايداً في دور الدولة وتدخلها من أجل تحقيق مستويات أعلى للعمال ومعدلات أسرع للنمو وتثبيتاً للأسعار وتحسيناً للأوضاع الاجتماعية، وتنظيماً لعملية الاحتكارات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك برنامج الـ New Deal في الولايات المتحدة وإصلاحات الحكومة العمالية في بريطانيا خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٥١.

ويزعم البعض إمكانية المجتمع الصناعي الحديث قد تجاوز كلاً من الرأسمالية والاشتراكية على السواء. على إمكانية تيار اليمين الجديد قد أسس رؤية جديدة للرأسمالية حيث يشير إلى إمكانية الدول الرأسمالية تعاني من تدخل الحكومة بشكل مكثف وعليه فانه لا سبيل لإصلاح اقتصاديات هذه الدول إلا من خلال تقليص دور الحكومة ووضع قيود على الديمقراطية ولاشك أن هذا الاتجاه يطرح جدلية العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية على نطاق البحث.

ستالينية Stalinism

يعزى هذا المفهوم إلى جوزيف ستالين (١٨٧٩-١٩٥٣) الحاكم المطلق للاتحاد السوفيتي لمدة تزيد على عقدين من الزمان. ويشير مفهوم الستالينية إلى طبيعية النظام السوفيتي خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ وحتى ١٩٥٣.

وقد ارتبطت الستالينية بدكتاتورية البروليتاريا التي مورست من خلال الحزب الشيوعي بزعامة ستالين. وقد تم التأكيد على مفهوم الصراع الطبقي من أجل تحقيق الاشتراكية. يعني ذلك أن هذه الغاية قد بررت استخدام العنف والإرهاب الجماعي على نطاق واسع. وقد وضع البعض مجموعة من الملامح العامة للنظام الستاليني وذلك على النحو التالي:

- السيطرة التامة على وسائل الإعلام كافة.
 - القضاء المنظم على المعارضة.
 - استقطاب التأييد الشعبي للقائد.
 - تطويع كل مظاهر السياسة للمبادئ الماركسية اللينينية.
 - تصميم خطط خمسية لتأمين الإنتاج ولو قسراً.
- وقد بدأت عملية التخلص من النظام الستاليني في مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين عام ١٩٥٦ حينما هاجم خروتشوف ممارسات فترة ما بعد عام ١٩٣٤ في الاتحاد السوفيتي. على أن بعض مظاهر الستالينية عادت للظهور مرة أخرى بعد عام ١٩٦٤. ويجادل بعض الدارسين عما إذا كانت الستالينية نتيجة طبيعية للبلشفية أم أنها خروج على مبادئها.

السلوكية Behaviouralism

يركز المقترَب السلوكي في التحليل السياسي والاجتماعي على تساؤل أساسي مفاده لماذا يتصرف الناس على النحو الذي يتصرفون به؟ ويتسم السلوكيون عن

غيرهم من العلماء الاجتماعيين بتركيزهم على القول بأن محور التحليل هو السلوك البشري الذي يمكن ملاحظته سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ككل، والتأكيد من جهة أخرى على القول بقابلية أي تفسير سلوكي للاختبار الإمبريقي.

وقد دفعت الانتقادات التي وجهت للطابع الشكلي والقانوني الذي غلب على علم السياسة قبل الحرب العالمية الثانية إلى إحداث ثورة فكرية كبرى أثرت على مسيرة العلم، وهي تلك الثورة التي اصطلح على تسميتها بالثورة السلوكية. ولعل أبرز انتقاد يطرح مثلاً معبراً في هذا السياق هو ما كتبه ديفيد إيستون عام ١٩٥٣ عن النظام السياسي.

وفي واقع الأمر فإن كلمة سلوكي استخدمت لتصف تباينات فكرية متعددة وجماعات مختلفة من الباحثين بيد إمكانية الشيء الوحيد الذي جمع كل هؤلاء تمثل في الرغبة في التغيير بغية إمكانية يصبح علم السياسة أكثر علمية.

وقد تمثلت الإنجازات المهمة للتحليل السلوكي في تطوير وتحسين أدوات وتقنيات البحث العلمي حيث تم استخدام المجالات الآتية: تحليل المضمون، ودراسة الحالة، المقابلة والملاحظة، الإحصاء والأدوات الكمية.

وخلال عقد الستينيات بدأت صيحات النقد وعدم الرضا تتزايد رافضة جعل دراسة السياسة دراسة علمية دقيقة. وقد أطلق على هذا التيار النقدي للسلوكية اسم "ما بعد السلوكية" وقد كتب ديفيد إيستون عام ١٩٦٩ مؤكداً إمكانية ثمة ثورة جديدة في طريقها إلى علم السياسة. وعلى الرغم من تنوعات حركة ما بعد السلوكية إلا أنها أكدت على ضرورة التزام علماء السياسة بالقيم واهتمامهم بتطوير معارفهم المتخصصة لتطوير المجتمع وهو ما أطلق عليه إيستون مفهوم "عقيدة الملاءمة".

وليس بخاف إمكانية حركة ما بعد السلوكية تمثل في جوهرها نقداً أبستمولوجيا للمشروع الحدائي الغربي والنموذج المعرفي السلوكي المرتبط به. وهو الأمر الذي دفع إلى سعي علم السياسة إلى التركيز على قضايا المجتمع بحيث أصبح ذا نزعة توليفية يجمع بمقتضاها بين قيم ووسائل العلم، ولا ينسى في ذات الوقت حدود البحث العلمي والاهتمام بالقيم الإنسانية.

السياسة العامة Public Policy

على الرغم من تعدد التعريفات المستخدمة فإنها تشير إلى مجموعة الأهداف والخطط والبرامج والتي تحدد اتجاه عمل الحكومة خلال فترة زمنية معينة ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية. ويضيق بعض الدارسين نطاق السياسة العامة لجعلها تقتصر فقط على القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف وليس القرارات المتعلقة بوسائل تحقيقها، بيد أن المعنى الواسع يشمل كلا النوعين من القرارات، بل انه في حالات معينة تشير السياسة العامة للقرارات الحكومية الخاصة بالأهداف بعيدة المدى.

وبمراجعة الأدبيات السياسية يمكن ملاحظة أن دراسة السياسة العامة لا تخرج عن مجالات ثلاثة: فهي إما أن تتجه إلى مضمون هذه السياسة أو إلى تنفيذها أو تتجه إلى عملية صنعها، والمفهوم الأخير هو محور هذا النشاط العلمي الذي يسعى دائما إلى ترشيد عملية صنع السياسة العامة.

السياسة المقارنة Comparative Politics

ظهر مفهوم السياسة المقارنة في خمسينيات القرن العشرين ليعبر عن التطور الذي شهده حقل علم السياسة. فقد طرح العلماء والدارسون للظاهرة السياسية اقتراحات وتقنيات جديدة للتحليل السياسي، إضافة إلى تعاملهم مع المفاهيم

المتعارف عليها في نطاق الحقل من خلال منظور جديد. ويمكن أن نعزي أحد أسباب هذا التطور إلى الانتقادات التي وجهت إلى الاقتراب الوصفي التقليدي الذي سيطر على علم السياسة رداً طويلاً من الزمان. وعليه فقد اهتم الاقتراب الجديد بالعمليات السياسية غير الرسمية بدلاً من التركيز على المؤسسات السياسية والدولة بشكل عام. كما تم استخدام العديد من الأفكار والمفاهيم المستعارة من العلوم الاجتماعية الأخرى وهو الأمر الذي فتح آفاقاً تجريبية جديدة على الدراسات السياسية.

ويمكن القول بصفة عامة إن السياسة المقارنة كما يعرفها فريمان Freeman تعني: "التحليل المقارن لمختلف أشكال الحكومات والمؤسسات السياسية" ويضيف بريبانتي Braibante أن السياسة المقارنة تعني "تحديد وتفسير العوامل النابعة من النظام الاجتماعي العام المؤثرة على مختلف الوظائف السياسية وكذا المؤسسات المراد إخضاعها للمقارنة".

الشرعية Legitimacy

الشرعية السياسية في أبسط معانيها تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية، ومن ثم يحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضا من جانب الجماهير. ويرى البعض أن الشرعية بمعناها الواسع تشير إلى قدرة النظام السياسي والاجتماعي على خلق وتطوير اعتقاد عام بأن النظام القائم وما يطرحه من حلول وسياسات يعد بصفة عامة مناسباً للمجتمع.

وقد طرح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ثلاثة أسس رئيسية للسلطة الشرعية وهي السلطة التي تعتمد على مصادر تقليدية والسلطة التي تعتمد على شخصية كارزمية والسلطة التي تعتمد على أساس قانوني رسمي. وهذا النوع الأخير أكثر شيوعاً في الدول المتقدمة مع ملاحظة إمكانية ظهور الأساس

الكارزمي للسلطة في تلك الدول المتقدمة حينما تتعرض لأزمات معينة كالحرب الأهلية وأوقات الانهيار الاقتصادي أو ظهور أخطار طبيعية.

على أن أداء النظام السياسي وفعاليته في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه يعد مصدراً مهماً في بناء الشرعية السياسية. فمن شأن الأداء السياسي المتميز أن يدعم شرعية النظام والعكس صحيح. وأياً كان الأمر فإن الشرعية مسألة إرادية من جانب المحكومين إذ أنهم هم الذين يحددون ما إذا كان النظام السياسي شرعياً أم لا؟

الشمولية Totalitarianism

استخدم هذا المصطلح لوصف الأنظمة الديكتاتورية الثلاثة في فترة ما بين الحربين الفاشية الإيطالية والاشتراكية القومية الألمانية والستالينية في الاتحاد السوفيتي، على أن هذا المصطلح خضع بعد ذلك لمناظرات فكرية وأكاديمية متعددة حيث طرحت تساؤلات حول الملامح العامة التي تميز النظم الشمولية عن الديكتاتوريات التقليدية التي تأخذ شكل الاستبداد والطغيان وهي نظم قديمة العهد منذ أفلاطون وأرسطو.

ويمكن تحديد ملامح الشمولية على النحو التالي:

- تفرض عقيدة سياسية رسمية واحدة على الشعب تصبح بمثابة الدين الشعبي في المجتمع مثل الماركسية والفاشية والنازية.
- لا تمنع في استخدام أساليب القهر والإكراه المادي لتأمين السياسة العليا في الدولة والقضاء على المعارضة.
- تعتمد على حزب واحد حاكم ومحتكر للقوة السياسية في المجتمع ويعمل هذا الحزب على تطبيق العقيدة السياسية الرسمية وتنشئة المجتمع على أساسها وتربية كوادره طبقاً لها.

- الصراع السياسي غير الشرعي وإن كان يدور في الخفاء بين الشلل السياسية وعندما يحسم يكتفى بإعلان نتائجه للشعب وهي خروج المهزوم وحصول المنتصر على كل شيء.

- تعتقد النظم الشمولية بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافية لمبادئ الأخلاق. وهي تعتمد في ذلك على هيئات تنظم على نمط شبه عسكري وتمنح سلطات واسعة تبيح لها حق الاعتقال والتفتيش بل والإعدام دون محاكمة. ومن هنا أطلق على هذه النظم اسم النظم البوليسية.

- على أن أهم خصيصة للنظام الشمولي تتمثل في وجود القائد الزعيم حيث إنه هو الذي يتولى توظيف الأيديولوجية حسب إرادته فهو فوق الحزب وفوق الأيديولوجية بل وفوق القانون أيضاً.

ورغم وجود قدر كبير من الاتفاق حول خصائص الشمولية إلا أن المفهوم ذاته محل تساؤل ولا سيما بعلاقته مع المفاهيم الأخرى مثل الديمقراطية والتحديث. كما أن البعض أشار من جهة أخرى إلى الدلالة السياسية لاستخدام المصطلح ولا سيما الاستخدام الأيديولوجي له في المطارحات السياسية.

صنع القرار Decision Making

يشير مفهوم صنع القرار إلى عملية اختيار بين بدائل متاحة أو بعبارة أخرى مجموعة الآليات والوسائل التي يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أو القضايا المثارة. وتشتمل عملية صنع القرار على:

(١) صانع القرار، وهو الشخص الذي يتخذ الاختيار النهائي والحاسم.

(٢) الوحدة القرارية، وهي تضم كافة الأفراد في الجماعات الصغيرة أو المنظمات أو الحكومة والذين يشتركون في عملية صنع القرار.

ويواجه هؤلاء مشكلة معينة أو مجموعة من المشكلات من خلال تحليل المعلومات وتحديد الأهداف والخيارات المتاحة ثم تقويم هذه البدائل بغية الوصول إلى نتيجة محددة. وليس بخاف إمكانية عملية صنع القرار تتأثر بطبيعة المشكلة وديناميات البيئة الخارجية وكذلك شخصية صانع القرار وتركيبه الوحدة القرارية.

وقد ناقش الفكر السياسي منذ أرسطو تأثيرات عملية صنع القرار على كفاءة وفعالية نظام الحكم. وعلى سبيل المثال فان مكيافلي يرى إمكانية الحكام الذين يتخذون قرارات بشكل بطيء وملتبس يجنون سياسات تخريبية وهدامة، على أن دراسة صنع القرار قد تطورت بشكل كبير في القرن العشرين بتأثير علم الاجتماع الحديث وعلم الحاسوب والرياضيات وخلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطوير نظرية القرار ونظرية المباريات استناداً إلى مبدأ الاختيار العقلاني الرشيد. ومن جهة أخرى فان دراسات علم النفس ونظرية الجماعة قد ساعدت على فهم السلوك الواقعي للأفراد والجماعات الذين يقومون بعملية الاختيار.

ويمكن التمييز في إطار تحليل القرارات بين ثلاثة اقترابات أساسية أولها اقتراب الفاعل العقلاني حيث يصنع القرار استجابة لتحدي خارجي ويقوم الفاعل العقلاني بتحديد الأهداف بدقة لإعطاء أوزان نسبية عن تكلفة ومنافع كل بديل على حدة وهو ما يساعده على اختيار البديل الأفضل وتنفيذه بشكل كامل.

ثانياً: الاقتراب التنظيمي والذي يركز على تأثير عملية صنع القرار بشكل روتيني من قبل المنظمات. ويظهر هذا الاقتراب كيف إمكانية الهياكل التنظيمية والسوابق تؤثر على عملية الاختيار بين البدائل يعني ذلك إمكانية هذا النمط يؤكد على الاستمرارية والإضافة التدريجية في صنع القرار.

ثالثاً: الاقتراب الذي يؤكد على الديناميات الداخلية للوحدة القرارية والنظر إلى القرار باعتباره نتيجة صراع سياسي داخل البيروقراطية.

ويظهر هذا الاقتراب أهل المساومة السياسية بين الأفراد والجماعات ذوي المصالح والقوى المختلفة وهو ما يعني إمكانية القرار يعكس نوعاً من التوفيق والمواءمة بين هذه المصالح المتنافسة.

العالم الثالث Third World

استخدم هذا المصطلح في الأصل على يد الفرنسي ألفريد سوفيه عام ١٩٥٦ وذلك على غرار الطبقة الثالثة في التاريخ والتي تضم فئات الشعب من غير طبقتي النبلاء ورجال الدين وذلك للتمييز بينه وبين العالم الأول الذي يضم الغرب الرأسمالي والعالم الثاني الذي يضم الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية. كما انه استخدم من قبل عالم الاجتماع الأمريكي أرنست هوروفيتز في كتابه "عولم ثلاثة للتنمية".

وأياً كان الأمر فقد استخدم المصطلح على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين متنافسين ليعبر عن مجموعة الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي لم تنضم إلى أي من هذين المعسكرين وتجمعها بعض الملامح والخصائص المشتركة مثل التخلف الاقتصادي والنمو السكاني الكبير والاعتماد على الاستيراد وتصدير المواد الأولية. وهناك تعبيرات أخرى للعالم الثالث مثل الدول النامية أو الدول المتخلفة وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا المصطلح فانه فقد الكثير من أهميته ولا سيما بعد التغيرات الهيكلية التي شهدتها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

العقلانية Rationality

ترتكز العقلانية في الفكر الفلسفي والسياسي على مقولة أساسية مفادها "حرية اكتشاف الحقيقة عن طريق عمليات التفكير والاستنتاج بدلاً من الإدراكات الحسية والتجريبية" ومن الثابت إمكانية المنهج العقلي المفضي إلى المعرفة يقابل المنهج التجريبي الذي يعتمد التجربة والمشاهدة سبيلاً للوصول إلى المعرفة فإذا كان أفلاطون عقلانياً فإن أرسطو يعد فيلسوفاً تجريبياً.

ويستخدم المنظور العقلاني في كثير من أدبيات التحليل السياسي الحديثة مثلى نماذج الاختيار الرشيد ونظريات صنع القرار. ويستند هذا المنظور على افتراض الرشادة والمنفعة في تصرفات الأفراد. الفاعلون السياسيون يؤسسون قراراتهم على أفضل المعلومات المتاحة حتى يتسنى لهم تحقيق أهدافهم أو تعظيم مكاسبهم بأقل تكلفة ممكنة.

ويمكن القول إمكانية نظرية المباريات والنظرية السوسيولوجية والنظرية السياسية تتجه إلى القبول بمقولة أبستمولوجية أساسية مفادها عدم وجود تعريف عام لمفهوم العقلانية. ففي بعض الحالات قد يكون أكثر عقلانية السعي إلى تقليل الخسائر المحتملة بدلاً من رفع المكاسب المحتملة إلى الحد الأقصى. وفي بعضها الآخر قد يكون أكثر عقلانية السعي إلى رفع المكاسب إلى حدها الأقصى، وعليه فانه وجه القبول بنسبية مفهوم العقلانية حيث إنها ترتبط ببنية الأوضاع وبموقع الفاعلين وخصائصهم.

علم اجتماع المعرفة Sociology Knowledge

يعد علم اجتماع المعرفة أحد فروع علم الاجتماع الخاص ويهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أشكال المعرفة وأنماط التنظيم الاجتماعي. انه يهتم بعبارة أخرى بالذهنية الجماعية ويخلص إلى القول بان لكل واقعة اجتماعية

وجهين أحدهما مادي والآخر عقلي ولا ينبغي إعطاء الاعتبار لأحدهما دون الآخر، بمعنى أن كل ممارسة اجتماعية يقابلها تصورات أو تمثيلات جماعية. هذه التصورات أو التمثيلات الجماعية بالإضافة إلى الأساطير والأيدولوجيا تشكل الموضوع المباشر لهذا العلم انه يدرس نشوءها وانتشارها وتحولاتها وكيف تفرض نفسها على قسم معين من السكان. كما أنه يسعى كذلك إلى إيجاد العلاقات التي تربط بين هذه الأنماط الذهنية وبين البنى أو التنظيمات الاجتماعية التي تقابلها.

ويعزى الفضل الأكبر في تأسيس هذا العلم إلى كارل مانهيم (١٨٩٣-١٩٤٧) الذي اهتم بدراسة النظام الاجتماعي ومميز بين الإرادة أو الوعي والوجود الاجتماعي، ومن الموضوعات الحديثة التي يعالجها علم اجتماع المعرفة دراسة وسائل انتشار المعرفة ودور موقع الأفراد الذين يقومون بنشرها.

علم النفس الاجتماعي Social Psychology

يشير هذا العلم إلى الترابط بين عدد من العلوم مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا (علم طبائع البشر) ويتحدد موضوعه بدراسة التأثيرات المتبادلة التي تنشأ عن تفاعل الفرد، بشكل واع أو غير واع مع مجموعة صغيرة من الأفراد كالعائلة وجماعة العمل وغيرها ومع المجتمع ككل. وقد أرسيت دعائم هذا العلم في عشرينيات هذا القرن ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات فكرية داخل علم النفس الاجتماعي يركز أولها على المنحى الثقافي فيشدد على دور الثقافة والتقاليد في تكوين التصرف البشري الفردي والجماعي أما التيار الثاني فهو اختياري يركز على ديناميكية المجموعات والتدريب الجماعي فيهتم بدراسة العلاقة بين الفرد وجماعة ما وكذلك درجة التنظيم القائمة في مجموعة بشرية معينة. والتيار الثالث ليس إلا مجرد

تطبيق عملي لنتائج التيارين السابقين مثل استطلاعات الرأي العام والاستقصاءات المختلفة ولا سيما في حالة الانتخابات العامة.

العلمانية Secularism

يرتبط هذا المفهوم بتقاليد عصر النهضة والتنوير في أوروبا حيث إنه استخدم للتعبير عن رفض سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع. وقد تطور هذا المفهوم ليصبح تياراً سياسياً واجتماعياً ينادي بفصل الدين عن الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات أي فصل الحياة السياسية والمؤسسات القائمة عن أية تصورات متنافيية وإخضاعها لإرادة البشر ومصالحهم.

وبعبارة أخرى فإن العلمانية قد نحت جانباً الممارسة الدينية واعتبرتها ممارسة شخصية أما الممارسة السياسية فقد اعتبرتها ممارسة اجتماعية ورفضت التعامل مع الفرد بحسب انتمائه الديني. على أن ذلك لا يعني القول بأن العلمانية تعني الإلحاد أو اللادينية إذ أنها لم تنكر قط الإيمان الديني وفي واقع الأمر فإن هذا المفهوم يرتبط في أصوله الأبنتمولوجية والمعرفية بالنظرة الإنسانية التي تجعل من الإنسان محوراً للكون يسعى لتحقيق مصالحته استناداً إلى أسس عقلانية رشيدة. وقد واكب ذلك كله نشوء الدولة القومية التي ترفض الانقسامات الرأسية في المجتمع كالطائفية والانعزالية والإقليمية.

الغيرية Altruism

يرجع هذا المصطلح إلى استخدام أوجست كونت حيث عرفه بقوله:- "الغيرية أن تريد الخير لغيرك وان تبذل نفسك مختاراً في سبيل نفعه"- إنها بعبارة أخرى تدور حول معنى الإيثار والخيرية في النفس البشرية. ويرى كونت ودوركايم أن النزعة الغيرية الخيرة متأصلة في وجدان الإنسان شأنها شأن النزعة الأنانية التي

تكرس حب النفس، كما أن كلا الميلين الأنانية والغيرية ناشئ عن وظائف الخلية الحية.

فالأنانية تنشأ حسب اعتقاد البعض عن وظيفة التغذي، وهي التي تدفع بالكائن الحي إلى البحث عما يحتاج إليه من الغذاء في سبيل بقائه ونموه. أما النزعة الغيرية فهي ترجع إلى وظيفة التناسل، فهي التي تدفع بالإنسان نحو إنسان آخر يحتضنه ويقوم على رعايته وتربيته حتى يصبح قادراً على الحياة بنفسه.

والنزعة الغيرية بهذا المعنى مرتبطة بمقولة -"الإنسان كائن اجتماعي" حيث يقول دوركايم حيث يوجد الاجتماع توجد الغيرية.

الكاريزما Charisma

يعني هذا المصطلح في أصله اللغوي اليوناني الموهبة أو العطية "Gift" أو "Grace" وقد ورد بهذا المعنى أيضاً في العهد الجديد. بيد أن ماكس فيبر هو الذي أعطى للمصطلح بعداً سياسياً حيث نظر إلى السلطة الكارزمية باعتبارها أحد أنماط السلطة التي تنبع من خصائص غير عادية للفرد وليس من جراء المنصب أو الوظيفة التي يشغلها، والكارزما لا تعني في استخدام فيبر صفة حقيقية يمتلكها الحاكم وإنما هي تصف واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويظهر هذا النمط من السلطة وقت الأزمات أو التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المهاتما غاندي، ومارتن لوتر كننج وأدولف هتلر، وعادة ما تستمر السلطة الكارزمية فترة زمنية قصيرة إلا إذا تم تحويل الأساس الذي تعتمد عليه إلى مرفق مؤسسي دائم.

والقضية الأساسية المرتبطة بنمط السلطة الكارزمية تتعلق بكيفية التأسيس حيث إن أساس الزعامة الكارزمية يعتمد على الإقناع فالعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم تشير إلى اقتناع من جانب المحكومين بالخصائص غير العادية

والشخصية الملهمة التي يتمتع بها الحاكم وعليه فانه لا يمكن بناء وتأسيس نمط كارزمي في القيادة استناداً إلى أدوات القمع والقهر المملوكة لدى النظام فقط. ويحدد البعض خمسة مكونات لازمة لتأسيس قيادة كارزمية وهي: (أ) شخص يمتلك مواهب غير عادية (ب) موقف أزمة (ج) حل راديكالي لهذه الأزمة (د) أتباع يؤمنون بالقدرات الخارقة لهذا الشخص القائد (هـ) مصداقية للمواهب والقدرات غير العادية التي يمتلكها هذا الشخص من خلال تجارب واقعية ملموسة. على أن التوسع في استخدام هذا المصطلح حديثاً قد أضفى بعداً شخصياً ذاتياً على الخصائص غير العادية التي يتمتع بها الحاكم. وعليه فان مصطلح الكارزما أضحى أكثر ارتباطاً بعملية التملق الشخصي أكثر من ارتباطه بالدراسة الأكاديمية للسياسة.

الكوربوراتية Corporatism

ترجع الأصول الفكرية والسياسية لمفهوم الكوربوراتية إلى تقاليد القرن التاسع عشر المحافظة في أوروبا. ففي البداية استخدم الفكر الاجتماعي البابوي والمحافظون هذا المفهوم ضد سطوة الدولة حيث يتم التأكيد على حق التكوينات المؤسسية في حكم نفسها وأعضائها. وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدمت الكوربوراتية من قبل الكنسية والدولة معاً في مواجهة القوى الماركسية. وقد استخدمت الكوربوراتية كذلك في ظل النظم الشمولية (الشيوعية والفاشية والنازية) للتأكيد على حق الدولة والواجب والمسؤولية وبذلك مرت الكوربوراتية عبر دورة كاملة من أيديولوجية تدافع عن الاستقلال الذاتي للمنظمات ضد سطوة الدولة إلى أيديولوجية للسطو على المنظمات المستقلة وقهرها.

وعليه فان الكوربوراتية اتسمت بالغموض حيث استخدمت لأغراض وأهداف متباينة. ولعل أكثر معاني الكوربوراتية انتشاراً هو ذلك التعريف الذي طرحه فيليب شميتير Philippe Schmitter حيث يرى إمكانية الكوربوراتية هي "نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير

التنافسية والهيراركية والتمايزه وظيفياً، تعترف بها الدولة وتعطيها ترخيصاً بالعمل، أو تخلقها أصلاً، وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها وفي توضيح والتعبير عن مصالحها وفي تأييدها".

ويمكن التمييز بين نوعين من الكوربوراتية الأول هو الكوربوراتية المجتمعية Societal Corporatism في النظم الديموقراطية حيث تكون فيه الجماعات مستقلة نسبياً عن سيطرة الدولة ولها نفوذ قوي على عملية صنع السياسات العامة والثاني هو الكوربوراتية الدولة State Corporatism ويسود في النظم التسلطية حيث تخضع فيه الجماعات لسيطرة الدولة ويخترقها الجهاز البيروقراطي الرسمي والتنظيم الحكومي الحزبي المسيطر.

ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات السياسية إمكانية نميز بين ثلاثة استخدامات لمفهوم الكوربوراتية:

أولاً: الكوربوراتية كأيدولوجية سياسية مثل الماركسية والليبرالية وهنا ينظر إليها باعتبارها نسقاً من المعتقدات التي يحملها الأفراد والجماعات تجاه العلاقات والممارسات والمؤسسات الكوربوراتية.

ثانياً: الكوربوراتية كشكل من أشكال نظم الحكم حيث استخدمت لتشير إلى تنظيم شامل للمجتمع يتعدى علاقات الدولة والجماعة.

ولعل المثال الأشهر في هذه الحالة هو نموذج إيطاليا الفاشية التي أرادت إمكانية تحل نظام التكوينات الكوربوراتية محل نظام الأحزاب والبرلمان.

ثالثاً: الكوربوراتية كمدخل نظري أو اقتراب لفهم النظم السياسية. وتفسيرها يقوم على افتراض شكل من سيطرة الدولة وتحكمها وشكل من نشاط جماعات المصالح.

ومن الملاحظ إمكانية اتجاهات ما بعد الحداثة في علم السياسة أبرزت المدخل الكوربوراتي باعتباره منظور بديلاً خلاف الليبرالية التعددية والماركسية.

الكومبرادور Comprador

هو تعبير سياسي اقتصادي يشير إلى فئة التجار المحليين في دولة معينة أو في منطقة تزرع تحت الاستعمار وهم يقومون أساساً بدور الوسيطاء التجاريين بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية من خلال شراء المواد الأولية المحلية لصالح أرباب الصناعة والتجارة الأجانب وقد أضفى التحليل الماركسي على هذا التعبير صبغة أيديولوجية حيث إنه ربط بين ظهور الاستعمار والسيطرة الرأسمالية والاستغلال وبين ظهور طبقة الكومبرادور. وتتألف هذه الطبقة طبقاً للمنظور الماركسي من أعيان البرجوازية المحلية التي تحصل على امتيازاتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية بفضل الاحتكارات الأجنبية وهي بالتالي ذات مصلحة في المحافظة على الوجود الاستعماري والنظام الاجتماعي القائم المرتبط به.

الكينزية Keynesianism

يرتبط هذا المصطلح بالاقتصادي والمفكر جون كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) الذي ألف عدة كتب في الاقتصاد حول الموضوعات المتعلقة بالنقد، إلا إن العمل الأشهر الذي ارتبط به هو كتابه الموسوم "النظرية العامة في التوظيف والنقد وسعر الفائدة" الذي نشره عام ١٩٣١. وقد كان كينز مفاوضاً رئيسياً في اجتماعات بريتون وودز عام ١٩٤٤ التي ترتب عليها إنشاء صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من أن كينز لا ينكر النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد حيث إنه يوافق على أن تخفيض معدلات الأجور يمكن من الناحية النظرية إن يكون عملاً مفيداً إلا أنه يرى ضرورة إن يتم ذلك على أساس جدول تفضيل السيولة.

فانخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات، وبذلك تزيد قدرتهم على الإقراض فينخفض سعر الفائدة في صالح الاستثمار. ويرى كينز أن الأفضل والحالة هذه التأثير بشكل مباشر على سعر الفائدة وكمية النقود المتاحة للتداول.

أضف إلى ذلك فإن كينز يرى بوجود مستوى لسعر الفائدة دونه لا يمكن الإقراض وبذلك تضاف أي زيادة في عرض النقود إلى النقود العاطلة (Inactive money) بدلاً من استخدامها في الاستثمار وعند هذا المستوى مهما انخفضت الأجور لا يكون هناك حافز للاستثمار وبذلك يستقر النشاط الاقتصادي عند مستوى يقترن بالبطالة المزمنة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية العامة لكينز إلا أنه قد وضع أسس دراسات الاقتصاد الكلي (Macro Economics) ويستخدم فقه التنمية الاقتصادية مصطلح النظام الكينزي Keynes System للتعبير عن هيكل النشاط الاقتصادي على أساس العلاقات التي توجد للتعبير عن هيكل النشاط الاقتصادي بين بعض المتغيرات الاقتصادية وفقاً لتحليل كينز لكيفية عمل هذا النشاط. ومن ذلك على سبيل المثال القول بأن الدخل القومي يتكون من الاستهلاك القومي الذي يحدده ميل المجتمع إلى الاستهلاك ومن الاستثمار الذي يتحدد وفقاً للعلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق. ويتحدد سعر الفائدة تبعاً لعرض النقود والطلب عليها بدوافع التفضيل النقدي (أي دوافع تفضيل السيولة) أما الكفاية الحدية لرأس المال فتتحدد بتوقعات رجال الأعمال عن الغلات المستقبلية لرأس المال وسعر عرض رأس المال... وهلم جرا من العلاقات التي تشكل في مجملها جوهر النظام الكينزي.

اللجنة الثلاثية Trilateral Commission

أسسها رجل المال الأمريكي ديفيد روكفلر عام ١٩٧٣ بهدف جمع شمل النخب السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن أن الهدف من وراء إنشاء هذه اللجنة الخاصة هو العمل على "تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان أي بين الأضلاع الثلاثة لمثلث الغنى والتقدم في العالم. وضمت اللجنة الثلاثية (٣٢٠) عضواً من كبار رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين والنقابيين ومن الجامعيين البارزين. وتعد اللجنة اجتماعات دورية متنقلة.

ويرى البعض أن هذه اللجنة الخاصة تعد بمثابة "الحكومة العليا" لبلدان العالم الحر وأن هدفها الحقيقي يتمثل في صياغة استراتيجية عالمية تضمن مستقبل الاقتصاد الحر. ولتحقيق هذا الهدف تعمل اللجنة على إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد العالمي تحت ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتقوم اللجنة بإصدار الدراسات والخطط ذات الأبعاد الاستراتيجية الكونية وهي وان اعتمدت على نفسها عادة ما تجد آذاناً صاغية من قبل المؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الماركسية الجديدة New Marxism

يطلق هذا الاقتراب على المحاولات التي طرحت لتجاوز حتميات الماركسية التقليدية وان أبقت على العامل الاقتصادي والتقسيم الطبقي. ويعد نيقولاس بولانتزاس أول الكتاب الماركسيين الذين فصلوا بين الاقتصاد والسياسة، أي بين الدولة ورأس المال، وذلك على عكس التحليل الماركسي التقليدي الذي كان ينظر للسياسة باعتبارها مجرد انعكاس لنمط وأدوات الإنتاج وهو ما يعني غياب استقلال الدولة فالدولة هي أداة الطبقة المهيمنة.

على أن قول بولانتزاس بأن الدولة ليست أسيرة رأس المال لا ينفي اعتمادها عليه بصورة غير مباشرة. ويتأتى استقلال الدولة من خلال اعتمادها على التراكم الرأسمالي الذي يولد الفائض عبر الضرائب والرسوم والذي من خلاله تستطيع الدولة تحويل أنشطتها يعني ذلك أن الدولة المعاصرة استطاعت أن تتجاوز الصورة التقليدية التي رسمت لها في المنظور الماركسي التقليدي، وهو الأمر الذي دفع لإعادة التفكير في الديمقراطية الليبرالية التي تشكل الخلاصة السياسية للرأسمالية المتقدمة. من الناحية التقليدية نظرت الماركسية للدولة في ظل الديمقراطية الليبرالية باعتبارها خدعة بورجوازية لتحويل المصالح الطبقة إلى مصالح فردية ومن ثم إلغاء دور الطبقة بيد أن المنظور الماركسي الجديد يرى بوجود توازن داخل الديمقراطية الليبرالية بين ما عرف بالاتجاه الرأسمالي المتأصل في الليبرالية والاتجاه الاجتماعي الاشتراكي المتأصل في الديمقراطية.

المذهب التجريبي "الإمبريقي" Empiricism

إذا كان كلمة إمبريقية مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية "Empeiria" والتي تعني "ذو خبرة أو دراية" فان ترجمتها اللاتينية "Experientia" وكذا العربية لم تذهب بعيداً عن هذا الأصل اللغوي حيث تشير إلى معاني الخبرة والتجربة. وعليه فان المذهب الإمبريقي يعني الأخذ بمبدأ إمكانية أصل المعرفة هو التجربة فالإنسان لا يمكنه معرفة أي شيء إلا نتيجة الملاحظة والمشاهدة والتجربة.

وقد أدى الأخذ بالمذهب التجريبي في العلوم الطبيعية إلى ظهور نظرية إمبريقية جديدة مفادها إمكانية جملة الأشياء المتداخلة التي يتألف منها العالم لا تعزى الروابط بينها إلى علاقات سببية حتمية وإنما إلى علاقات نظامية ترتيبية. ومن ثم فان غاية العلوم الطبيعية هي التنبؤ بناء على ملاحظة وقائع قائمة وتفسير العلاقات التي تربط بينها وليس إصدار أحكام قيمة.

وفي مرحلة علم السياسة السلوكي تم التركيز على النظرية الإمبريقية وذلك على حساب النظرية المعيارية Normative Theory التي اهتمت تقليدياً في إطار علم السياسة الشكلي القانوني بدراسة معايير وقواعد السلوك السياسي أي ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجال السياسي. ويتمثل مجال النظرية الإمبريقية في السلوك الواقعي الذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب وتشتمل هذه النظرية على الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي.

وليس بخاف إمكانية القول بأن أصل المعرفة هو التجربة والمشاهدة . والملاحظة يضرب بجذوره تاريخ الأفكار السياسية والفلسفية. فأرسطو كان فيلسوفاً تجريبياً تماماً مثلما كان ديمقريطس وأبيقور من العصر اليوناني، ووليم الأوكامي من العصر الوسيط. أما في العصر الحديث فقد ازدهر المذهب الإمبريقي مع حركة الإمبريقية البريطانية التي كان على رأسها فرنسيس بيكون وجون لوك وبركلي وديفيد هيوم. ومن جهة أخرى فقد مارس المذهب التجريبي تأثيراً واضحاً منذ نهاية القرن التاسع عشر على الحركات والمدارس الفكرية المختلفة. فالبرجماتية نظرت إلى نفسها باعتبارها حركة تجديدية ثورية في سياق المذهب التجريبي. كما أن الوضعية المنطقية كانت تسعى إلى التخلص من الأفكار غير الإمبريقية.

وعلى الرغم من هذه الأصول الأبستمولوجية للمذهب التجريبي الذي ازدهر مع الثورة السلوكية في الخمسينيات والستينيات حيث تم التركيز على القضايا السياسية التجريبية فإن علم السياسة السلوكي واجه انتقادات حادة دفعت إلى حد المطالبة بإحداث ثورة جديدة. وهذا التيار النقدي هو الذي أطلق عليه ما بعد السلوكية في علم السياسة. وقد أعاد هذا التيار الاعتبار للأساليب الاستنباطية والأسئلة المعيارية التي اعتبرت ذات أهمية واضحة لعلم السياسة. ومثل هذه القضايا المعيارية تستعصي بلا شك على طرق التحليل التجريبي.

المركننتيلية Mercantilism

يشير هذا المصطلح إلى طبيعة العلاقة بين ثروة الدولة وميزان تجارتها الخارجية حيث أدى نمو التجارة الدولية وتزايد قوة الطبقة المركنتيلية (التجارية) إلى ظهور مجموعة من الآراء التي تعنى بطبيعة هذه العلاقة ولا سيما خلال الفترة من منتصف القرن السادس عشر وأواخر القرن السابع عشر.

وتؤيد المركنتيلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعظيم ثروتها القومية عن طريق تشجيع الصادرات والحد من الواردات وقد ترتب على بدائية النظام النقدي في ذلك الوقت بالمقارنة مع الحاجة المتزايدة للتوسع الاقتصادي أن خلط التجاريون بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة. وأياً كان الأمر فقد اسهم كتاب المذهب المركنتيلي بجهد واضح في تحليل مشكلات التجارة الدولية.

المشاركة السياسية Political Participation

جلي أن الأفراد يشاركون في الحياة السياسية من خلال طرق مختلفة وبدرجات متفاوتة من الحماس. وتنظر الفلسفة الديموقراطية بمعناها التقليدي عموماً إلى المشاركة من جانب الفرد في النشاط السياسي باعتبارها قيمة فضلى في حد ذاتها إذ اعتبرت المشاركة واجباً مدنياً وطريقة مثلى للمحافظة على الصالح العام. إنها بإيجاز شرط لازم لتحقيق الديموقراطية.

ويقصد بالمشاركة السياسية في الأدبيات السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكاهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وينطوي هذا التعريف في معناه العام على مجموعة من الأنشطة منها الدخول في مناقشات سياسية مع الغير وحضور المؤتمرات والاجتماعات العامة وتمويل الحملات الانتخابية والدعوة إليها والاتصال

بالمسؤولين السياسيين والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

على أن التعريف السابق ليس جامعاً مانعاً ولا يشمل كافة الأنشطة السياسية التي تدخل في عداد المشاركة السياسية وعليه فإن الأدبيات السياسية تطرح تصنيفاً آخر لأهم أنماط المشاركة طبقاً لمعايير الهدف من النشاط، الفردية والجماعية القانونية وعدم القانونية، التلقائية والتنظيمية وذلك على النحو التالي:

١- النشاط الانتخابي والذي يتضمن إلى جانب التصويت المشاركة في الحملات الانتخابية والدعوة إلى تأييد ومناصرة مرشح معين. وبصفة عامة أي نشاط يستهدف التأثير على نتيجة العملية الانتخابية على أن التصويت يظل أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً وانتشاراً.

٢- الأنشطة الخاصة بممارسة الضغط والتأثير والتي تتضمن الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة. ولا مراء في أن أبرز الأمثلة على هذه الأنشطة تكمن في عمليات تكتيل التأييد أو المعارضة لقانون أو قرار إداري معين.

٣- النشاط التنظيمي والذي يتضمن مشاركة الفرد باعتباره عضواً أو مسؤولاً في تنظيم تكون غايته القصدية ممارسة التأثير على عملية صنع القرار الحكومي. وقد تركز هذه التنظيمات جهودها في مسائل وقضايا بعينها أو قد تميل إلى التعبير عن قضايا عامة فضفاضة ولا شك أن عضوية هذه التنظيمات يعتبر في حد ذاته عملاً من أعمال المشاركة السياسية.

٤- الاتصال وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين ويسعى في الغالب الأعم إلى تحقيق مصالح فردية خاصة ويرى بعض الدارسين أن الاتصال

بالموظف العام يعد نمطاً متميزاً عن أنماط المشاركة السياسية الأخرى وربما لا يرتبط بها.

٤- الأنشطة العنيفة والتي تسعى إلى التأثير على عملية صنع القرار الحكومي من خلال إلحاق الأذى المادي بالأفراد والممتلكات وتلك الأنشطة عادة ما تكون غير قانونية في مختلف المجتمعات على أن الأسئلة التي تطرح في هذا الصدد تتعلق بالأسباب التي تدفع بالأفراد إلى اللجوء لممارسة هذا النمط العنيف من المشاركة؟ وإلى أي حد يعتبر العنف الملجأ الوحيد أمام الأفراد بعد غياب أو عدم الثقة في أنماط المشاركة السلمية.

وليس بخاف أن المشاركة من جانب الفرد في الحياة العامة تتأثر بالعديد من المتغيرات مثل كم ونوع المثيرات السياسية التي يتعرض لها وخصائص خلفيته الاجتماعية ووضعه الاقتصادي وكذلك مدى توافر القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي. وعلى صعيد آخر فإن لمشاركة الفرد مردوداً إيجابياً حيث تغذي لديه معاني الكرامة والانتماء والاقتدار وترتقي بمستوى وعيه السياسي كما أنها تؤسس لعلاقة سياسية أكثر تمثيلاً بين الحاكم والمحكوم

نظرية الاختيار الرشيد Rational Choice Theory

تكتسب نظرية الاختيار الرشيد منذ الخمسينيات أهمية متزايدة في علم السياسة حتى أنها أضحت تهيمن على علم السياسة في التقاليد الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. ويعد انطوني دونز صاحب الفضل في تطبيق نظرية الاختيار الرشيد على السلوك الانتخابي والمنافسة الحزبية، فالفرد يصوت للحزب الذي يتوقع أن يحصل منه حال فوزه على أفضل مكاسب ممكنة، كما أن الأحزاب من جهة أخرى تحركها الرغبة في الوصول إلى السلطة وعليه فإنها تسعى للحصول على أصوات الناخبين من خلال تغيير خططها وبرامجها السياسية. وعلى الرغم من الجدل

الذي أثاره تبني هذا المنظور فإن أعمال دونز أحدثت ثورة في مجال الدراسات الانتخابية.

وقد استخدمت نظرية الاختيار الرشيد في البداية من قبل الاقتصاديين الذين استخدموا مناهج مشابهة لتلك المعمول بها في ميدان الاقتصاد الكلي، وربما تعد نظرية المباريات أهم وسيلة في هذا السياق، ونظرية المباريات تتعامل مع استراتيجيات القرار الرشيد في مواقف الصراع والمنافسة حيث يعمل فيها كل مشارك على تضخيم مكاسبه والتقليل من خسائره. وتعتمد قرارات واستراتيجيات اللعب على استراتيجيات وقرارات اللاعبين الآخرين. وتفترض نظرية المباريات العقلانية من قبل اللاعبين في ترتيب أولوياتهم وتقدير الاحتمالات وتحديد توقعات كل منهم بالنسبة لاختيارات اللاعبين الآخرين. وقد استخدمت نظرية المباريات على نطاق واسع في ميادين الردع النووي وسباق التسلح ونزع السلاح وغيرها من موضوعات علم العلاقات الدولية.

وتعد نظرية الاختيار الاجتماعي Public Choice أحد الميادين الفرعية في نظرية الاختيار الرشيد حيث تم تطويرها عندما تساءل الاقتصاديون عن وجود أسلوب ديمقراطي مقنع لتجميع تفضيلات الأفراد حتى يمكن التوصل إلى ترتيب اجتماعي للبدائل المتاحة. فإذا أخذنا نظام الأغلبية كمثال على هذا الإجراء لوجدنا أن ترتيب (أ) قبل (ب) إذا حصل (أ) على الأغلبية في مواجهة (ب).

بيد أن هذه الطريقة تعترضها دوماً إشكالية حقيقية إذا كان هناك تعدد في البدائل المتاحة. وعليه فقد اعترف الباحثون بعدم وجود طريقة ديمقراطية مقنعة لعملية تجميع التفضيلات تلك ويعني ذلك أن تلك الإشكالية لا تتعلق البتة بنظام الأغلبية البسيطة. ومن الجلي أن هذه النتيجة أفضت إلى طرح تساؤلات جوهرية حول الديمقراطية بحسبانها تعبيراً عن الإرادة الشعبية من خلال نظام ترتيب التفضيلات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن المقولة المركزية للاختيار العام باعتباره ميداناً فرعياً آخر تتمثل في القول بأن تدخل الحكومات الديمقراطية لإصلاح فشل الأسواق يخلق مشاكل أكثر من تلك التي يحلها. وتشير إحدى المقولات إلى التوفيق بين المصالح الذاتية للبيروقراطي في تعظيم الميزانية وسيطرتهم على المعلومات على حساب توفير الدولة للسلع العامة. وتشير الأدبيات في ميدان الاقتصاد السياسي بهذا المعنى إلى أن البحث عن النجاح الانتخابي من خلال استخدام أسلوب المناورات الاقتصادية يفضي إلى ارتفاع مستوى التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتسعى نظرية الاختيار العام من الناحية المعيارية إلى تقييد حجم واستقلال الدولة وإبعادها عن التعقيدات الكوربوراتية وبالقطع فإن تفسير الظاهرة السياسية استناداً إلى مصطلحات المصلحة الذاتية الرشيدة يعد تقليداً بحثياً قديماً. وترجع الجذور الفكرية لأدبيات اقتصاديات الرفاهية، وليبرالية القرن التاسع عشر وأعمال كتاب الاقتصاد السياسي الكلاسيك أمثال آدم سميث و إلى أعمال مفكرين سابقين مثل جون لوك وتوماس هوبز.

نظرية لينين في الاستعمار (الإمبريالية)

يعد لينين أبرز من كتب عن الظاهرة الاستعمارية في العصر الحديث. بل أنه جعل عنوان مؤلفه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". وقد أوضح لينين أن القانون العام والأساس للرأسمالية هو التركيز المستمر لملكية وسائل الإنتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي، أي أن الاقتصاد الرأسمالي يقع تدريجياً تحت سيطرة الاحتكارات. ويتم تدعيم هذه السيطرة الاحتكارية بالسيطرة الدولية للاحتكارات الدولية، وهنا تتحول الرأسمالية إلى الطابع الإمبريالي. فالإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار. وعليه فإن الحروب الاستعمارية والتسلط الخارجي أمر حتمي بفعل تناقضات النظام الرأسمالي الداخلية.

ويرى لينين أن تاريخ الرأسمالية بمثابة صراع بين الدول الرأسمالية المتقدمة من أجل السيطرة على المستعمرات والأسواق، ويؤكد ذلك نشوب الحرب العالمية الأولى. على أن نظرية لينين تعرضت لانتقادات متعددة ولا سيما وأن الظاهرة الاستعمارية ذات طابع عالمي وليست مرتبطة فقط بالرأسمالية.

نظرية التبعية Dependency Theory

تمثل هذه النظرية رد فعل راديكالياً لمنظور مدرسة التحديث والتنمية السياسية وتجاهله للمتغيرات الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث وتحديد طرق تطوره. وقد ظهرت الكتابات الأولى عن التبعية في أمريكا اللاتينية واستندت إلى تحليل تجارب هذه المجتمعات في النمو الاقتصادي منذ إدماجها في الاقتصاد العالمي في بداية القرن السادس عشر وحتى أزمتها الاقتصادية والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ثم امتدت أفكار التبعية إلى مناطق العالم الثالث الأخرى ولا سيما إفريقيا والشرق الأوسط.

وترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداءً من المرحلة الماركنتيلية ثم حرية التجارة ثم مرحلة التمويل الرأسمالي وأخيراً سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات. فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلق نظام اقتصادي عالمي. ومن ثم فإن مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأول، بالفقر والتضخم وتدهور النمو هي امتداد لإمبريالية الرأسمالية، وهنا تلقي نظرية التبعية مع اقتراب النظام الدولي المستخدم في دراسة العلاقات الدولية.

ولعل أشهر كتاب التبعية هو أندريه جندر فرانك الذي أكد على أن الاحتكار التجاري وليس الإقطاع هو الذي يفسر كيفية قيام المراكز باستغلال الهوامش أو الأطراف. ويفترض التقسيم الثنائي للمراكز والأطراف أن الرأسمالية على المستوى العالمي هي المسؤولة عن تخلف دول الهامش. وربما يعد عالم الاقتصاد الأرجنتيني بريش من أوائل الذين قاموا بتقسيم العالم إلى مركز وهامش وبدراسة مشكلة التخلف ولقد سار على هذا النهج كتاب آخرون من بينهم فورتادو وسنكل وكاردوسو.

وربما تعد مساهمة دوسانتوس الأكثر دقة حيث حاول أن يبرز عدم أمريكي تبديل علاقة البلدان التابعة بالبلدان المسيطرة إلا بتغيير البنية الداخلية والعلاقات الخارجية. كما أن بنية التبعية تميل إلى التعمق والتجذر وينتج عنها تخلف البلدان التابعة. ومن ناحية أخرى فقد أكد ايمانويل على عدم المساواة في التبادل الدولي وفي الأسواق الدولية بينما أكد سمير أمين على فكرة التنمية غير المتساوية نتيجة عدم تمكن دول الهامش من تحدى الاحتكارات الأجنبية.

ونظرا للتباين الفكري داخل نظرية التبعية فإن البعض يفضل استخدام مدرسة التبعية هذا من جهة ومن جهة أخرى غير مستقرة تحتوي على قدر كبير من الغموض والإبهام نظرا لتعدد استخداماتها فالبعض يتعامل معها بحسبانها اقترابا منهجيا يبرز دور العامل الدولي في تحديد حركة دول الجنوب في حين يستخدمها آخرون كسلاح أيديولوجي من منظور ماركسي ضد الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي.

النموذج التدرجي "تحليل السياسة" Incremental Model

يمكن التمييز بين نموذجين لصنع القرار في تحليل السياسة الحديثة أولهما هو النموذج العقلاني الشامل الذي يرتبط بأعمال سايمون Simon (١٩٨٣) والنموذج

التدرجي الذي طوره لندبلوم Lindblom (١٩٧٩). ويتطلب النموذج الأول من صانعي القرار اختبار المشكلة بشكل عام وشامل. إذ يتعين عليهم القيام بعدة أمور على النحو التالي:

- ترتيب كافة القيم التي يؤمنون بها ويهدفون إلى تحقيقها.
- حساب كافة النتائج المترتبة على كل واحد من هذه الخيارات.
- اختيار البديل الذي يحقق معظم القيم.

على أن هذا النموذج وإن طرح خطة محكمة للتحليل إلا أنه يفتقد القدرة على تبين الطريقة التي ينبغي من خلالها صنع السياسة وعليه فقد طرح أنصار هذا النموذج فكرة "العقلانية المقيدة" كبديل أكثر واقعية بحيث يتم التخلص من مفهوم الشمولية التي ينطوي عليها هذا النموذج. وفي هذه الحالة يركز صانع القرار على بعض الخيارات الجيدة التي يمكن النظر إليها باعتبارها مرضية وإن لم تكن بالضرورة الحل الأمثل.

وكرر فعل لهذا النموذج الشامل قام لندبلوم بتطوير النموذج التدرجي. وتعني السياسة التدرجية إحداث تغيير من خلال خطوات محدودة وصغيرة. والفكرة المحورية التي ينطوي عليها هذا النموذج تتمثل في أن السياسة تصنع باستمرار ويتم إعادة صياغتها من خلال سلسلة من التعديلات وليس عن طريق عملية شاملة واحدة. والقضية المهمة في عملية صنع القرار الذي يستند إلى هذا النموذج لا تتمثل في الاتفاق على الأهداف ولكنها تتمثل في الاتفاق على سياسة معينة من قبل صانعي القرار وإن اختلفت أهدافهم الأساسية.

النموذج المعرفي Paradigm

على الرغم من صعوبة تحديد هذا المفهوم وتنوع استخداماته من قبل الباحثين إلا أنه أسهم بدور كبير في تفسير كيف يتطور العلم من خلال ثورات

متأالية وليس عبر خط تصاعدي. وطبقاً لتوماس كون فإنه يمكن تعريف النموذج المعرفي بأنه مجموعة متألفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليداً بحثياً كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشداً ودليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي معين.

وقد يكون النموذج المعرفي ذا طبيعة فلسفية وشديد العموم بحيث يوجه القائمين على التفكير العلمي أكثر مما يشكل حقلاً بحثياً. وقد يكون ذا طبيعة إلزامية لكل العلوم الطبيعية مثلاً أو قد يكون ملزماً لعلم واحد منها فقط. على أنه في كل الأحوال يعد مطلباً ضرورياً وأساسياً للعلم تماماً مثل الملاحظة والتجربة، فالحقيقة الواقعية معقدة بصورة شديدة والتعامل معها في كليتها أمر مستحيل والعلم لا يلاحظ ولا يستطيع ملاحظة كل المتغيرات الفاعلة في ظاهرة معينة كما لا يستطيع أن يقوم بكل التجارب الممكنة، ومن ثم فلا بد أن يتم اختزال المشكلة في نطاق قابل للعمل، واختيار الباحث في عملية الاختزال لابد وأن يكون محكوماً بواسطة النموذج المعرفي السائد في ذلك الوقت، ومن ثم فالعلماء والباحثون لا يستطيعون تجنب إدخال نظام اعتقادي محدد إلى نطاق الدراسة.

ومن جهة أخرى لا يوجد البتة نموذج معرفي يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة أو أن يتعامل مع كل المعلومات والعوامل المؤثرة الأمر الذي يفرض التحديد والاختزال والاختيار وإلا تحول العلم إلى سرد رواية علمية. كذلك فإنه يستحيل من حيث المبدأ ممارسة العلم بدون قدر معين من المعتقدات المعرفية الإنسانية مما يستلزم التأكيد على الطبيعة النسبية لأي نموذج معرفي بغض النظر عن درجة تطوره وقدرته الإقناعية.

وقد طرح توماس كون مصفوفة تتألف من أربعة عناصر هي:

- التعميمات الرمزية.

- الأبعاد الميتافيزيقية.

- القيم والمعايير السائدة في الحقل المعرفي.

- النموذج المعرفي.

الوضعية Positivism

تتضمن الوضعية رؤية موحدة عن العلم كما أنها تتبنى مناهج العلوم الطبيعية لتفسير العالم الاجتماعي. ويمكن تحديد ثلاثة مكونات أساسية في المدرسة الوضعية:

* المكون الأول طوره أوجست كونت A.. Comte (1798-1857) والذي يعد بحق مؤسس الفلسفة الوضعية، فقد كانت غاية كونت هي تأسيس علم اجتماع وضعي للمجتمع يركز على مناهج العلوم الطبيعية ولا سيما الملاحظة والتجريب. ويمثل العلم الوضعي بالنسبة لكونت المرحلة الثالثة في تطور المعرفة إذ كان اللاهوت المصدر الأول بينما شكلت الميتافيزيقا المرحلة الثانية في تطور هذه الحلقة.

* المكون الثاني هو ذلك الخاص بالوضعية المنطقية والتي ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين في إطار حلقة فينبا. وتتمثل القضية الأساسية التي آمن بها أعضاء هذه الحلقة في أن العلم وحده هو مصدر المعرفة الحقيقية وأنه لا يوجد شيء يمكن معرفته خارج نطاق ما يمكن معرفته بصورة علمية وعليه فإن القضايا تكون ذات دلالة معرفية قوية إذا أمكننا تكوينها أو التحقق منها عن طريق التجربة. يعني ذلك من ناحية أخرى أن القضايا الأخلاقية والجمالية تعد لا معنى لها من الناحية المعرفية نظراً لعدم قدرتنا على التحقق منها أو تكذيبها بواسطة التجربة.

* المكون الثالث وهو الأمضى تأثيراً في العلوم الاجتماعية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ولد هذا الاتجاه من رحم الوضعية المنطقية ولكنه ذهب بعيداً عن معيارها الصارم في تحديد المعرفة ورؤيتها الاختزالية للمعرفة العلمية بأنها تلك التي تركز على مبادئ الفيزياء وينطوي هذا الاتجاه الأخير على أربعة ملامح أساسية هي:

- المنطقية والتي تعني إمكانية التأييد الموضوعي للنظرية العلمية ينبغي أن يتطابق مع قواعد المنطق الاستنباطي.
- التحقق الامبريقي أي القول بأن القضايا التي يمكن التحقق منها أو تكذيبها أو القول بأنها ضعيفة بحكم التعريف هي التي يمكن أن نطلق عليها لفظ العلمية.
- التمييز بين النظرية والملاحظة إذ يمكن القول بأن الملاحظة محايدة نظرياً.
- نظرية هيوم في السببية والتي تستند على الفكرة القائلة بأن تأسيس علاقة سببية هو بمثابة اكتشاف علاقة زمانية ثابتة بين الأحداث التي تمت ملاحظتها.

وليس بخاف أن هذه النظرة كانت في غاية الأهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية بفعل تأثير عدد من الكتاب أمثال كارناب وهمبل وناجل وبوبر.

REFERENCES

- Ake, C. (1976) 'Explanatory Notes on the Political Economy of Africa', *Journal of Modern African Studies*, 14 (1): 1-4.
- Alavi, H. (1979) 'The Structure of Colonial Social Formations', *Underdevelopment – an International Comparison*, University of Bielefeld, mimeo.
- (1975) 'India, and the Colonial Mode of Production' in R. Miliband and J. Saville (eds.), *Socialist Register*: 160-97
- (1972) 'The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh', *New Left Review*, 74: 59-81
- Almond, G. A. (1970) *Political Development: Essays in Heuristic Theory*, Little, Brown, Boston
- (1966) 'Political Theory and Political Science', *American Political Science Review*, 60 (4): 869-79
- and Coleman, J. (eds.) (1960) *The Politics of Developing Areas*, Princeton University Press, Princeton
- , Mundt, R. A., and Flanagan, C. (eds.) (1973) *Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development*, Little, Brown, Boston
- and Genco, S. (1977) 'Clouds, Clocks and the Study of Politics', *World Politics*, 29 (4): 489-522
- and Powell, B. J. (1978) *Comparative Politics: System, Process and Policy*, Little, Brown, Boston
- , — (1966) *Comparative Politics: a Developmental Approach*, Little, Brown, Boston
- and Verba, S. (1963) *The Civic Culture*, Little, Brown, Boston
- Amin, S. (1978) *Imperialism and Unequal Development*, Harvester Press, Sussex
- (1976) *Unequal Development: an Essay on the Social Formation of Peripheral Capitalism*, Harvester Press, Sussex
- (1976a) 'Self-reliance and the New International Economic Order', *Monthly Review*, 29 (3): 1-21
- (1974) *Accumulation on a World Scale*, 2 vols., Monthly Review Press, New York
- (1974a) 'Accumulation and Development: a Theoretical Model', *Review of African Political Economy* 1 (August-November): 9-26
- (1973) *Neo-Colonialism in West Africa*, Penguin, Harmondsworth
- (1972) 'Underdevelopment and Dependence in Black Africa – Origins and Contemporary Forms', *Journal of Modern African Studies*, 10 (4): 503-24
- Anderson, C. W. (1975) 'System and Strategy in Comparative Policy Analysis: a Plea for Contextual and Experiential Knowledge' in B. W. Gwyn and G. C. Edwards (eds.), *Perspectives on Policy-Making*, Studies in Political Science, Tulane
- Apter, D. (1980) 'The Passing of Development Studies: Over the Shoulder with a Backward Glance', *Government and Opposition*, 15 (3/4): 263-75
- (1971) *Choice and the Politics of Allocation*, Yale University Press, New Haven
- (1965) *The Politics of Modernisation*, Chicago University Press, Chicago
- (1957) *Ghana in Transition*, Princeton University Press, Princeton
- Arrighi, G. (1978) *The Geometry of Imperialism*, New Left Books, London
- Avineri, S. (1969) *Karl Marx on Colonialism and Modernisation*, Anchor Books, New York
- Bachrach, P., and Baratz, M. S. (1970) *Power and Poverty: Theory and Practice*,

- Oxford University Press, London
- Ball, T. (1976) 'From Paradigms to Research Programs: Towards a Post Kuhnian Political Science', *American Journal of Political Science*, 20 (1): 151-77
- Baran, P. (1957) *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York
- Barker, J. (1981) 'Beyond the Peasant Principle: the State and the Art of Political Economy in Rural Africa' in P. Ray, P. Shinnie and D. Williams, *Into the 1980s: Proceedings of the Eleventh Annual Conference of the Canadian African Studies Association*, Tantalus, Vancouver
- Barratt-Brown, M. (1970) *After Imperialism*, Heinemann, London
- Barry, B. (1977) 'Crisis, Choice and Change', *British Journal of Political Science*, 7 (1): 217-53
- Bates, R. (1981) *Markets and States in Africa*, University of California Press, Berkeley
- Bauer, P. (1981) *Equality, the Third World and Economic Delusion*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- (1976) *Dissent of Development*, Heinemann, London
- Bendix, R. (1967) 'Tradition and Modernity Reconsidered', *Comparative Studies in Society and History*, 9 (3): 292-346
- Berger, P. (1976) *Pyramids of Sacrifice: Political Ethics and Social Change*, Allen Lane, London
- Bergsten, C. F., and Krause, L. B. (eds.) (1975) *World Politics and International Economics*, Brookings Institution, Washington, DC
- Berman, B. J. (1978) 'Letter to the Editor', *American Political Science Review*, 72 (2): 207-9
- (1974) 'Clientalism and Neo-colonialism: Centre Periphery Relations and Political Development in African States', *Studies in Comparative International Development*, 9 (1): 3-25
- Bernstein, H. (1979) 'Sociology of Development versus Sociology of Underdevelopment?' in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
- (1971) 'Modernisation Theory and the Sociological Study of Development', *Journal of Development Studies*, 7 (2): 141-60
- Bettleheim, C. (1972) 'A Reply to Emmanuel' in A. Emmanuel, *Unequal Exchange: a Study of the Imperialism of Trade*, New Left Books, London
- Bienen, H. (1971) 'Political Parties and Political Machines' in M. Lofchie (ed.), *The State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa*, University of California Press, Berkeley
- Binder, L., Pye, L. W., Coleman, J. S., Verba, S., LaPalombara, J., and Weiner, M. (1971) *Crises and Sequences in Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- Black, C. E. (1967) *The Dynamics of Modernisation*, Harper Row, New York
- Blondel, J. (1978) *Thinking Politically*, Penguin, Harmondsworth
- Bock, K. (1978) 'Theories of Progress, Development and Evolution' in T. Bottomore and R. Nisbet (eds.), *A History of Sociological Analysis*, Heinemann, London
- Bodenheimer, S. J. (1971) *The Ideology of Developmentalism: the American Paradigm – Surrogate for Latin American Studies*, Sage, Beverly Hills
- Boulding, K. (1965) *The Meaning of the Twentieth Century*, Harper Colophon, New York
- Brandt, W. et al. (1980) *North-South: a Programme for Survival*, Pan, London
- Brenner, R. (1977) 'The Origins of Capitalist Development: a Critique of Neo-Smithian Marxism', *New Left Review*, 104 (July-August): 25-92
- Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism: a Critical Perspective*,

- Routledge and Kegan Paul, London
- Brewer, D. G., and Brunner, R. D. (eds.) (1975) *Political Development and Change: a Policy Approach* Free Press, New York
- Brittain, S. (1975) 'The Economic Contradictions of Democracy', *British Journal of Political Science*, 5 (April): 129-59
- Bukharin, N. (1972) *Imperialism and the World Economy*, Merlin Press, London, first published 1917
- Bury, J. B. (1928) *The Idea of Progress: an Inquiry into its Origins and Growth*, Macmillan, London
- Cabral, A. (1969) *Revolution in Guinea: an African People's Struggle*, Stage One, London
- Campbell, B. (1978) 'Ivory Coast' in J. Dunn (ed.), *West African States: Failure and Promise*, Cambridge University Press, London
- Caporaso, J. (1978) 'Introduction to the Special Issue International Organisation on Dependence and Dependency in the Global System', *International Organisation*, 32 (1): 1-12
- (1978a) 'Dependence, Dependency, and Power in the Global System: a Structural Analysis', *International Organisation*, 32 (1): 13-29
- Cardoso, F. H. (1973) 'Associated Dependent Development: Theoretical and Practical Implications' in A. H. Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil*, Yale University Press, New Haven
- Cawson, A. (1978) 'Pluralism, Corporatism and the Role of the State', *Government and Opposition*, 131: 178-98
- Chase-Dunn, C., and Robinson, R. (1977) 'Toward a Structural Perspective on the World System', *Politics and Society*, 7 (4): 453-76
- Chenery, H. et al. (1979) *Structural Change and Development Policy*, Oxford University Press, London
- et al. (1974) *Redistribution with Growth*, Oxford University Press, London
- Chiot, D. (1977) *Social Change in the Twentieth Century* Harcourt, Brace, Jovanovich, New York
- Clammer, J. (ed.) (1979) *The New Economic Anthropology*, Macmillan, London
- (1975) 'Economic Anthropology and the Sociology of Development: Liberal Anthropology and its French critics' in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth, *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
- Cohen, B. (1975) *A Question of Imperialism: the Political Economy of Dominance and Dependence*, Macmillan, London
- Cohen, R. (1972) 'Class in Africa: Analytical Problems and Perspectives' in R. Miliband and J. Saville (eds.), *Socialist Register*
- Coleman, J. (ed.) (1965) *Education and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- (1958) *Nigeria: Background to Nationalism*, University of California Press, Berkeley
- and Rosberg, C. G. (1966) *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*, University of California Press, Berkeley
- Cooper, F. (1981) 'Africa and the World Economy', African Studies Association, Bloomington, Indiana
- Cox, R. (1979) 'Ideologies and the New International Economic Order: Reflections on Some Recent Literature', *International Organisation*, 32 (2): 257-302
- Crenson, M. A. (1971) *The Un-politics of Air Pollution: a Study of Non-Decision-Making in the Cities*, The Johns Hopkins Press, Baltimore
- Crompton, R., and Gubbay, J. (1977) *Economy and Class Structure*, Macmillan, London
- Cumper, G. E. (1973) 'Non-economic Factors Influencing Rural Development Planning' in H. Bernstein (ed.), *Underdevelopment and Development*, Penguin

Harmondsworth

- Debray, R. (1967) *Revolution in the Revolution*, Penguin, Harmondsworth
- Di Palma, G. (1978) 'Dependency: a Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?' *World Development*, 6: 881-924
- Dos Santos, T. (1973) 'The Structure of Dependence' in C. K. Wilber (ed.), *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, Random House, New York
- Dror, Y. (1968) *Public Policy-Making Reexamined*, Chandler Publishing, Pennsylvania
- Dupuy, A., and Fitzgerald, P. V. (1977) 'A Contribution to the Critique of the World System Perspective', *Insurgent Sociologist*, 7 (2): 113-23
- Duvall, R. (1978) 'Dependence and Dependencia Theory: Notes Towards Precision of Concept and Argument', *International Organisation*, 32 (1): 51-78
- and Freeman, J. (1981) 'The State and Dependent Capitalism', *International Studies Quarterly*, 25 (1): 99-118
- Easton, D. (1969) 'The New Revolution in Political Science', *American Political Science Review*, 62 (4): 1051-61
- Ehrensaf, P. (1971) 'Semi-industrial Capitalism: the Implications for Social Research in Africa', *Africa Today*, 18: 40-67
- Eisenstadt, S. (1973) *Tradition, Change and Modernity*, John Wiley, New York
- (1966) *Modernisation: Protest and Change*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs
- Elkin, S. (1974) 'Political Science and the Analysis of Public Policy', *Public Policy*, 22: 319-422
- Emmanuel, A. (1976) 'The Multinational Corporations and Inequality of Development', *International Social Science Journal*, 28 (4): 754-72
- (1974) 'Myths of Development versus Myths of Underdevelopment', *New Left Review*, 85 (May-June): 61-81
- (1972) *Unequal Exchange: a Study of the Imperialism of Trade*, New Left Books, London
- Evans, P. (1979) *Dependent Development: the Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil*, Princeton University Press, Princeton
- Falk, R. (1979) 'A World Order Perspective on Authoritarian Tendencies', *Alternatives*, 5 (1): 127-93
- Feldman, E. J. (1978) 'Comparative Public Policy', *Comparative Politics*, 10 (2): 287-305
- First, R. (1971) *The Barrel of a Gun*, Allen Lane, London
- Foster-Carter, A. (1980) 'Marxism and Dependency Theory: a Polemic', *Millennium*, 8 (3): 214-34
- (1978) 'The Modes of Production Controversy', *New Left Review*, 107 (January-February): 47-77
- (1976) 'From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment', *World Development*, 4 (3): 167-80
- (1974) 'Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment' in E. de Kadt and G. Williams (eds.), *Sociology and Development*, Tavistock Publications, London
- Frank, A. G. (1972) *Lumpenbourgeoisie, Lumpenddevelopment*, Monthly Review Press, New York
- (1971) *The Sociology of Development and the Underdevelopment of Sociology*, Pluto Press, London
- (1969) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Monthly Review Press, New York
- (1969a) *Latin America: Underdevelopment or Revolution*, Monthly Review Press, New York

- (1966) 'The Development of Underdevelopment', *Monthly Review*, 18 (4), reprinted in Frank 1969a
- Frankel, B. (1978) *Marxian Theories of the State: a Critique of Orthodoxy*, Arena Publications, Melbourne
- Frey, B. S. (1978) *Modern Political Economy*, Martin Robertson, London
- Galtung, J. (1971) 'A Structural Theory of Imperialism', *Journal of Peace Research*, 13 (2): 81-121
- Garson, D. G. (1978) *Group Theories of Politics*, Sage, London
- Gerstein, I. (1977) 'Theories of the World Economy and Imperialism', *Insurgent Sociologist*, 7 (2): 9-22
- George, S. (1976) *How the Other Half Dies*, Penguin, Harmondsworth
- Godelier, M. (1977) *Perspectives in Marxist Anthropology*, Cambridge University Press, Cambridge
- Godfrey, M. (ed.) (1980) 'Is Dependency Dead?' *Bulletin of the Institute of Development Studies, Sussex*, 12 (1)
- Goldsworthy, D. (n.d.) 'Analysing Theories of Development', Monash University, mimeo.
- Goulbourne, H. (ed.) (1979) *Politics and the State in the Third World*, Macmillan, London
- Gouldner, A. W. (1970) *The Coming Crisis of Western Sociology*, Heinemann, London
- Goulet, D. (1976) 'On the Ethics of Development Planning', *Studies in Comparative International Development*, 11 (1): 25-43
- Grew, R. (1980) 'More on Modernisation', *Journal of Social History*, 14 (2): 1-15
- Griffin, K. (1969) *Underdevelopment in Spanish America*, Allen and Unwin, London
- Grindle, M. (1981) 'Anticipating Failures: the Implementation of Rural Development Programs', *Public Policy*, 29 (1): 51-74
- (ed.) (1980) *Politics and Policy Implementation in the Third World*, Princeton University Press, Princeton
- Guevara, C. (1969) *Guerilla War*, Penguin, London
- Gusfield, J. R. (1967) 'Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change', *American Journal of Sociology*, 72 (January): 351-62
- Habermas, J. (1976) *Legitimation Crisis*, Heinemann, London
- Hagen, E. (1962) *On the Theory of Social Change*, Dorsey Press, Illinois
- Halpern, M. (1965) 'The Rate and Costs of Political Development', *Annals of the American Academy of Political Science*, 382 (March): 20-8
- Harries, O. (1979) 'The Ideology of the Third World' in *Australia and the Third World: Report of the Committee on Australia's Relations with the Third World*, AGPS, Canberra, Appendix U
- Hartz, L. (1955) *The Liberal Tradition in America: an Interpretation of American Political Thought Since the Revolution*, Harcourt, Brace, New York
- Hayter, T. (1971) *Aid as Imperialism*, Penguin, Harmondsworth
- Heclo, H. (1972) 'Policy Analysis', *British Journal of Political Science*, 2 (1): 85-107
- Higgott, R. (1983) 'The State of the Art on the Art of the State: Some Thoughts on the Future Drawn From the Past' in T. Shaw (ed.), *Africa Projected: from Dependence to Self Reliance by the Year 2000?* Macmillan, London, forthcoming
- (1980) 'Structural Dependence and Decolonisation in a West African Land-Locked State: the Case of Niger', *Review of African Political Economy*, 17 (July-August): 43-58
- (1978) 'Competing Theoretical Perspectives on Development and Under-

- development: a Recent Intellectual History', *Politics*, 13 (1): 26-41
- Higgott and Robison, R. (eds.) 1983 *Southeast Asia: Essays in the Political Economy of Structural Change*, Routledge and Kegan Paul, London, forthcoming
- Hilferding, R. (1923) *Finance Capital*, Vorwers, Vienna, first published 1910
- Hirsch, F. (1977) *The Social Limits to Growth*, Routledge and Kegan Paul, London
- Hirschman, A. O. (1978) 'Beyond Asymmetry: Critical Notes on Myself as a Young Man and on Some Other Old Friends', *International Organisation*, 32 (1): 45-9
- (1975) 'Policy Making and Policy Analysis in Latin America: a Return Journey', *Policy Science*, 6 (4): 385-402
- (1970) *Exit, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organisations and States*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- (1945) *National Power and the Structure of Foreign Trade*, University of California Press, Berkeley
- Hirschman, D. (1981) 'Development or Underdevelopment Administration', *Development and Change*, 12 (3): 459-79
- Hobson, J. A. (1965) *Imperialism – a Study*, Michigan University Press, Michigan, first published 1902
- Hockey-Kaplan, B. (ed.) (1978) *Social Change in the Capitalist World Economy*, Sage, Beverly Hills
- Holt, R. T., and Turner, J. E. (1975) 'Crises and Sequences in Collective Development Theory', *American Political Science Review*, 64 (3): 979-94
- Hopkins, A. G. (1976) 'Clio-Antics: a Horoscope for African Economic History' in C. Fyfe (ed.), *African Studies Since 1945: a Tribute to Basil Davidson*, Longmans, London
- (1975) 'On Importing André Gunder Frank into Africa', *African Economic History Review*, 2 (1): 13-21
- Huntington, S. P. (1968) *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, New Haven
- (1965) 'Political Development and Political Decay', *World Politics*, 17 (3): 386-430
- *et al.* (1975) *The Crisis of Democracy*, Columbia University Press, New York
- Hyden, G. (1980) *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Heinemann, London
- Illichman, W., and Uphoff, N. T. (1969) *The Political Economy of Change*, University of California Press, Los Angeles
- Jalée, P. (1968) *The Pillage of the Third World*, Monthly Review Press, New York
- Jenkins, W. I. (1978) *Policy Analysis: a Political and Organisational Perspective*, Martin Robertson, London
- Kaufman, R. *et al.* (1975) 'A Preliminary Test of the Theory of Dependency', *Comparative Politics*, 7 (3): 303-30
- Kay, G. (1975) *Development and Underdevelopment: a Marxist Analysis*, Macmillan, London
- Keohane, R. O., and Nye, J. S. (1976) 'International Economics and International Politics: a Framework for Analysis' in O. Blake and R. S. Walters, *The Politics of Global Economic Relations*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs
- (1973) *Transnational Relations and World Politics*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Kesselman, M. (1973) 'Order or Movement: the Literature of Political Development as Ideology', *World Politics*, 26 (1): 139-54

- Kiernan, V. G. (1974) *Marxism and Imperialism*, Edward Arnold, London
- Killick, A. (1980) 'Trends in Development Economics and their Relevance to Africa', *Journal of Modern African Studies*, 18 (3): 367-86
- Kindleberger, C. (1958) *Economic Development*, McGraw Hill, London
- Kon, I. S. (1975) 'The Crisis of Western Sociology and the "Second Discovery" of Marxism' in T. Bottomore (ed.), *Crisis and Contention in Sociology*, Sage, Beverly Hills
- Kothari, R. (1968) 'Tradition and Modernity Revisited', *Government and Opposition*, 3 (2): 273-93
- Kuhn, T. (1978) *The Essential Tension: Selected Studies in Scientific Tradition and Change*, Chicago University Press, Chicago
- (1962) *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd edn, Chicago University Press, Chicago
- Laclau, E. (1975) 'The Specificity of the Political: Around the Poulantzas-Miliband Debate', *Economy and Society*, 4 (1): 87-110
- (1971) 'Imperialism in Latin America', *New Left Review*, 67: 19-38
- Lall, S. (1975) 'Is "Dependence" a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?' *World Development*, 3: 799-810
- Lakatos, I. and Musgrave, A. (eds.) (1970) *Criticism and the Growth of Knowledge*, Cambridge University Press, London
- LaPalombara, J. (ed.) (1963) *Bureaucracy and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- and Weiner, M. (eds.) (1966) *Political Parties and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- Lasswell, H. D. (1971) *A Pre-View of Policy Sciences*, Elsevier, New York
- (1958) *Politics, Who Gets What, When, How*, Meridan, Cleveland
- Law, R. (1978) 'In Search of a Marxist Perspective on Pre-Colonial Tropical Africa', *Journal of African History*, 19 (3): 441-52
- Leaver, R. (1979) *Amin on Underdevelopment*, Flinders University, South Australia, mimeo.
- (1978) *Towards the Political Economy of International Relations: the End of the World as We Know it?* Department of International Relations, Australian National University, Canberra, mimeo.
- Lehmann, D. (ed.) (1979) *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
- (1974) *Peasants, Landlords and Governments*, Holmes and Meier, New York
- Leichtheim, G. (1963) 'Marx and the Asiatic Mode of Production', *St. Anthony's Papers*, 14
- Lenin, V. I. (1970) *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*, Progress Publishers, Moscow, first published 1917
- Leys, C. (1978) 'Capital Accumulation, Class Formation and Dependency – the Significance of the Kenyan Case', *Socialist Register*: 241-66
- (1977) 'Underdevelopment and Dependency: Critical Notes', *Journal of Contemporary Asia*, 7 (1): 92-107
- (1976) 'The "Over-Developed" Post-Colonial State: a Re-evaluation', *Review of African Political Economy*, 5 (January-April): 39-48
- (1974) *Underdevelopment in Kenya: the Political Economy of Colonialism*, Heinemann, London
- and Borges, J. (1979) 'State Capitalism in Kenya', *Canadian Political Studies Association* (June)
- Lindblom, C. E. (1959) 'The Science of Muddling Through', *Public Administration Review*, 19 (2): 79-88
- Lipton, M. (1977) *Why People Stay Poor: Urban Bias in World Development*, Temple Smith, London

- Lofchie, M. (1981) 'Africa and the World Economy', African Studies Association, Bloomington, Indiana
- Long, N. (1977) *An Introduction to the Sociology of Rural Development*, Tavistock Publications, London
- Love, J. (1980) 'Rául Prebisch and the Doctrine of Unequal Exchange', *Latin American Research Review*, 15 (November): 45-72
- Lowi, T. (1970) 'Decision Making in Public Policy', *Public Administration Review*, 30 (4): 314-25
- Lukes, S. (1974) *Power: a Radical View*, Macmillan, London
- Luton, H. (1976) 'The Satellite-Metropolis Model: a Critique', *Theory and Society*, 3 (4)
- Luxemburg, R. (1951) *The Accumulation of Capital*, Routledge and Kegan Paul, London, first published 1913
- Mack, A. (1974) 'Theories of Imperialism: the European Perspective', *Journal of Conflict Resolution*, 18: 514-35
- and Leaver, R. (1979) 'Radical Theories of Underdevelopment: an Assessment' in A. Mack, R. Doyle and D. Plant (eds.), *Imperialism, Intervention and Development*, Croom Helm, London
- Magdoff, H. (1969) *The Age of Imperialism*, Monthly Review Press, New York
- Meadows, D. et al. (1972) *The Limits to Growth*, Pan Books, London
- Meillassoux, C. (1972) 'From Réproduction to Production: a Marxist Approach to Economic Anthropology', *Economy and Society*, 1 (1)
- Migdal, J. S. (1977) 'Policy and Power: a Framework for the Study of Comparative Policy Contexts in Third World Countries', *Public Policy*, 25 (2): 241-60
- (1974) *Peasants, Politics and Revolution in the Third World*, Princeton University Press, Princeton
- Milliband, R. (1977) *Marxism and Politics*, Oxford University Press, London
- (1970) 'The Capitalist State: a Reply to Nicos Poulantzas', *New Left Review*, 59: 53-60
- Milne, R. S. (1972) 'The Overdeveloped Study of Political Development', *Canadian Journal of Political Science*, 5 (4): 560-8
- (1972a) 'Decision-making in Developing Countries', *Journal of Comparative Administration*, 3 (4): 397-405
- Mitchell, W. C. (1969) 'The Shape of Political Theory to Come: from Political Sociology to Political Economy' in S. M. Lipset (ed.), *Politics and the Social Sciences*, Oxford University Press, London
- Mohri, K. (1979) 'Marx and Underdevelopment', *Monthly Review*, 30 (11): 32-42
- Montgomery, J. (1969) 'The Quest for Political Development', *Comparative Politics*, 1 (2): 285-95
- Mouzelis, N. (1980) 'Modernisation, Underdevelopment, Uneven Development: Prospects for a Theory of Third World Formations', *Journal of Peasant Studies*, 7 (3): 353-74
- Myrdal, G. (1972) *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Methuen, London
- McClelland, D. (1961) *The Achieving Society*, Van Nostrand, New Jersey
- McFarlane, B. (1978) *Theories of Imperialism: Political Aspects*, Australian Political Studies Association, Adelaide, 18pp.
- McGowan, P. (1976) 'Economic Development and Economic Performance in Black Africa', *Journal of Modern African Studies*, 14 (10): 25-40
- and Smith, D. L. (1978) 'Economic Dependency in Black Africa: an Analysis of Competing Theories', *International Organisation*, 32 (1): 179-235
- McHenry, D. (1979) *Tanzania's Ujamaa Villages: the Implementation of Rural*

- Development Strategy*, Institute of International Studies, Berkeley
- McMichael, P., Petras, J., and Rhodes, R. (1974) 'Imperialism and the Contradictions of Capitalism', *New Left Review*, 85 (May-June): 84-104
- Nafziger, W. (1979) 'A Critique of Development Economics in the U.S.' in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
- Nawaz, T. (1980) *The New International Economic Order: a Bibliography*, Westwood Press, Connecticut
- Nisbet, R. (1980) *History of the Idea of Progress*, Basic Books, New York
- (1968) *Social Change and History*, Free Press, New York
- Nordlinger, E. (1981) *On the Autonomy of the Modern Democratic State*, Harvard University Press, Cambridge Mass.
- Nove, A. (1974) 'On Reading André Gunder Frank', *Journal of Development Studies*, 10 (3/4): 445-55
- Nye, R. A. (1976-7) 'The Anti-Democratic Sources of Elite Theory: Pareto, Mosca, Michels', *Comparative Political Sociology*, 2: 5-57
- O'Brien, D. C. (1972) 'Modernisation, Order and the Erosion of a Democratic Ideal: American Political Science 1960-1970', *Journal of Development Studies*, 8 (2): 351-78
- O'Brien, P. (1975) 'A Critique of Latin American Theories of Dependency' in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth (eds.), *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
- O'Connor, J. (1973) *The Fiscal Crisis of the State*, St. Martins Press, New York
- (1970) 'The Meaning of Economic Imperialism' in R. I. Rhodes (ed.), *Imperialism and Underdevelopment*, Monthly Review Press, New York
- Owen, R. and Sutcliffe, B. (eds.) (1972) *Studies in the Theory of Imperialism*, Longman, London
- Oxaal, I., Barnett, T., and Booth, D. (1975) *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
- Packenham, R. A. (1973) *Liberal America and the Third World: Political Development Ideas in Foreign Aid and Social Science*, Princeton University Press, Princeton
- Panitch, L. (1980) 'Recent Theorisations of Corporatism: Reflections on a Growth Industry', *British Journal of Sociology*, 31 (2): 159-87
- (1977) 'The Development of Corporatism in Liberal Democracies', *Comparative Political Studies*, 10 (1): 61-90
- Parsons, T. (1951) *The Social System*, Routledge and Kegan Paul, London
- Perry, N. (1977) 'A Comparative Analysis of Paradigm Proliferation', *British Journal of Sociology*, 28: 38-50
- Peters, B. G. (1979) 'Bureaucracy, Politics and Public Policy', *Comparative Politics*, 11 (3): 339-58
- Petras, J. (1975) 'New Perspectives on Social Imperialism: Social Classes in the Periphery', *Journal of Contemporary Asia*, 5 (3): 291-308
- and Trachte, K. (1978) 'Liberal, Structural and Radical Approaches to Political Economy: an Assessment' in J. Petras, *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World*, Monthly Review Press, New York
- Phillips, A. (1977) 'The Concept of Development', *Review of African Political Economy*, 8 (January-April): 7-20
- Pool, I. de Sola (ed.) (1967) *Contemporary Political Science: Towards Empirical Theory*, McGraw Hill, New York
- Poulantzas, N. (1969) 'The Problem of the Capitalist State', *New Left Review*, 58: 67-78
- Pratt, R. P. (1973) 'The Underdeveloped Political Science of Political Development', *Studies in Comparative International Development*, 8 (1): 88-112
- Prebisch, R. (1963) *Towards a Dynamic Development Policy in Latin America*,

- United Nations, New York
- (1950) *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*, United Nations, New York
- Price, R. (1975) *Bureaucracy and Society in Contemporary Ghana*, University of California Press, Berkeley
- Pye, L. (1966) *Aspects of Political Development*, Little, Brown, Boston
- (ed.) (1963) *Communication and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- (1962) *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search for Identity*, Yale University Press, New Haven
- and Verba, S. (eds.) (1965) *Political Culture and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
- Ray, D. (1973) 'The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies', *Journal of Inter-American Studies and World Affairs*, 15: 4-20
- Ricci, D. (1977) 'Reading Thomas Kuhn in the Post-Behavioural Era', *Western Political Quarterly*, 77 (March): 7-34
- Robinson, J. (1976) *Economic Philosophy*, Penguin, Harmondsworth
- Rodney, W. (1972) *How Europe Underdeveloped Africa*, Bogel Ouverture, London
- Rogowski, R. (1978) 'Rationalist Theories of Politics: a Mid-Term Report', *World Politics*, 30 (2): 296-323
- Rosberg, C. (1963) 'Democracy in the New Africa', *St. Anthony's Papers*, 15 (2)
- Rose, R. (1973) 'Comparing Public Policy: an Overview', *European Journal of Political Research*, 1 (1): 67-94
- and Peters, B. G. (1977) *Can Governments Go Bankrupt?* Basic Books, New York
- Rosenau, J. (1971) *The Scientific Study of Foreign Policy*, Free Press, New York
- Rostow, W. (1960) *Politics and the Stages of Growth*, Cambridge University Press, Cambridge
- Roth, G. (1968) 'Personal Rulership, Patrimonialism and Empire Building in New States', *World Politics*, 20 (2): 194-206
- Rothchild, D., and Curry, R. L. (1978) *Scarcity, Choice and Public Policy in Middle Africa*, University of California Press, Berkeley
- Rothstein, R. L. (1977) *The Weak in the World of the Strong: the Developing Countries in the International System*, Columbia University Press, New York
- Roxborough, I. (1979) *Theories of Underdevelopment*, Macmillan, London
- (1976) 'Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems', *West African Journal of Sociology and Political Science*, 1 (2): 11-133
- Russell, C., and Nicholson, N. (1981) *Public Choice and Rural Development, Resources for the Future*, Washington, DC
- Sandbrook, R. (1976) 'The Crisis in Political Development Theory', *Journal of Development Studies*, 12 (2): 165-85
- Sartori, G. (1970) 'Concept Misinformation in Comparative Politics', *American Political Science Review*, 64
- Saul, J. (1974) 'The State in Post-Colonial Societies: Tanzania', *Socialist Register*: 349-72
- Scarrow, H. A. (1969) *Comparative Political Analysis*, Harper Row, New York
- Schaffer, B. (1978) 'Administrative Legacies and Links in the Post-Colonial State: Preparation, Training and Administrative Reform', *Development and Change*, 9 (2)
- Schmitter, P. C. (1974) 'Still the Century of Corporation?', *Review of Politics*, 36 (1), 85-131

- Schumacher, E. F. (1975) *Politics, Bureaucracy and Rural Development in Senegal*, University of California Press, Berkeley
- (1974) *Small is Beautiful: a Study of Economics as if People Mattered*, Abacus, London
- Scott, J. C. (1976) *The Moral Economy of the Peasant*, Yale University Press, New Haven
- Seddon, D. (ed.) (1978) *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*, Cass, London
- Seers, D. (1979) 'The Birth, Life and Death of Development Economics', *Development and Change*, 10 (4): 707-19
- (1972) 'What are we Trying to Measure', *Journal of Development Studies*, 8 (3): 21-36
- Shivji, I. (1976) *Class Struggles in Tanzania*, Heinemann, London
- Sklar, H. (ed.) (1980) *Trilateralism*, Southend Press, Boston
- Sklar, R. (1981) 'A Response to John Lonsdale's "The State and Social Processes in Africa"', African Studies Association, Bloomington, Indiana
- (1979) 'The Nature of Class Domination in Africa', *Journal of Modern African Studies*, 17 (4): 531-52
- Smith, A. D. (1976) *The Concept of Social Change: A Critique of the Functionalist Theory of Social Change*, Routledge and Kegan Paul, London
- Smith, R. F. I. (1977) 'Public Policy and Political Choice: a Review Article', *Australian Journal of Public Administration*, 36 (3): 258-73
- Smith, R. B. (1973) 'The Study of Policy-Making in Developing Nations', *Policy Studies Journal*, 9 (4): 244-9
- Smith, T. (1979) 'The Underdevelopment of Development Literature: the Case of Dependency Theory', *World Politics*, 31 (2): 247-88
- Spero, J. E. (1978) *The Politics of International Economic Relations*, Allen and Unwin, London
- Stepan, A. (1978) *The State and Society: Peru in Comparative Perspective*, Princeton University Press, Princeton
- Streeton, P. (1980) 'Development Ideas in Historical Perspective', *Regional Development Digest*, 1 (2): 1-34
- (1974) *The Frontiers of Development Studies*, University of London Press, London
- Sutcliffe, B. (1972) 'Imperialism and Industrialisation in the Third World' in R. Owen and B. Sutcliffe (eds.), *Studies in the Theory of Imperialism*, Longman, London
- Sutcliffe, R. (1971) *Industry and Underdevelopment*, Addison-Wesley, London
- Swainson, N. (1979) *The Development of Corporate Capitalism in Kenya: 1918-1978*, Heinemann, London
- (1977) 'The Rise of a National Bourgeoisie in Kenya', *Review of African Political Economy*, 8: 39-55
- Taylor, J. (1979) *From Modernisation Theory to Modes of Production: a Critique of the Sociology of Development*, Macmillan, London
- (1974) 'Neo-marxism and Underdevelopment: a Sociological Fantasy', *Journal of Contemporary Asia*, 4 (1): 5-23
- Terray, E. (1972) *Marxism and Primitive Societies*, Monthly Review Press, New York
- Tinbergen, J. (1976) *Reshaping the International Order: a Report to the Club of Rome*, Dutton, New York
- Tipps, D. (1973) 'Modernisation and the Comparative Study of Societies', *Comparative Studies in Society and History*, 15, 199-226
- Trimberger, E. K. (1979) 'World Systems Analysis: the Problem of Unequal Development', *Theory and Society*, 8 (1): 127-37

- Tucker, R. (1977) *The Inequality of Nations*, Basic Books, New York
- Ul Haq, M. (1976) *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, Columbia University Press, New York
- UN/ECLA (1950) *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*, UN/ECLA, New York
- Uphoff, N. T., and Illichman, W. (1972) *The Political Economy of Development*, University of California Press, Los Angeles
- Wade, L. A. and Curry, R. L. Jr. (1970) *The Logic of Public Policy*, Wadsworth, Belmont, California
- Walleri, R. W. (1978) 'The Political Economy Literature of North South Relations', *International Studies Quarterly*, 22 (4): 587-624
- Wallerstein, I. (1979) *The Capitalist World Economy*, Cambridge University Press, London
- (1978) 'World System Analysis: Theoretical and Interpretative Issues' in B. Hockey-Kaplan (ed.), *Social Change in the Capitalist World Economy*, Sage, Beverly Hills
- (1976) 'From Feudalism to Capitalism: Transition or Transitions', *Social Forces*, 55 (2): 273-83
- (1975) 'Class Formation in the Capitalist World Economy', *Politics and Society*, 5 (3): 367-75
- (1974) *Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, London
- (1974a) 'Dependence in an Interdependent World: the Limited Possibilities of Transformation within the Capitalist World Economy', *African Studies Review*, 17 (1): 1-26
- (1974b) 'The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis', *Comparative Studies in Society and History*, 16 (4): 387-415
- (1973) 'Class and Class Conflict in Africa', *Canadian Journal of African Studies*, 7 (3): 375-80
- Ward, R. E., and Rustow, D. (1964) *Political Modernisation in Japan and Turkey*, Princeton University Press, Princeton
- Warren, B. (1980) *Imperialism, Pioneer of Capitalism*, Verso Books, London
- (1973) 'Imperialism and Capitalist Industrialisation', *New Left Review*, 81 (September-October): 3-44
- Weiner, M. (1967) *Party Building in a New Nation: the Indian National Congress*, Chicago University Press, Chicago
- Willame, J. C. (1972) *Patrimonialism and Political Change in the Congo*, Stanford University Press, Stanford
- Winkler, J. T. (1976) 'Corporatism', *Archive Européene de Sociologie*, 17 (1): 100-36
- Wolfe, A. (1977) *The Limits of Legitimacy*, Free Press, New York
- Wolin, S. (1968) 'Paradigms and Political Theories' in P. King and B. C. Parekh (eds.), *Politics and Experience*, Cambridge University Press, Cambridge, pp. 125-52
- Wolpe, H. (ed.) (1979) *The Articulation of Modes of Production: Essays from Economy and Society*, Routledge and Kegan Paul, London
- Zolberg, A. (1966) *Creating Political Order: the Party States of West Africa*, Chicago University Press, Chicago

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET